1184 f

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران

كلية العلوم الإنسانية
والحضارة الإسلامية

قسم التاريخ وعلم الآثار

لا يستعار

صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18 م.

رسالة لنيل شهادة الماجستير
في تاريخ العلاقات الدولية

تقديم الطالب:
بن جبور محمد

إشراف الدكتور:
غازي جاسم.

السنة الجامعية:
1423-1424 هـ/2002-2003 م



"وقل ربي زدني علما"

سورة طه الآية 114

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى والدي الكريمين اللذان أدين لهما بالفضل الكبير على ما بذلاه من أجل تربيتي وإعدادي.

إلى إبنتي العزيزة سهيلة.

إلى رفيقة الدرب زوجتي.

إلى كل المخلصين للوطن أساتذتي وأصدقائي وتلامذتي.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى عائلة شريف عبد القادر وقدور

أقدم ثمرة جهدي المتواضع.

بن جبور محمد

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بشكري وتقديري الكبير والخالص إلى أستاذي الفاضل، الذي أمدني بكل المعلومات اللازمة والضرورية ومنحني الكثير من وقته طوال فترات إنجاز هذه الرسالة، إلى الدكتور "غازي عبد المهدي جاسم الشمري"، فبارك الله فيه وأحسن إليه وأيده بنصره وعلمه.

كما أتوجه بشكري وإمتناني إلى كل أساتذة قسم التاريخ وعلم الآثار، الذين أشرفوا على تكويني في مرحلتي الليسانس والماجستير، وأخص بالذكر منهم الأساتذة الأفاضل الأستاذ الدكتور "بلقاسمي بوعلام"، والدكتور "فغرور دحو"، والدكتور "بنعمية عبد المجيد"، والدكتور "عدة جلول" والأستاذ الدكتور "القورصو محمد"، وغيرهم كثير.

كما لا يفوتني أن أشكر إدارة المكتبات في وهران، الجزائر، ومصلحة الأرشيف لولاية وهران والجزائر، ووزارة الخارجية الجزائرية على ما قدموه لي من تسهيلات ومساعدات قيمة في فترة إنجاز الرسالة.

وأنوه وأثني على المساعدات العلمية القيمة التي قدمها لي في تونس مركز الدراسات الموريسكية والعثمانية بزغوان، في شخص مديرها الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي ومعاونوه.

ولن أنسى بهذه المناسبة أن أحيي كل أساتذة وموظفي قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية (جامعة وهران)، الذين يعملون جاهدين للحفاظ على الذاكرة التاريخية، وتكوين أجيال من الباحثين والمؤرخين الشباب يساهمون في كتابة التاريخ الوطني بمراحله المختلفة.

محمد

قائمة المصطلحات باللغة الفرنسية:

A.Ch.C.M	Archives de la chambre de commerce de Merseille.
A.N.P	Archives Nationales de Paris.
A.O.M	Archives d'outre-mer d'Air –en- provence
B.G.H.D	Bulletin de géographie Historique et Descriptive.
B.I.H	Bulletin d'Information Historique
C.T	Les Cahiers de Tunisie.
E.S.A	Exploration Scientifique de l'Algérie.
I.H	Information Historique.
IMPR	Imprimerie
J.A	Journal Africaine.
R.A	Revue Africaine.
R.E.J	Revues des Etudes Juives.
R.H	Revue Historique.
R.H.M.C	Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb.
R.H.M	Revue d'Histoire Maghrébine.
R.H.M.C	Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine.
R.N.M.S.A.P.C	Recueil des Notices et Mémoires d la société Archéologique de la province de Constantine.
R.O.M.M	Revue d'Occident Musulman et méditerranée.
S.G.A.P.O	Société de Géographie et d'Archéologie de la Provis d'Oran.
T	Tome
T.I.R.S	Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes.
Trad	Traduction.
Vol	Volume.

قائمة المختصرات:

A.I.E.O.	Annales d'institut d'études orientales.
C.C.C.	Correspondance consulaire et commerciale.
C.P.	Correspondance politique.
C.T.	Cahiers de tunis.
F.O.	Foereign office.
M.D.	Mémoires et documents.
M.R.	Mémoires et reconnaissance.
N.	Note.
R.A.	Recvue africaine
R.H.C.	Revues d'histoire de colonies.
S.	Sahifa.

الرموز المستعملة:

- م.و.ج المكتبة الوطنية الجزائر.
- م.و.ب المكتبة الوطنية باريس.
- م.ت.ج.م مجلة تاريخ وحضارة المغرب.
- ت.م نفس المصدر.
- هـ هامش.
- ANP الأرشيف الوطني باريس.
- AEP أرشيف الخارجية باريس.
- AGU أرشيف الحربين فانسان باريس.
- ccc المراسلات القنصلية والتجارية.
- A.I.E.O جوليان معهد الدراسات شرقية.
- RCU المجلة الإفريقية.
- MD مذكرات ووثائق.
- AFF.F الشؤون الخارجية.

المقدمة

المقدمة:

تعتبر الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى الثامن عشر مرحلة هامة في تاريخ الجزائر، فقد عرفت هذه الإيالة أحداثا بارزة كانت مسرحا لها، وإن هذه الأهمية لا تعود إلى طول الفترة الزمنية، وإنما لاعتبارات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تركها العهد العثماني، هذا العهد الذي لا تزال بعض من بصماته موجودة إلى يومنا هذا.

ورغم أهمية هذه الفترة إلا أنها وللأسف الشديد لم تحظ بعد بالاهتمام والقدر الكافي من الدراسة والبحث، خاصة من طرف المؤرخين الفرنسيين الذين ركزوا في كتاباتهم على العصور القديمة، وبخاصة العهد الروماني، كما أولوا عناية كبيرة للفترة الاستعمارية، حيث تجاهلوا وجود الجزائر ككيان ودولة وأمة[1]، كما أن أغلب الكتاب الفرنسيين لم يكلفوا أنفسهم مشقة البحث عن المصادر والوثائق الأصلية الخاصة بهذه الفترة، بل قاموا بكتابة ما استقوه من معلومات وردت في مراجع سابقة لكتاب ومؤرخين، دون تعريض هذه المصادر للنقد الظاهري والباطني، فكانت دراستهم مجرد نقل لأحداث سابقة، وقد رفض المؤرخ الفرنسي دوقرامون في كتابه عن تاريخ الجزائر العثمانية فكرة الاعتماد على المصادر الأهلية لعدم ثقته بها، وقد اقترح ضرورة الاعتماد على الأرشيفات التركية والأوروبية وتقارير الرحلات[2]، ونحن نعتقد بأن دراسة هذه الفترة والتعمق فيها سيقود حتما إلى الفهم الصحيح لتاريخ الجزائر الحديث، هذا الفهم الذي يفترض الاعتماد على مصادر أساسية، ووثائق أصلية تكون بمثابة المادة الخام لبناء تاريخ الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ورغم ذلك فإن كتابات الفرنسيين خلال هذه الفترة هي كتابات كثيرة ومتنوعة، أغلبها كتب خلال الفترة الاستعمارية، حيث حاول البعض منها وضع صياغة تاريخ الجزائر وفق المنهج التاريخي والدراسات الحديثة الموضوعية المعروفة بالمساهمة الفرنسية، أو المدرسة الفرنسية في تاريخ الجزائر[3]، وإن كل ما

---

[1] Julien CH A histoire de l'Afrique du Nord. TII. 2ème édition. Paris. P 19.

[2] Graman Henri histoire d'Alger sou la domination Turk (1515 -1830). P 410.

[3] Marcel Emerit. mémoire sur Alger par petit de la croix. 1695 in AI 1953.

يهمنا منها، هو معرفة صورة الجزائر والجزائريين من خلال هذه الكتابات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد اعتمدت هذه الكتابات على مصادر مختلفة من مذكرات، ومراسلات القنصليات، وروايات وتقارير، وأغفل البعض الأرشيفات والمخطوطات الموجودة في مكتبات الجزائر وتركيا[1]، وحسب اعتقادنا فإن بعض المؤرخين الفرنسيين قد وجدوا صعوبة في عملية الترجمة من العربية والتركية إلى الفرنسية، ونظرا لهذا النقص فإن عدة كتابات فرنسية تحتمل الشك، ولا بد من نقدها والتأكد من صحة معلوماتها التاريخية. وقد أيد الفكرة بعض المؤرخين الفرنسيين الذين تناولوا تاريخ الجزائر في العهد العثماني[2].

وعندما تصفحنا لبعض من هذه الكتابات وجدنا أغلبها ركز على مدينة الجزائر، وتجاهل المدن الأخرى[3] والبعض الآخر اهتم بالبحرية كظاهرة ميزت البحر الأبيض المتوسط في تلك الفترة، وتناولت بعض الكتابات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مركزة على المظلم منها، كالأمراض، الاضطرابات العشائرية، وتسلط رجال البايلك، وأغفلوا كل ما يتصل بحكومة الإيالة من جوانب عسكرية وسياسية، وعلاقاتها الخارجية، ودورها في البحر الأبيض المتوسط، ومكانتها الدولية وتنظيماتها وأوضاعها الاجتماعية والثقافية. وكانت هذه الدراسات تهدف لتبرير الظاهرة الاستعمارية، حيث وصفت الوجود الفرنسي بالتحضر، والوجود العثماني السبب في تأخر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإن هذه الكتابات رغم اختلاف مرجعيتها الثقافية والاجتماعية خاصة القادة العسكريين والقناصلة، والرحالة، فإن كتاباتهم التاريخية يغلب عليها عدم التخصص، أي الكتابة بدافع الهواية، وهذا ما لاحظناه في مؤلفات أرنو Arno. روبان Robin – فيرو Feraud و–دوما Daumas[4]، ورغم ذلك توجد كتابات تاريخية فرنسية حول تاريخ الجزائر طيلة الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وممن كتبوا في هذا المجال المؤرخ

---

[1] Esquer Gabriel. reconnaissance les villes fortes et batteries d'Alger. 1781.

[2] Graman Henri histoire d'Alger sou la domination Turk (1515 -1830). P 410.

[3] أبو القاسم سعد الله أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ص 254.

[4] Feraud Charles. Ephemaire d'un secrétaire officielle sous la domination Turk a Alger de 1785 –1805 in RA. Paris 1874.

الفرنسي فوتور دوبارادي Venture de paradis هنري دوغرامون H.Degraman، شـــارل أندري جوليان Ch.Julient رونـــي Reney –مـــيري Mirier –إســكير Esquer –ماســون Masson–[1].

وإن إسهامات هذه النخبة من المؤرخين الفرنسيين تعتبر خطوة كبيرة، ونقلة نوعية في كتابة تاريخ الجزائر الحديث وبخاصة في العهد العثماني لاعتمادها في جمـــع المـــادة على الأرشيفات والوثائق المحلية والمحفوظات التي استولت عليها السلطات الفرنسية مـــن المكتبات الخاصة والعامة والزوايا. وقد اعتمدت هذه الأبحاث على تقنيـــات حديثـــة فـــي دراسة تاريخ الجزائر، كالتصنيف والنقد، إلا أنه لا بد من الإشارة إلـــى إهمالـــهم لعـــدة مصادر عربية وتركية، وهذا ما ينتقص نوعا ما من قيمة كتاباتهم المتعلقة بتاريخ الجزائر في هذه الفترة[2]، ذلك أن كتاباتهم لم تسجل تطورا ملحوظا بعد عام 1887 عندما انتـــهى دوغرامون من كتابة مؤلفه تاريخ الحكم التركي بالجزائر، فقد ظلت كتاباتـــهم ســـطحية، وغير معمقة وتفتقد للجدية، بحيث بعد تصفحنا لها وضعنا تقييمـــا حـــول منهجيـــة هـــذه الكتابات، ووجهة نظرها، والمنظار الذي كانت تـــرى مـــن خلالـــه صـــورة الجزائـــر والجزائريين بكل معالمها الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والسياسية.

ورغم أن مدرستنا التاريخية لا تزال في بداية عهدها ونشاطها، وتحتاج لمزيد مـــن الجهد والصبر والمثابرة وتوفير إمكانيات البحث، فإن ما قدمته من إسهامات في البحـــث العلمي التاريخي يؤكد على الإحساس بروح المسؤولية، وقدرة هذه المدرسة على الإبـــداع والابتكار والإصرار على تطوير الكتابة التاريخية المتخصصة في المستقبل[*].

---

[1] Masson Paul, histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793, Paris 1903

[2] Renodaut tableau de la ville d'Alger et ses environs 1838.
Panaldi relation a Alger, Paris 1820.
Heado, histoire des rois d'Alger traduit par grammant, Alger 1881.

[*] من أهم الكتابات الجزائرية التي تناولت الجزائر في العهد العثماني:
أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، قسنطينة 1973.
الشيخ أحمد توفيق المدني، تحقيق لمذكرات أحمد الشريف الزهار، الجزائر.
أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط 2، 1981.
محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ط 2، 1792 –1830.
الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر في أواخر العهد العثماني، الجزائر، 1988.

ورغبة منا في المشاركة في مجال الكتابة التاريخية حول تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني اخترنا موضوع صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابة الفرنسية مركزين على القرنين السابع عشر والثامن عشر، كون هذا الموضوع يحتاج إلى من يحاول إزالة الغموض الذي لازم هذه الفترة، وكشف الوقائع وصولا إلى الحقائق التاريخية، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة كونها من أهم الفترات التي عرفتها الإيالة الجزائرية، حيث شهدت فيها استكمال الوحدة الجغرافية باسترجاع مدينة وهران من الأسبان وتعرضها لحملات وتحرشات، توترت خلالها العلاقات الخارجية خاصة مع فرنسا. وسوف نحاول الإجابة عن مجموعة التساؤلات من خلال هذه الرسالة يأتي في مقدمتها ما هي صورة نظام الحكم والإدارة والقضاء في الجزائر خلال الفترة المذكورة، وإلى أي مدى كان الفرنسيون دقيقون في كتاباتهم، وما هي أحوال الجيش، وبخاصة القوات البحرية منه ودورها في الدفاع عن الجزائر، ثم كيف كانت علاقة الجزائر بغيرها من الدول، وما هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والملامح الثقافية في البلاد خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، هذه هي إشكالية البحث التي نحاول أن نتعرض لها وقد عالجناها في مقدمة، أربعة فصول وخاتمة.

- عالج الفصل الأول الذي يعتبر مدخلا للدراسة نظام الحكم والإدارة والقضاء في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني بأجهزته وموظفيه وصلاحياته.

- وتناول الفصل الثاني المؤسسة العسكرية ونظامها الداخلي والخارجي ودورها في الدفاع عن سيادة الإيالة، كما تناول فروع هذه المؤسسة ابتداء من الجيش البري بنوعيه النظامي والاحتياطي، إلى جانب الجيش البحري الذي أخذ حيزا كبيرا من الفصل.

- وتعرض الفصل الثالث لعلاقات الجزائر الدولية والأوجه العامة لهذه العلاقات التي كانت تربط الإيالة بالسلطة العثمانية من خلال تبادل السفراء والهدايا وتعيين الولاة وموظفي الدولة، ثم راية الجزائر ودورها في البحر الأبيض المتوسط وعلاقتها مع بعض الدول الأوروبية والإيالات المتوسطية كتونس وطرابلس.

- وخصصنا الفصل الرابع لدراسة بعض من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال تعرضنا لوجهة نظر الكتابات الفرنسية لعادات وتقاليد الجزائريين وحياتهم اليومية، وأنماط معيشتهم، وأهم الحرف والصنائع التي كانت موجودة، وأهم الملامح الثقافية والعلمية وأهم العلوم المنتشرة بالإيالة خلال القرنين السابع والثامن عشر.

وأنهينا دراستنا بخاتمة وضعنا فيها عدة استنتاجات حول حقيقة الصورة التي رسمتها الكتابات الفرنسية للإيالة الجزائرية خلال القرنين 17 و18.

وعلى الرغم من أن هذا الموضوع لم يكتب فيه كثيرا باللغة العربية، إلا أن هناك بعض الدراسات حاولت أن تتناولها جزئيا، وقد وجدنا من الضروري الإشارة إليها، وفي مقدمتها رسالة الدكتوراه المطبوعة باللغة الفرنسية التي قدمها ناعوم وايزمن في جامعة باريس عام 1938 حول الجيش الانكشاري في الدولة العثمانية والجزائر، ثم البحث الذي قدمه مارسيل كلومب بالفرنسية في المجلة الإفريقية[1] عام 1943 الخاص بعمليات التجنيد التي كانت تتم بين إيالة الجزائر[2]، وبعض الولايات العثمانية، ودراسة روبير مونتران حول العلاقات بين الإيالات المغربية والدولة العثمانية، والتي نشرت بالفرنسية في كراسات تونس عام 1952، بالإضافة إلى بعض الوثائق التي قام بترجمتها الدكتور عبد الجليل التميمي تحت عنوان موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر[3]، ومما لا شك فيه أن مؤلف كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة، الأستاذ شارل اندري جوليان، هو من المؤرخين الذين حاولوا إنصاف تاريخ الجزائر، وقد لقي هذا الكتاب ارتياح بعض الكتاب الجزائريين الذين قاموا بمراجعته، ورغم ذلك فإن جوليان يعتبر من المؤرخين الذين قبلوا بفكرة أن الجزائر بلدا قابلا للاستعمار، وقد أكد على ذلك في كتابه "تاريخ شمال إفريقيا" وكان غرضه في ذلك تبرير الظاهرة الاستعمارية من جهة، وفصل الجزائر عن الحضارة العربية الإسلامية من جهة أخرى، فهو يعترف بأن حكومة الداي كانت لا تحكم سوى قسم صغير من الجزائر[4] ويؤكد بأن الثورات التي كانت تنفجر من حين لآخر كانت تهدد

---

[1] Colombe Marcel, contribution à l'etude de L'odjek in RA 1943, P 175.

[2] Nahaum Weissman, les janissaires, étude de l'organisation militaire ottomane, Paris 1964.

[3] عبد الجليل التميمي، موجز الدفاتر العربية والتركية، تونس 1972.

[4] Charles André Julien, histoire de l'Afrique du Nord, TII, 2ème édition, Paris 1921, P 05.

استقرار الإدارة العثمانية، ويشير في صفحات أخرى إلى أن الجزائريين كانوا لا يؤيدون سياسة الأتراك بصفة مطلقة[1].

وقد أكد بأن جوليان بأن الوجود العثماني في الجزائر كان استعمارا[2] فهو من المؤرخين الذين حاولوا إنكار وجود الجزائر كأمة أو شعب قبل الغزو الفرنسي، وهو بذلك قد سار مع منهج المؤرخين الفرنسيين الذين حاولوا تبرير الظاهرة الاستعمارية، ورغم ذلك فإن جوليان يرى ضرورة كتابة الجزائريين تاريخهم وحتمية الابتعاد عن فكرة إنكار الهوية الجزائرية ومن هنا نرى أنه لا بد من اتخاذ جانب الحيطة من الكتابات الفرنسية التي كانت محشوة بالذاتية والكراهية تجاه سكان الجزائر، وعلى الجزائريين المتخصصين في التاريخ أن يعرضوا الكتابات الفرنسية للنقد والتحليل، خاصة تلك التي كتبت في فترة الوجود الاستعماري والتي حاولت تشويه الحقائق التاريخية، وإنكار الوجود الجزائري ورغم ذلك فإن محاولة جوليان الأخيرة في كتابة تاريخ الجزائر المعاصرة تعبر بحق عن الاهتمام الكبير والجهد المبذول الذي قام به المؤرخ في البحث عن الحقائق والوثائق والمراجع، وهذا هو هدف المؤرخ النزيه، فالكتاب جدير بالقراءة والمناقشة، وإن الهدف من مناقشة هذه الكتابات الفرنسية هو التنبيه إلى أنها محشوة في أغلبها بالكراهية وحب التسلط والسيطرة على المسلمين والعرب.

وقد اعتمدنا في دراستنا على بعض من هذه الكتابات وعلى غيرها بالإضافة إلى مصادر أولية، وثائق، مؤلفات، أرشيف.

- تعريف أهم المصادر التي اعتمدت في البحث:

سوف نحاول أن نحلل وننقد المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، وتأتي في مقدمتها المادة الأرشيفية الوثائقية، مثل وثائق تاريخ الجزائر العثماني، ومراسلات دايات الإيالة، وقد ركزنا على الوثائق الفرنسية كونها من أهم المصادر التي

---

[1] Charles André Julien, histoire de l'Afrique du Nord, TII, 2ème édition, Paris 1921, P 02.

[2] Charles André Julien, histoire de l'Afrique du Nord, TII, 2ème édition, Paris 1921, P 019.

يعتمد عليها المتخصصون في تاريخ الجزائر العثمانية وتعتبر المعلومات التي جاءت الكتابات الفرنسية ذات قيمة تاريخية وعلمية قد ساعدتنا كثيرا في إثراء هذه الدراسة.

أولا: الوثائق:

أ- الوثائق الفرنسية: تعتبر وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في دراستنا، فهي ثرية بالمعلومات التاريخية التي تفتقر لها المكتبات الوطنية، ومن أهم الأقسام التي ركزنا عليها في بحثنا وثائق وزارة الخارجية بباريس المتضمنة مراسلات دايات الجزائر مع قناصلة فرنسا، والمراسلات التجارية، بالإضافة إلى سجلات الجزائر العربية والعثمانية بباريس.

ب- دفاتر الجزائر العربية والتركية: تتمثل في سجلات إدارة الجزائر في العهد العثماني، وهناك قسم كبير من هذه المصادر موجود في فرنسا، والقسم الآخر استرجعته الجزائر عام 1965 وعام 1981، وقد أولى الباحثون في تاريخ الجزائر أهمية لهذه الدفاتر، حيث حاول البعض مثل الدكتور عبد الجليل التميمي الذي وضع فهرسا مفصلا لموجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر عام 1983، ومع عدم ترتيب هذه الدفاتر فإنه من الأجدى الاعتماد على الأرشيف الوطني بباريس الذي توجد به نسخة من هذه الدفاتر التي تعتبر ضرورية للوقوف على أهم مميزات الإدارة العثمانية في إيالة الجزائر ومعرفة أهم مصطلحاتها.

جـ- مراسلات دايات الجزائر: تعتبر مراسلات دايات الجزائر مصدرا هاما في تاريخ الجزائر، وهي عبارة عن وثائق مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس أغلبها مكتوبة باللغة الفرنسية وبالتركية، وهناك قسم منها ترجم إلى العربية لكنه غير أصلي، وهي عبارة عن فرمانات أصدرها السلاطين العثمانيين مكلفين حكام الجزائر بتطبيقها، أو عبارة عن مراسلات بعثها وكلاء الإيالة الجزائرية إلى المدن العثمانية الأخرى، كازمير، والإسكندرية، خاصة في الفترة الممتدة من 1769 إلى 1830.

ثانيا: البحوث والدراسات:

يأتي في مقدمتها كتاب تونس والجزائر في القرن الثامن عشر Tunis et Alger ou 18ème siècle هذا الكتاب للمؤرخ الفرنسي فوتير دوبـــارادي Venture de Paradis الـــذي تخرج من معهد اللغات الشرقية بباريس، عمل في سفارة فرنسا باستنبول، كما وظف فـــي قنصليات فرنسا بالجزائر وتونس، وقد عاش في الجزائـــــر فـــي الفـــترة الممتـــدة مـــن 1788 –1790، حيث تمكن خلال هذه الفترة من كتابة عدة تقـــارير غنيـــة بالملاحظـــات التاريخية حول الحياة السياسية والاجتماعية في الإيالة الجزائرية والتونسية.

والكتاب الذي صدر عام 1983 يعتبر بحق مصدرا تاريخيـــا متمـــيزا مـــن حيـــث معلوماته والحقائق التي جاء بها فيما يتعلق بالديوان، والحياة العســـكرية والماليـــة. كمـــا تضمنه معلومات حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خـــلال القـــرن الثـــامن عشر. وقد تميز هذا الكتاب بالدقة في تسجيل الأحداث ووصفها وهذا ما لم نلاحظه فـــي المؤلفات الفرنسية الأخرى. وقد قام المؤرخ الفرنسي جوزيف كون بجمع تقارير فونتـــير دوبارادي وحققها ونشرها في باريس في كتاب بعنوان تونس والجزائر خلال القرن الثامن عشر.

النظام العثماني: Charte Turque ou organisation religieuse, civile et militaire de l'empire ottoman

هذا المؤلف هو للرحالة أليفيوغراسي Alféo Grassi الفرنسي الـــذي قـــام بتجميـــع ملاحظاته، والتي نقلها بموضوعية وأمانة، فهو من الكتاب الذيـــن دافعـــوا عـــن الدولـــة العثمانية، وحاولوا تكذيب الادعاءات التي نشرتها أغلب الكتابات الفرنسية والأوروبيـــــة، وفي كتابه قام ألفيوغراسي بعقد مقارنة بين نظام الحكم في الدولة العثمانيـــــة، والأنظمـــة السياسية التي كانت سائدة في أوروبا، حيث اعتبر النظام السياسي للأتراك أكثر حرية من الأنظمة الأوروبية، والكتاب غني بالحقائق المتعلقة بالحياة الاجتماعيـــة والدينيـــة ونظـــام الإدارة والمؤسسة العسكرية للعثمانيين.

- التاريخ الحالي للدولة العثمانية: مؤلف هذا الكتاب هو الكاتب إسكير ريكو

histoire de l'état présent de l'empire ottoman Escuyer Ricout

يعتبر كتابه من المؤلفات الهامة في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، شغل المؤلف عدة وظائف إدارية وسياسية من بينها منصب مترجم في السفارة البريطانية باستنبول من (1648 إلى 1687) وقد ترجم كتابه إلى الفرنسية في باريس عام 1970، تناول الكتاب عدة جوانب خاصة بالحياة الاجتماعية والدينية للدولة العثمانية وبنظام الحكم والإدارة والمؤسسة العسكرية البرية والبحرية وأوضاعها الاقتصادية وسياستها المالية.

- D'Ohsson Tableau Générale de l'Empire Ottoman.

تاريخ الدولة العثمانية العام: مؤلف هذا الكتاب هو المؤرخ دوصون من المؤلفين الذين اهتموا بالتاريخ الإسلامي وحضارة الشرق، كان يتقن عدة لغات تمكن من جمع الكثير من المصادر التركية وترجمها إلى الفرنسية عام 1787، ضمنها مخططا مفصلا نشره عام 1790.

ويعتبر كتاب دوصون من المصادر الهامة التي يعتمد عليها المتخصصون في تاريخ الدولة العثمانية كونه يتعرض بدقة لنظام الحكم والإدارة، المؤسسة العسكرية ومميزاتها، بالإضافة إلى الحياة الاجتماعية والدينية منذ تأسيس الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر. ومن مميزات الكتاب أن المؤرخ كان يجمع الحقائق والمعلومات من السجلات الإدارية، والوثائق والتقارير التي كان يكتبها الوزراء، والباشاوات والكتاب.

G. Macride Etat Militaire Ottoman جورج ماكريد، النظام العسكري للدولة العثمانية:

الكتاب عبارة عن موسوعة تحتوي على اثنين وعشرين جزءا خاصا بالنظام العسكري في الدولة العثمانية نشر في باريس عام 1882، والكتاب يصف بدقة المؤسسة العسكرية بمختلف تشكيلاتها في الدولة العثمانية، كما يحدد نوعية الألبسة والخيم والرتب التي كان يعتمدها الجيش الانكشاري حتى عام 1826.

ثم مذكرات جيمس ليندز كاتكارت، الذي هو من أصل أمريكي وقع في أسر رجال البحر الجزائريين في البحر المتوسط عام 1785، وقد تمكن من تخليص نفسه من الأسر، واستطاع التقرب من كبار موظفي الإدارة في الإيالة الجزائرية، حيث أصبح من المقربين للوالي محمد بن عثمان باشا. وفي عام 1796 أطلق الجزائريون سراحه وعاد إلى وطنه، لكنه رجع مرة ثانية بعدما عين قنصلا لأمريكا في إيالة الجزائر. واستطاع أن يجمع رصيدا هاما من المعلومات التاريخية عنها ودون مذكراته التي ترجمت إلى العربية فيما بعد من طرف الأستاذ اسماعيل العربي عام 1982. فكانت مذكراته مصدرا تاريخيا هاما حول ديوان الإيالة وأجهزته وكذلك العلاقات الخارجية، ودور البحرية وعدة جوانب من الحياة الاجتماعية.

أما كتاب المرآة فعنوانه بالفرنسية هو نظرة تاريخية عن إيالة الجزائر Aperçu historique sur la régence d'Alger وهو لحمدان بن عثمان خوجة نشر في باريس عام 1833، كان مزدوج اللغة بالإضافة إلى العربية كان يتقن الفرنسية والإنجليزية، وكان كثير الإطلاع على القوانين الدولية والثقافات الغربية، وتاريخها. وكتابه يشمل معلومات غزيرة حول الحياة الاجتماعية والتاريخية والإدارية حيث تناول نظام الحكم العثماني في الجزائر، وقد ترجم عام 1972 في بيروت من طرف الأستاذ محمد ابن عبد الكريم ثم نشره الدكتور محمد العربي الزبيري في سنة 1982 وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها لإنجاز هذا البحث.

وتأتي مذكرات وليام شالر Wiliam Chaler وهو القنصل الأمريكي في الإيالة (من 1816 إلى 1824) حيث ترجمت كتابته إلى الفرنسية ونشرت في باريس عام 1830، وقد أفادت الجيش الفرنسي كثيرا لمعرفة أسرار الديوان في الإيالة الجزائرية، وهذه المذكرات تتناول في أجزائها مواضيع عدة خاصة بجغرافية الجزائر وأنماط معيشة سكانها والنظام السياسي الذي طبق فيها، وهناك قسم يتعرض فيه شالر للعلاقات الخارجية للإيالة، ومن خلال هذه المذكرات نستنتج أن الكاتب كان من أشد المعارضين لنظام الحكم العثماني ومن الذين طالبوا بالقضاء عليه.

مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف إيالة الجزائر:

يعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر في أواخر العهد العثماني، قام بتحقيقه الأستاذ توفيق المدني ونشره سنة 1980 تولى صاحب المؤلف نقابة الأشراف بعد وفاة والده. شغل عدة مناصب من بينها منصب كاتب الحاج أحمد باي بقسنطينة، ثم انتقل إلى الغرب حيث تفرغ للتأليف الذي لم يبق منه سوى فصله الأول الخاص بالتحليل الدقيق للحوادث التي عرفتها الإيالة الجزائرية ابتداء من حكم علي باشا [1754 –1766] إلى حكم حسين باشا [1818 –1830]. والمؤلف يعتمد في كتابته على منهجية محددة بحيث يستهلها بكتابة اسم الوالي وتحديد تاريخ توليته السلطة، ثم رصد الحوادث التي وقعت في عهده بشكل متسلسل حسب زمن حدوثها.

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى الصعوبات التي اعترضت سبيل الباحث أثناء فترة كتابة هذه الرسالة، ويأتي في مقدمتها ضرورة التنقل داخل الوطن وخارجه، للاطلاع على المصادر الأولية الخاصة بالموضوع، وصعوبة قراءة مدونات تلك الفترة التاريخية، وضرورة البقاء بعيد عن الأهل والأسرة أشهرا عديدة، وفي بعض الأحيان عدم السماح بالإطلاع على الكثير من الوثائق المتعلقة بالبحث، ناهيك عن كثرة الأموال المبذولة في التنقل والإقامة، واستنساخ المصورات.

وأترك تقدير كل هذه الصعوبات إلى السادة الأساتذة الذين يقدرون حجم معاناة الباحثين الجدد، وحسبي إني أقدم عملا متواضعا يساهم في كتابة التاريخ الوطني.



نظام الحكم والإدارة في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: نظام الحكم

المبحث الثاني: الإدارة

المبحث الثالث: القضاء

المبحث الأول: نظام الحكم:

يؤرخ لبداية ثاني مرحلة من مراحل الحكم العثماني في الجزائر لعام 1070 هجرية/1659 ميلادية، وقد كان منصب الباشا في هذه الفترة صوريا نظرا لتسلط قادة الجيش الانكشاري الذين جردوه من أغلب صلاحياته، حيث كان آغا الانكشارية يتدخل في شؤون الحكم بطرق مباشرة أو غير مباشرة، بينما كان الوالي لا يمثل سوى هيبة السلطان العثماني بالجزائر. وتعتبر سنة 1082 هجرية/ 1671 –1711 ميلادية بداية لمرحلة هامة من مراحل الحكم العثماني بالجزائر، هذه الأخيرة التي أصبحت تخضع لحكم الداي، أما المرحلة الثالثة فقد دامت مائة وتسعة عشرة سنة أي من سنة 1711 إلى عام 1830[1].

وفي هذه المرحلة لم يعد الولاة يعينون من إستنبول، بل من طرف الجيش الإنكشاري في الجزائر[2].

وقد كان الباب العالي يكتفي بترسيم الوالي الجديد في منصبه لإضفاء الشرعية القانونية على الحكم بالجزائر، وكانت عملية اختيار الوالي الجديد تتم بعد اجتماع يحضره كبار الشخصيات من موظفين سامين وعلماء الدين، وبعد اختيار الوالي الجديد يقوم العلماء والأعيان بإلباسه الخلعة العثمانية أو القفطان[3]، وهو اللباس الرسمي لرجال الدولة العثمانية، وبعدما تنتهي مراسيم التعيين كان يتقدم كالعادة المفتي لتذكير الوالي بواجباته ومسؤولياته التي تنتظره والتي يتحتم عليه أداءها بإخلاص وصدق وأمانة، مثل معاقبة المجرمين والمخالفين للقانون، والدفاع عن الحق والعدل، والحفاظ على سلامة وأمن الإيالة، وضمان مرتبات الجند وحقوقهم، بالإضافة إلى الإشراف على أنشطة موظفي الإيالة.

---

[1] Nahaum weissman les janissaires étude de l'organisation militaire ottoman. Paris 1964, P 67.

المرحلة الأولى من 1520 إلى 1659، دامت 130 سنة كانت الإيالة تحكم بواسطة ولاة يعينهم سلاطين الباب العالي.
المرحلة الثانية من 1659 إلى 1711 دامت 52 سنة كان الحكم فيها ثنائيا أي بين الداي والآغا.
المرحلة الثالثة من 1711 إلى 1830 دامت 119 سنة أصبح الولاة يعينون من الجيش الانكشاري.

[2] أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر الشركة الوطنية للنشر 1980، ص 95.

[3] نفس المصدر، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر الشركة الوطنية للنشر، ص 95.

وللتعبير عن الولاء للوالي الجديد يقوم الحاضرون بالدعاء له بالنصر والتوفيق، وتهنئته بمنصب ولاية الجزائر، وحتى يؤكد هؤلاء على طاعتهم وولائهم له يقوم كل واحد منهم بتقبيل يده[1].

وكان في ختام الاجتماع يرفع العلم العثماني وتعزف الموسيقى، وتطلق المدافع، ثم يقوم المنادي بالخروج إلى شوارع مدينة الجزائر، لإسماع السكان بخبر تعيين الوالي الجديد، وفي نفس الوقت يتم تكليف الرسل بإخبار حكام المقاطعتين الشرقية والغربية[2] بخبر التعيين[3].

وبعد ذلك يتقدم القناصل الذين يمثلون الدول الصديقة للإيالة بتقديم تهانيهم للباشا الجديد في دار الإمارة، وكان على الباشا الجديد أن يمنحهم فرصة تجديد وثائق معاهدات دولهم مع الجزائر[4].

أما بالنسبة للوالي الجديد فكانت أول خطوة يخطوها في حكمه بالجزائر، هي كتابة تقرير يبعثه إلى السلطان العثماني، يشرح له فيه الظروف التي أحاطت بتعيينه كما يطلعه على كل التفاصيل، حتى تكون للسلطان صورة واضحة ودقيقة عن السلطة الجديدة في الجزائر.

ولكي تكون للتقرير الذي يرسله الباشا إلى الباب العالي مصداقية كان يوقع عليه، كما يوقع عليه كبار موظفي، الإيالة "كالخزنجي"، و"آغا الإنكشارية" و"يالي وكيل خرج" بالإضافة إلى توقيعات بعض العلماء، والقاضي والمفتي و"نقيب الأشراف"، بيد أن خبر التعيين كان يصل إلى السلطان العثماني قبل وصول التقرير، حيث كان وزير البحرية العثماني يبادر بإيصال الخبر، كونه يعتبر المسؤول الأول والرئيسي عن المقاطعات العثمانية المواجهة للبحار، كالإيالات المغربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكان حريصا على جمع الأخبار وتتبع الأحداث وجمعها من مصادر عدة كانت موجودة،

---

[1] Panônti, Relation d'un séjour à Alger, Paris chez les Norant 1820, P 114.

[2] المقاطعتين هي بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة وبايلك الغرب وعاصمته وهران من 1792، ثم انتقل المركز من مازونة إلى مستغانم إلى معسكر، وهناك بايلك الوسط ومركزه التيطري (المدية)، Mi 14 228, T 13, P 64.

[3] أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني الجزائر الشركة الوطنية للنشر 1980، ص 95.

[4] باريس أرشيف وزارة الخارجية، رسالة من القنصل الفرنسي أوت 1805، مجلد 37 ورقة 250 Correspondance consulaire et commerciale d'Alger.

كالسفن التجارية التي كانت تنقل الأخبار من شرقي وغربي البحر الأبيض المتوسط، غير أن هذه التقارير كانت في الغالب تصل إلى السلطان العثماني غير دقيقة ومتضاربة في معلوماتها نظرا لتعدد مصادرها، ولهذا كان السلطان العثماني يعتمد كثيرا على التقرير الذي يبعثه الباشا، وحرصا على إبقاء الولاء للسلطان العثماني كان على الوالي أن يبعث الهدية التي تعوّد باشاوات الجزائر تقديمها للسلطان بعد تعيينهم، ومن جهته كان السلطان العثماني يعبر عن موافقته للسلطة الجديدة، ويعترف بشرعيتها بإرسال الرموز للباشاوات الجدد، ومن بين تلك الرموز ما كان يأتي على شكل سيف عثماني أو قفطان[1].

وقد خصص العثمانيون لتقديم الرموز للباشا الجديد احتفالا رسميا يكون في مقر الديوان بحضور كبار الموظفين والعلماء الأعيان وكان الاحتفال يبدأ كالعادة بتقديم الموظف المكلف بخزانة القفاتين أي القفطاني، حيث يضع على يمين الباشا الجديد الرموز الثلاثة المتمثلة في "الفرمان، السيف العثماني والقفطان"، ثم يقوم بتقبيل يده ثلاثة مرات، ثم يقرأ على الحاضرين في الاحتفال نص الفرمان وبعد الانتهاء من القراءة يقوم الخزنجي بإلباس الباشا القفتان، وبعد ذلك يقوم الجميع بقراءة سورة الفاتحة، ثم الدعاء للباشا بالتوفيق والنجاح في مهامه، وحتى يعبر كل واحد عن ولائه وتأييده للسلطة الجديدة يقوم بتقبيل يد الباشا، ثم تطلق المدافع تعبيرا عن الفرحة، حيث كانت تسمع في قلاع الجزائر وخاصة في القصبة[2].

وفي صبيحة الغد يتقدم القناصل المقيمين بالجزائر إلى قصر الباشا لتقديم تهانيهم وتهاني دولهم لحكومة الجزائر[3].

وقد كان السلطان العثماني يضمن فرمانه الذي يبعثه إلى الباشا عدة وصايا وإرشادات تتعلق بشؤون الإيالة والأوجاق[4] وخاصة تلك المتعلقة بحماية الرعية والدفاع عن سيادة الإيالة والحفاظ على وحدتها واستقرارها السياسي، والأمن في البحر المتوسط

---

[1] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 13. P 10.

[2] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 13. P 10.

[3] رسالة من القنصل الفرنسي 24 جويلية 1706، الجزائر، المجلد 38، الورقة 83.

[4] الأوجاق هم الجنود الدائمون أي جنود الدولة العثمانية أصحاب المعاشات الذين يمثلون الجيش النظامي ولمزيد من التفاصيل الرجوع إلى .Ricaut.E histoire de l'empire ottoman. Paris 1670. P 49.

وإحلال العدل والحكم بما يمليه الشرع والقانون الإسلامي حتى تتحقق الطمأنينة ويسود العدل في أرجاء الإيالة، كما كان يوحي الباشا الجديد بطاعة الباب العالي واحترام الدول الحليفة للدولة العثمانية، وضرورة تجنب المشاكل وحلها والابتعاد عن الخلافات، والالتزام بالنزاهة والأمانة والانضباط في العمل، وتوفير كل الظروف الملائمة والمساعدة التي تحفز الأوجاق على العمل، وتشجعهم للحرص على مصالح الدولة العثمانية والغيرة عليها[1].

وقد جرت العادة في القوانين التي اعتمدتها الدولة العثمانية، والخاصة بالتجديد السنوي للوظائف، أن تتم هذه العملية في المناسبات الدينية خاصة في عيد الفطر من كل سنة، حيث كان الديوان يعقد اجتماعا لتجديد الثقة في الباشا بإلباسه الخلعة السلطانية، ثم القيام بالطقوس التي ورد ذكرها في الاحتفال الخاص، بتعيين الباشا الجديد[2] وكان من مظاهر عدم الرضا عن الباشا، ظهور خلاف في إعادة الثقة أو البيعة وهذا ما ذكره لنا حمدان خوجة في المرآة حيث أكد بأن الخلاف في تجديد البيعة يؤدي إلى تولية باشا جديد.

وقد ذكرت لنا المصادر الفرنسية بأن تولية الباشا في الجزائر كانت تتم كل ثلاثة سنوات في الحالة التي تطول فيها مدة حكم الباشا، بيد أن عملية التجديد كانت تقترن بتجديد الهدية الخاصة بالسلطان العثماني ووزرائه[3].

وإن عملية التجديد لمنصب الباشا في الجزائر كانت بمثابة امتياز وإنعام يقدمه السلطان للباشا في المناسبات الدينية، وكانت عملية التجديد تتم بكتابة إسم الباشا الحاكم وتضمينها بكلمة (إبق) أي السماح له بمواصلة أداء مهامه بالإيالة الجزائرية، ثم يتم تدوين ذلك في قائمة تجديد الوظائف التي كانت تصدر سنويا عن الباب العالي، وفي حالة العكس كانت تكتب إلى جانب إسم الباشا ملاحظة تشير إلى عدم تجديد الثقة فيه[4].

---

[1] Renoudot. M. tableau de la ville d'Alger au début du 19 éme siècle toulon 1830. P 114 –116.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة تعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1972، ص 121.

[3] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 204. P 218

[4] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 33. P 89 -93.

وقد اعتاد الجزائريون المحافظة على هذا التقليد الخاص بتجديد عهد الولاية من طرف السلطان العثماني، ولم يكن ذلك إلا تعبيرا عن الارتباط الروحي الوثيق بالباب العالي، ولتعزيز السيادة الروحية المطلقة للسلطان العثماني، بينما لم يكن هذا التقليد يشكل دعما كبيرا للباشا الجزائري في حماية مركزه وتقوية نفوذه أمام الأوجاق، خاصة مع تسلطهم ووطأتهم، فكان يسعى دائما إلى إرضائهم وعدم المساس بمصالحهم، أو التدخل في شؤونهم وهي أمور تؤدي في الغالب إلى الإطاحة بسلطته، وطلب من يخلفه في حكم الجزائر[1] مثلما حدث بالنسبة لأحمد باشا عام 1805، ثم لعمر باشا عام 1815، وهذا يؤكد لنا بأن الحكم في أواخر العهد العثماني بالجزائر كان بيد الأوجاق دون تدخل الباب العالي، وكان على الباشا الذي يتولى منصب ولاية الجزائر أن يراعي تدعيم نفوذه بين الجنود الإنكشارية خاصة، والتقرب منهم وموالاتهم وكسب تأييدهم وثقتهم كخطوة أولى قبل الشروع في تطبيق سياسته ومباشرة عمله، أي أن مهمته كانت تنحصر في العمل على تحسين صورته أمام السلطان ووزرائه، وبخاصة أمام الأوجاق، وكان مقر إقامة الباشا قصر خاص يطلق عليه إسم "الباشا قبوسي"[2] وهو نفس الاسم الذي كان يطلق على مقر إقامة الباشاوات في الإيالات المتوسطية الأخرى، وقد كان سكان الجزائر يطلقون على مقر إقامة الباشا عدة تسميات، مثل "دار السلطان"، "دار الملك" "دار السعادة".

وكان القصر يتكون من طابقين طابق علوي خاص بمقر إقامة الباشا، وكان يطلق عليه إسم "السراي"، أما الطابق الأرضي السفلي فكان يسمى "بمقر الديوان" مخصص لكرسي الحكم وسجلات الحكومة ومقر الاجتماعات التي كان يعقدها الباشا من حين لآخر لدراسة أمور الإيالة، وحل مشاكلها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بمساعدة موظفيه[3].

وكان الباشا عبارة عن مرآة تعكس شخصيته في صورتين متكاملتين في المظهر لنظام الحكم العثماني في الجزائر، فهو من جهة الجندي الانكشاري المطيع، والمنضبط،

---

[1] رسالة من القنصل الفرنسي 24 جويلية Alger 1806 مجلد 38، ص 83. أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، ص 99.

[2] Venture de Paradis. Tunis et Alger au 18éme siècle. Mémoire et observation. rassemblés et présenter par Josephe Cuaq. Paris sandbad 1983. P 111.

[3] Devaulx Albert. P. 18 سجل التشريفات

حيث كان لا يسمح له بالزواج، وإن كان متزوجا، فالعائلة كانت لا تقيم معه في القصر[1] ولا يزورها إلا يومي الخميس والجمعة[2]، وفي حالة وفاته فإن ممتلكاته كانت تودع في بيت المال يتم استغلالها في حالات خاصة كالأزمات، أو الحروب، وكانت أغلب أوقات الباشا يقضيها في الإشراف على شؤون الحكم بالإيالة، وكان مرتبه السنوي يعادل مرتبات قدماء الجند الإنكشاريين، فهو لا يمتاز عن هؤلاء الجند إلا بكون اسمه كان يأتي على رأس قائمة الجند، وهذا ما جعله أول من يتقاضى مرتبه عندما تدفع المرتبات، وكان الباشا كالعادة يسجل اسمه في سجل يسمى "بالوحدة الأولى" من فرقة الإنكشارية، وعندما يأتي لاستلام أجره يكون في زي آغا الإنكشارية[3].

وكان بيت المالجي يقوم بمصادرة كل ممتلكات الباشا في حالة وفاته ويضعها في بيت المال، ولا يسمح لورثته أن يستفيدوا منها، أو وراثة ما ترك الباشا من ممتلكات في القصر باستثناء ما كان في السراي، وحتى السلطان العثماني كانت ممتلكاته تتعرض للمصادرة بعد وفاته، ويتم إيداع هذه الممتلكات في خزانة خاصة تصرف خلال الظروف الصعبة مثل الكوارث الطبيعية، الجفاف، الفياضانات، الزلازل وحملات الجراد ولخدمة مصالح الدولة العثمانية[4].

أما الصورة الأخرى التي تظهر فيها شخصية وهيبة باشا الجزائر فهي من خلال طريقة إدارته للحكم وصلاحياته الواسعة في تسيير شؤون الإيالة، والتي كانت شبيهة إلى حد كبير بالصلاحيات التي كان يتمتع بها السلطان العثماني في أسطمبول، حيث كان يقوم بتعيين موظفي الحكومة في المناصب الإدارية حسب رغبته وحاجة إدارته، ومن أهم الصلاحيات التي تمتع بها باشا الجزائر أنه كان يتدخل في إقرار السلم، أو إعلان الحرب، وقبول القناصل أو رفضهم، بالإضافة إلى توقيع المعاهدات، ومراسلات الملوك ورؤساء الدول.

---

[1] Venture de Paradis. P 205

[2] Renodot Tableau de la ville d'Alger et ses environs. état de son commerce force de terre et de mer. Paris 1830. P 95 -94.

[3] P'Hassar. tableau général de l'empire et laman. Paris 1787. TPI 1790. TII 1820. P 393.

[4] Venture de Paradis. P 221.

وكان على الديوان الموافقة على قرارات الباشا، وهذه من الخصائص التي امتاز بها نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني، على نقيض الإيالات العثمانية الأخرى التي كانت ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بالباب العالي، أي أن هذه الخاصية في الحكم التي تمتعت بها إيالة الجزائر وولاتها لا نجد لها أثرا في الولايات العثمانية الأخرى، وقد وصف أحد موظفي القنصلية الفرنسية السلطة الموجودة بالجزائر والنفوذ الذي يتمتع به باشاواتها، فذكر: "بأن إيالة الجزائر تبدو في جميع مظاهرها صورة مطابقة لنظام الدول الشرقية، حتى أن الباشا كان بإمكانه أن يصدر قرارا بشنق وزيره الأول أي الخزنجي"[1].

وكانت لفظة "داي" هي الأكثر تداولا عند المؤرخين الفرنسيين في كتاباتهم التاريخية عن الجزائر في الفترة الممتدة من (عام 1671 إلى عام 1830)[2]، حيث اعتمد هؤلاء المؤرخين على ذكر كلمة "داي" في عهد الدايات من تاريخ الجزائر العثمانية نسبة إلى اللقب الذي كان الجزائريون يشيرون به إلى الحاكم[3].

وإن لفظة مصطلح "داي" هي تركية الأصل ولها معاني عدة "كالخال"، "الرجل المتوسط السن"[4] "المدافع" "الرئيس" و"القائد"[5] وهذا بالنسبة لعامة الناس أما بالنسبة للإدارة العثمانية فإن اللفظة كانت تطلق على قادة الجيش الذين يمتازون بالشجاعة والقوة، بالإضافة إلى رؤساء البحر، اعترافا بكفاءتهم وحرصهم على حماية سيادة الإيالة والدفاع عن سواحلها من الهجمات الصليبية وحماية رعاياها، وعليه فإن كلمة داي كانت تعني الجندي الذي يتولى الحكم إلى جانب الباشا بعد توليته من طرف الأوجاق خلال الفترة التي امتدت من عام (1671 –1711) وقد ذكر لنا فونتو ردو بارادي في كتاباته التاريخية عن الجزائر "بأن العامة كانوا يقصدون بالداي "الرجل الشهم"، وكانوا يعتقدون بأن "خير الدين" كان أول من أطلق عليه لقب "داي"، وذلك عندما جاء أبوه إلى إخوته ورفاقه ووجه إليهم نصيحته قائلا "هذا دايكم وأشار إلى "خير الدين"[6].

---

[1] Archives consulaires français. Mi Alger. T 10. P 203.

[2] Deny Jean. Les registres de salde de janissaire d'Alger in R.A. Paris 1920. P 28.

[3] إيلتر عزيز سامح الأتراك في شمال إفريقيا، ترجمة عبد السلام أدهم، ط 1، طرابلس 1969، ص 116 –117.

[4] إيلتر عزيز سامح الأتراك في شمال إفريقيا، نفس المرجع، ص 116 –117.

[5] Deny jean les registres de solde de janissaires d'Alger in R.A. Paris 1920. P 28.

[6] Venture de Paradis. P 197 -198.

وحسبما ذكرته الوثائق التاريخية، فإن الجزائريين قد توقفوا عن استخدام لقب الداي منذ عام 1711 للإشارة إلى الحاكم العثماني بالإيالة، وأصبح يشار إليه بألقاب أخرى تداولتها ألسن السكان في المقاطعات الثلاثة وفي الإدارة العثمانية، كلقب "الباشا"، و"صاحب الدولة" وأطلقوا عليه كذلك اسم "السلطان"[1] أو صاحب الأمر للدلالة على علو مركزه والاحترام الذي يكنه له الشعب[2].

بيد أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن سكان الإيالة قد توقفوا نهائيا عن استخدام هذا اللقب فقد نودي بالحاج علي باشا باسم الداي عند توقيعه على معاهدة تجديد العلاقة مع فرنسا عام 1814[3] وكان بعض الولاة يضمنون توقيعهم بوضع اسم متصرف الجزائر، وإن هذين المصطلحين (الداي والمتصرف) قد استعملا في الإدارة العثمانية للدلالة على "حكام المقاطعات"[4].

وفي بعض الأحيان كان يتم حذف هذين اللقبين من التوقيعين وهذا ما ختم به أحمد باشا عند توقيعه على وثيقة تجديد معاهدة الجزائر مع فرنسا عام 1805، حيث ذكر "والي محروسة الجزائر" فقط، وقد ظل استخدام هذا اللقب محدودا خاصة أواخر العهد العثماني بالجزائر، حتى أن أغلب سكان الإيالة كانوا لا يستعملونه وهنا تجدر الإشارة إلى أن العثمانيين قد اعتمدوا على نظام خاص بالألقاب، حيث كانت تمنح الألقاب حسب الدرجة والكفاءة والاستحقاق، وكان اللقب يحدد بمقتضى ثلاثة مستويات وعلى حسب عدد الأطواغ التي كان يملكها أي طوغ واحد أو طوغين أو ثلاثة أطواغ[5].

إن الأطواغ التي تمثلت في طوغين، أو ثلاثة أطواغ، والتي اعتبرت من الرموز الخاصة بالمراتب العسكرية، حددت أصحاب الطوغ الواحد، أو الطوغين في الوحدات

---

[1] أحمد الشريف الزهار، ص 172.

[2] Venture de Paradis. P 198.

[3] correspondance Consulaire et commerciale d'Alger. Mi 228. T 3. P 41.

[4] Dany Jean. P 796.

[5] الأطواغ هي الرموز الخاصة بالرتب العسكرية التي اعتمدها العثمانيون في نظامهم لتحديد مستوياتهم. من هذه الأطواغ ما هو موجود في متحف الجيش الفرنسي في باريس والطوغ عبارة عن ذيل حصان معلق على رأس عمود خشبي توجد فوقه نجمة مذهبة. D'ohson tableau général de l'empire ottoman. Paris. T 3. 1820. P 389

الإدارية الصغيرة[1] كولاة، أما أصحاب الطوغين، أو الثلاثة أطواغ فكانوا يعينون للحكم في الولايات ذات الأهمية السياسية والعسكرية والاقتصادية بالنسبة للدولة العثمانية.

وقد تزايد عدد الوزراء في أواخر الحكم العثماني بالجزائر، وأصبحت قيمة ودور الباشا تتدهور حيث أصبح يستخدم لقب الوزير أكثر من لقب باشا أو الوالي، وهذا ما أفقد المنصب أهميته واعتباره، وقد أشار "دوني جون" بأن الجزائريين في أواخر العهد العثماني اكتفوا باستعمال لقب "وزير" عوض "باشا"، وقد نودي على "علي حسن باشا" "بوزير" من عام [1791 إلى عام 1798]، وهذا حسبما دلت عليه الوثائق الخاصة بتاريخ الجزائر خلال القرنين 17 و18 الميلاديين[2].

وقد ورث عنه ابنه مصطفى باشا لقب الوزارة لكنه أطيح به بعد عام 1805، وقد شمل هذا اللقب جميع الولاة الذين جاءوا بعد مصطفى باشا إلى غاية آخر الولاة العثمانيين في الجزائر وهو حسين باشا[3].

وهذا ما دلت عليه الوثائق الرسمية الفرنسية، أما التقارير والمؤلفات التي تخصصت في كتابة تاريخ الجزائر، فإنها متناقضة خاصة الفرنسية منها في قضية تحديد الرتبة الحقيقية التي كان يحملها والي الجزائر خلال القرنين 17 و18، غير أنه واعتمادا على بعض الوقائع التاريخية المسجلة نستنتج أن الوالي في الجزائر كان يحمل رتبة باشا ذي طوغين، وأن السلطان العثماني كان عندما يجازيه في حالات الانتصار على الأعداء في الحرب يمنحه "الطوغ الثالث" أي رتبة وزير[4].

وهذا ما يؤكده لنا المؤرخ دوسون d'ohssan، حيث ذكر لنا بأن الإيالات المغربية كان يحكمها دايات يرسمهم السلطان ويمنحهم الرتب حتى رتبة "وزير"[5].

ومما يلاحظ أن نظام الحكم بالجزائر في هذه الفترة قد تميز بتعاقب عدة أنظمة سياسية حسب المراحل التاريخية كمرحلة "الباشاوات" (1568 –1659)، حيث حددت فترة

---

[1] Grassi Alféo. Charte turque ou organisation religieuse civile et militaire de l'empire ottoman, Paris LU de P. Mange 1825 –TII. P 2 –3.

[2] Deny Jean. P 46 –47

[3] ccc Alger, T 47, P 146.

[4] Esquer, G. Reconnaissance villes port et de Kercyen 1791 et dubois tranville en 1809 Paris 1927, P 127.

[5] D'ohsson, Tableau général de l'empire ottoman Paris, T III, 1820, P 389.

حكم كل باشا بثلاثة سنوات، ثم فترة حكم الآغاوات (1659 -1671)، وكانت هذه فترة حكم قصيرة عرفت فيها الإيالة اضطرابا في الأوضاع السياسية والإدارية، أما المرحلة الأخيرة من مراحل الحكم العثماني، فقد عرفت فترة حكم "الدايات" التي دامت فترة طويلة نسبيا 159 سنة، أي من عام 1671 إلى وقوع الغزو الفرنسي للجزائر 1830، وفي هذه الفترة شهدت الجزائر نوعا من الاستقلال عن الدولة العثمانية، حيث تميزت عن مثيلاتها من الولايات العثمانية الأخرى بكيانها المتميز وبتنظيمها الإداري الخاص وبعلاقاتها الاقتصادية والسياسية المستقلة عن الباب العالي، وبسيادتها، التي مكنتها من توقيع الاتفاقيات باسمها[1]، وعقد المعاهدات مع الدول دون تدخل السلطان العثماني، ويعود هذا التطور في نظام الحكم والازدهار الذي شهدته الإيالة الجزائرية في أواخر القرن 18 إلى انتعاش البحرية وتعاظم قوتها، وكثرة غنائمها التي مكنت حكام الجزائر من تدعيم حكمهم ونفوذهم في فترة البايات الذين كانوا في الواقع رياس بحر بالدرجة الأولى، قبل أن يكونوا حكاما أو رجال سياسة، وهذا ما جعل الباب العالي يصدر قرارا بتعويض حكم "البايات" بحكم "الباشوات"، خاصة وان الصراع الذي كان دائرا في البحر المتوسط والذي أثارته إسبانيا قد زالت حدته.

غير أن باشاوات الجزائر قد أهملوا في المقابل أمور السياسة والرعية واهتموا بالغنائم التي كانت تدرها البحرية وعوائدها، وهذا ما دفع بقادة الجيش من الآغاوات إلى تولي السلطة فسلكوا سياسة مستقلة عن الباب العالي، لكنهم لم يستطيعوا إدارة شؤون الإيالة لعدم درايتهم بنظم الحكم، فظهر نظام حكم آخر اختياري بإشراف الداي على شؤون الإيالة، حيث منحت له كل الصلاحيات وكان يساعده في أداء مهامه مجموعة من كبار الموظفين والقادة العسكريين في قصره[2].

وكان الداي في البداية يتم اختياره من بين رياس البحر الأغنياء أصحاب الثروة والجاه، ولكن بعدما ضعفت عائدات البحرية الجزائرية وتدهور نفوذ هؤلاء الرياس، فأصبح يعين الداي من بين قادة الجيش الإنكشاري ابتداء من عام (1689 إلى عام 1830).

---

[1] Venture de Paradis. P 147 -198.

[2] correspondance consulaire et commerciale. Alger. Mi 14 228. T 41. P 204.

وفي المرحلة الأخيرة من مراحل الحكم العثماني بالجزائر بدأت روابط الاتصال بين الإيالة والباب العالي تضعف، حيث أصبحت العلاقة بينهما علاقة مصلحة مشتركة، اقتصرت على تقديم الطاعة للسلطان كونه خليفة وأمير المؤمنين، بالإضافة إلى تبادل الهدايا، وتقديم كل الإعانات وبخاصة العسكرية، كجلب المتطوعين من الأقاليم الأخرى التابعة للدولة العثمانية.

وفي هذه الفترة أصبحت الإيالة كيانا مستقلا، حيث اعتبرت دول أوروبا حكامها أي الجزائر رؤساء لدولة مستقلة، فعاملتهم معاملة الحكام[1].

وقد بلغت قوة ونظام الحكم في الجزائر خلال فترة حكم الدايات الأخيرة درجة عالية، مكنت الداي من رفض تنصيب ممثل السلطان العثماني في الديوان، ورفض الاعتراف بهذا المنصب، إذ أصر الداي "علي شاوش" على منع دخول الباشا إبراهيم الذي أرسله السلطان العثماني إلى الإيالة عام 1771، وهذا ما جعل الباب العالي يضطر إلى إلغاء منصب ممثل السلطان الشرفي كباشا يهيمن على السلطة التنفيذية وعلى نظام الحكم بالجزائر ومنصب الداي المسؤول بطريقة مباشرة عن الإيالة.

وقد ذهبت بعض الكتابات الفرنسية إلى وصف دايات الجزائر "بأنهم كانوا يجمعون ألقاب السلطة كلها، رغم ارتباطهم الروحي بالدولة العثمانية"[2].

[1] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1984، ص 151.

[2] Archives consulaire français, Md Alger, T 10, P 203.

المبحث الثاني: الإدارة:

إن من دعائم فلسفة الحكم عند العثمانيين، اعتبار السلطان الرئيس الأعلى للهيئات السياسية والعسكرية والدينية في الدولة ولتكريس هذه الفكرة في الولايات التابعة لهم، طبق نظام إداري محكم التسيير، وكان يقوم على ربط التقسيمات الإدارية بعضها ببعض على شكل سلسلة متصلة الحلقات من القاعدة إلى القمة على شكل هرم إداري، أي من حكام الوحدات الصغيرة في الدولة إلى حكام الولايات الكبرى التابعة لها، وانتهاء بالسلطة المركزية أو "الباب العالي" أين يقيم السلطان العثماني، ولهذه الأسباب كانت الإدارة في الجزائر باعتبارها أهم المقاطعات العثمانية تشكل جانبا هاما من الجوانب التي ارتكز عليها نظام الحكم في الإيالة منذ استقرار الوجود التركي.

وقد شهد الجهاز الإداري في الجزائر تطورا ملحوظا خلال المراحل الثلاثة من الوجود العثماني، وحتى استكمل تنظيماته واستقرت أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر[1]، إلى أن أصبحت السلطة التنفيذية بيد الباي، الذي كان يساعده في أداء مهامه الإدارية وإصدار القرارات ديوان خاص على غرار الإيالات العثمانية الأخرى، يتكون من موظفين كبار، وضباط متقاعدين، يجتمعون معه لدراسة الأوضاع الخاصة بالإيالة في المناسبات الرسمية والدينية[2]، وعليه فإن هذا الديوان قد شكل إحدى الركائز الهامة والأساسية التي بنى عليها العثمانيون نظام حكمهم، وهو بمثابة مجلس عام يتشكل من وزراء الدولة وكبار الموظفين، بالإضافة إلى القادة العسكريين وعلماء الدين، ولقد أولى العثمانيون أهمية كبيرة لاجتماعات الديوان نظرا لأهمية هذا الجهاز في تسيير نظام الحكم ومعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والرعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وإصدار القرارات الواجب تنفيذها[3].

---

[1] Laugier de tassy, histoire des royaumes d'Alger, Amestradam 1725, P 203، وكذلك الرجوع لمحمد فريد بك المحامي الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت 1981، ص 178 –179.

[2] عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1980، ج 1، ص 261.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المراة المرجع السابق، ص 145.

1184 f

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران

كلية العلوم الإنسانية
والحضارة الإسلامية

قسم التاريخ وعلم الآثار

لا يستعار

صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18 م.

رسالة لنيل شهادة الماجستير
في تاريخ العلاقات الدولية

تقديم الطالب:
بن جبور محمد

إشراف الدكتور:
غازي جاسم.

السنة الجامعية:
1423-1424 هـ/2002-2003 م



"وقل ربي زدني علما"

سورة طه الآية 114

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى والدي الكريمين اللذان أدين لهما بالفضل الكبير على ما بذلاه من أجل تربيتي وإعدادي.

إلى إبنتي العزيزة سهيلة.

إلى رفيقة الدرب زوجتي.

إلى كل المخلصين للوطن أساتذتي وأصدقائي وتلامذتي.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى عائلة شريف عبد القادر وقدور

أقدم ثمرة جهدي المتواضع.

بن جبور محمد

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بشكري وتقديري الكبير والخالص إلى أستاذي الفاضل، الذي أمدني بكل المعلومات اللازمة والضرورية ومنحني الكثير من وقته طوال فترات إنجاز هذه الرسالة، إلى الدكتور "غازي عبد المهدي جاسم الشمري"، فبارك الله فيه وأحسن إليه وأيده بنصره وعلمه.

كما أتوجه بشكري وإمتناني إلى كل أساتذة قسم التاريخ وعلم الآثار، الذين أشرفوا على تكويني في مرحلتي الليسانس والماجستير، وأخص بالذكر منهم الأساتذة الأفاضل الأستاذ الدكتور "بلقاسمي بوعلام"، والدكتور "فغرور دحو"، والدكتور "بنعمية عبد المجيد"، والدكتور "عدة جلول" والأستاذ الدكتور "القورصو محمد"، وغيرهم كثير.

كما لا يفوتني أن أشكر إدارة المكتبات في وهران، الجزائر، ومصلحة الأرشيف لولاية وهران والجزائر، ووزارة الخارجية الجزائرية على ما قدموه لي من تسهيلات ومساعدات قيمة في فترة إنجاز الرسالة.

وأنوه وأثني على المساعدات العلمية القيمة التي قدمها لي في تونس مركز الدراسات الموريسكية والعثمانية بزغوان، في شخص مديرها الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي ومعاونوه.

ولن أنسى بهذه المناسبة أن أحيي كل أساتذة وموظفي قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية (جامعة وهران)، الذين يعملون جاهدين للحفاظ على الذاكرة التاريخية، وتكوين أجيال من الباحثين والمؤرخين الشباب يساهمون في كتابة التاريخ الوطني بمراحله المختلفة.

محمد

قائمة المصطلحات باللغة الفرنسية:

A.Ch.C.M	Archives de la chambre de commerce de Merseille.
A.N.P	Archives Nationales de Paris.
A.O.M	Archives d'outre-mer d'Air –en- provence
B.G.H.D	Bulletin de géographie Historique et Descriptive.
B.I.H	Bulletin d'Information Historique
C.T	Les Cahiers de Tunisie.
E.S.A	Exploration Scientifique de l'Algérie.
I.H	Information Historique.
IMPR	Imprimerie
J.A	Journal Africaine.
R.A	Revue Africaine.
R.E.J	Revues des Etudes Juives.
R.H	Revue Historique.
R.H.M.C	Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb.
R.H.M	Revue d'Histoire Maghrébine.
R.H.M.C	Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine.
R.N.M.S.A.P.C	Recueil des Notices et Mémoires d la société Archéologique de la province de Constantine.
R.O.M.M	Revue d'Occident Musulman et méditerranée.
S.G.A.P.O	Société de Géographie et d'Archéologie de la Provis d'Oran.
T	Tome
T.I.R.S	Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes.
Trad	Traduction.
Vol	Volume.

قائمة المختصرات:

A.I.E.O.	Annales d'institut d'études orientales.
C.C.C.	Correspondance consulaire et commerciale.
C.P.	Correspondance politique.
C.T.	Cahiers de tunis.
F.O.	Foereign office.
M.D.	Mémoires et documents.
M.R.	Mémoires et reconnaissance.
N.	Note.
R.A.	Recvue africaine
R.H.C.	Revues d'histoire de colonies.
S.	Sahifa.

الرموز المستعملة:

- م.و.ج المكتبة الوطنية الجزائر.
- م.و.ب المكتبة الوطنية باريس.
- م.ت.ج.م مجلة تاريخ وحضارة المغرب.
- ت.م نفس المصدر.
- هـ هامش.
- ANP الأرشيف الوطني باريس.
- AEP أرشيف الخارجية باريس.
- AGU أرشيف الحربين فانسان باريس.
- ccc المراسلات القنصلية والتجارية.
- A.I.E.O جوليان معهد الدراسات شرقية.
- RCU المجلة الإفريقية.
- MD مذكرات ووثائق.
- AFF.F الشؤون الخارجية.

المقدمة

المقدمة:

تعتبر الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى الثامن عشر مرحلة هامة في تاريخ الجزائر، فقد عرفت هذه الإيالة أحداثا بارزة كانت مسرحا لها، وإن هذه الأهمية لا تعود إلى طول الفترة الزمنية، وإنما لاعتبارات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تركها العهد العثماني، هذا العهد الذي لا تزال بعض من بصماته موجودة إلى يومنا هذا.

ورغم أهمية هذه الفترة إلا أنها وللأسف الشديد لم تحظ بعد بالاهتمام والقدر الكافي من الدراسة والبحث، خاصة من طرف المؤرخين الفرنسيين الذين ركزوا في كتاباتهم على العصور القديمة، وبخاصة العهد الروماني، كما أولوا عناية كبيرة للفترة الاستعمارية، حيث تجاهلوا وجود الجزائر ككيان ودولة وأمة[1]، كما أن أغلب الكتاب الفرنسيين لم يكلفوا أنفسهم مشقة البحث عن المصادر والوثائق الأصلية الخاصة بهذه الفترة، بل قاموا بكتابة ما استقوه من معلومات وردت في مراجع سابقة لكتاب ومؤرخين، دون تعريض هذه المصادر للنقد الظاهري والباطني، فكانت دراستهم مجرد نقل لأحداث سابقة، وقد رفض المؤرخ الفرنسي دوقرامون في كتابه عن تاريخ الجزائر العثمانية فكرة الاعتماد على المصادر الأهلية لعدم ثقته بها، وقد اقترح ضرورة الاعتماد على الأرشيفات التركية والأوروبية وتقارير الرحلات[2]، ونحن نعتقد بأن دراسة هذه الفترة والتعمق فيها سيقود حتما إلى الفهم الصحيح لتاريخ الجزائر الحديث، هذا الفهم الذي يفترض الاعتماد على مصادر أساسية، ووثائق أصلية تكون بمثابة المادة الخام لبناء تاريخ الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ورغم ذلك فإن كتابات الفرنسيين خلال هذه الفترة هي كتابات كثيرة ومتنوعة، أغلبها كتب خلال الفترة الاستعمارية، حيث حاول البعض منها وضع صياغة تاريخ الجزائر وفق المنهج التاريخي والدراسات الحديثة الموضوعية المعروفة بالمساهمة الفرنسية، أو المدرسة الفرنسية في تاريخ الجزائر[3]، وإن كل ما

---

[1] Julien CH A histoire de l'Afrique du Nord. TII. 2ème édition. Paris. P 19.

[2] Graman Henri histoire d'Alger sou la domination Turk (1515 -1830). P 410.

[3] Marcel Emerit. mémoire sur Alger par petit de la croix. 1695 in AI 1953.

يهمنا منها، هو معرفة صورة الجزائر والجزائريين من خلال هذه الكتابات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد اعتمدت هذه الكتابات على مصادر مختلفة من مذكرات، ومراسلات القنصليات، وروايات وتقارير، وأغفل البعض الأرشيفات والمخطوطات الموجودة في مكتبات الجزائر وتركيا[1]، وحسب اعتقادنا فإن بعض المؤرخين الفرنسيين قد وجدوا صعوبة في عملية الترجمة من العربية والتركية إلى الفرنسية، ونظرا لهذا النقص فإن عدة كتابات فرنسية تحتمل الشك، ولا بد من نقدها والتأكد من صحة معلوماتها التاريخية. وقد أيد الفكرة بعض المؤرخين الفرنسيين الذين تناولوا تاريخ الجزائر في العهد العثماني[2].

وعندما تصفحنا لبعض من هذه الكتابات وجدنا أغلبها ركز على مدينة الجزائر، وتجاهل المدن الأخرى[3] والبعض الآخر اهتم بالبحرية كظاهرة ميزت البحر الأبيض المتوسط في تلك الفترة، وتناولت بعض الكتابات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مركزة على المظلم منها، كالأمراض، الاضطرابات العشائرية، وتسلط رجال البايلك، وأغفلوا كل ما يتصل بحكومة الإيالة من جوانب عسكرية وسياسية، وعلاقاتها الخارجية، ودورها في البحر الأبيض المتوسط، ومكانتها الدولية وتنظيماتها وأوضاعها الاجتماعية والثقافية. وكانت هذه الدراسات تهدف لتبرير الظاهرة الاستعمارية، حيث وصفت الوجود الفرنسي بالتحضر، والوجود العثماني السبب في تأخر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإن هذه الكتابات رغم اختلاف مرجعيتها الثقافية والاجتماعية خاصة القادة العسكريين والقناصلة، والرحالة، فإن كتاباتهم التاريخية يغلب عليها عدم التخصص، أي الكتابة بدافع الهواية، وهذا ما لاحظناه في مؤلفات أرنو Arno. روبان Robin – فيرو Feraud و–دوما Daumas[4]، ورغم ذلك توجد كتابات تاريخية فرنسية حول تاريخ الجزائر طيلة الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وممن كتبوا في هذا المجال المؤرخ

---

[1] Esquer Gabriel. reconnaissance les villes fortes et batteries d'Alger. 1781.

[2] Graman Henri histoire d'Alger sou la domination Turk (1515 -1830). P 410.

[3] أبو القاسم سعد الله أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ص 254.

[4] Feraud Charles. Ephemaire d'un secrétaire officielle sous la domination Turk a Alger de 1785 –1805 in RA. Paris 1874.

الفرنسي فوتور دوبارادي Venture de paradis هنري دوغرامون H.Degraman، شـــارل أندري جوليان Ch.Julient رونـــي Reney –مـــيري Mirier –إســكير Esquer –ماســون Masson–[1].

وإن إسهامات هذه النخبة من المؤرخين الفرنسيين تعتبر خطوة كبيرة، ونقلة نوعية في كتابة تاريخ الجزائر الحديث وبخاصة في العهد العثماني لاعتمادها في جمـــع المـــادة على الأرشيفات والوثائق المحلية والمحفوظات التي استولت عليها السلطات الفرنسية مـــن المكتبات الخاصة والعامة والزوايا. وقد اعتمدت هذه الأبحاث على تقنيـــات حديثـــة فـــي دراسة تاريخ الجزائر، كالتصنيف والنقد، إلا أنه لا بد من الإشارة إلـــى إهمالـــهم لعـــدة مصادر عربية وتركية، وهذا ما ينتقص نوعا ما من قيمة كتاباتهم المتعلقة بتاريخ الجزائر في هذه الفترة[2]، ذلك أن كتاباتهم لم تسجل تطورا ملحوظا بعد عام 1887 عندما انتـــهى دوغرامون من كتابة مؤلفه تاريخ الحكم التركي بالجزائر، فقد ظلت كتاباتـــهم ســـطحية، وغير معمقة وتفتقد للجدية، بحيث بعد تصفحنا لها وضعنا تقييمـــا حـــول منهجيـــة هـــذه الكتابات، ووجهة نظرها، والمنظار الذي كانت تـــرى مـــن خلالـــه صـــورة الجزائـــر والجزائريين بكل معالمها الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والسياسية.

ورغم أن مدرستنا التاريخية لا تزال في بداية عهدها ونشاطها، وتحتاج لمزيد مـــن الجهد والصبر والمثابرة وتوفير إمكانيات البحث، فإن ما قدمته من إسهامات في البحـــث العلمي التاريخي يؤكد على الإحساس بروح المسؤولية، وقدرة هذه المدرسة على الإبـــداع والابتكار والإصرار على تطوير الكتابة التاريخية المتخصصة في المستقبل[*].

---

[1] Masson Paul, histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793, Paris 1903

[2] Renodaut tableau de la ville d'Alger et ses environs 1838.
Panaldi relation a Alger, Paris 1820.
Heado, histoire des rois d'Alger traduit par grammant, Alger 1881.

[*] من أهم الكتابات الجزائرية التي تناولت الجزائر في العهد العثماني:
أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، قسنطينة 1973.
الشيخ أحمد توفيق المدني، تحقيق لمذكرات أحمد الشريف الزهار، الجزائر.
أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط 2، 1981.
محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ط 2، 1792 –1830.
الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر في أواخر العهد العثماني، الجزائر، 1988.

ورغبة منا في المشاركة في مجال الكتابة التاريخية حول تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني اخترنا موضوع صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابة الفرنسية مركزين على القرنين السابع عشر والثامن عشر، كون هذا الموضوع يحتاج إلى من يحاول إزالة الغموض الذي لازم هذه الفترة، وكشف الوقائع وصولا إلى الحقائق التاريخية، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة كونها من أهم الفترات التي عرفتها الإيالة الجزائرية، حيث شهدت فيها استكمال الوحدة الجغرافية باسترجاع مدينة وهران من الأسبان وتعرضها لحملات وتحرشات، توترت خلالها العلاقات الخارجية خاصة مع فرنسا. وسوف نحاول الإجابة عن مجموعة التساؤلات من خلال هذه الرسالة يأتي في مقدمتها ما هي صورة نظام الحكم والإدارة والقضاء في الجزائر خلال الفترة المذكورة، وإلى أي مدى كان الفرنسيون دقيقون في كتاباتهم، وما هي أحوال الجيش، وبخاصة القوات البحرية منه ودورها في الدفاع عن الجزائر، ثم كيف كانت علاقة الجزائر بغيرها من الدول، وما هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والملامح الثقافية في البلاد خلال الفترة التي نحن بصدد دراستها، هذه هي إشكالية البحث التي نحاول أن نتعرض لها وقد عالجناها في مقدمة، أربعة فصول وخاتمة.

- عالج الفصل الأول الذي يعتبر مدخلا للدراسة نظام الحكم والإدارة والقضاء في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني بأجهزته وموظفيه وصلاحياته.

- وتناول الفصل الثاني المؤسسة العسكرية ونظامها الداخلي والخارجي ودورها في الدفاع عن سيادة الإيالة، كما تناول فروع هذه المؤسسة ابتداء من الجيش البري بنوعيه النظامي والاحتياطي، إلى جانب الجيش البحري الذي أخذ حيزا كبيرا من الفصل.

- وتعرض الفصل الثالث لعلاقات الجزائر الدولية والأوجه العامة لهذه العلاقات التي كانت تربط الإيالة بالسلطة العثمانية من خلال تبادل السفراء والهدايا وتعيين الولاة وموظفي الدولة، ثم راية الجزائر ودورها في البحر الأبيض المتوسط وعلاقتها مع بعض الدول الأوروبية والإيالات المتوسطية كتونس وطرابلس.

- وخصصنا الفصل الرابع لدراسة بعض من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال تعرضنا لوجهة نظر الكتابات الفرنسية لعادات وتقاليد الجزائريين وحياتهم اليومية، وأنماط معيشتهم، وأهم الحرف والصنائع التي كانت موجودة، وأهم الملامح الثقافية والعلمية وأهم العلوم المنتشرة بالإيالة خلال القرنين السابع والثامن عشر.

وأنهينا دراستنا بخاتمة وضعنا فيها عدة استنتاجات حول حقيقة الصورة التي رسمتها الكتابات الفرنسية للإيالة الجزائرية خلال القرنين 17 و18.

وعلى الرغم من أن هذا الموضوع لم يكتب فيه كثيرا باللغة العربية، إلا أن هناك بعض الدراسات حاولت أن تتناولها جزئيا، وقد وجدنا من الضروري الإشارة إليها، وفي مقدمتها رسالة الدكتوراه المطبوعة باللغة الفرنسية التي قدمها ناعوم وايزمن في جامعة باريس عام 1938 حول الجيش الانكشاري في الدولة العثمانية والجزائر، ثم البحث الذي قدمه مارسيل كلومب بالفرنسية في المجلة الإفريقية[1] عام 1943 الخاص بعمليات التجنيد التي كانت تتم بين إيالة الجزائر[2]، وبعض الولايات العثمانية، ودراسة روبير مونتران حول العلاقات بين الإيالات المغربية والدولة العثمانية، والتي نشرت بالفرنسية في كراسات تونس عام 1952، بالإضافة إلى بعض الوثائق التي قام بترجمتها الدكتور عبد الجليل التميمي تحت عنوان موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر[3]، ومما لا شك فيه أن مؤلف كتاب تاريخ الجزائر المعاصرة، الأستاذ شارل اندري جوليان، هو من المؤرخين الذين حاولوا إنصاف تاريخ الجزائر، وقد لقي هذا الكتاب ارتياح بعض الكتاب الجزائريين الذين قاموا بمراجعته، ورغم ذلك فإن جوليان يعتبر من المؤرخين الذين قبلوا بفكرة أن الجزائر بلدا قابلا للاستعمار، وقد أكد على ذلك في كتابه "تاريخ شمال إفريقيا" وكان غرضه في ذلك تبرير الظاهرة الاستعمارية من جهة، وفصل الجزائر عن الحضارة العربية الإسلامية من جهة أخرى، فهو يعترف بأن حكومة الداي كانت لا تحكم سوى قسم صغير من الجزائر[4] ويؤكد بأن الثورات التي كانت تنفجر من حين لآخر كانت تهدد

---

[1] Colombe Marcel, contribution à l'etude de L'odjek in RA 1943, P 175.

[2] Nahaum Weissman, les janissaires, étude de l'organisation militaire ottomane, Paris 1964.

[3] عبد الجليل التميمي، موجز الدفاتر العربية والتركية، تونس 1972.

[4] Charles André Julien, histoire de l'Afrique du Nord, TII, 2ème édition, Paris 1921, P 05.

استقرار الإدارة العثمانية، ويشير في صفحات أخرى إلى أن الجزائريين كانوا لا يؤيدون سياسة الأتراك بصفة مطلقة[1].

وقد أكد بأن جوليان بأن الوجود العثماني في الجزائر كان استعمارا[2] فهو من المؤرخين الذين حاولوا إنكار وجود الجزائر كأمة أو شعب قبل الغزو الفرنسي، وهو بذلك قد سار مع منهج المؤرخين الفرنسيين الذين حاولوا تبرير الظاهرة الاستعمارية، ورغم ذلك فإن جوليان يرى ضرورة كتابة الجزائريين تاريخهم وحتمية الابتعاد عن فكرة إنكار الهوية الجزائرية ومن هنا نرى أنه لا بد من اتخاذ جانب الحيطة من الكتابات الفرنسية التي كانت محشوة بالذاتية والكراهية تجاه سكان الجزائر، وعلى الجزائريين المتخصصين في التاريخ أن يعرضوا الكتابات الفرنسية للنقد والتحليل، خاصة تلك التي كتبت في فترة الوجود الاستعماري والتي حاولت تشويه الحقائق التاريخية، وإنكار الوجود الجزائري ورغم ذلك فإن محاولة جوليان الأخيرة في كتابة تاريخ الجزائر المعاصرة تعبر بحق عن الاهتمام الكبير والجهد المبذول الذي قام به المؤرخ في البحث عن الحقائق والوثائق والمراجع، وهذا هو هدف المؤرخ النزيه، فالكتاب جدير بالقراءة والمناقشة، وإن الهدف من مناقشة هذه الكتابات الفرنسية هو التنبيه إلى أنها محشوة في أغلبها بالكراهية وحب التسلط والسيطرة على المسلمين والعرب.

وقد اعتمدنا في دراستنا على بعض من هذه الكتابات وعلى غيرها بالإضافة إلى مصادر أولية، وثائق، مؤلفات، أرشيف.

- تعريف أهم المصادر التي اعتمدت في البحث:

سوف نحاول أن نحلل وننقد المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، وتأتي في مقدمتها المادة الأرشيفية الوثائقية، مثل وثائق تاريخ الجزائر العثماني، ومراسلات دايات الإيالة، وقد ركزنا على الوثائق الفرنسية كونها من أهم المصادر التي

---

[1] Charles André Julien, histoire de l'Afrique du Nord, TII, 2ème édition, Paris 1921, P 02.

[2] Charles André Julien, histoire de l'Afrique du Nord, TII, 2ème édition, Paris 1921, P 019.

يعتمد عليها المتخصصون في تاريخ الجزائر العثمانية وتعتبر المعلومات التي جاءت الكتابات الفرنسية ذات قيمة تاريخية وعلمية قد ساعدتنا كثيرا في إثراء هذه الدراسة.

أولا: الوثائق:

أ- الوثائق الفرنسية: تعتبر وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في دراستنا، فهي ثرية بالمعلومات التاريخية التي تفتقر لها المكتبات الوطنية، ومن أهم الأقسام التي ركزنا عليها في بحثنا وثائق وزارة الخارجية بباريس المتضمنة مراسلات دايات الجزائر مع قناصلة فرنسا، والمراسلات التجارية، بالإضافة إلى سجلات الجزائر العربية والعثمانية بباريس.

ب- دفاتر الجزائر العربية والتركية: تتمثل في سجلات إدارة الجزائر في العهد العثماني، وهناك قسم كبير من هذه المصادر موجود في فرنسا، والقسم الآخر استرجعته الجزائر عام 1965 وعام 1981، وقد أولى الباحثون في تاريخ الجزائر أهمية لهذه الدفاتر، حيث حاول البعض مثل الدكتور عبد الجليل التميمي الذي وضع فهرسا مفصلا لموجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر عام 1983، ومع عدم ترتيب هذه الدفاتر فإنه من الأجدى الاعتماد على الأرشيف الوطني بباريس الذي توجد به نسخة من هذه الدفاتر التي تعتبر ضرورية للوقوف على أهم مميزات الإدارة العثمانية في إيالة الجزائر ومعرفة أهم مصطلحاتها.

جـ- مراسلات دايات الجزائر: تعتبر مراسلات دايات الجزائر مصدرا هاما في تاريخ الجزائر، وهي عبارة عن وثائق مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس أغلبها مكتوبة باللغة الفرنسية وبالتركية، وهناك قسم منها ترجم إلى العربية لكنه غير أصلي، وهي عبارة عن فرمانات أصدرها السلاطين العثمانيين مكلفين حكام الجزائر بتطبيقها، أو عبارة عن مراسلات بعثها وكلاء الإيالة الجزائرية إلى المدن العثمانية الأخرى، كازمير، والإسكندرية، خاصة في الفترة الممتدة من 1769 إلى 1830.

ثانيا: البحوث والدراسات:

يأتي في مقدمتها كتاب تونس والجزائر في القرن الثامن عشر Tunis et Alger ou 18ème siècle هذا الكتاب للمؤرخ الفرنسي فوتير دوبـــارادي Venture de Paradis الـــذي تخرج من معهد اللغات الشرقية بباريس، عمل في سفارة فرنسا باستنبول، كما وظف فـــي قنصليات فرنسا بالجزائر وتونس، وقد عاش في الجزائـــــر فـــي الفـــترة الممتـــدة مـــن 1788 –1790، حيث تمكن خلال هذه الفترة من كتابة عدة تقـــارير غنيـــة بالملاحظـــات التاريخية حول الحياة السياسية والاجتماعية في الإيالة الجزائرية والتونسية.

والكتاب الذي صدر عام 1983 يعتبر بحق مصدرا تاريخيـــا متمـــيزا مـــن حيـــث معلوماته والحقائق التي جاء بها فيما يتعلق بالديوان، والحياة العســـكرية والماليـــة. كمـــا تضمنه معلومات حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خـــلال القـــرن الثـــامن عشر. وقد تميز هذا الكتاب بالدقة في تسجيل الأحداث ووصفها وهذا ما لم نلاحظه فـــي المؤلفات الفرنسية الأخرى. وقد قام المؤرخ الفرنسي جوزيف كون بجمع تقارير فونتـــير دوبارادي وحققها ونشرها في باريس في كتاب بعنوان تونس والجزائر خلال القرن الثامن عشر.

النظام العثماني: Charte Turque ou organisation religieuse, civile et militaire de l'empire ottoman

هذا المؤلف هو للرحالة أليفيوغراسي Alféo Grassi الفرنسي الـــذي قـــام بتجميـــع ملاحظاته، والتي نقلها بموضوعية وأمانة، فهو من الكتاب الذيـــن دافعـــوا عـــن الدولـــة العثمانية، وحاولوا تكذيب الادعاءات التي نشرتها أغلب الكتابات الفرنسية والأوروبيـــــة، وفي كتابه قام ألفيوغراسي بعقد مقارنة بين نظام الحكم في الدولة العثمانيـــــة، والأنظمـــة السياسية التي كانت سائدة في أوروبا، حيث اعتبر النظام السياسي للأتراك أكثر حرية من الأنظمة الأوروبية، والكتاب غني بالحقائق المتعلقة بالحياة الاجتماعيـــة والدينيـــة ونظـــام الإدارة والمؤسسة العسكرية للعثمانيين.

- التاريخ الحالي للدولة العثمانية: مؤلف هذا الكتاب هو الكاتب إسكير ريكو

histoire de l'état présent de l'empire ottoman Escuyer Ricout

يعتبر كتابه من المؤلفات الهامة في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، شغل المؤلف عدة وظائف إدارية وسياسية من بينها منصب مترجم في السفارة البريطانية باستنبول من (1648 إلى 1687) وقد ترجم كتابه إلى الفرنسية في باريس عام 1970، تناول الكتاب عدة جوانب خاصة بالحياة الاجتماعية والدينية للدولة العثمانية وبنظام الحكم والإدارة والمؤسسة العسكرية البرية والبحرية وأوضاعها الاقتصادية وسياستها المالية.

- D'Ohsson Tableau Générale de l'Empire Ottoman.

تاريخ الدولة العثمانية العام: مؤلف هذا الكتاب هو المؤرخ دوصون من المؤلفين الذين اهتموا بالتاريخ الإسلامي وحضارة الشرق، كان يتقن عدة لغات تمكن من جمع الكثير من المصادر التركية وترجمها إلى الفرنسية عام 1787، ضمنها مخططا مفصلا نشره عام 1790.

ويعتبر كتاب دوصون من المصادر الهامة التي يعتمد عليها المتخصصون في تاريخ الدولة العثمانية كونه يتعرض بدقة لنظام الحكم والإدارة، المؤسسة العسكرية ومميزاتها، بالإضافة إلى الحياة الاجتماعية والدينية منذ تأسيس الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر. ومن مميزات الكتاب أن المؤرخ كان يجمع الحقائق والمعلومات من السجلات الإدارية، والوثائق والتقارير التي كان يكتبها الوزراء، والباشاوات والكتاب.

G. Macride Etat Militaire Ottoman جورج ماكريد، النظام العسكري للدولة العثمانية:

الكتاب عبارة عن موسوعة تحتوي على اثنين وعشرين جزءا خاصا بالنظام العسكري في الدولة العثمانية نشر في باريس عام 1882، والكتاب يصف بدقة المؤسسة العسكرية بمختلف تشكيلاتها في الدولة العثمانية، كما يحدد نوعية الألبسة والخيم والرتب التي كان يعتمدها الجيش الانكشاري حتى عام 1826.

ثم مذكرات جيمس ليندز كاتكارت، الذي هو من أصل أمريكي وقع في أسر رجال البحر الجزائريين في البحر المتوسط عام 1785، وقد تمكن من تخليص نفسه من الأسر، واستطاع التقرب من كبار موظفي الإدارة في الإيالة الجزائرية، حيث أصبح من المقربين للوالي محمد بن عثمان باشا. وفي عام 1796 أطلق الجزائريون سراحه وعاد إلى وطنه، لكنه رجع مرة ثانية بعدما عين قنصلا لأمريكا في إيالة الجزائر. واستطاع أن يجمع رصيدا هاما من المعلومات التاريخية عنها ودون مذكراته التي ترجمت إلى العربية فيما بعد من طرف الأستاذ اسماعيل العربي عام 1982. فكانت مذكراته مصدرا تاريخيا هاما حول ديوان الإيالة وأجهزته وكذلك العلاقات الخارجية، ودور البحرية وعدة جوانب من الحياة الاجتماعية.

أما كتاب المرآة فعنوانه بالفرنسية هو نظرة تاريخية عن إيالة الجزائر Aperçu historique sur la régence d'Alger وهو لحمدان بن عثمان خوجة نشر في باريس عام 1833، كان مزدوج اللغة بالإضافة إلى العربية كان يتقن الفرنسية والإنجليزية، وكان كثير الإطلاع على القوانين الدولية والثقافات الغربية، وتاريخها. وكتابه يشمل معلومات غزيرة حول الحياة الاجتماعية والتاريخية والإدارية حيث تناول نظام الحكم العثماني في الجزائر، وقد ترجم عام 1972 في بيروت من طرف الأستاذ محمد ابن عبد الكريم ثم نشره الدكتور محمد العربي الزبيري في سنة 1982 وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها لإنجاز هذا البحث.

وتأتي مذكرات وليام شالر Wiliam Chaler وهو القنصل الأمريكي في الإيالة (من 1816 إلى 1824) حيث ترجمت كتابته إلى الفرنسية ونشرت في باريس عام 1830، وقد أفادت الجيش الفرنسي كثيرا لمعرفة أسرار الديوان في الإيالة الجزائرية، وهذه المذكرات تتناول في أجزائها مواضيع عدة خاصة بجغرافية الجزائر وأنماط معيشة سكانها والنظام السياسي الذي طبق فيها، وهناك قسم يتعرض فيه شالر للعلاقات الخارجية للإيالة، ومن خلال هذه المذكرات نستنتج أن الكاتب كان من أشد المعارضين لنظام الحكم العثماني ومن الذين طالبوا بالقضاء عليه.

مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف إيالة الجزائر:

يعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر في أواخر العهد العثماني، قام بتحقيقه الأستاذ توفيق المدني ونشره سنة 1980 تولى صاحب المؤلف نقابة الأشراف بعد وفاة والده. شغل عدة مناصب من بينها منصب كاتب الحاج أحمد باي بقسنطينة، ثم انتقل إلى الغرب حيث تفرغ للتأليف الذي لم يبق منه سوى فصله الأول الخاص بالتحليل الدقيق للحوادث التي عرفتها الإيالة الجزائرية ابتداء من حكم علي باشا [1754 –1766] إلى حكم حسين باشا [1818 –1830]. والمؤلف يعتمد في كتابته على منهجية محددة بحيث يستهلها بكتابة اسم الوالي وتحديد تاريخ توليته السلطة، ثم رصد الحوادث التي وقعت في عهده بشكل متسلسل حسب زمن حدوثها.

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى الصعوبات التي اعترضت سبيل الباحث أثناء فترة كتابة هذه الرسالة، ويأتي في مقدمتها ضرورة التنقل داخل الوطن وخارجه، للاطلاع على المصادر الأولية الخاصة بالموضوع، وصعوبة قراءة مدونات تلك الفترة التاريخية، وضرورة البقاء بعيد عن الأهل والأسرة أشهرا عديدة، وفي بعض الأحيان عدم السماح بالإطلاع على الكثير من الوثائق المتعلقة بالبحث، ناهيك عن كثرة الأموال المبذولة في التنقل والإقامة، واستنساخ المصورات.

وأترك تقدير كل هذه الصعوبات إلى السادة الأساتذة الذين يقدرون حجم معاناة الباحثين الجدد، وحسبي إني أقدم عملا متواضعا يساهم في كتابة التاريخ الوطني.



نظام الحكم والإدارة في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: نظام الحكم

المبحث الثاني: الإدارة

المبحث الثالث: القضاء

المبحث الأول: نظام الحكم:

يؤرخ لبداية ثاني مرحلة من مراحل الحكم العثماني في الجزائر لعام 1070 هجرية/1659 ميلادية، وقد كان منصب الباشا في هذه الفترة صوريا نظرا لتسلط قادة الجيش الانكشاري الذين جردوه من أغلب صلاحياته، حيث كان آغا الانكشارية يتدخل في شؤون الحكم بطرق مباشرة أو غير مباشرة، بينما كان الوالي لا يمثل سوى هيبة السلطان العثماني بالجزائر. وتعتبر سنة 1082 هجرية/ 1671 –1711 ميلادية بداية لمرحلة هامة من مراحل الحكم العثماني بالجزائر، هذه الأخيرة التي أصبحت تخضع لحكم الداي، أما المرحلة الثالثة فقد دامت مائة وتسعة عشرة سنة أي من سنة 1711 إلى عام 1830[1].

وفي هذه المرحلة لم يعد الولاة يعينون من إستنبول، بل من طرف الجيش الإنكشاري في الجزائر[2].

وقد كان الباب العالي يكتفي بترسيم الوالي الجديد في منصبه لإضفاء الشرعية القانونية على الحكم بالجزائر، وكانت عملية اختيار الوالي الجديد تتم بعد اجتماع يحضره كبار الشخصيات من موظفين سامين وعلماء الدين، وبعد اختيار الوالي الجديد يقوم العلماء والأعيان بإلباسه الخلعة العثمانية أو القفطان[3]، وهو اللباس الرسمي لرجال الدولة العثمانية، وبعدما تنتهي مراسيم التعيين كان يتقدم كالعادة المفتي لتذكير الوالي بواجباته ومسؤولياته التي تنتظره والتي يتحتم عليه أداءها بإخلاص وصدق وأمانة، مثل معاقبة المجرمين والمخالفين للقانون، والدفاع عن الحق والعدل، والحفاظ على سلامة وأمن الإيالة، وضمان مرتبات الجند وحقوقهم، بالإضافة إلى الإشراف على أنشطة موظفي الإيالة.

---

[1] Nahaum weissman les janissaires étude de l'organisation militaire ottoman. Paris 1964, P 67.

المرحلة الأولى من 1520 إلى 1659، دامت 130 سنة كانت الإيالة تحكم بواسطة ولاة يعينهم سلاطين الباب العالي.
المرحلة الثانية من 1659 إلى 1711 دامت 52 سنة كان الحكم فيها ثنائيا أي بين الداي والآغا.
المرحلة الثالثة من 1711 إلى 1830 دامت 119 سنة أصبح الولاة يعينون من الجيش الانكشاري.

[2] أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر الشركة الوطنية للنشر 1980، ص 95.

[3] نفس المصدر، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر الشركة الوطنية للنشر، ص 95.

وللتعبير عن الولاء للوالي الجديد يقوم الحاضرون بالدعاء له بالنصر والتوفيق، وتهنئته بمنصب ولاية الجزائر، وحتى يؤكد هؤلاء على طاعتهم وولائهم له يقوم كل واحد منهم بتقبيل يده[1].

وكان في ختام الاجتماع يرفع العلم العثماني وتعزف الموسيقى، وتطلق المدافع، ثم يقوم المنادي بالخروج إلى شوارع مدينة الجزائر، لإسماع السكان بخبر تعيين الوالي الجديد، وفي نفس الوقت يتم تكليف الرسل بإخبار حكام المقاطعتين الشرقية والغربية[2] بخبر التعيين[3].

وبعد ذلك يتقدم القناصل الذين يمثلون الدول الصديقة للإيالة بتقديم تهانيهم للباشا الجديد في دار الإمارة، وكان على الباشا الجديد أن يمنحهم فرصة تجديد وثائق معاهدات دولهم مع الجزائر[4].

أما بالنسبة للوالي الجديد فكانت أول خطوة يخطوها في حكمه بالجزائر، هي كتابة تقرير يبعثه إلى السلطان العثماني، يشرح له فيه الظروف التي أحاطت بتعيينه كما يطلعه على كل التفاصيل، حتى تكون للسلطان صورة واضحة ودقيقة عن السلطة الجديدة في الجزائر.

ولكي تكون للتقرير الذي يرسله الباشا إلى الباب العالي مصداقية كان يوقع عليه، كما يوقع عليه كبار موظفي، الإيالة "كالخزنجي"، و"آغا الإنكشارية" و"يالي وكيل خرج" بالإضافة إلى توقيعات بعض العلماء، والقاضي والمفتي و"نقيب الأشراف"، بيد أن خبر التعيين كان يصل إلى السلطان العثماني قبل وصول التقرير، حيث كان وزير البحرية العثماني يبادر بإيصال الخبر، كونه يعتبر المسؤول الأول والرئيسي عن المقاطعات العثمانية المواجهة للبحار، كالإيالات المغربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكان حريصا على جمع الأخبار وتتبع الأحداث وجمعها من مصادر عدة كانت موجودة،

---

[1] Panônti, Relation d'un séjour à Alger, Paris chez les Norant 1820, P 114.

[2] المقاطعتين هي بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة وبايلك الغرب وعاصمته وهران من 1792، ثم انتقل المركز من مازونة إلى مستغانم إلى معسكر، وهناك بايلك الوسط ومركزه التيطري (المدية)، Mi 14 228, T 13, P 64.

[3] أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني الجزائر الشركة الوطنية للنشر 1980، ص 95.

[4] باريس أرشيف وزارة الخارجية، رسالة من القنصل الفرنسي أوت 1805، مجلد 37 ورقة 250 Correspondance consulaire et commerciale d'Alger.

كالسفن التجارية التي كانت تنقل الأخبار من شرقي وغربي البحر الأبيض المتوسط، غير أن هذه التقارير كانت في الغالب تصل إلى السلطان العثماني غير دقيقة ومتضاربة في معلوماتها نظرا لتعدد مصادرها، ولهذا كان السلطان العثماني يعتمد كثيرا على التقرير الذي يبعثه الباشا، وحرصا على إبقاء الولاء للسلطان العثماني كان على الوالي أن يبعث الهدية التي تعوّد باشاوات الجزائر تقديمها للسلطان بعد تعيينهم، ومن جهته كان السلطان العثماني يعبر عن موافقته للسلطة الجديدة، ويعترف بشرعيتها بإرسال الرموز للباشاوات الجدد، ومن بين تلك الرموز ما كان يأتي على شكل سيف عثماني أو قفطان[1].

وقد خصص العثمانيون لتقديم الرموز للباشا الجديد احتفالا رسميا يكون في مقر الديوان بحضور كبار الموظفين والعلماء الأعيان وكان الاحتفال يبدأ كالعادة بتقديم الموظف المكلف بخزانة القفاتين أي القفطاني، حيث يضع على يمين الباشا الجديد الرموز الثلاثة المتمثلة في "الفرمان، السيف العثماني والقفطان"، ثم يقوم بتقبيل يده ثلاثة مرات، ثم يقرأ على الحاضرين في الاحتفال نص الفرمان وبعد الانتهاء من القراءة يقوم الخزنجي بإلباس الباشا القفتان، وبعد ذلك يقوم الجميع بقراءة سورة الفاتحة، ثم الدعاء للباشا بالتوفيق والنجاح في مهامه، وحتى يعبر كل واحد عن ولائه وتأييده للسلطة الجديدة يقوم بتقبيل يد الباشا، ثم تطلق المدافع تعبيرا عن الفرحة، حيث كانت تسمع في قلاع الجزائر وخاصة في القصبة[2].

وفي صبيحة الغد يتقدم القناصل المقيمين بالجزائر إلى قصر الباشا لتقديم تهانيهم وتهاني دولهم لحكومة الجزائر[3].

وقد كان السلطان العثماني يضمن فرمانه الذي يبعثه إلى الباشا عدة وصايا وإرشادات تتعلق بشؤون الإيالة والأوجاق[4] وخاصة تلك المتعلقة بحماية الرعية والدفاع عن سيادة الإيالة والحفاظ على وحدتها واستقرارها السياسي، والأمن في البحر المتوسط

---

[1] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 13. P 10.

[2] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 13. P 10.

[3] رسالة من القنصل الفرنسي 24 جويلية 1706، الجزائر، المجلد 38، الورقة 83.

[4] الأوجاق هم الجنود الدائمون أي جنود الدولة العثمانية أصحاب المعاشات الذين يمثلون الجيش النظامي ولمزيد من التفاصيل الرجوع إلى .Ricaut.E histoire de l'empire ottoman. Paris 1670. P 49.

وإحلال العدل والحكم بما يمليه الشرع والقانون الإسلامي حتى تتحقق الطمأنينة ويسود العدل في أرجاء الإيالة، كما كان يوحي الباشا الجديد بطاعة الباب العالي واحترام الدول الحليفة للدولة العثمانية، وضرورة تجنب المشاكل وحلها والابتعاد عن الخلافات، والالتزام بالنزاهة والأمانة والانضباط في العمل، وتوفير كل الظروف الملائمة والمساعدة التي تحفز الأوجاق على العمل، وتشجعهم للحرص على مصالح الدولة العثمانية والغيرة عليها[1].

وقد جرت العادة في القوانين التي اعتمدتها الدولة العثمانية، والخاصة بالتجديد السنوي للوظائف، أن تتم هذه العملية في المناسبات الدينية خاصة في عيد الفطر من كل سنة، حيث كان الديوان يعقد اجتماعا لتجديد الثقة في الباشا بإلباسه الخلعة السلطانية، ثم القيام بالطقوس التي ورد ذكرها في الاحتفال الخاص، بتعيين الباشا الجديد[2] وكان من مظاهر عدم الرضا عن الباشا، ظهور خلاف في إعادة الثقة أو البيعة وهذا ما ذكره لنا حمدان خوجة في المرآة حيث أكد بأن الخلاف في تجديد البيعة يؤدي إلى تولية باشا جديد.

وقد ذكرت لنا المصادر الفرنسية بأن تولية الباشا في الجزائر كانت تتم كل ثلاثة سنوات في الحالة التي تطول فيها مدة حكم الباشا، بيد أن عملية التجديد كانت تقترن بتجديد الهدية الخاصة بالسلطان العثماني ووزرائه[3].

وإن عملية التجديد لمنصب الباشا في الجزائر كانت بمثابة امتياز وإنعام يقدمه السلطان للباشا في المناسبات الدينية، وكانت عملية التجديد تتم بكتابة إسم الباشا الحاكم وتضمينها بكلمة (إبق) أي السماح له بمواصلة أداء مهامه بالإيالة الجزائرية، ثم يتم تدوين ذلك في قائمة تجديد الوظائف التي كانت تصدر سنويا عن الباب العالي، وفي حالة العكس كانت تكتب إلى جانب إسم الباشا ملاحظة تشير إلى عدم تجديد الثقة فيه[4].

---

[1] Renoudot. M. tableau de la ville d'Alger au début du 19 éme siècle toulon 1830. P 114 –116.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة تعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1972، ص 121.

[3] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 204. P 218

[4] Archives consulaire et commerciale. Mi 14 228. T 33. P 89 -93.

وقد اعتاد الجزائريون المحافظة على هذا التقليد الخاص بتجديد عهد الولاية من طرف السلطان العثماني، ولم يكن ذلك إلا تعبيرا عن الارتباط الروحي الوثيق بالباب العالي، ولتعزيز السيادة الروحية المطلقة للسلطان العثماني، بينما لم يكن هذا التقليد يشكل دعما كبيرا للباشا الجزائري في حماية مركزه وتقوية نفوذه أمام الأوجاق، خاصة مع تسلطهم ووطأتهم، فكان يسعى دائما إلى إرضائهم وعدم المساس بمصالحهم، أو التدخل في شؤونهم وهي أمور تؤدي في الغالب إلى الإطاحة بسلطته، وطلب من يخلفه في حكم الجزائر[1] مثلما حدث بالنسبة لأحمد باشا عام 1805، ثم لعمر باشا عام 1815، وهذا يؤكد لنا بأن الحكم في أواخر العهد العثماني بالجزائر كان بيد الأوجاق دون تدخل الباب العالي، وكان على الباشا الذي يتولى منصب ولاية الجزائر أن يراعي تدعيم نفوذه بين الجنود الإنكشارية خاصة، والتقرب منهم وموالاتهم وكسب تأييدهم وثقتهم كخطوة أولى قبل الشروع في تطبيق سياسته ومباشرة عمله، أي أن مهمته كانت تنحصر في العمل على تحسين صورته أمام السلطان ووزرائه، وبخاصة أمام الأوجاق، وكان مقر إقامة الباشا قصر خاص يطلق عليه إسم "الباشا قبوسي"[2] وهو نفس الاسم الذي كان يطلق على مقر إقامة الباشاوات في الإيالات المتوسطية الأخرى، وقد كان سكان الجزائر يطلقون على مقر إقامة الباشا عدة تسميات، مثل "دار السلطان"، "دار الملك" "دار السعادة".

وكان القصر يتكون من طابقين طابق علوي خاص بمقر إقامة الباشا، وكان يطلق عليه إسم "السراي"، أما الطابق الأرضي السفلي فكان يسمى "بمقر الديوان" مخصص لكرسي الحكم وسجلات الحكومة ومقر الاجتماعات التي كان يعقدها الباشا من حين لآخر لدراسة أمور الإيالة، وحل مشاكلها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بمساعدة موظفيه[3].

وكان الباشا عبارة عن مرآة تعكس شخصيته في صورتين متكاملتين في المظهر لنظام الحكم العثماني في الجزائر، فهو من جهة الجندي الانكشاري المطيع، والمنضبط،

---

[1] رسالة من القنصل الفرنسي 24 جويلية Alger 1806 مجلد 38، ص 83. أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، ص 99.

[2] Venture de Paradis. Tunis et Alger au 18éme siècle. Mémoire et observation. rassemblés et présenter par Josephe Cuaq. Paris sandbad 1983. P 111.

[3] Devaulx Albert. P. 18 سجل التشريفات

حيث كان لا يسمح له بالزواج، وإن كان متزوجا، فالعائلة كانت لا تقيم معه في القصر[1] ولا يزورها إلا يومي الخميس والجمعة[2]، وفي حالة وفاته فإن ممتلكاته كانت تودع في بيت المال يتم استغلالها في حالات خاصة كالأزمات، أو الحروب، وكانت أغلب أوقات الباشا يقضيها في الإشراف على شؤون الحكم بالإيالة، وكان مرتبه السنوي يعادل مرتبات قدماء الجند الإنكشاريين، فهو لا يمتاز عن هؤلاء الجند إلا بكون اسمه كان يأتي على رأس قائمة الجند، وهذا ما جعله أول من يتقاضى مرتبه عندما تدفع المرتبات، وكان الباشا كالعادة يسجل اسمه في سجل يسمى "بالوحدة الأولى" من فرقة الإنكشارية، وعندما يأتي لاستلام أجره يكون في زي آغا الإنكشارية[3].

وكان بيت المالجي يقوم بمصادرة كل ممتلكات الباشا في حالة وفاته ويضعها في بيت المال، ولا يسمح لورثته أن يستفيدوا منها، أو وراثة ما ترك الباشا من ممتلكات في القصر باستثناء ما كان في السراي، وحتى السلطان العثماني كانت ممتلكاته تتعرض للمصادرة بعد وفاته، ويتم إيداع هذه الممتلكات في خزانة خاصة تصرف خلال الظروف الصعبة مثل الكوارث الطبيعية، الجفاف، الفياضانات، الزلازل وحملات الجراد ولخدمة مصالح الدولة العثمانية[4].

أما الصورة الأخرى التي تظهر فيها شخصية وهيبة باشا الجزائر فهي من خلال طريقة إدارته للحكم وصلاحياته الواسعة في تسيير شؤون الإيالة، والتي كانت شبيهة إلى حد كبير بالصلاحيات التي كان يتمتع بها السلطان العثماني في أسطمبول، حيث كان يقوم بتعيين موظفي الحكومة في المناصب الإدارية حسب رغبته وحاجة إدارته، ومن أهم الصلاحيات التي تمتع بها باشا الجزائر أنه كان يتدخل في إقرار السلم، أو إعلان الحرب، وقبول القناصل أو رفضهم، بالإضافة إلى توقيع المعاهدات، ومراسلات الملوك ورؤساء الدول.

---

[1] Venture de Paradis. P 205

[2] Renodot Tableau de la ville d'Alger et ses environs. état de son commerce force de terre et de mer. Paris 1830. P 95 -94.

[3] P'Hassar. tableau général de l'empire et laman. Paris 1787. TPI 1790. TII 1820. P 393.

[4] Venture de Paradis. P 221.

وكان على الديوان الموافقة على قرارات الباشا، وهذه من الخصائص التي امتاز بها نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني، على نقيض الإيالات العثمانية الأخرى التي كانت ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بالباب العالي، أي أن هذه الخاصية في الحكم التي تمتعت بها إيالة الجزائر وولاتها لا نجد لها أثرا في الولايات العثمانية الأخرى، وقد وصف أحد موظفي القنصلية الفرنسية السلطة الموجودة بالجزائر والنفوذ الذي يتمتع به باشاواتها، فذكر: "بأن إيالة الجزائر تبدو في جميع مظاهرها صورة مطابقة لنظام الدول الشرقية، حتى أن الباشا كان بإمكانه أن يصدر قرارا بشنق وزيره الأول أي الخزنجي"[1].

وكانت لفظة "داي" هي الأكثر تداولا عند المؤرخين الفرنسيين في كتاباتهم التاريخية عن الجزائر في الفترة الممتدة من (عام 1671 إلى عام 1830)[2]، حيث اعتمد هؤلاء المؤرخين على ذكر كلمة "داي" في عهد الدايات من تاريخ الجزائر العثمانية نسبة إلى اللقب الذي كان الجزائريون يشيرون به إلى الحاكم[3].

وإن لفظة مصطلح "داي" هي تركية الأصل ولها معاني عدة "كالخال"، "الرجل المتوسط السن"[4] "المدافع" "الرئيس" و"القائد"[5] وهذا بالنسبة لعامة الناس أما بالنسبة للإدارة العثمانية فإن اللفظة كانت تطلق على قادة الجيش الذين يمتازون بالشجاعة والقوة، بالإضافة إلى رؤساء البحر، اعترافا بكفاءتهم وحرصهم على حماية سيادة الإيالة والدفاع عن سواحلها من الهجمات الصليبية وحماية رعاياها، وعليه فإن كلمة داي كانت تعني الجندي الذي يتولى الحكم إلى جانب الباشا بعد توليته من طرف الأوجاق خلال الفترة التي امتدت من عام (1671 –1711) وقد ذكر لنا فونتو ردو بارادي في كتاباته التاريخية عن الجزائر "بأن العامة كانوا يقصدون بالداي "الرجل الشهم"، وكانوا يعتقدون بأن "خير الدين" كان أول من أطلق عليه لقب "داي"، وذلك عندما جاء أبوه إلى إخوته ورفاقه ووجه إليهم نصيحته قائلا "هذا دايكم وأشار إلى "خير الدين"[6].

---

[1] Archives consulaires français. Mi Alger. T 10. P 203.

[2] Deny Jean. Les registres de salde de janissaire d'Alger in R.A. Paris 1920. P 28.

[3] إيلتر عزيز سامح الأتراك في شمال إفريقيا، ترجمة عبد السلام أدهم، ط 1، طرابلس 1969، ص 116 –117.

[4] إيلتر عزيز سامح الأتراك في شمال إفريقيا، نفس المرجع، ص 116 –117.

[5] Deny jean les registres de solde de janissaires d'Alger in R.A. Paris 1920. P 28.

[6] Venture de Paradis. P 197 -198.

وحسبما ذكرته الوثائق التاريخية، فإن الجزائريين قد توقفوا عن استخدام لقب الداي منذ عام 1711 للإشارة إلى الحاكم العثماني بالإيالة، وأصبح يشار إليه بألقاب أخرى تداولتها ألسن السكان في المقاطعات الثلاثة وفي الإدارة العثمانية، كلقب "الباشا"، و"صاحب الدولة" وأطلقوا عليه كذلك اسم "السلطان"[1] أو صاحب الأمر للدلالة على علو مركزه والاحترام الذي يكنه له الشعب[2].

بيد أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن سكان الإيالة قد توقفوا نهائيا عن استخدام هذا اللقب فقد نودي بالحاج علي باشا باسم الداي عند توقيعه على معاهدة تجديد العلاقة مع فرنسا عام 1814[3] وكان بعض الولاة يضمنون توقيعهم بوضع اسم متصرف الجزائر، وإن هذين المصطلحين (الداي والمتصرف) قد استعملا في الإدارة العثمانية للدلالة على "حكام المقاطعات"[4].

وفي بعض الأحيان كان يتم حذف هذين اللقبين من التوقيعين وهذا ما ختم به أحمد باشا عند توقيعه على وثيقة تجديد معاهدة الجزائر مع فرنسا عام 1805، حيث ذكر "والي محروسة الجزائر" فقط، وقد ظل استخدام هذا اللقب محدودا خاصة أواخر العهد العثماني بالجزائر، حتى أن أغلب سكان الإيالة كانوا لا يستعملونه وهنا تجدر الإشارة إلى أن العثمانيين قد اعتمدوا على نظام خاص بالألقاب، حيث كانت تمنح الألقاب حسب الدرجة والكفاءة والاستحقاق، وكان اللقب يحدد بمقتضى ثلاثة مستويات وعلى حسب عدد الأطواغ التي كان يملكها أي طوغ واحد أو طوغين أو ثلاثة أطواغ[5].

إن الأطواغ التي تمثلت في طوغين، أو ثلاثة أطواغ، والتي اعتبرت من الرموز الخاصة بالمراتب العسكرية، حددت أصحاب الطوغ الواحد، أو الطوغين في الوحدات

---

[1] أحمد الشريف الزهار، ص 172.

[2] Venture de Paradis. P 198.

[3] correspondance Consulaire et commerciale d'Alger. Mi 228. T 3. P 41.

[4] Dany Jean. P 796.

[5] الأطواغ هي الرموز الخاصة بالرتب العسكرية التي اعتمدها العثمانيون في نظامهم لتحديد مستوياتهم. من هذه الأطواغ ما هو موجود في متحف الجيش الفرنسي في باريس والطوغ عبارة عن ذيل حصان معلق على رأس عمود خشبي توجد فوقه نجمة مذهبة. D'ohson tableau général de l'empire ottoman. Paris. T 3. 1820. P 389

الإدارية الصغيرة[1] كولاة، أما أصحاب الطوغين، أو الثلاثة أطواغ فكانوا يعينون للحكم في الولايات ذات الأهمية السياسية والعسكرية والاقتصادية بالنسبة للدولة العثمانية.

وقد تزايد عدد الوزراء في أواخر الحكم العثماني بالجزائر، وأصبحت قيمة ودور الباشا تتدهور حيث أصبح يستخدم لقب الوزير أكثر من لقب باشا أو الوالي، وهذا ما أفقد المنصب أهميته واعتباره، وقد أشار "دوني جون" بأن الجزائريين في أواخر العهد العثماني اكتفوا باستعمال لقب "وزير" عوض "باشا"، وقد نودي على "علي حسن باشا" "بوزير" من عام [1791 إلى عام 1798]، وهذا حسبما دلت عليه الوثائق الخاصة بتاريخ الجزائر خلال القرنين 17 و18 الميلاديين[2].

وقد ورث عنه ابنه مصطفى باشا لقب الوزارة لكنه أطيح به بعد عام 1805، وقد شمل هذا اللقب جميع الولاة الذين جاءوا بعد مصطفى باشا إلى غاية آخر الولاة العثمانيين في الجزائر وهو حسين باشا[3].

وهذا ما دلت عليه الوثائق الرسمية الفرنسية، أما التقارير والمؤلفات التي تخصصت في كتابة تاريخ الجزائر، فإنها متناقضة خاصة الفرنسية منها في قضية تحديد الرتبة الحقيقية التي كان يحملها والي الجزائر خلال القرنين 17 و18، غير أنه واعتمادا على بعض الوقائع التاريخية المسجلة نستنتج أن الوالي في الجزائر كان يحمل رتبة باشا ذي طوغين، وأن السلطان العثماني كان عندما يجازيه في حالات الانتصار على الأعداء في الحرب يمنحه "الطوغ الثالث" أي رتبة وزير[4].

وهذا ما يؤكده لنا المؤرخ دوسون d'ohssan، حيث ذكر لنا بأن الإيالات المغربية كان يحكمها دايات يرسمهم السلطان ويمنحهم الرتب حتى رتبة "وزير"[5].

ومما يلاحظ أن نظام الحكم بالجزائر في هذه الفترة قد تميز بتعاقب عدة أنظمة سياسية حسب المراحل التاريخية كمرحلة "الباشاوات" (1568 –1659)، حيث حددت فترة

---

[1] Grassi Alféo. Charte turque ou organisation religieuse civile et militaire de l'empire ottoman, Paris LU de P. Mange 1825 –TII. P 2 –3.

[2] Deny Jean. P 46 –47

[3] ccc Alger, T 47, P 146.

[4] Esquer, G. Reconnaissance villes port et de Kercyen 1791 et dubois tranville en 1809 Paris 1927, P 127.

[5] D'ohsson, Tableau général de l'empire ottoman Paris, T III, 1820, P 389.

حكم كل باشا بثلاثة سنوات، ثم فترة حكم الآغاوات (1659 -1671)، وكانت هذه فترة حكم قصيرة عرفت فيها الإيالة اضطرابا في الأوضاع السياسية والإدارية، أما المرحلة الأخيرة من مراحل الحكم العثماني، فقد عرفت فترة حكم "الدايات" التي دامت فترة طويلة نسبيا 159 سنة، أي من عام 1671 إلى وقوع الغزو الفرنسي للجزائر 1830، وفي هذه الفترة شهدت الجزائر نوعا من الاستقلال عن الدولة العثمانية، حيث تميزت عن مثيلاتها من الولايات العثمانية الأخرى بكيانها المتميز وبتنظيمها الإداري الخاص وبعلاقاتها الاقتصادية والسياسية المستقلة عن الباب العالي، وبسيادتها، التي مكنتها من توقيع الاتفاقيات باسمها[1]، وعقد المعاهدات مع الدول دون تدخل السلطان العثماني، ويعود هذا التطور في نظام الحكم والازدهار الذي شهدته الإيالة الجزائرية في أواخر القرن 18 إلى انتعاش البحرية وتعاظم قوتها، وكثرة غنائمها التي مكنت حكام الجزائر من تدعيم حكمهم ونفوذهم في فترة البايات الذين كانوا في الواقع رياس بحر بالدرجة الأولى، قبل أن يكونوا حكاما أو رجال سياسة، وهذا ما جعل الباب العالي يصدر قرارا بتعويض حكم "البايات" بحكم "الباشوات"، خاصة وان الصراع الذي كان دائرا في البحر المتوسط والذي أثارته إسبانيا قد زالت حدته.

غير أن باشاوات الجزائر قد أهملوا في المقابل أمور السياسة والرعية واهتموا بالغنائم التي كانت تدرها البحرية وعوائدها، وهذا ما دفع بقادة الجيش من الآغاوات إلى تولي السلطة فسلكوا سياسة مستقلة عن الباب العالي، لكنهم لم يستطيعوا إدارة شؤون الإيالة لعدم درايتهم بنظم الحكم، فظهر نظام حكم آخر اختياري بإشراف الداي على شؤون الإيالة، حيث منحت له كل الصلاحيات وكان يساعده في أداء مهامه مجموعة من كبار الموظفين والقادة العسكريين في قصره[2].

وكان الداي في البداية يتم اختياره من بين رياس البحر الأغنياء أصحاب الثروة والجاه، ولكن بعدما ضعفت عائدات البحرية الجزائرية وتدهور نفوذ هؤلاء الرياس، فأصبح يعين الداي من بين قادة الجيش الإنكشاري ابتداء من عام (1689 إلى عام 1830).

---

[1] Venture de Paradis. P 147 -198.

[2] correspondance consulaire et commerciale. Alger. Mi 14 228. T 41. P 204.

وفي المرحلة الأخيرة من مراحل الحكم العثماني بالجزائر بدأت روابط الاتصال بين الإيالة والباب العالي تضعف، حيث أصبحت العلاقة بينهما علاقة مصلحة مشتركة، اقتصرت على تقديم الطاعة للسلطان كونه خليفة وأمير المؤمنين، بالإضافة إلى تبادل الهدايا، وتقديم كل الإعانات وبخاصة العسكرية، كجلب المتطوعين من الأقاليم الأخرى التابعة للدولة العثمانية.

وفي هذه الفترة أصبحت الإيالة كيانا مستقلا، حيث اعتبرت دول أوروبا حكامها أي الجزائر رؤساء لدولة مستقلة، فعاملتهم معاملة الحكام[1].

وقد بلغت قوة ونظام الحكم في الجزائر خلال فترة حكم الدايات الأخيرة درجة عالية، مكنت الداي من رفض تنصيب ممثل السلطان العثماني في الديوان، ورفض الاعتراف بهذا المنصب، إذ أصر الداي "علي شاوش" على منع دخول الباشا إبراهيم الذي أرسله السلطان العثماني إلى الإيالة عام 1771، وهذا ما جعل الباب العالي يضطر إلى إلغاء منصب ممثل السلطان الشرفي كباشا يهيمن على السلطة التنفيذية وعلى نظام الحكم بالجزائر ومنصب الداي المسؤول بطريقة مباشرة عن الإيالة.

وقد ذهبت بعض الكتابات الفرنسية إلى وصف دايات الجزائر "بأنهم كانوا يجمعون ألقاب السلطة كلها، رغم ارتباطهم الروحي بالدولة العثمانية"[2].

[1] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1984، ص 151.

[2] Archives consulaire français, Md Alger, T 10, P 203.

المبحث الثاني: الإدارة:

إن من دعائم فلسفة الحكم عند العثمانيين، اعتبار السلطان الرئيس الأعلى للهيئات السياسية والعسكرية والدينية في الدولة ولتكريس هذه الفكرة في الولايات التابعة لهم، طبق نظام إداري محكم التسيير، وكان يقوم على ربط التقسيمات الإدارية بعضها ببعض على شكل سلسلة متصلة الحلقات من القاعدة إلى القمة على شكل هرم إداري، أي من حكام الوحدات الصغيرة في الدولة إلى حكام الولايات الكبرى التابعة لها، وانتهاء بالسلطة المركزية أو "الباب العالي" أين يقيم السلطان العثماني، ولهذه الأسباب كانت الإدارة في الجزائر باعتبارها أهم المقاطعات العثمانية تشكل جانبا هاما من الجوانب التي ارتكز عليها نظام الحكم في الإيالة منذ استقرار الوجود التركي.

وقد شهد الجهاز الإداري في الجزائر تطورا ملحوظا خلال المراحل الثلاثة من الوجود العثماني، وحتى استكمل تنظيماته واستقرت أجهزته مع نهاية القرن الثامن عشر[1]، إلى أن أصبحت السلطة التنفيذية بيد الباي، الذي كان يساعده في أداء مهامه الإدارية وإصدار القرارات ديوان خاص على غرار الإيالات العثمانية الأخرى، يتكون من موظفين كبار، وضباط متقاعدين، يجتمعون معه لدراسة الأوضاع الخاصة بالإيالة في المناسبات الرسمية والدينية[2]، وعليه فإن هذا الديوان قد شكل إحدى الركائز الهامة والأساسية التي بنى عليها العثمانيون نظام حكمهم، وهو بمثابة مجلس عام يتشكل من وزراء الدولة وكبار الموظفين، بالإضافة إلى القادة العسكريين وعلماء الدين، ولقد أولى العثمانيون أهمية كبيرة لاجتماعات الديوان نظرا لأهمية هذا الجهاز في تسيير نظام الحكم ومعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والرعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة، وإصدار القرارات الواجب تنفيذها[3].

---

[1] Laugier de tassy, histoire des royaumes d'Alger, Amestradam 1725, P 203، وكذلك الرجوع لمحمد فريد بك المحامي الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت 1981، ص 178 –179.

[2] عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1980، ج 1، ص 261.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المراة المرجع السابق، ص 145.

إلا أنه وبالتزامن مع النمو المطرد لهيمنة وسيطرة حكام الجزائر على مقاليد البلاد، أخذت تتضاءل أهمية ودور الديوان بالنسبة للسلطة الحاكمة.

وحسب ما جاء في بعض الكتابات الفرنسية، فإن ما يلاحظ عن هذا الديوان، أن الباشا قد جرده من قوته وسلطانه نتيجة اشتداد سيطرة الباشوات على الحكم[1]، وهذا ما يؤكده لنا حمدان خوجة في كتابه[2]، ويدعم القنصل الأمريكي ويلم شالر الفكرة بقوله "أصبح الديوان مجرد شبح لا حول ولا قوة له"[3]، ولم يعد ينظم جلساته بعد تجريده من صلاحياته، واكتفى بتنظيمها في المناسبات التقليدية الرسمية والدينية، والتي لا ترتبط بسياسة الإيالة، مثل مناسبة دفع الرواتب[4]، وتعيين الباشوات، أو تجديد الثقة بهم في مناسبة عيد الفطر، أو في حالة وصول أحد مبعوثي السلطان العثماني لدراسة بعض القضايا الخاصة بالإيالة[5].

بيد أنه ورغم فقدان الديوان لدوره كمجلس استشاري للباشا في الإيالة الجزائرية، فإنه حافظ على بعض من صلاحياته، خاصة دوره كمجلس للوزراء، أو كهيئة للحكومة تعتمد عليها في تسيير أمور الحكم بفضل ما يحتويه من موظفين كبار كانوا يشغلون مناصب عليا في الإيالة، ويشرفون على مؤسساتها الإدارية الرئيسية، وكانت للباشا مهمة تعيين هؤلاء الموظفين دون تدخل الباب العالي.

ونظرا لطبيعة تعيين الداي الذي كان يتم من طرف الأوجاق في أواخر العهد العثماني بالجزائر ومن قبل كبار الموظفين المتقاعدين، فإن الداي كان يتعين عليه إقرار الأمن والمحافظة على النظام، وتوفير المداخيل اللازمة لسد حاجيات موظفي الإيالة، والسهر على مصالحها، وهذه الصلاحيات خولت للداي اتخاذ الإجراءات، وإصدار الأوامر دون استشارة الموظفين في الديوان ومساعديه، وقد ذهب بعض الرحالة

---

[1] Venture de Paradis, P 111

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص 154.

[3] شالر وليم، مذكرات المصدر السابق، ص 40.

[4] Venture de Paradis, P 167.

[5] Cec Alger, T 40, P 257 -259.

الأوروبيين إلى وصف "الداي بالمستبد"، عديم الحرية و"الأرستقراطي" الذي لا يستفيد من عائدات البحرية"[1].

وبالنسبة لمجموعة الموظفين الذين كانوا يساعدون الداي في أداء مهامه، فيمكن أن نرتبهم حسب دورهم ومهامهم التي كانوا يقومون بها في أواخر الوجود العثماني بالجزائر، لرسم صورة واضحة وشاملة للنظام الإداري بالجزائر، وإبراز الأسس والركائز التي اعتمد عليها، وحتى نوضح تلك الصورة، لا بد من معرفة هؤلاء الموظفين السامين، ولا بد من تحديد مهامهم واختصاصهم ودورهم في الأجهزة الإدارية التي كانوا مسؤولين عنها، وعليه فهؤلاء الموظفين يتمثلون في الوظائف الإدارية التالية: "الخزنجي"، "بيت المالجي"، آغا الإنكشارية"، "يالي وكيل خرج"، الخواجات، وهناك مجموعات أخرى من الموظفين التابعين للإدارة بالإيالة، سنتناول كل شخصية على حدة وحسب دورها وأهميتها في تسيير الشؤون الإدارية بالإيالة.

1- الخزنجي:

إن هذه الكلمة مأخوذة من اسم "خزينة"، التي اعتمدها العثمانيون للدلالة على الدهاليز التي تودع فيها الأموال وتحفظ، كما أنها تدل على "المال" نفسه[2]. ومن هذين المفهومين (الخزينة والمال) استمد الخزنجي وظيفته المتمثلة أساسا في الإشراف على الأمور المالية، أو تداول الأموال كالإيداع والصرف أو بعبارة أدق هو المتصرف في خزينة الدولة، حيث يقوم بتسليم المداخيل، والإشراف على الإنفاق ومراقبة السكة، وقد وجدت نفس الوظيفة في استنبول والتي كان يؤديها "الدفتر دار"، ويساعده الخزنجي في أداء بعض من مهامه بالإضافة إلى موظفين آخرين "كأمين السكة"، وبعض من الحضر واليهود[3] الذين كانت لهم دراية وخبرة واسعة في الأمور المالية بالجزائر خاصة، ودلت المصادر التاريخية الفرنسية عن وجود الخزينة داخل "القصر"، أو "دار الإمارة" على

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ص 16.
[2] Encyclopédie de l'Islam, Khazina، مجلد موسوعة، بيروت -لبنان، ص 167.
[3] ناصر سعيدوني، النظام المالي في الجزائر الفترة العثمانية، ص 85 -167.

الجهة اليمنى من مدخل الباب الرئيسي، وفي جهة المقابلة لباب الخزينة يوجد باب الديوان، وهذا ما أكده لنا فونتور دو بارادي Venture de Paradis في كتابه[1].

وإن وجود باب الخزينة مقابلا لباب الديوان، لم يكن بمحض الصدفة، إنما وضع كذلك، حتى يتسنى للباشا مراقبة نشاطها، وعليه فإن الخزنجي كان يمارس عمله بمراقبة وإشراف الباشا نفسه، كونه الممثل، والنائب الأول للسلطان العثماني على مستوى الإيالة، وقد كان الباشا يحتفظ بمفاتيح الخزينة، ويسلمها كل صباح للخزنجي، ثم يعيدها هذا الأخير في المساء إلى الديوان بعد إقفال الخزينة[2]، وكان الخزنجي يباشر عمله كل صباح بمؤازرة نخبة من الموظفين المتخصصين في إحصاء النقود، وتقويم المعادن، وضبط الحسابات في السجلات[3]، ومن بين هؤلاء الذين كانوا يساعدون الخزنجي كان "المحاسب الكبير"، ثم "المحاسب الصغير".

ولقد حرصت الإيالة على الأمور المالية وأولتها أهمية كبيرة، خاصة في عملية تأدية الحسابات والتدقيق فيها، ونظرا لحرص الديوان على هذه الأمور المالية، فإن الخزنجي كان يشرف بنفسه على تحصيل الرسوم الجمركية وإيداعها الخزينة، عندما يتعلق الأمر بسفينة تجارية أوروبية، حيث كانت حمولتها تنقل مباشرة إلى الديوان، حتى يتم ضبط قيمتها وتحصيل الرسوم عليها[4].

ويعتبر الخزنجي الرجل الثاني في الإيالة بعد الباشا، نظرا لدوره الذي كان يقوم به، حيث اكتسب مكانة بارزة في الإيالة، لدرجة انه كان ينوب عن الباشا عند غيابه، وكان يترأس اجتماعات الديوان، ويستقبل الوفود والقناصل، ويبت في القضايا الخاصة بالرعية[5]، ونظرا لدوره الخاص فإن الكتابات التي تناولت تاريخ تلك الفترة وتقارير ممثلي الحكومات الأوروبية، قد نعتت الخزنجي باسم "الوزير الأول"، حيث كان يرد اسمه مباشرة بعد الباشا في قوائم الهدايا التي كانت تتلقاها الإيالة من حين لآخر خلال

---

[1] Venture de Paradis, P 205 –206.
[2] Venture de Paradis P 206 -214
[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 122.
[4] تقرير القنصل الفرنسي حول الرسوم الجمركية في الجزائر Alger مجلد 45 ورقة 105 –106.
[5] رسالة القنصل الفرنسي Alger 1805 مجلد 37 ورقة 203

المناسبات، كما أن حصته كانت الثانية بعد حصة الباشا من حيث القيمة[1]، وعليه فإن الخزنجي قد اكتسب مكانة بارزة في الإدارة الجزائرية، وهذا ما لم يحض به زميله "الدفتر دار" في عاصمة الخلافة استنمبول.

2- بيت المالجي:

كان بيت المالجي يعتبر عنصرا هاما وفعالا من عناصر الديوان في الإيالة الجزائرية، وإذا كان دوره عبارة عن ضابط لدى الباب العالي، إذ اقتصر على إدارة بيت مال الأوجاق والإشراف على الأملاك التابعة لها، فإن بيت المالجي في الإيالة قد كانت له مسؤوليات واسعة، لم تقتصر على شؤون الأوجاق فحسب، بل وشملت أمور الرعية كذلك، فكان في مركزه بمثابة الوزير المتعدد المسؤوليات والوظائف، ومن هنا يمكن القول بأن المصطلح كان يطلق على الضابط المسؤول عن إدارة بيت المال الخاص بالأوجاق والممتلكات التابعة لها، وكان يسمى باسم (أوجاق بيت المالجيسي)[2]، وكان بيت المالجي في الجزائر يشرف على افتتاحيات السجلات الإدارية التابعة للديوان، وكان عمله الخاص بإدارة شؤون الأوجاق، يتم بالتنسيق مع بيت المالجي الموجود في استنبول، وكانت من صلاحياته مصادرة أملاك الجنود والموظفين في الإيالة في حالة وفاتهم، أو عدم وجود من يرثهم، وهناك عدة سجلات خاصة ببيت المال توضح عمليات المصادرة، وأسماء الموظفين الذين صودرت ممتلكاتهم من طرف بيت المالجي، علما بأن المصادرة كانت من خصائص الحكم العثماني بالجزائر، وإن عدة سلاطين عثمانيين قد اعتمدوا على هذا المبدأ حتى أواخر القرن السابع عشر ميلادي دون أن يتقيدوا بضوابط شرعية تبيح لهم المصادرة حيث أباح بمقتضاها لنفسه أحد السلاطين العثمانيين، وهو أحمد الثاني (1105 –1106 هـ، 1691 –1695 م) الذي أصدر فتوى تسمح له ولخلفائه بممارسة المصادرة بصورة مطلقة، وبدون قيود أو ضوابط، وقد خصص لذلك مكتبا

---

[1] قائمة الهدايا الفرنسية Alger مجلد 42 ورقة 297 –280.

[2] D'ohssan tableau général de l'empire ottoman, T 3, 1820, P 394.

أطلق عليه اسم مكتب المخالفات[1]، وقد أشارت كذلك سجلات بيت المال في الجزائر[2]، خاصة السجلات الخاصة بقوائم الممتلكات التي وضعت في بيت المال بحكم المصادرة، وبدون تحديد أسباب هذه المصادرة أو حتى بتبريرها شرعا وقانونا وحسبما يقره الشرع الإسلامي[3].

3- باليي وكيل خرج:

لقد استخدم هذا المصطلح في الإدارة الجزائرية خلال العهد العثماني، وبخاصة في القرنين 17 و18 للدلالة على الضباط المكلفين بالتموين في وحدات الجيش، وقد وجدت نفس الوظيفة في الباب العالي، حيث كان يطلق هذا اللقب على مجموعة من الموظفين المساعدين في الديوان الهمايوني[4].

ونفس المساعدين كانوا موجودين في الإيالة، وحتى يكون هناك تمييز بين هؤلاء المساعدين أعطي اسم "وكيل حرج"[5] على الضابط السامي المكلف بالتموين في وحدات الجيش، ونظرا لكونه عنصرا فعالا في ديوان الإيالة الجزائرية فقد ذكرت لنا بعض المصادر الفرنسية عدة تسميات لهذا الوكيل مثل وكيل "خرج باب الجهاد"[6]، أو "وكيل خرج باب الجزيرة"[7]، وكانت المهام الأساسية لهذا الوكيل منقسمة على ميدانين رئيسيين، المجال الأول: يتمثل في الإشراف ومراقبة النشاط البحري، وأعمال الترسانة البحرية، وكانت وظيفته في هذا المجال واسعة، شملت كل أنواع الأنشطة الخاصة بالميناء (التجارية منها والعسكرية)[8].

---

[1] ccc Alger Mi 228, T 1 -2, P 1, 137.

[2] أشارت هذه السجلات في بعض قوائمها إلى مصادرة ممتلكات خزنجي قبل عام 1706 في نفس السنة صدرت ممتلكات أحد كتاب دار الإمارة الذي مات مصلوبا.

[3] ccc Alger, Mi 228, T 40, P 194.

[4] Show (DR) Voyage dans la regence d'Alger, P 162, 2éme édition Tunis 1980.

[5] ccc Alger, Mi 14, T 22, P 20.

[6] ccc Alger, Mi 14, T 13, P 59 -60.

[7] ccc Alger, Mi 15, T 22, P 20.

[8] Devaulx, A la marine de la régence d'Alger, RA 4/ 1859, P 60.

أما الميدان الثاني، فكان يتمثل في إشرافه على العلاقات الخارجية، حيث يتصل في بعض الأحيان بالقناصل ومبعوثي الدول الأوروبية، كما يقوم بحل القضايا الخاصة بالعلاقات الدولية للإيالة[1]. وعلى هذا الأساس ورد اسم يالي وكيل خرج في وثائق الحكومات الأوروبية وخاصة الفرنسية باسم وكيل حرج وزير البحرية والشؤون الخارجية، وفي بعض الأحيان كان يطلق عليه "وزير الترسانة" وعليه فإن هذا الموظف قد تمتع في الإدارة الجزائرية بجمعه بين جانبين، جانب أول وهو "العسكري" المتمثل في الإشراف على شؤون البحرية والترسانة، وجانب آخر له طابع "سياسي" يتمثل في إشرافه على المسائل الخاصة بالعلاقات الخارجية للإيالة، وعليه فإن يالي وكيل خرج الجزائر وعلى نقيض وكيل حرج استنبول قد جمع بين الوظيفة "العسكرية" و"السياسية"، وصحت بذلك تسمية الأوروبيين والفرنسيين الخاصة بوكيل حرج البحرية والشؤون الخارجية.

بيد أن وظيفة يالي وكيل حرج الإيالة ورغم أهمية وظيفته التي أهلته للإشراف على أعمال الترسانة البحرية، وتسوية المسائل الخاصة بالشؤون الخارجية[2]، فإن دوره بدأ يتضاءل وتنقص صلاحياته، وهذا راجع لضعف القرصنة البحرية، وظهور الضغط الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط على الإيالة، وقد ساعد هذا الضغط والتراجع الذي شهده دور الموظف إلى تزايد وتعاظم نفوذ موظفين آخرين مثل آغا العرب والخزنجي[3].

4- آغا الإنكشارية وآغا السباهية:

لقد أطلق لفظ آغا في الإدارة الجزائرية خلال العهد العثماني على عدد كبير من الموظفين التابعين للديوان والذين كانوا يشرفون على الأمور المدنية والعسكرية، وقد شغل هؤلاء الموظفين عدة مناصب في مجال الخدمة المدنية والعسكرية، وكان اغلبهم ينتمي إلى الجيش أي من كبار ضباط الجيش الإنكشاري[4]، وقد تمتع آغا الإنكشارية وآغا

---

[1] Chaillau l'ancien, l'Algérie en 1781, mémoire du consult C. Ph. Vil liere cansult général de France à Alger 1779 –1781, Toulon –sd. P 23.

[2] ccc Alger, T 46, P 16.

[3] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 17.

[4] Esterharzy, de la domination turque dans l'ancien régence à Alger, Paris 1840, P 237.

السباهية بمركزين ساميين في ديوان الإيالة، حيث كانا يعتبران أكبر قائدين في الأوجاق، وكان آغا الإنشكارية في الجزائر يعتبر "آغا العسكر"، أي القائد الأعلى للجيش الإنكشاري بالإيالة، وقد تعددت صلاحياته العسكرية وتمثلت أساسا في تطبيق قواعد النظام بين وحدات الجيش، كإعطاء الأوامر والتعليمات وكان يعاقب كل من يخالف تعليماته حيث خصص لذلك في مقر إقامته المعروف "بدار سركجي"[1]، وهو المكان الذي كانت تتم فيه معاقبة الجند العاصين والخارجين عن القانون، كما كان يترأس الديوان الخاص بدفع مرتبات الجند والضباط، ونظرا لعلو منزلته في ديوان الإيالة فإن اسمه كان يرد إلى جانب اسم الباشا في نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تعقدها الإيالة مع الدول الأجنبية، وكان يحضر جلسات الديوان بمظهر الأبهة ليعكس مكانته المرموقة.

وثمة عدة معاهدات يكون هو قد وقعها مع الدول تؤكد أهمية آغا الإنكشارية، وآغا السباهية، من بينها ما ورد في الوثائق كالمعاهدات التي كانت بين الإيالة وإسبانيا عام 1786، والمعاهدة مع السويد عام 1792 م[2].

وإن المكانة التي اكتسبتها هذه الشخصيات خاصة آغا الإنكشارية، لم تكن إلا لأنه كان أقدم جندي في الأوجاق، وكانت له صلاحيات متعددة لم يتمتع بها آغا استنبول، كقيادة الجيش في المعارك، ورغم ذلك فإن هذا المنصب قد حددت مهمة الإشراف عليه بشهرين قمريين ليتم بعد انقضاء المدة إقصاء الآغا القديم، وتعيين آغا جديد[3].

وبالنسبة لآغا السباهية فكان يشرف على قيادة فرقة السباهية، أي الفرسان في الجزائر، وبالإضافة إلى هذه المهمة، كانت لآغا السباهية وظائف ومهام أخرى، تتمثل في إدارة المناطق الداخلية للإيالة، وبصفة خاصة المناطق المحيطة بمدينة الجزائر والتي أطلق عليها اسم "الفحص"[4]، ولذلك فقد كان يعرف الآغا باسم "آغا العرب"، ونظرا لكونه كان يقود الجيش في المعارك، فإن مركزه الحساس اعتبر من أخطر الوظائف في الإيالة ولذلك كان الباشا هو المسؤول الوحيد عن تعيين واختيار من يشغل هذا المنصب، والجدير

---

[1] Venture de Paradis, P 175.

[2] De martons, GF. Receuil, des principaux traites de l'Europe depuis 1761, T 2. P 671.

[3] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 158.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 48

بالإشراف عليه[1]، والذي يكون محل ثقة في صفوف الجيش، وعليه فإن آغا الإنكشارية أو الأوجاق، وآغا جماعة الفرسان "الصباحية" كان يتلقيان الأوامر من الباشا مباشرة، وقد تزايد نفوذهما في أواخر العهد العثماني بالجزائر، فبعدما كانا يشرفان على مراقبة السواحل وممتلكات دار السلطان والمناطق التابعة لها والمحيطة بها "الفحص"[2] أصبحا يشرفان على إقرار الهدوء والمحافظة على الأمن، نظرا لمكانتهما أو مركزهما الخطير في ديوان الإيالة.

5- الخوجات:

لقد كان الإطار الذي استعملت فيه كلمة خواجة في الإدارة الجزائرية على الذين يحسنون القراءة والكتابة، أو المتقفين ثقافة عامة، والذين كانوا يعينون في المؤسسات الحكومية للإشراف على قطاع التربية والتعليم والتكوين، وكانوا يختارون من بين صفوف جنود الأوجاق، وكانوا يعينون من طرف الباشا ككتاب وأمناء، فكانوا يشكلون فئة مستقلة وسط الأوجاق، يرأسهم "باش خواجة" الذي كان يتولى اختيار هؤلاء وتعيينهم في وظائفهم[3]. وهذا هو نفس الإطار الذي سار عليه الخواجة في الإدارة العثمانية باستنبول، والذي كان يطلق عليه بخواجة الديوان الهمايوني، حيث كان يشرف على عدة مؤسسات حكومية، وقد عرف بألقاب عديدة مثل (الأمين) (الناظر) (الكاتب).

وكان يتصدر قائمة الخواجات الأربعة في ديوان الإيالة كأمين للدولة يعمل إلى جانب الباشا ويخلف الخزنجي عند غيابه عن المجلس[4].

والأمناء الأربعة هو "الخوجة الأول" أو "الكاتب الأول"، كما كان يسمى "الخزنجي" أو "المكتبارجي" أو "المقاطعاتي"، وكانت مهمته تتمثل في الإشراف على سجلات الدولة، وسجلات الأوجاق الخاصة بمصاريف الجنود اليومية ومرتباتهم، وقد أولت الإيالة هذه

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 128/ 177

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ص 17.

[3] Venture de Paradis, P 88.

[4] ccc Alger Mi 228, T 19, P 43 –47 –55.

العملية أهمية كبيرة، كما كان هذا الكاتب يشرف على سجلات عوائد الدولة من الممتلكات، والضرائب والتجارة، وقد تميز الخوجة الأول بكونه يترأس الخواجات الثلاثة الباقين نظرا لأنه كان أكثرهم إطلاعا، وأوسعهم تجربة ومعرفة بتاريخ الإيالة ونظمها القانونية وفهمه لسياستها، ونفس الوظيفة كان يقوم بها الكاتب الأول في استنبول[1].

أما الخوجة الثاني "أودفتردار"، فكان يحتفظ بالنسخة الثانية من سجلات الأوجاق، ويراقب مخازن الدولة، ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من رسوم متنوعة.

وبالنسبة للخوجة الثالث فكان يحتفظ بالنسخة الثالثة لسجلات الأوجاق، وكان يسمى "بالكاتب الثالث"، أو "وكيل الخرج الصغير"، وكان يشرف على سجلات غنائم البحرية، والجهاد البحري، وضبط أمور الرسوم على البضائع التي كانت تأتي بها السفن الأوروبية، والقوانين الخاصة بعلاقة الإيالة الخارجية مع الدول[2].

أما الخوجة الرابع فكان يكلفه الباشا بالبحث في سجلات المعاهدات والوثائق المختلفة والاعتماد عليها لتوجيه السياسة الخارجية للإيالة، والتعامل مع قناصل الدول الأوروبية، أي أن مهمته الأساسية كانت تنحصر في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتعلق بالشؤون الخارجية، وكان "الكاتب الرابع" يستعان بوظيفته كترجمان خاص كان يضعه الباشا تحت تصرفه[3].

وبالإضافة إلى الخواجات الأربعة الذين كانوا يشرفون بحكم مهامهم وصلاحياتهم على جماعات أخرى من الموظفين الصغار، الذين انحصرت وظائفهم في الإشراف على بعض الخدمات العامة المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للإيالة، ومن بينهم "خوجة الخيل" الذي كان عضوا في الديوان، وكانت مهمته تتمثل في الإشراف على خيول الإيالة الخاصة بالجيش، حيث كان يقوم بتوزيعها على المزارع والمربين لرعايتها مقابل السماح لهم باستغلالها في أغراضهم الخاصة، ثم إرسالها في وقت الحاجة[4]، ومن بين الوظائف التي كان يقوم بها هذا الخوجة، مراقبة الأسواق خاصة تجارة الحيوانات،

---

[1] Show Voyage dans la régence d'Alger, P 215.

[2] Venture de Paradis, P 165.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ص 18.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 128.

والبحث عن اللصوص المتخصصين في سرقة الماشية ومعاقبتهم، كما كان يقوم بتحصيل الضرائب العينية التي كانت تجمع من سكان الإيالة على ممتلكاتهم الحيوانية والزراعية، وإيداع عوائدها في الخزينة الرئيسية للدولة[1].

أما بالنسبة لمجموعة الخواجات الآخرين الذين لم يكونوا أعضاءا في الديوان فإنهم كانوا بأعداد كبيرة وصلوا إلى الثمانين خوجة، وفي بعض الأحيان، وإن كانت مناصبهم غير سامية، فإن وظائفهم كانت حساسة ومهمة بالنسبة للنظام الإداري بالجزائر، ومن بين هؤلاء الخواجات، "خوجة الغنائم" الذي كان مكلفا بتحديد حصة الباشا من الغنائم التي كان يأتي بها رؤساء البحر من عملهم بالبحرية[2]، وكان يطلق على حصة الباشا مصطلح "بنجق"[3]، وكانت هذه الوظيفة عبارة عن تقليد للوظيفة التي كان يقوم بها خوجة الغنائم في استنبول وفي الأناضول، وهناك خوجة آخر يدعى "خوجة الجمرك"، الذي كان مكلفا بإدارة الجمارك في الميناء، ومراقبة عملية الاستيراد والتصدير. وتحصيل الرسوم على الصادرات والواردات من البضائع، بعدما يطلع على قيمتها الخزنجي، أو يالي وكيل الخرج، كما كان يراقب أنواع الصادرات ويلزم التجار التقيد بالقوانين التي كانت سائدة، فالقمح كان يعتبر مادة استراتيجية لا يسمح بتصديرها إلا بترخيص من الباشا نفسه[4].

وهناك مجموعة أخرى باقية من الخواجات، "كخوجة الرحبة" و"خوجة مخزن الزرع"، و"خوجة الملح"، و"خوجة الجلد"، و"خوجة الفحم"، و"خوجة العيون"، و"خوجة الوزن"، و"خواجات أبواب المدينة"، والدكاكين" وغيرها من المصالح الإدارية العامة، بالإضافة إلى مجموعة من القياد، الذين كانوا يشرفون على البوادي لإقرار الأمن والطمأنينة وتحصيل الضرائب من الفلاحين، وعلى الخدمات الاجتماعية، كمراقبة الشوارع ونظافتها، ثم مجموعة الحكام الذين يشرفون على شؤون العشائر، وقد توسعت صلاحياتهم في أواخر العهد العثماني حتى أصبح يعينهم الداي مباشرة كحكام في المدية

---

[1] Chaillau.L. l'Algérie en 1781, P 6.

[2] Devaulx, P 21.

[3] ccc Alger, Mi 228, T 19, P 43 –47 –55.j

[4] Venture de Paradis, P 139.

وتلمسان ومليانة، وأصبحت أمور الطوائف والقبائل تعود إلى الحكام مباشرة[1] ثم مجموعة الضباط المتقاعدين الذين كانوا يشكلون "مجلس الوجاق"، أو مجلس الضباط، وكانت مهمتهم تتمثل في الإشراف على الحامية التركية الموجودة في الجزائر، وتوزيع الجرايات على الجند.

وقد وصل عدد الضباط المتقاعدين عام 1748 إلى 300 ضابط، وكانت مدة إشرافهم على مجلس الوجاق لا تتعدى شهرين فقط[2]، ثم "مجموعة الخدم" الذي بلغ عددهم في أواخر العهد العثماني اثني عشرة شاويشا عرف كل واحد حسب الوظيفة التي كان يؤديها، مثل "كبير الطباخين" في قصر الداي، والذي كان يحضى بثقة وعناية الداي، و"الباش سيار" المكلف بالبريد، و"الباش سايس" المختص بإسطبلات الإيالة، و"السركجي" المسؤول عن السجون، وآغا الصرة الذي كان يقوم بمعاقبة الأتراك المذنبين، والذين حكم عليهم الداي، بالإضافة إلى خدم كانوا يشرفون على الخدمات الاجتماعية بالمدن مثل "شيخ البلد" الذي كان يتصل بالقبائل والأعراش، والعلماء، وأصحاب المهن والصنائع، وكان يحصل الضرائب منهم، وكان بمثابة همزة وصل بينهم وبين الداي، وكان يساعده في أداء وظيفته مجموعة من الأمناء، وكان الناظر أو الشيخ يشرف على الأوقاف والأحباس، وكل ما يتعلق بالممتلكات المرموقة، ثم "المحتسب" أو "حاجب الشرطة" الذي كان يراقب الأسواق وما يباع فيها من بضائع متنوعة، فكان يتجول في الأسواق ويراقب حيل التجار، ويقمع الغش، ويتأكد من المكاييل والموازين، وبالإضافة إلى ذلك كان من ضمن هؤلاء الخواجات "المزوار"، الذي كان يطبق عقوبة حكم الإعدام على غير الأتراك بأمر من الداي، كما يعاقب كل من كان يشجع على الدعارة، ويسهر على تحقيق الأمن في الشوارع ليلا ونهارا، وكان يساعده في أداء مهامه مجموعة من الأعوان والحرس، وهناك "الدلال" و"البراح" فالدلال كان ينادي على البضائع ويعرف بها، أم البراح فكان يخبر عن أوامر وقرارات السلطة الحاكمة[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 18.

[2] Venture de Paradis, P 139.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 19.

وبالنسبة للتقسيم الإداري للإيالة فقد كانت الجزائر مقسمة إلى أربع مقاطعات الشرق، الوسط، الغرب، ومقاطعة مدينة الجزائر[1] وكانت المقاطعات الثلاثة يحكمها "داي" أما مقاطعة الجزائر فكان يشرف عليه "آغا السباهية"[2]، وكانت كل مقاطعة مقسمة إلى وحدات إدارية صغيرة أطلق عليها اسم وطن يشرف عليها قايد، وكان كل وطن مقسما إلى عدة وحدات إدارية أصغر تقطنها عدة عشائر ويرأسها "شيخ".

وعليه فقد كانت الإيالة مقسمة بالتدرج إلى وحدات إدارية أي "مقاطعة"، ثم "وطن"، ثم "مشيخة" يرأسها بالترتيب باي، قائد، ثم شيخ، وقد جرى تعيين هؤلاء اعتمادا على نظام أخذ بعين الاعتبار هذا التسلسل في المستويات، والتوسع في المسؤوليات من الباي الذي يحكم الإيالة إلى الشيخ الذي يحكم المشيخة، وعليه فقد كان السلطان يعين الباشا وهذا الأخير يعين البايات، وهؤلاء يعينون القواد في الأوطان، وهؤلاء بدورهم يعينون الشيوخ في الوحدات الصغرى[3]، وإذا كنا قد ذكرنا بأن رمز تعيين الباشا والبايات هو "القفطان"، فإن رمز القواد والشيوخ هو "البرنوس" فعلى غرار البايات يتلقون عند تعيينهم القفطان، فإن القواد كانوا يتلقون عند تعيينهم البرنوس الأحمر من الباي، وكان كل قائد يبعث ببرنوس أبيض إلى كل شيخ عند تعيينه[4] وقد حضي الشيوخ بعدة صلاحيات خولت لهم الإشراف على عدة مجالات، "كالجيش" و"الأمن"، و"القضاء"، وحتى "المالية" في الوحدات التي كانوا يشرفون عليها، فكان الشيخ يشرف على توزيع الأراضي وتنظيم الملكيات بين العائلات، ومراقبة السلع، والإنتاج، وتنظيم نظام الضرائب، وكانت الضريبة تقدر بعدد الزويجات، أو العائدات، والزويجة الواحدة كانت تعادل عشر كيلات من القمح أو الشعير[1].

وكان كل باي مجبرا على إرسال نائبه إلى مدينة الجزائر في منتصف ونهاية كل سنة، ليقدم للباشا تقريرا مفصلا عن المقاطعة وإيداعه في الخزينة المركزية، بالإضافة إلى حصيلة ما جمعه من ضرائب، وكانت هذه العملية هي التي تحدد مستقبل الباي وبقائه

[1] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر 14 MI 228 سجل 13 ورقة 64.
[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر، ص 29.
[3] Baudicaurt de la Gerre et gouvernement d'Alger, Paris, Sognier Broy 1853, P 273.
[4] Baudicaurt de la Gerre et gouvernement d'Alger, Paris, Sognier Broy 1853, P 273.

في منصبه، وتؤكد ثقة الباشا خاصة إذا قام هذا الأخير بتجديد المسؤولية له بإلباسه القفطان مرة ثانية، وكانت العلاقة بين البايات في مقاطعتهم والسلطة المركزية في مدينة الجزائر، تعكس العلاقة التي كانت قائمة بين الباشا والسلطة المركزية في استنبول[2].

ومثلما كان للباشا من يمثله عند الباب العالي أي "الوكيل" فإن الباي كان له من يمثله عند الباشا، أي "وكيل لدى باشا الجزائر"، والذي كان عبارة عن همزة وصل بينه وبين السلطة المركزية، حيث كانت تصله الأمور المتعلقة بعلاقة المقاطعات بالسلطة المركزية بالجزائر، فكان يكلف بمعالجة القضايا الخاصة بالباي الذي يمثله بالإضافة إلى استقبال الرسل الذين يرسلون إلى العاصمة، حيث يتصل بهم وينظم لهم اللقاءات مع الباشا ومع أعضاء الديوان وموظفيه الكبار، كما أن الوكيل كان مكلفا باتخاذ الإجراءات الضرورية لاستقبال الباي عند قدومه إلى مدينة الجزائر[3] والسعي إلى إنجاح الزيارة ومحاولة كسب ود أعضاء الديوان والباي، وتحسين صورة الباي عندهم[4].

وعلى كل فإن النظام الإداري في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني رغم ما يتميز به من مظاهر خاصة وجوانب إيجابية وسلبية نحددها في أربعة ملاحظات هي:

1- لقد اعتبر العثمانيون النظام الإداري وسيلة فعالة يمكن استغلالها، في وقت كانت الإيالة تتمتع بسمعة ومكانة دولية خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وتمارس استقلالا إداريا وماليا وعسكريا، مع ارتباطها الروحي باستنبول، وقد ذهبت بعض الكتابات الفرنسية إلى الخلط بين طبيعة النظام الإداري في الجزائر الذي احتكره الأتراك وبين مكانة الجزائر الدولية، فذكرت بأن الجزائر كانت مستعمرة تركية، وهذا ما جاء في كتابات المؤرخ "شارل أندري جوليان" تاريخ شمال إفريقيا[5]، بيد أن الجزائر لم تكن تخضع للدولة العثمانية لا سياسيا ولا ماليا ولا إداريا، بل ترتبط بها روحيا باعتبارها حامية للإسلام والمسلمين.

---

[1] Archives nationales français, Mi 228, T 41, P 17 –47.

[2] Pakolin gregorie les emprunts de l'état ottoman, Paris 1915, P 273.

[3] Archives nationales français, Mi 228, T 13, P 22.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 36.

[5] Julient CH.A, Histoire de l'Afrique du Nord Tome Héme édition Paris 1921, P 19.

2- إن المناصب الإدارية في الجزائر والجهاز الإداري بكامله كان مرآة صادقة تعكس طبيعة الوضع الاجتماعي، فالمناصب العليا احتكرها الأتراك والمتوسطة استفاد منها الكراغلة، أما المتواضعة فكانت للحضر، وظلت الأعمال، المتعبة وغير المرغوب فيها توكل للعامة، أو ما كان يعرف "بالبرّانية"[1].

3- لقد كانت التنظيمات الإدارية للإيالة متأصلة منذ الوجود الإسلامي بالجزائر السابقة، حيث بقيت أغلب الوظائف متداولة، "كالمحتسب"، "القياد"، "الشيوخ"، وكذلك في كيفية إسناد الوظائف، وطبيعة النظام العسكري، من حيث ألقاب الموظفين وتعرض المناصب للعزل، والتجديد بالإضافة إلى انتشار ظاهرة شراء المناصب خاصة عند قياد المدن الذين كانوا يدفعون المال للبقاء في مناصبهم.

4- كانت التنظيمات الإدارية تتميز بالمرونة والفاعلية والعملية، حيث وزعت الصلاحيات على الموظفين حسب الضرورة والحاجة، وإن النظام الإداري الذي ارتكز في مدينة الجزائر، وإقليم دار السلطان، كان يعكس الصورة التي كان عليها النظام الإداري في المقاطعات الأخرى، الشرق، الغرب، التيطري منذ عام 1792[2].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ص 22.

[2] المقاطعات الثلاثة هي:الشرق في قسنطينة، وكانت تدعى بايلك الشرق -مقاطعة الغرب وكانت تسمى بايلك الغرب وعاصمتها وهران، أما بايلك الوسط فكانت عاصمته المدية ويدعى بايلك التيطري، ccc Alger, Mi 14-228, T 13, P 64، عبد الرحمان بن محمد الجيلالي تاريخ الجزائر العام ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 21 -34.

المبحث الثالث: النظام القضائي:

لقد اهتم العثمانيون بالقضاء منذ عهد السلطان محمد الفاتح (1451 –1481 م)، حيث ظهر نظام قضائي في أعلى مستوى[1]، وفي الإطار العام للشرع والفقه الإسلامي، وكانت سياستهم تستند إلى تحكيم الكتاب والسنة للبت في القضايا التي كانت تواجههم، وبشكل عادل، ومن هنا جاء اهتمام الإيالة بالنظام القضائي، وترتيب وظائف القضاء بجميع المستويات، والاعتماد على مبادئ القانون المدني وقانون العقوبات[2] وقد منحت لمفتي استنبول السلطة القضائية على كامل الولايات التابعة للدولة العثمانية[3].

وقد تدرج القضاة في أربعة مستويات، فكان يأتي في المستوى الأول "قضاة المدن الرئيسية الكبرى"، ثم "قضاة المدن الأقل أهمية في المستوى الثاني"، ثم "القضاة المفتشون في المستوى الثالث"، وكانوا متخصصين في الأوقاف، وفي المستوى الرابع يأتي "القضاة العاديون" الذين كانوا موزعين على مختلف المدن العادية المنتشرة في أرجاء الدولة العثمانية، وكان قضاة الإيالة ينتمون إلى هذا المستوى الرابع أي "القضاة العاديين"[4].

وكان قضاة الجزائر يتم تعيينهم من قبل "قاضي عسكر الروملي" الذي كان يعين كذلك قضاة الإيالات المغربية طرابلس وتونس[5]، وكان إلى جانب القضاة مجموعة من المفتين لمساعدتهم بفتاويهم في القضايا التي تعترضهم، والتي كانت تتطلب معرفة غزيرة بالشريعة الإسلامية، حتى يتسنى لهم إصدار الأحكام في ذلك النوع من القضايا، وهنا تجدر الإشارة بأن تعيين القضاة والمفتيين المساعدين لهم في أداء مهامهم، كان يتم بالنسبة للإيالة التي كانت تتبع المذهب المالكي من طرف الباشا نفسه، حيث يختارهم من بين علماء المذهب ومن سكان المقاطعات التابعة للإيالة[6].

---

[1] محمد الفاتح، حكم من 1451 –1481 قام بترتيب وظائف القضاء بعد فتحه للقسطنطينية 1453.

[2] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت، دار النفائس 1981، ص 178 –179.

[3] Dohossan, Tableau générale de l'empire ottoman, Paris, T 1, 1787 –TII 1790 –TIII 1820, P 257.

[4] D'ohossan, P 267 -280.

[5] عبد العزيز الشناوي، المصدر السابق، ج 1، ص 431.

[6] المصدر السابق، عبد العزيز محمد الشناوي، ج 1، ص 432.

وبموجب هذا النظام القضائي كان باشوات الإيالة يقومون بتعيين القاضي والمفتي المالكي والحنفي اعتمادا على المذهب الذي كان يسير عليه سكان الجزائر، وفي أواخر العهد العثماني بالجزائر، لم يصبح هذين المنصبين يعينان من عاصمة الخلافة العثمانية استنبول، وإنما من قبل باشا الجزائر، وهذا دلالة على استقلالية القضاء، وتطور النظام القضائي بالإيالة[1] في مرحلة لاحقة ويمكننا أن نحددها اعتبارا من سنة 1711، عندما أصبح باشا الجزائر حاكما مستقلا عن الخلافة العثمانية، ولم تربطه بها إلا علاقة روحية فقط، وأخذ يعين القضاة والمفتين الذين لا يعصون له أمرا، ويمنحونه الولاء التام والموافقة على سياسته، في ظل غياب تام للباب العالي، الذي كان يكتفي بمراقبة ما، كان يجري في الإيالة.

إن نظام القضاء في الجزائر في الفترة التي نحن بصدد دراساتها، بدأت أركانه تتداعى كجهاز له أهميته الاجتماعية، نظرا للدور الذي يلعبه القاضي والمفتي في المسائل الاجتماعية، ومشاكل السكان، وحتى نوضح بأن التطور قد حدث للنظام القضائي في الجزائر، قد وقع في مرحلة كانت صورة القضاء، قد تداعت، نذكر بأن منصب القاضي والمفتي أصبح مجالا للتنافس بين العلماء الذين يفتقدون للكفاءة، والنزاهة، والأمانة، ويملكون الجاه والمال والنفوذ، حتى أن أغلب قضاة الإيالة في أواخر العهد العثماني، قد اتصفوا بالجهل بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث ارتكبوا مظالم عدة، وأغفلوا أمور الشرع الإسلامي، وعبثوا بأموال الأوقاف بإصدارهم لأحكام بعيدة تماما عن منطق الشرع الإسلامي[2].

ورغم ذلك فقد ظل المفتي الحنفي في مدينة الجزائر إلى جانب المالكي وبقي النظام القضائي يعكس صورة النظام المطبق في استنبول، وكان هذا النظام مشكلا بشبكة قضائية واسعة، حيث كان لكل مدينة جزائرية محكمة خاصة بها تتكفل بحل مشاكل الرعية[3].

---

[1] A devaulx, notes historiques sur les mosquées, in RA 1859-60, P 77.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 401.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 129.

ولقد تميز النظام القضائي في الجزائر بعدة خصائص، يمكن ملاحظتها في جوانب عدة:

- فالجانب الأول يتمحور في أن القاضي بالمحاكم كان يفصل في القضايا ذات الطابع المدني، والقضايا الخاصة بالجانب العسكري، أي بين السكان والأوجاق، ولذلك لم يكن قاضي الجزائر يبث في قضايا العامة فقط من المسلمين، أما القضايا الخاصة بالأوجاق، ولذلك لم يكن قاضي الجزائر يبت في قضايا العامة فقط من المسلمين، أما القضايا الخاصة بالأوجاق، فكان يتكفل بمعالجتها ويبت فيها آغا الإنكشارية، وقد تخصص الباشا بقضايا الأجانب اعتمادا على معاهدات واتفاقيات الجزائر مع الدول الأجنبية، وهذا ما كان معمولا به بالنسبة للباب العالي[1].

- وبالنسبة للجانب الثاني من النظام القضائي في الجزائر فإنه يتمثل في ظاهرة "الاستئناف في الحكم"، فكان من حق أي شخص أن يطلب استئناف الحكم الصادر ضده، ويرفعه إن تطلب الأمر إلى الباشا نفسه، عندما يحس صاحب الشكوى بهضم حقوقه، خاصة وان التقاليد العثمانية والقوانين التقليدية كانت تسمح لأي شخص أن يرفع شكواه أمام الباشا عند خروجه لأداء صلاة الجمعة في المسجد، وكان الباشا يكلف من يجمع الشكاوي من الرعية، وكان ملزما بالنظر فيها وحلها حلا عادلا[2]، وكان المجلس الشريف في الإيالة يعتبر بمثابة المجلس الكبير، وهو أعلى سلطة قضائية يتكون من قاضيين حنفيين وقاضيين مالكيين، ثم المفتي بالإضافة إلى مجموعة من العلماء، وكان متخصصا في قضايا الاستئناف، حيث كان يعقد جلساته كل يوم خميس في مدينة الجزائر، وكان يحق لكل من شعر بالظلم أمام القاضي في مدينة من المدن التابعة للإيالة أن يرفع شكواه أمام المجلس الشريف في مدينة الجزائر، لإعادة النظر في قضيته حسب ما يقتضيه الشرع الإسلامي ونصوصه القانونية[3]، ولذلك كان يطلق على هذا المجلس اسم (المجلس الشرعي)، وهو نفس المجلس الذي كان موجودا في عاصمة الخلافة العثمانية استنبول

---

[1] Chaillau. Ibd. P 122.

[2] Thorntan. Th état actuel de la Turquie 1812, T I, P 423.

[3] Venture de Paradis. P 254.

والذي كان مختصا في معالجة القضايا التي طالب أصحابها بالاستئناف قبل أن تصل وترفع للسلطان.

وفيما يخص المجلس الشريف بالجزائر، فكان بإمكان أي شخص عادي أن يطلب استئناف الحكم بقضيته بعدما يطلع عليها الباشا نفسه، والطريقة أن يذهب الشخص إلى قصر الباي، ويمسك بالسلسلة المثبتة على الباب وينادي بأعلى صوته بعبارة "شرع الله" عدة مرات حتى يسمع الباشا صوته، ويسمح له بعرض قضيته أمام الديوان، وفي الحالات التي تتطلب دراية واسعة بالشريعة الإسلامية، كان الباشا يستدعي بعض من العلماء من المذهبين المالكي والحنفي للنظر في القضية وبحضوره شخصيا[1].

ولقد اعتبرت هذه الظاهرة التي يدخل بها العامة قصر الباي عادة، وهي نفس العادة التي طبقها العامة في استنبول[2].

- أما بالنسبة للخاصية الثالثة من النظام القضائي للإيالة فتكمن في العلاقة التي كانت قائمة بين القضاة وإدارة الأوقاف، وقد اعتبر القضاة في هذا المجال نوابا مباشرين عن السلطان في حماية هذه الممتلكات، وضمان استمرارية وتنظيم عوائدها لمصلحة المسلمين في كل أرجاء الدولة العثمانية، وكان يعين للإشراف على هذه الممتلكات، موظف خاص يطلق عليه (متولي)، وقد جاء المنصب نتيجة كثرة الأوقاف وتعددها، كما أن القائمين على الجهاز القضائي بالإيالة عملوا على تنظيم هذه الأوقاف، وحفظ عوائدها وتسجيلها خاصة في المدن الكبرى كالجزائر، تلمسان، وقسنطينة، التي انتظمت إدارة الأوقاف بها عام 1190 هـ/ 1776 م في "عهد صالح باي"، وعليه فقد أصبحت شؤون الأوقاف في المدن الجزائرية الكبرى تخضع لأحكام المجلس العلمي[*] الذي كان يعقد جلساته كل يوم في الأسبوع بالجامع الرئيسي للمدينة، وكان يحضر هذا الاجتماع عدد من الشخصيات الدينية، كالمفتي الحنفي، والمالكي، ووكيل الأوقاف، بالإضافة إلى عدة

---

[1] كاثكارت جيمس ليندز، المصدر السابق، مذكرات تعريب إسماعيل العربي الجزائر الشركة الوطنية للنشر 1982، archives consulaire et commerciale français. T 37, P 32

[2] Ricaut. Histoire de l'état présent de l'empire ottoman. Paris Sébastien 1670. P 85.

[*] المجلس العلمي كان يعقده القائمون على شؤون القضاء بالجزائر مرة في الأسبوع،بالجامع الرئيسي بمدينة الجزائر، بحضور كبار الشخصيات الدينية، كالمفتيين، والقاضيين، ووكيل الأوقاف، وبعض موظفي الديوان.

موظفين "كالناظر"، و"الوكيل"، و"النائب"، و"الكتاب"، وبعض "الأعـــوان"، و"الخواجـــات"، والحزابة "حفظة القرآن الكريم".

وبالتالي فإن هذه التنظيمات التي عرفها الجهاز القضائي للإيالة قد سمحت للموظف الرئيسي بالأوقاف أن يصبح المسؤول عن الإنفاق ومراقبة دفاتر حساباته وتسليم العروض بناءا على ما يقدمه له الأعوان من معلومات، وكان ينظر إلى العروض التي كانت تقدم له بحضور "وكيل باب العالي"، و"شيخ البلد"، و"المزوار"، وقبل رفع التقرير النـــهائي إلـــى "المجلس العلمي"، وعليه فالمتولي كان يمارس وظيفته تحت مراقبة القاضي[1].

وإن هذا النظام قد شمل كل المدن الكبرى الجزائريـــة[2]، أمـــا بالنســـبة للمـــدن الصغرى، والقرى فإن إدارة الأوقاف الموجودة بها كانت من اختصاص القاضي[3] وممـــا تجدر الإشارة إليه هو أن المذهب المالكي كان متشددا في قبول الهبات الخاصة بـــالوقف، وبالتالي فإن جميع الهبات في الإيالة كانت تتم وفق المذهب الحنفي المعتـــدل فـــي هـــذا المجال، وهذا ما يفسر كثرة الأوقاف وتعددها في الإيالة[4].

ولعل أبرز ما يوضح لنا تطور القضاء كنظام قائم بذاته في الإيالة، ومدى تـــأثيره على الحياة الاقتصادية، تلك التنظيمات التي خضعت لها مؤسسة الأوقـــاف، بعـــد تزايـــد الأملاك الموقوفة التابعة لها، حيث أصبحت في أواخر القرن 18 تمثل نسبة كبـــيرة مـــن ممتلكات المدن الكبرى بلغت 3/2 بمدينة الجزائر، وقد بلغ عدد الأوقاف بها 625 وقفـــا[5]، ويرجع تزايد الأوقاف إلى تعاظم نفوذ الزوايا والطرق الدينية، بالإضافة إلى انعدام الأمـــن وانتشار ظاهرة المصادرات والتغريم، والكوارث الطبيعية، "كالجفاف خاصـــة"، وهنـــاك مؤسسة كانت تابعة للأوقاف، وهي مؤسسة (سبل الخـــيرات) الخاصـــة بالإنفـــاق علـــى المساجد الحنفية، والتي بلغ عددها ثمانية وقدر عدد أوقافها في أواخر العهد العثمـــاني 331

---

[1] D'ohssan, Tableau général de l'empire ottoman, T I, P 314.

[2] Venture de Paradis, P 113/ Baudi court, P 284

[3] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج 1، ص 225.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 271 –272.

[5] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، ص 24.

وفقا لمدينة الجزائر وضواحيها، أما المساجد المالكية، فقد بلغ عددها 92 مسجدا وقدر عدد أوقافها 550 وقف مع نهاية القرن الثامن عشر[1].

وقد كانت لهذه الأوقاف أهمية خاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت عوائدها تخصص للإنفاق على رجال العلم والطلبة الذين لم يستفيدوا من أموال الخزينة، وكان مردود الأوقاف يشكل مصدرا هاما لتمويل الأنشطة العلمية والدينية والثقافية في المدن الجزائرية، وقد ساهمت الأوقاف في بناء عدة مساجد جديدة، وزوايا مثل "زاوية الجامع الأعظم" بالجزائر، كما ساهمت هذه الأوقاف في التخفيف من البؤس والشقاء الذي كان يعاني منه بعض من سكان الإيالة، وقد ساعدت الأوقاف على الحد من المظالم والأحكام الجائرة، خاصة مصادرة ممتلكات القُصّر والأرامل، العجزة والمطلقات، وبالتالي فإن أحكام الوقف قد ساعدت على تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وصيانة حقوقه، كما ساهمت في صيانة المرافق العامة، مثل العيون، السواقي، الآبار والطرق حيث تم ترميم 100 عين بمدينة الجزائر وضواحيها في أوساط القرن 18، وقد تم ذلك، بفضل المتولي (والمجلس العلمي)[2] الذي كان يعقده القاضي ويشرف عليه ويراقبه حسب النظام الذي كان ممولا به في المدن الجزائرية[*]

وما يمكن إضافته بخصوص النظام القضائي في الجزائر، أن مهام القاضي لم تقتصر على القضايا الخاصة بالمجتمع الجزائري فقط، بل كانت في كثير من الأحيان تتعدى ذلك، إلى النظر في القضايا السياسية، كالعلاقات الخارجية للإيالة مع الدول الأوروبية، وإذا كان تدخل القضاء في العلاقات الخارجية للدولة الجزائرية، قد بين لنا تطور الجهاز القضائي وتدخله في الجوانب السياسية، فإن ذلك يبين لنا السلطات الواسعة التي امتاز بها القضاء الجزائري، لمعالجة مختلف القضايا بجميع أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[3].

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 271 –272.

[2] Venture de Paradis, P 113.

[*] المجلس العلمي كان يعقده القائمون على شؤون القضاء بالجزائر مرة في الأسبوع في الجامع الرئيسي لمدينة الجزائر بحضور كبار الشخصيات الدينية كالمفتين والقاضيين ووكيل الأوقاف بالإضافة إلى بعض الموظفين التابعين للجهاز الإداري بالإيالة، جيمس ليندز كاثكارت، مذكرات إسماعيل العربي، الجزائر، ص 95.

[3] D'hossan, T II, P 52.

وبالإضافة إلى القضاة والمفتين كانت هناك شخصية أخرى لها أهميتها، ومكانتها وهي شخصية "نقيب الأشراف" أي المسؤول عن الناس الذين يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى ذرية "رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقد أولاهم الحكام مكانة خاصة ومرموقة في المجتمع الجزائري.

وكان هؤلاء مندمجين في عدة شرائح اجتماعية، فكان منهم "العلماء"، و"التجار" و"الجند"، "الأغنياء"، وحتى "الفقراء"، ومنهم من وصل حتى إلى منصب الداي في الجزائر خلال مراحل الحكم العثماني بالجزائر، مثل حسن داي الذي حكم ما بين (1117 –1119 هـ)، (1705 –1707 م)، وخير دليل على اعتزاز الأشراف بنسبهم أن هذا الداي كتب في إحدى رسائله إلى الملك الفرنسي بقوله "حسن أفندي الشريف من شجرة الحسين حفيد الرسول عليه الصلاة والسلام"[1] وحرصا على نقاء شجرة الأشراف، وتنظيم مصالحهم، ظهرت وظيفة "نقيب الأشراف" التي تعطي لصاحبها مهمة تنظيم شؤون الأسر الشريفة[2]، حيث كان النقيب يعاقب كل من يدعي انتماءه إلى الشجرة الشريفة، وقد عكس ذلك[3] المتابعة الشديدة، حيث كانت مراقبة الأشراف تتم بعيون ساهرة من طرف النقباء الذين كانوا يعاقبون كل من يثبت عدم صدق ادعائه بالانتماء للأشراف.

وكان الأشراف يلبسون لباسا خاصا بهم، حيث احتكروا اللون الأخضر وبخاصة العمامة الخضراء، التي كان الشريف لا يرضى بخلعها من رأسه وكانوا لا يرضون بأن يلبسها غيرهم، باستثناء السلطان الذي كان يعتبر خليفة المسلمين[4]، ونظرا لعلو مكانة ومقام نقيب الأشراف فإنه كان أول من يقدم البيعة للسلطان العثماني عند توليه الحكم، وكان يحضر إلى جانب علماء المذهبين الحنفي والمالكي في اجتماع الديوان لتعيين الوالي الجديد، كما يشارك في تقديم البيعة[5]، وكان توقيعه يأتي مباشرة بعد توقيع أعضاء الديوان، وكانت عائلة المرتضي، والزهار، من أهم العائلات التي توارثت وظيفة نقابة

---

[1] Plant et E . Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France.

[2] ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثماني، جامعة عين الشمس 1985، ص 11.

[3] D'hossan. P 77.

[4] أحمد الشريف الزهار، مذكرات، المصدر السابق، ص 111.

[5] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج 1، ص 238.

الأشراف في الجزائر خلال العهد العثماني[1]، وكان أحمد الشريف الزهار المولود عام 1718 صاحب المذكرات التاريخية الهامة، والتي تعتبر من أهم المصادر التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر في أواخر العهد العثماني، آخر من تولى وظيفة نقيب الأشراف.

وبناء على ما سبق ذكره فإن نظام الحكم والإدارة الجزائر خلال هذه الفترة، امتاز بتمتع الباشا بعدة صلاحيات واسعة في إدارته للحكم، وتسيير شؤون الإيالة، فكانت شبيهة بالصلاحيات التي كان يقوم بها السلطان في استنبول، فكان يعين موظفي الحكومة في المناصب الإدرية، كما كان يتدخل في إقرار السلم، أو إعلان الحرب، واستقبال القناصل أو رفضهم، فكان يوقع على المعاهدات ومراسلات الملوك باسمه، وبالتالي فإن هذه الخصائص التي امتاز بها نظام الحكم في الجزائر لم تكن موجودة في الإيالات العثمانية الأخرى كتونس وطرابلس، وقد شهد الجهاز الإداري في أواخر العهد العثماني تطورا ملحوظا في أجهزته وتنظيماته، وقد شكل الديوان أهم الركائز الأساسية التي بنى عليها الأتراك نظام حكمهم بالجزائر، فكان عبارة عن مجلس عام يتكون من كبار الموظفين ووزراء، وقادة عسكريين، وعلماء الدين، وكانت هذه التقسيمات الإدارية مرتبطة مع بعضها البعض على شكل حلقة متصلة من القاعدة إلى القمة على شكل هرم إداري، أي من حكام الوحدات الصغيرة في الدولة إلى حكام الولايات الكبرى.

[1] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج 1، ص 239.

الفصل الثاني

المؤسسة العسكرية

المبحث الأول: الجيش النظامي

المبحث الثاني: الجيش الاحتياطي

المبحث الثالث: الأسطول البحري

من خلال ما ذكرته الكتابات الفرنسية عن الجزائر في أواخر العهد العثماني، كالقناصلة والرحالة، ومجموعة من المؤرخين، نجد أنهم اعتبروها جمهورية عسكرية[1]. وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم العثماني بالجزائر، هذا النظام الذي طبقه الأتراك بحزم[2].

وإن اصطباغ الإيالة الجزائرية بالصبغة العسكرية يعود إلى الظروف التي تأسست خلالها الإيالة، حيث أقام العثمانيون حكمهم اعتمادا على فكرة اعتبار السلطان هو القائد الأعلى لكل الهيئات السياسية والعسكرية والدينية في الدولة، ولتجسيد هذه الفكرة، طبق الأتراك نظاما إداريا صارما ومحكما، فقاموا بربط التقسيمات الإدارية مع بعضها على شكل حلقة متسلسلة، تبدأ بأصغر حكام الوحدات في الدولة، وتمر بحكام الولايات إلى أن تنتهي بالباب العالي مركز السلطة العثمانية، وكان النظام الإداري في الإيالة الجزائرية يشكل جانبا مهما في العلاقات بينها وبين السلطة المركزية في استنبول.

وقد وجدت الإيالة الجزائرية نفسها ملزمة بالحفاظ على طابعها العسكري، حتى تتمكن من التصدي للهجمات التي كانت تتعرض لها من حين لآخر من طرف بعض الدول الأوروبية[3]، ومن أشهر الحملات التي تعرضت لها الإيالة في القرنين [17 و18] حملات فرنسا في سنوات 1665 و1684، وحملة الدانمارك عام 1770 وإسبانيا 1775 وعام 1784.

وكانت المؤسسة العسكرية في الجزائر قائمة على دعامتين الجيش البري، المتمثل في الجيش النظامي وفرق الأوجاق الإنكشارية، بالإضافة إلى فرق أخرى تضم الجند الاحتياطيين، وعشائر المخزن، وهناك البحرية التي كانت تشكل مظهرا بارزا في قوة الإيالة الجزائرية العسكرية[4].

---

[1] J.M.H.B. itinéraire d'Alger, P 9.

[2] شارل أندري جوليان تاريخ شمال إفريقيا، ص 19.

[3] Venture de Paradis Tunis et Alger au 18ème siècle, P 205.

[4] D'hosson tableau général de l'empire ottoman, P 392.

المبحث الأول: الجيش النظامي:

الجيش النظامي في الإيالة، أو ما يصطلح عليه في وقتنا بالجيش المحترف يقصد به جنود الدولة ذوي المعاشات، أو الأوجاق في الدولة العثمانية، وكانت هذه المؤسسة العسكرية تنقسم إلى قسمين قسم يتكون من المشاة، وقسم آخر يضم الفرسان ذوي المعاشات، وكان كل قسم يتكون من عدة فرق عسكرية[1].

ولقد تشكل الجيش النظامي في الإيالة الجزائرية على شاكلة النمط العثماني، حيث كان يضم المشاة المتكونة من الإنكشارية، ورجال المدفعية، وكان القسم الآخر من الجيش يضم فرقة الفرسان[2].

أولا: الإنكشارية:

تعتبر فرقة الإنشكارية في المؤسسة العسكرية العثمانية بمثابة القوة الضاربة حيث كانت من أقوى الفرق وأكثرها عددا وأشدها بأسا في الإيالة الجزائرية، ويعود تأسيس هذه الفرقة في الجزائر إلى سنة 1520 م/ 926 هـ، عندما أرسل السلطان العثماني "سليم" ألفي جندي انكشاري وأربعة آلاف من الجند المتطوعين، وكانت الإيالة تتمتع بحرية تنظيم عمليات التجنيد في الأقاليم العثمانية الأخرى، لتعزيز قوتها العسكرية[3].

وكان الجند الإنكشارية ينحدرون غالبا من أسر مسلمة، وفي بعض الأحيان من غير المسلمين، وكانوا ليسوا في حاجة إلا للتدريب، ومعرفة النظام الداخلي للإيالة، وقد استمرت الجزائر في عملية التجنيد حتى أواخر القرن الثامن عشر[4].

وكان انكشارية الجزائر يتمتعون بنفس الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها انكشارية استنبول، نظرا لحاجة الإيالة إليهم، وقد منحت لهم تسهيلات وحقوق مادية ومعنوية، وكانت للإيالة الحرية التامة في تنظيم عمليات تجنيد المسلمين من الأقاليم

---

[1] Venture de Paradis, P 30 –32 et Deny Jean, les registres de solde, in RA.GI.

[2] Grassi, alféo, charte Turque, Ti. P 60.

[3] Deny Jean, les registres de solde, in K.A. 61.

[4] Venture de Paradis Tunis et Alger au 18ème siècle, PP 160 –215.

العثمانية لسد حاجياتها داخل المؤسسة العسكرية[1]، وكان انكشارية الجزائر ينحدرون من أسر غير مسلمة ومسيحية يؤتى بها من الولايات العثمانية الأخرى كالبلقان، وتدمج مباشرة في الجيش الانكشاري[2]، وقد اعتمدت الإيالة على جلب الشباب من المناطق الأخرى التي كانت تابعة للدولة العثمانية في أوروبا وآسيا، وبعد توزيعهم كان يتم تسجيلهم من قبل "الدفتر دار" الذي يدون خصوصيات كل جندي، أي تسجيل بلده، إسمه، واسم والده ومهنته[3]، والمهمة التي أسندت إليه في الجيش، وبعد إدماج الجند في الانكشارية كان يتم تعيينهم في "الوحدات العسكرية الأربعمائة والعشرين"، وهي وحدات الجيش الانكشاري لإيالة الجزائر[4]. وكان الجيش الانكشاري في استنبول موزعا على مائة واثنان وتسعون وحدة عسكرية، بيد أن عدد الجنود في هذه الوحدات العسكرية الموجودة في استنبول كانت تفوق ما كان موجودا في إيالة الجزائر بالضعف وأكثر[5].

أما فيما يتعلق بكلمة "أوجاق" التي كان استعمالها شائعا في الباب العالي، فقد استعملت في عاصمة الخلافة بمعنى "الجيش النظامي" وبمعنى "الفرقة العسكرية الكبيرة" في نفس المؤسسة العسكرية[6]، أما في إيالة الجزائر فقد كان يطلق على مصطلح الأوجاق بثلاثة تسميات، أو معان، فكان يشار إليها بمعنى "الوحدة العسكرية الكبيرة في الجيش الانكشاري"، وبمعنى "الجيش النظامي"، كما كان لهم معنى آخر يدل على إيالة الجزائر ذاتها[7]، وعموما فإن كلمة أوجاق هي التي كانت اكثر تداولا خلال هذه الفترة.

وكان الجيش النظامي بالجزائر يقيم في ثكنات عسكرية وهي ثمانية كانت تسمى "دار الانكشارية"، أو "قشلة" وتعني المعسكر وكان كل معسكر يحتوي على عدة ثكنات تسمى كل واحدة منها باسم "أوده"[1] للدلالة للدلالة على المعسكر، وحتى يتم التمييز بين المعسكرات التي كانت موجودة في الإيالة، فقد سميت كل وحدة باسم خاص بها، وكذلك

---

[1] Venture de Paradis, Tunis Alger au 18ème siècle Paris 1983, P 125.

[2] عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (ج 1)، ص 473.

[3] Ricaut-E-Histoire de l'empire ottoman, Paris sebastien, 1670, P 45.

[4] Venture de Paradis, Tunis et Alger au 18ème, P 176 160.

[5] D'hosson, Tableau général de l'empire ottoman 1787 –1790, Paris 1820, P 392.

[6] لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى الفصل الأول ص 04.

[7] Deny, Jean, sommaire des archives Turques du caire, Paris 1930, P 40 –41.

بالنسبة للثكنات، كاسم المعسكر القديم، والمعسكر الجديد للتمييز بين المعسكرات الثمانية التي كانت موجودة في الجزائر، وقد اعتمد هذا النظام منذ عهد السلطان محمد الفاتح (855 –866 هـ) (1451 –1480 م)[2]، وقد طبق فبي الإيالة الجزائرية عام 1516، أي بعدما فتح عروج مدينة الجزائر.

وإذا كانت فرق وحدات الجيش الانكشاري في الباب العالي موزعة بانتظام على الثكنات أي وحدة عسكرية في كل ثكنة[3] فإن النظام كان مختلفا تماما في الإيالة الجزائرية، حيث كانت بعض الثكنات تضم عدة وحدات عسكرية ومن بين هذه الثكنات "ثكنة الرايس صالح" والتي كانت تضم وحدتان عسكريتان، و"ثكنة ادريس أغا" التي كانت تسكنها ثلاث وحدات عسكرية انكشارية[4].

وعلى عكس ما كان سائدا في استنبول ، حيث كانت توكل عملية تنظيم وتنظيف الوحدات العسكرية للجنود أصحاب الرتب الدنيا في الوحدات العسكرية، فإن هذه المهمة أوكلت في الإيالة الجزائرية لبعض الأسرى الأوروبيين والخدم[5].

وكان الجندي في الجيش الانكشاري بالإيالة يعرف حسب ما أوردته بعض السجلات الرسمية لوثائق الأرشيف الوطني الفرنسي باسم "يولداش" بمعنى الجندي الجديد ثم "إسكي يولداش" أي الجندي القديم [6] وقد اصطلح هذا الاسم اعتمادا على طبيعة الحياة اليومية التي كان يقضيها الجند وعلاقتهم ببعضهم البعض، وكان كل جندي ينادي زميلا آخر بهذا الاسم، ولذلك كان هذا المصطلح يحمل معنى "الرفيق"، أو "الزميل".

وكان الجندي المتطوع في وحدات الجيش الانكشاري بالإيالة يطلق عليه "يولداش"، ويبقى يحمل هذا الاسم مدة ثلاث سنوات، وبعدما يتعود على الحياة العسكرية

---

[1] Burbruegger. A. Casernes des janissaires in RA 3/1858 –59, P 136 –137.

[2] Venture de Paradis Tunis et Alger, au 18éme siècle, P186.

[3] Venture de Paradis Tunis et Alger, au 18ème siècle, P 186.

[4] Deny Jean : Sommaire des archives Turques du Caire, P 223.

[5] Venture de Paradis Tunis et Alger, au 18éme siècle, P185.

[6] Paris les archives, National Fraçais, MI 228 MI 14 D 13, P 29 –70 –72.

ويكتسب الخبرة يلقب باسم "إسكي يولداش" أي الجندي القديم [1]، الذي تمنح له كل الظروف والفرص للتدرج في الرتب حسب مستوياتها، وهذا اعتمادا على القانون الذي سنه السلطان العثماني مراد الأول (1360م–1389م) (761هـ–791هـ) المتعلق بالنظام الداخلي للجيش الانكشاري الذي يجعل من الأقدمية في الخدمة العسكرية المقياس الوحيد الذي يعتمد عليه الجندي الانكشاري وبموجبه تمنح له الرتب العسكرية.

بيد أن الجندي في الإيالة الجزائرية كانت له حرية التصرف في أقدميته بالجيش، لدرجة بيعها لمن هو أدنى منه في الأقدمية من رفقائه، ولذلك منحت للباشا صلاحية ترقية الجند، وكان باستطاعته أن يرقي من يشاء من الجنود ومنح الرتب العسكرية التي يرغب فيها، وبالتالي لم يتقيد الجزائريون بقانون السلطان مراد الأول[2] بينما ظل الحكام في الباب العالي باستنبول مقيدين به، ولم يستطع أحد منهم التحايل عليه، أو تجاوزه بتعيين من يرغب فيه من الجند الانكشاري في الرتب التي لا يستحقونها، وقد بقي هذا القانون ساريا وظلت الأقدمية معيارا ومقياسا لتحديد الرتب، وترقية الجند[3] حتى مجيء السلطان العثماني محمد الثاني (1808 –1839) الذي استطاع إلغاء هذا القانون الخاص بالرتب العسكرية داخل الجيش الانكشاري عام 1826[4].

وكان نظام الخدمة العسكرية داخل وحدات الجيش الانكشاري بالإيالة نظاما عثمانيا بحتا في شكله العام، بيد أنه كان يختلف في بعض الميادين والجوانب، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الخدمة، وحجم الوحدات العسكرية، وقد تدرج الجندي الانكشاري في الجزائر ابتداء من وكيل الخرج وانتهاء بآغا الانكشارية، وهي نفس الرتب التي كانت موجودة في العاصمة العثمانية استنبول[5].

---

[1] Esterhozy Wolsin de ladomination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris Charles. Cassetin, 1840, PP 232 –233.

[2] Venture de Paradis, P 181 et JMHB, P 109.

[3] Thortan. Th. Etat actuelle de la Turquie, Paris 1812 T. I.II, P 42 –56.

[4] Venture de Paradis, P 35.

[5] Show (Dr) Voyage, dans la régence d'Alger 2ème édition Tunis 1980, P 158 –162.

وقد اعتمدت الإيالة في نظام الترقية على تعيين أقدم الجنود في رتبة وكيل خرج[1] والتي كان يستفيد منها عدد كبير من الجند، حيث كان أحدهم يشرف على وحدة عسكرية، وفي بعض الأحيان يكلف أكثر من اثنين بالإشراف على الوحدة العسكرية التي يكون فيها عدد كبير من الجند، وكانت من مهامه التي يقوم بها داخل الوحدة هي الإشراف على النفقات اليومية وتوفير المواد الغذائية وما يحتاجه الجند في حياتهم اليومية، وكان يساعده في تسهيل مهامه مساعد يعرف "بويكل خرج ألتي"، وهذه الرتبة لم تكن موجودة في الجيش الانكشاري لاستنبول[2]، وكان أقدم وكلاء الخرج يستفيدون من الترقية وصولا إلى رتبة أعلى ضابط على مستوى الوحدة العسكرية وهو بذلك قائدها الأعلى[3].

وكان باشا الجزائر يقوم بتعيين قواد الحاميات العسكرية وتوزيعهم على مدن الإيالة، وكانت تعرف باسم "النوبة"، التي كان يشرف عليها قائد عسكري يسمى "بقائد النوبة" الذي يرقى فيما بعد إلى رتبة باشا أي ضابط سامي في الجزائر، وكان الباشا يعين البعض منهم للإشراف على المهام الخارجية المتعلقة بالسياسة الخارجية للإيالة وعلاقتها الدولية، وكذلك قيادة الحملات العسكرية لتعزيز الحاميات ومساعدتها لجمع الضرائب من السكان، بالإضافة إلى حصولهم على العضوية في الديوان[4].

وحسب ما كان معمولا به بالنسبة للنظام العسكري بالإيالة الجزائرية، فإن الترقية العسكرية كانت تتم كل شهرين قمريين بترقية الجند وصولا إلى آغا الانكشارية[5] ونائبه المكلف باستتباب الأمن داخل المدينة، وكانت رتبة آغا الانكشارية تعتبر في الإيالة الجزائرية رتبة شرفية يكافأ بها الجندي الانشكاري[6] حيث يصبح يشرف على قيادة الجيش والأمن، لكنه لم يكن يستمر في منصبه سوى شهرين قمريين، ولذلك كان يلقب (بأغا القمرين) وقد اعتمدت الإيالة على هذا النظام في الترقية والتعيين حتى لا يتعاظم

---

[1] D'ohssan, P 395.

[2] المصدر السابق، Deny P 42.

[3] المصدر السابق، باريس أرشيف الجيش البري بوزارة الحربية Mr Algérie صندوق 314 المذكرة 26 وهي مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، ص 57 –58 وكذلك Slow، ص 161 –162، المصدر السابق.

[4] Show voyage dans la régence d'alger, P 161 -162

[5] venture de Paradis P 217– 173.

[6] venture de Paradis P 175.

نفوذ هذا الآغا، وتكون له فرصة تشكيل فئة معارضة للحكم، أو محاولة العصيان والإطاحة به، وخلال المدة القصيرة هذه، كان الآغا يتلقى أعلى مرتب في الإيالة، وكان يقيم في مكان خاص به يوجد خارج دار الإمارة وتفرض عليه الرقابة الشديدة، حيث يمنع من زيارة أقاربه، أو الاتصال بأهله إذا كان متزوجا، وهو بذلك يعيش حياة الجندي الانكشاري الحقيقي، وكان يستدعى لحضور الجلسات التي يعقدها الديوان في موكب يدل على مكانته ومنزلته، حيث كان يجلس إلى جانب الباشا من شماله، ثم يلي بعده باقي الضباط حسب درجاتهم ورتبهم العسكرية[1].

وبهذه الرتبة أي "آغا الانكشارية" كان الجندي الانكشاري ينهي خدمته العسكرية بإيالة الجزائر، ليصبح فيما بعد يسمى "بمعزول آغا" أي "الجندي المتقاعد"، حيث يمنح له حق التمتع بحقوقه المادية والمعنوية، وتعطى له حرية اختيار المكان الذي يريد العيش فيه والذي يراه مناسبا لمكانته، وقد تمتع الآغاوات المتقاعدين في الإيالة بمكانة مرموقة في أوساط الجند، أو العامة لدرجة أن الباشا كان يستدعيهم في كثير من الأحيان لمشاورتهم في القضايا التي كانت تتعلق بشؤون الإيالة، نظرا لخبرتهم ومعرفتهم بالأمور السياسية والعسكرية للجزائر[2].

ولقد كان النظام الداخلي للجيش الانكشاري بإيالة الجزائر نظاما غير معقد، حيث كانت معالمه واضحة، وكانت العلاقة بينه وبين الدولة مبنية على معرفة الجند بحقوقهم وواجباتهم نحوها، هذا النظام الداخلي الذي رسم لهم الطريق السليم الذي يسير عليه[3] الجندي، وقد تجسد هذا النظام فيما بعد في مبادئ عامة تعرف "بقانون السلطان مراد الأول"[4] (761 –791 هـ) (1360 –1389 م) هذا القانون الذي جعل من الأقدمية في

---

[1] Show, voyage de la régence d'Alger, 2ème édition, Tunis, 1980, P 59 –60.

[2] Pananti philipo, relation d'un séjour à Alger, P 464.

[3] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، مارس 1973، ص 442.

[4] Esterhasy Wolsin, de la domination turque, PP232 –233.

الخدمة العسكرية المعيار الأساسي والوحيد الذي تمنح بمقتضاه الرتب العسكرية، والتمتع بحقوق الجند الانكشاريين[1].

كما حدد هذا القانون حقوق وواجبات الجيش الانكشاري، وعلاقته بالحياة الاجتماعية والدينية، أي الزواج والتربية الدينية والانضباط في العمل.

وكان الجنود الانكشارية يتمتعون بعدة حقوق لم يتمتع بها غيرهم من سكان الإيالة، ولم يكن هذا باعتبارهم طبقة معينة، وإنما لوضعهم القانوني بالنسبة للباب العالي، أو الديوان وكانت الأجور أو المرتبات هي من ضمن تلك الحقوق، وكان يطلق على المرتب مصطلح "علوفة" أي المبلغ من المال الذي يتقاضاه الموظف في المؤسسة العسكرية أو في الديوان من خزينة الدولة مقابل الخدمة التي كان يؤديها في أوقات السلم أو الحرب[2].

وكان الجندي الانكشاري بالإيالة الجزائرية يتلقى نفس الأجر الذي كان يستفيد منه الجندي الانكشاري في استنبول وكان يصرف له بانتظام خلال سنة كاملة. من الخزينة المالية للإيالة، وكانت الأجور والرواتب تعتبر في الجزائر من أهم الالتزامات التي يتعهد الباشا عند توليته بالحرص على تقديمها في مواعيدها، وكان يحسب مرتب الجندي الانكشاري في الإيالة بمجرد وصوله الميناء، وإذا صادف يوم دفع الرواتب، فإنه يستفيد من حصته رغم انه لم يباشر عمله بعد[3].

وكانت الرواتب في الإيالة توزع خلال شهرين، بينما كان الانكشارية في استنبول يتلقون الأجور كل ثلاثة أشهر، وبالتالي فإن الجند الانكشارية في الجزائر كانوا أحسن من الآخرين في المقاطعات الأخرى بالنسبة للرواتب، وكانت هذه الرواتب تسمى ويشار إليها بأسماء الأشهر، "كمرتب محرم" أو "ربيع الأول" وهذا ما أوردته بعض المصادر الفرنسية حيث ذكرت بأن الرواتب في الجزائر كان يشار إليها بأسماء الأشهر[4].

---

[1] Thorntan, T 2, P 42 –65.

[2] L'augier de Tassy, Histoire d'Alger, P 203.

[3] Venture de Paradis, P 160.

[4] Archive nationale français, MD Alger, T 13, P 51 –64.

وكان أجر الجندي الانكشاري بالجزائر يحسب بوحدة نقدية وهمية اصطلح عليها "صيمة" وقد وردت هذه الكلمة في كتابات فوتور دي برادي[1] وفي سجلات الجزائر الموجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي[2] وهي كلمة تركية الأصل معناها، "العدد"، أو الإحصاء، وكانت قيمتها مع نهاية القرن الثامن عشر تعادل خمسة موزونات، [3]، وحرصا من الباشا على دوام طاعة الجند له، وانصياعهم لأوامره، فإنه اعتبر قضية دفع المرتبات من أهم الالتزامات التي يجب مراعاتها، وقد تدرجت هذه المرتبات من الصغيرة إلى الكبيرة، حيث كانت تصل إلى ثمانين صيمة، في أوقات الحروب، أو عند توليه باشا جديد وكانت الثمانين صيمة هي الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه، حسب ما ذكره لنا هنري دوقرامون في كتاباته الخاصة بتاريخ الجزائر العثمانية[4].

وعلى نقيض ما كان معمولا به في استنبول، التي كان نظام الأجور فيها لا يساوي بين الجند في الرواتب، والتي كانت تنقسم إلى ثلاثة مستويات مختلفة يمكن تحديدها حسب رتبة الجندي في الجيش ودوره في الحروب[5]، فإن النظام بالإيالة كان مختلفا تماما حيث كان يساوي بين الجند والضباط، وكانت عملية رفع الرواتب والزيادة فيها تتم بالتساوي وبدون استثناء أحد، وكان راتب الباشا ووزرائه هو أعلى الرواتب الذي لا يمكن للجندي العادي أن يصل إليها، إلا بعد خدمة أثني عشرة أو ثلاث عشرة سنة في الجيش[6].

وكانت عملية دفع الرواتب من أهم الأحداث التي كانت تحظى باهتمام كبير لدى كبار موظفي الإدارة العثمانية، وكان يحضر في الجزائر الباشا، ووزراءه وضباط الجيش وعلى رأسهم آغا الانكشارية، وهذا ما ذكره فونتور دو بارادي في كتاباته الخاصة بتاريخ الجزائر العثمانية[7].

---

[1] Venture de Paradis, P 160 -161.

[2] Archives nationale français, MD Alger, T 13, P 14 -62.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في للجزائر في العهد العثماني، جدول مقارنة النقود الجزائرية بالفرنسية، ص 272، Boyer P, LA vie quotidienne à Alger, P 139

[4] Grammant -H- Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris 1840, P 47.

[5] D'ohssan, T 3, P 399.

[6] Nettement Alfred, Histoire de la conquête d'Alger, Paris 1867, P 68.

[7] Venture de Paradis, P 167 -168.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد حرصت على عقد اجتماع ديوان الرواتب كل يوم ثلاثاء من الشهر الثالث لدفع رواتب الجيش الانكشاري[1]، فإن الجزائر لم تول لذلك أي اهتمام، حيث خصصت للعملية إما موعدا مبكرا أي في بداية الشهر، أو متأخرا في نهاية الشهر، وكان "راتب شهر محرم"، يعتبر أول الرواتب في السنة، وهذا استنادا إلى وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي وسجلات الجزائر[2].

وكانت من أهم اجتماعات الدواوين الخاصة بالرواتب، هي تلك التي تنظم في ربيع كل سنة خارج مدينة الجزائر برئاسة الخزنجي، وكانت العملية تدوم أربعين يوما، وكانت تخصص لهذا الاجتماع الخاص خيمة كبيرة يأتيها الجند حتى من المدن البعيدة التابعة للإيالة[3]، وقد كانت لهذا الديوان مكانة بارزة في أوساط الجند الانكشاريين بالجزائر لدرجة أن أصحاب المخالفات كانوا يستفيدون من العفو بمجرد دخولهم الخيمة[4]، كما أشار الأرشيف الوطني الفرنسي بأن الراتب الذي كان يتلقاه الجند في شهر محرم، وشهر ذو الحجة، كان ليس كالرواتب الأخرى رغم انه لا توجد إشارة واضحة عن هذا التمييز، إلا أن من الجدير بالذكر هو أن هذا الراتب كان يشتمل على بعض المواد الغذائية التي يحتاجها الجند خلال السنة، وقد أشارت إلى هذا الموضوع السجلات الإدارية لمدينة الجزائر[5]، وكان الباشا ملزما بتوفير هذه المواد للجند أو تسليم ما يعادلها نقدا حتى يتسنى لهم اقتناءها من السوق، وقد استعمل العثمانيون مصطلح "أوقومانية" في استنبول، بمعنى "الكمية من المال" الخاص بشراء الحاجيات الغذائية للجند خلال السنة.

وبالإضافة إلى الرواتب كانت الجزائر مكلفة بسد حاجيات الجيش الغذائية يوميا، وقد كلفت ضابطا يشرف على عملية تموين الإيالة بالمواد الغذائية وكان يسمى "اشجي

---

[1] Ponanti., P 467 et J.M.H.B, P 109 –110.

[2] Les archives national français, MI 14 -228, D 13, P 64 –65.

[3] Venture de Paradis, 166 –167.

[4] Venture de Paradis, P 167.

[5] Les archives nationales français, MI 14 -228, D 13, P 42 –64 -65.

باشي"، وكانت حصة كل جندي في اليوم تتمثل في أربعة أرغفة محضرة من القمح والشعير، وكان الباشا يتلقى كأي جندي عادي هذه الحصة[1].

وكان الجند يستفيدون من اللحم مرة في الأسبوع، وكان بإمكان أي جندي أن يقتني ما يشاءه من اللحم في السوق، ولكن بسعر أقل بنسبة الثلث من سعره الرسمي[2]، وبالتالي فقد كان الجندي الانكشاري يتمتع بعدة امتيازات، عن نظيره في الباب العالي، حيث كان الجندي في استنبول لا يستفيد من اللحم، إلا في أوقات السفر، وكان أهم حق قد يتمتع به الجندي الانكشاري بالجزائر هو الإعفاء من الرسوم، والضرائب التي كانت تفرض من حين لآخر على العامة من الناس[3].

وبالنسبة لحقوق الجندي الانكشاري الأدبية في الإيالة الجزائرية فكان أهمها أن يخضع لنظام قضائي خاص، يختلف اختلافا كبيرا عن النظام القضائي الذي كان يخضع له عامة الناس في الجزائر، حيث كان المتهم من الرعية يحاكم أمام القاضي، وتنفذ في حقه العقوبة الجسدية أمام الملأ وبحضور الرعية، أما الجندي فكان يحاكم من طرف ضباط الجيش وفي مقدمتهم آغا الانكشارية، كما كان لا يسمح بمعاقبته جسديا، أو ضربه، وإعدامه الا بشكل سري[4].

وكان لا يسمح باعتقال الجندي الانكشاري الجزائري في حالة اتهامه إلا من طرف جاويش الأوجاق الذي كان يتميز "بالقفطان الأخضر"، وكان يعاقب الجندي في إقامة آغا الانشكارية، وإذا كانت التهمة كبيرة وتمس بسيادة الإيالة، فإن الحكم كان يوكل إلى الباشا[5].

ومن الحقوق العامة التي يتمتع بها الجندي الانكشاري في إيالة الجزائر هو "حق التقاعد"، وكانت العملية تتم بطريقتين: إما بانتهاء مهمة الجندي العسكرية، وهذا بعدما يكون قد تدرج في جميع الرتب، أو عندما يصاب بعائق يحول دون مواصلة مهامه،

---

[1] Venture de Paradis P 130 -179 .

[2] Pananti, philipo, relation d'un séjour à Alger, P 464

[3] Venture de Paradis, P 209

[4] Venture de Paradis, P 175 - 190

[5] أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق توفيق المدني، ص 44 –136.

كالمرض المزمن مثلا، أو الإصابة، فكان من حق هذا الجندي أن يحتفظ بحقوقه وخاصة برتبه، كما تمنح له فرصة اختيار المكان المناسب للسكن فيه بقية عمره والذي يراه ملائما للعيش فيه[1]، وبذلك يكون الجندي قد مر بجميع الرتب التي يمر عليها الانكشارية، باستثناء عدم حصوله على فرصة مواصلة مهامه على مستوى عالي في أجهزة الدولة وفي الديوان خاصة.

وبالنسبة لعلاقة الجند الانكشارية بالمجتمع الجزائري، فقد احترموا كثيرا الطرق الدينية وأصحابها، الذين عرفوا "بالمرابطين"، ومن بينها الطريقة البكتاشية، لدرجة أن بعض الجنود الفارين من العقاب كانوا يلجأون إلى الطرق الصوفية التي كانت لا تبخل عليهم بالحماية، إلى أن يصدر العفو عليهم، وهذا ما عرف "بعهد الأمان" الذي وضع في عهد الوالي محمد باشا عام 1162 هجرية الموافق لـ 1748 م[2]، وقد أدرك حكام الإيالة فاعلية ارتباط الجند بالطرق الدينية للحفاظ على تماسك صفوف الجيش الانكشاري ودوام طاعته، خاصة وأن هذه الطرق ومن بينها الطريقة البكتاشية[3]، قد ساهمت كثيرا في التزام الجنود الانكشارية بتعاليم الدين الإسلامي في العبادة والسلوك، والحفاظ على أركانه، وهذا ما ذكرته لنا بعض سجلات الجزائر الموجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي[4].

وقد انتمى انكشارية الإيالة إلى هذه الطريقة ، وقد أكدت على ذلك بعض الافتتاحيات الخاصة بالرواتب والتي كانت تتضمن في بدايتها الإشادة بصاحب الطريقة "الحاجي بكتاشي" والترحم على روحه، وكان الجند يكنون المرابطين احتراما وتقديرا كبيرين، وهذا ما توضحه لنا الوثائق الرسمية الخاصة بالإيالة، كوثيقة "عهد الأمان[5].

Pananti. P, relation d'un séjour à Alger, P 428 ،Devaulx.A. (Ahd -Aman) عهد الأمان -In RA 1859- P 216

[2] Devaulx.A. (Ahd Aman), in RA, P 214.

[3] الطريقة البكتاشية نادا بها "حاجي بكتاشي" هي طريقة صوفية ظهرت في مدينة أماسية بجنوب شرق إزمير ظهرت في عام (1360 م، 761 هـ) بمزيد من التفاصيل الرجوع إلى:

Esterhazy Wolsin, de la domination turk dans l'ancienne régence Alger, Paris, charles cossetin, 1840, P 236.

[4] Deny Jean افتتاحيات سجلات الجزائر، P 28

[5] Devaulx.A. (Ahd Aman), in RA, P 214.

وقد وصل تقدير الانكشارية واحترامهم للطرق الصوفية أن اعتبروا مزاراتهم وزواياهم أماكن مقدسة، حيث لم نسجل قيام أي من الجاويشية باقتحام أحد هذه الزوايا للقبض على الجند الفارين من العقاب، وكانت من أهم المزارات في الجزائر، "مزار سيدي عبد القادر"، ومزار سيدي عبد الرحمن" بمدينة الجزائر[1].

والجدير بالذكر أن تقدير انكشارية الجزائر "للمرابطين" لم يكن مبنيا على سياسة رسمها الباب العالي، وذلك لأحكام السيطرة على الإيالة وسكانها، وإنما كان بعد قناعة واعتقاد ترسخ في دخيلة كل جندي بهذه الطرق الدينية أي أن الاعتقاد بالمرابطين كان على أساس روحي وليس غير ذلك.

أما بالنسبة لزواج الجند الانكشارية، فقد اعتبر في الإيالة الجزائرية عاملا إيجابيا، وهاما لربط الجند بالجزائر وأنهم كانوا يجلبون من مناطق مختلفة، وبطرق خاصة تجعل ولائهم لا يكون إلا للسلطان العثماني فقط والباب العالي، وقبل ذلك كان الزواج ممنوعا بالنسبة للجند الانكشارية[2]، ولما كان هذا القانون مخالفا للحياة البشرية وطبيعتها، فقد ظهرت بعض البوادر لخرقه وتجاوزه حيث قام السلطان سليم الأول فيما بعد (918 –926 هـ/ 1512 –1520 م) بإصدار قانون يسمح للجند المتقدمين في السن بالزواج بعد موافقته، وقد طبق هذا القانون على الجند الذين كانوا في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا ما تؤكده لنا سيرة خير الدين[3].

وعلى نقيض ما كان شائعا في العاصمة العثمانية استنبول، فإن الزواج في الإيالة الجزائرية كان يعتبر عاملا إيجابيا وفعالا لارتباط الانكشارية بالإيالة، حيث كانوا يأتون إليها ولا تربطهم بها سوى الروح الإسلامية المشتركة، وكلمة "لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ولا يوجد هدف عندهم سوى الدفاع عنها باعتبارها جزء من الدولة العثمانية الإسلامية. ولهذا الغرض فقد أباح الحكام في الإيالة زواج الانكشارية

---

[1] Venture de Paradis, P 257

[2] Weissman, Nahoum, les Janissaires, étude de l'organisation militaire ottomane, Paris librairie orient, 1984, P 35

[3] باريس المكتبة الوطنية، المخطوط رقم 1878 "عربي" سيرة خير الدين، الورقة 50.

وهذا حسب ما ورد في بعض فقرات "عهد الأمان"[1]، ورغم ذلك فقد ظل القانون الداخلي للإيالة يفضل العزوبة بالنسبة للجند، وتجلى ذلك في نمط الحياة التي كان يعيشها الباشا بوصفه الرجل الأول في الإيالة[2]، ثم آغا الانكشارية[3] في مقر تواجده باعتباره أقدم جندي، حيث كان القانون الداخلي ينص على بقاء هذين الشخصين بدون زواج وإذا كانا متزوجين، فلا يسمح لعائلتهما بالزيارة، أو الإقامة معهما، وبذلك فالجندي الأعزب كان يأتي في المرتبة الأولى، ثم يليه الجندي المتزوج[4] الذي يحرم من الإقامة في الثكنة، والاستفادة من الطعام اليومي، وشراء اللحم بسعره المنخفض من السوق، وحرمانه من الارتقاء إلى المناصب التي تفضل الجند العزاب[5].

وفي حالة حدوث الطلاق كان الجندي الانكشاري في الإيالة يسترجع كل حقوقه التي حرم منها عندما كان متزوجا[6]، وقد اتبعت الإيالة هذا الأسلوب، حتى تخفف من ظاهرة تفشي ظاهرة زواج الانشكارية بالجزائريات[7]، وقد ترتب عن زواج الجند الانكشارية ظهور جيل أثر على الوضع السياسي والاجتماعي للإيالة[8]، أطلق عليهم مصطلح "قول أوغللري" أي أبناء عبيد السلطان، وهذا المصطلح يتركب من كلمتين "قول" وتعني عبد، و"أوغل" بمعنى ابن وبإضافة أداة الجمع وعلامة الإضافة "ي" وهذا حسب ما ورد في قواعد اللغة التركية وهذه الكلمة لا تتصل بالوضع الاجتماعي لأمهات هؤلاء الأبناء، وإنما بوضع آبائهم الذين كان يعتبرهم السلطان عبيدا، وبذلك بقي المعنى التاريخي لهذا المصطلح هو "أبناء عبيد السلطان"، وقد استخدم المصطلح في الدراسات الحديثة والمعاصرة بشكل "كراغلة، وكرغلي"[9]، وقد ترتب عن زواج الجند الانكشارية الذين يعتبرون عبيد السلطان بالجزائريات المسلمات الأحرار ظهور فئة ثالثة وهي قريبة من

---

[1] Devaulx A. P 212.

[2] Venture de Paradis. بخصوص حياة الباشا P 205.

[3] Slow. بخصوص الآغا . P 207

[4] Venture de paradis. P 188.

[5] Venture de Paradis. P 188. Pananti. P 465.

[6] Renaudot. M. Tableau de la ville d'Alger et ses environs. P III II.

[7] Ricault. Histoire de l'état présent de l'empire ottaman. P 347.

[8] Les archives national français. PMI 14. D 13. P 68.

[9] مسلم عبد القادر أنيس الغريب والمسافر، الجزائر، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974، ص 87 –92.

جانب الأباء إلى فئة العبيد ومن جانب الأمهات إلى جانب الأحرار، وقد تفهمت حكومة الإيالة وضع هذه الفئة وخصصت لها منحا مالية، وقد ذكر لنا صاحب المرآة: بأن هؤلاء الكولغوليين قد وصلت بهم قوتهم إلى أن قاموا بمحاولة انقلاب عسكري للاستيلاء على الحكم عام 1630، وقد فشلوا في ذلك وقتل عدد كبير منهم[1]، وحسب ما ورد في قائمة السجلات، قسنطينة، والتيطري عام 1824[2].

بيد أن قبولهم في الجيش الانكشاري لم يكن يعني حصولهم على نفس الحقوق التي تمتع بها آباؤهم، حيث كانوا يعتبرون في الإيالة جنودا من الدرجة الثانية[3] وكانوا محرومين من تولي الوظائف الإدارية المختلفة كوظيفة المترجم داخل الديوان الإمارة ووظيفة وكيل الأوقاف، ووظيفة المحاسب في الخزينة[4]، بالإضافة إلى الحرمان من الالتحاق ببعض الوحدات العسكرية مثل الوحدة الخاصة بحماية دار مقر الديوان المسماة "بالنوبجية"، والفرقة المكلفة بالأمن وتوفيره، ومتابعة المتهمين من الانكشارية والمسماة بالجاويشية[5]، أو الحرمان من تولي المناصب العليا مثل "آغا السباهية"، أو منصب "وزير الباشا".

وكان أعلى منصب يمكن للكولغولي أن يتولاه هو منصب باي في إحدى المقاطعات الثلاث التابعة للإيالة[1].

وعليه فإن صلة النسل التي تربط الكولغوليين بآبائهم لم تكن أقوى بالنسبة للعثمانين، حتى يتسنى لهم بموجبها تولي المناصب العليا في الإدارة والجيش واعتبر بذلك العامل الوحيد لتولي تلك المناصب وهذا حسب فلسفة الحكم عند آل عثمان هو الانتماء لفئة الكولغوليين، واعتماده كعنصر أوحد ومحفز لتولي المناصب العليا في الدولة.

ومن المسائل الهامة التي ميزت النظام الداخلي للجيش الانكشاري بالإيالة الجزائرية، اهتمام الحكام بالتربية الإسلامية لتنظيم شؤون المؤسسة العسكرية بالجزائر،

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة المرآة، نفس المصدر، ص 118 –153.

[2] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر المسجل 13 الورقة 68، 14 MI –228.

[3] Venture de Paradis. p 118.

[4] Venture de Paradis. P 167.

[5] Venture de Paradis. P 180.

وتقوية وحدة الجيش بالالتزام بالفرائض، ودراسة العلوم الشرعية، لإدراك معنى الجهاد، ولهذا الغرض كانت كل وحدة عسكرية من وحدات الجيش الانكشاري تتوفر على إمام يصلي بالجند[1]، ويقوم بدور المرشد، والواعظ ويثري أفكار الجند بعدة معارف وحقائق، ويغرس في نفسية كل جندي روح الجهاد، ويعلمهم الكتابة والقراءة، ويذكرهم بالحقوق والواجبات الدينية[2]، وقد وصل انضباط انكشارية الجزائر، وتمسكهم بالتعاليم الإسلامية أنهم قاموا في القرن السابع عشر الميلادي ببناء الجامع الجديد الخاص بالمذهب الحنفي الذي لا تزال ملامح العمارة العثمانية بادية على شكله الخارجي إلى يومنا هذا، أي التأثير الذي تركه العثمانيون في العمارة بالجزائر[3] هذا الجامع الذي بني في مدينة الجزائر كان على الطراز العثماني في مظهره الداخلي والخارجي.

بيد أن هذا الوضع بدأ يتغير حيث أصبح الجند ينحرفون عن التعاليم الإسلامية، كشرب الخمر، والفساد، حتى أن بعض الكتابات الفرنسية قد ذكرت لنا بأنه مع نهاية القرن الثامن عشر كانت الحانات بالجزائر تصل إلى ثلاثين حانة، وأن بعض الثكنات العسكرية كانت تضم في بعض وحداتها حانة[4]، ويعود سبب التحلل الديني والإقبال على شرب الخمور إلى التسيب الذي انتشر في صفوف الجند الانكشارية، وكثرة مظاهر اللهو، والمجون التي ساعدت كثيرا على الانحراف عن تعاليم الدين الإسلامي، كذلك عدم اهتمام قادة الجند في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر العثمانية بالجانب التربوي، والعقيدي عند الانكشارية.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري والمؤسسة العسكرية خاصة، فقد أصدرت حكومة الإيالة قرارا بغلقها أي الحانات، بعدما عمت الفوضى، وانعدم الأمن، وساءت العلاقة بين الانكشارية والباشوات خاصة في الفترة الممتدة من عام

---

[1] Venture de Paradis. P 181

[2] Deny Jean . P 38 -39.

[3] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 258 -259.

[4] Esquer Gabriel Reconnaissance....d'Alger. P 139.

(1213 -1232) (1798 -1817) ففي هذه الفترة قتل الانكشارية عدة باشوات من بينهم أحمد باشا الذي حكم من 1805 إلى 1807 وعمر باشا من 1815 إلى 1817[1].

وعليه فقد أصبح الغرور والانحراف سمتين واضحتين للجند الانشكارية بالإيالة، خلال القرن الثامن عشر، حيث اعتمدوا التعالي والظلم تجاه الرعية، وقد ارتكبوا مظالم عدة ضد البدو، والقبائل، لدرجة أن انكشارية استنبول قد قادوا ثورة في عهد السلطان العثماني سليم الثالث عام 1222 هـ/ 1807 م وهذا ما ذكره لنا فريد بك المحامي الذي ربط هذا الانحلال الذي ظهر في استنبول بالذي حدث في الإيالة[2]، وقد دعم الورتلاني الفكرة عندما قال: "بأن الجند قد تمردوا وضغطوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما"[3].

وقد حاول بعض سلاطين آل عثمان إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية[4] مثلما حاول بعض باشاوات الجزائر تنقية صفوف أجواء الجند من الفساد[5]، ومن بين تلك الإصلاحات، الحركة الإصلاحية التي قام بها علي باشا في الإيالة عام 1817، والتي جاءت بعدما أدرك خطورة عواقب سيطرة الانكشارية على الحكم، فنقل مقر الديوان من قصر الجنينة الذي كان قريبا من ثكنة الجند إلى قصر القصبة، الذي كان يقع في أعلى مدينة الجزائر ومحاطا بالمدافع، وبعد ذلك قام بتقنية الأجواء العسكرية من العناصر الفاسدة[6].

وقد ذكر لنا القنصل الأمريكي "ويليم شالر" أن علي باشا قد قتل من الانكشارية ألف وخمسمائة عام 1629[7]، وبالنسبة للذين فروا فقد ذكر لنا "فونتور دي برادي" بأن الباشا قد جهز لهم حملة لملاحقتهم في كل أرجاء الإيالة الجزائرية[8]، وقد اضطر الكثير

---

[1] Esquer Gabriel Reconnaissance....d'Alger, P 139.

[2] محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت 1981، ص 392.

[3] نقلا عن أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، المصدر السابق، ص 225.

[4] أحمد الشريف الزهار مذكرات، المصدر السابق، ص 136.

[5] بدأت الإصلاحات بحركة السلطان سليم الثالث (1789 -1807) باستنبول، الرجوع إلى فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 371.

[6] أحمد الشريف الزهار، مذكرات، نفس المصدر، ص 136.

[7] ويليم شالر، المصدر السابق، ص 176، وكذلك عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص 134.

[8] Venture de Paradis, P 167.

إلا أنه وبالتزامن مع النمو المطرد لهيمنة وسيطرة حكام الجزائر على مقاليد البلاد، أخذت تتضاءل أهمية ودور الديوان بالنسبة للسلطة الحاكمة.

وحسب ما جاء في بعض الكتابات الفرنسية، فإن ما يلاحظ عن هذا الديوان، أن الباشا قد جرده من قوته وسلطانه نتيجة اشتداد سيطرة الباشوات على الحكم[1]، وهذا ما يؤكده لنا حمدان خوجة في كتابه[2]، ويدعم القنصل الأمريكي ويلم شالر الفكرة بقوله "أصبح الديوان مجرد شبح لا حول ولا قوة له"[3]، ولم يعد ينظم جلساته بعد تجريده من صلاحياته، واكتفى بتنظيمها في المناسبات التقليدية الرسمية والدينية، والتي لا ترتبط بسياسة الإيالة، مثل مناسبة دفع الرواتب[4]، وتعيين الباشوات، أو تجديد الثقة بهم في مناسبة عيد الفطر، أو في حالة وصول أحد مبعوثي السلطان العثماني لدراسة بعض القضايا الخاصة بالإيالة[5].

بيد أنه ورغم فقدان الديوان لدوره كمجلس استشاري للباشا في الإيالة الجزائرية، فإنه حافظ على بعض من صلاحياته، خاصة دوره كمجلس للوزراء، أو كهيئة للحكومة تعتمد عليها في تسيير أمور الحكم بفضل ما يحتويه من موظفين كبار كانوا يشغلون مناصب عليا في الإيالة، ويشرفون على مؤسساتها الإدارية الرئيسية، وكانت للباشا مهمة تعيين هؤلاء الموظفين دون تدخل الباب العالي.

ونظرا لطبيعة تعيين الداي الذي كان يتم من طرف الأوجاق في أواخر العهد العثماني بالجزائر ومن قبل كبار الموظفين المتقاعدين، فإن الداي كان يتعين عليه إقرار الأمن والمحافظة على النظام، وتوفير المداخيل اللازمة لسد حاجيات موظفي الإيالة، والسهر على مصالحها، وهذه الصلاحيات خولت للداي اتخاذ الإجراءات، وإصدار الأوامر دون استشارة الموظفين في الديوان ومساعديه، وقد ذهب بعض الرحالة

---

[1] Venture de Paradis, P 111

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص 154.

[3] شالر وليم، مذكرات المصدر السابق، ص 40.

[4] Venture de Paradis, P 167.

[5] Cec Alger, T 40, P 257 -259.

الأوروبيين إلى وصف "الداي بالمستبد"، عديم الحرية و"الأرستقراطي" الذي لا يستفيد من عائدات البحرية"[1].

وبالنسبة لمجموعة الموظفين الذين كانوا يساعدون الداي في أداء مهامه، فيمكن أن نرتبهم حسب دورهم ومهامهم التي كانوا يقومون بها في أواخر الوجود العثماني بالجزائر، لرسم صورة واضحة وشاملة للنظام الإداري بالجزائر، وإبراز الأسس والركائز التي اعتمد عليها، وحتى نوضح تلك الصورة، لا بد من معرفة هؤلاء الموظفين السامين، ولا بد من تحديد مهامهم واختصاصهم ودورهم في الأجهزة الإدارية التي كانوا مسؤولين عنها، وعليه فهؤلاء الموظفين يتمثلون في الوظائف الإدارية التالية: "الخزنجي"، "بيت المالجي"، آغا الإنكشارية"، "يالي وكيل خرج"، الخواجات، وهناك مجموعات أخرى من الموظفين التابعين للإدارة بالإيالة، سنتناول كل شخصية على حدة وحسب دورها وأهميتها في تسيير الشؤون الإدارية بالإيالة.

1- الخزنجي:

إن هذه الكلمة مأخوذة من اسم "خزينة"، التي اعتمدها العثمانيون للدلالة على الدهاليز التي تودع فيها الأموال وتحفظ، كما أنها تدل على "المال" نفسه[2]. ومن هذين المفهومين (الخزينة والمال) استمد الخزنجي وظيفته المتمثلة أساسا في الإشراف على الأمور المالية، أو تداول الأموال كالإيداع والصرف أو بعبارة أدق هو المتصرف في خزينة الدولة، حيث يقوم بتسليم المداخيل، والإشراف على الإنفاق ومراقبة السكة، وقد وجدت نفس الوظيفة في استنبول والتي كان يؤديها "الدفتر دار"، ويساعده الخزنجي في أداء بعض من مهامه بالإضافة إلى موظفين آخرين "كأمين السكة"، وبعض من الحضر واليهود[3] الذين كانت لهم دراية وخبرة واسعة في الأمور المالية بالجزائر خاصة، ودلت المصادر التاريخية الفرنسية عن وجود الخزينة داخل "القصر"، أو "دار الإمارة" على

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ص 16.
[2] Encyclopédie de l'Islam, Khazina، مجلد موسوعة، بيروت -لبنان، ص 167.
[3] ناصر سعيدوني، النظام المالي في الجزائر الفترة العثمانية، ص 85 -167.

الجهة اليمنى من مدخل الباب الرئيسي، وفي جهة المقابلة لباب الخزينة يوجد باب الديوان، وهذا ما أكده لنا فونتور دو بارادي Venture de Paradis في كتابه[1].

وإن وجود باب الخزينة مقابلا لباب الديوان، لم يكن بمحض الصدفة، إنما وضع كذلك، حتى يتسنى للباشا مراقبة نشاطها، وعليه فإن الخزنجي كان يمارس عمله بمراقبة وإشراف الباشا نفسه، كونه الممثل، والنائب الأول للسلطان العثماني على مستوى الإيالة، وقد كان الباشا يحتفظ بمفاتيح الخزينة، ويسلمها كل صباح للخزنجي، ثم يعيدها هذا الأخير في المساء إلى الديوان بعد إقفال الخزينة[2]، وكان الخزنجي يباشر عمله كل صباح بمؤازرة نخبة من الموظفين المتخصصين في إحصاء النقود، وتقويم المعادن، وضبط الحسابات في السجلات[3]، ومن بين هؤلاء الذين كانوا يساعدون الخزنجي كان "المحاسب الكبير"، ثم "المحاسب الصغير".

ولقد حرصت الإيالة على الأمور المالية وأولتها أهمية كبيرة، خاصة في عملية تأدية الحسابات والتدقيق فيها، ونظرا لحرص الديوان على هذه الأمور المالية، فإن الخزنجي كان يشرف بنفسه على تحصيل الرسوم الجمركية وإيداعها الخزينة، عندما يتعلق الأمر بسفينة تجارية أوروبية، حيث كانت حمولتها تنقل مباشرة إلى الديوان، حتى يتم ضبط قيمتها وتحصيل الرسوم عليها[4].

ويعتبر الخزنجي الرجل الثاني في الإيالة بعد الباشا، نظرا لدوره الذي كان يقوم به، حيث اكتسب مكانة بارزة في الإيالة، لدرجة انه كان ينوب عن الباشا عند غيابه، وكان يترأس اجتماعات الديوان، ويستقبل الوفود والقناصل، ويبت في القضايا الخاصة بالرعية[5]، ونظرا لدوره الخاص فإن الكتابات التي تناولت تاريخ تلك الفترة وتقارير ممثلي الحكومات الأوروبية، قد نعتت الخزنجي باسم "الوزير الأول"، حيث كان يرد اسمه مباشرة بعد الباشا في قوائم الهدايا التي كانت تتلقاها الإيالة من حين لآخر خلال

---

[1] Venture de Paradis, P 205 –206.
[2] Venture de Paradis P 206 -214
[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 122.
[4] تقرير القنصل الفرنسي حول الرسوم الجمركية في الجزائر Alger مجلد 45 ورقة 105 –106.
[5] رسالة القنصل الفرنسي Alger 1805 مجلد 37 ورقة 203

المناسبات، كما أن حصته كانت الثانية بعد حصة الباشا من حيث القيمة[1]، وعليه فإن الخزنجي قد اكتسب مكانة بارزة في الإدارة الجزائرية، وهذا ما لم يحض به زميله "الدفتر دار" في عاصمة الخلافة استنمبول.

2- بيت المالجي:

كان بيت المالجي يعتبر عنصرا هاما وفعالا من عناصر الديوان في الإيالة الجزائرية، وإذا كان دوره عبارة عن ضابط لدى الباب العالي، إذ اقتصر على إدارة بيت مال الأوجاق والإشراف على الأملاك التابعة لها، فإن بيت المالجي في الإيالة قد كانت له مسؤوليات واسعة، لم تقتصر على شؤون الأوجاق فحسب، بل وشملت أمور الرعية كذلك، فكان في مركزه بمثابة الوزير المتعدد المسؤوليات والوظائف، ومن هنا يمكن القول بأن المصطلح كان يطلق على الضابط المسؤول عن إدارة بيت المال الخاص بالأوجاق والممتلكات التابعة لها، وكان يسمى باسم (أوجاق بيت المالجيسي)[2]، وكان بيت المالجي في الجزائر يشرف على افتتاحيات السجلات الإدارية التابعة للديوان، وكان عمله الخاص بإدارة شؤون الأوجاق، يتم بالتنسيق مع بيت المالجي الموجود في استنبول، وكانت من صلاحياته مصادرة أملاك الجنود والموظفين في الإيالة في حالة وفاتهم، أو عدم وجود من يرثهم، وهناك عدة سجلات خاصة ببيت المال توضح عمليات المصادرة، وأسماء الموظفين الذين صودرت ممتلكاتهم من طرف بيت المالجي، علما بأن المصادرة كانت من خصائص الحكم العثماني بالجزائر، وإن عدة سلاطين عثمانيين قد اعتمدوا على هذا المبدأ حتى أواخر القرن السابع عشر ميلادي دون أن يتقيدوا بضوابط شرعية تبيح لهم المصادرة حيث أباح بمقتضاها لنفسه أحد السلاطين العثمانيين، وهو أحمد الثاني (1105 –1106 هـ، 1691 –1695 م) الذي أصدر فتوى تسمح له ولخلفائه بممارسة المصادرة بصورة مطلقة، وبدون قيود أو ضوابط، وقد خصص لذلك مكتبا

---

[1] قائمة الهدايا الفرنسية Alger مجلد 42 ورقة 297 –280.

[2] D'ohssan tableau général de l'empire ottoman, T 3, 1820, P 394.

أطلق عليه اسم مكتب المخالفات[1]، وقد أشارت كذلك سجلات بيت المال في الجزائر[2]، خاصة السجلات الخاصة بقوائم الممتلكات التي وضعت في بيت المال بحكم المصادرة، وبدون تحديد أسباب هذه المصادرة أو حتى بتبريرها شرعا وقانونا وحسبما يقره الشرع الإسلامي[3].

3- باليي وكيل خرج:

لقد استخدم هذا المصطلح في الإدارة الجزائرية خلال العهد العثماني، وبخاصة في القرنين 17 و18 للدلالة على الضباط المكلفين بالتموين في وحدات الجيش، وقد وجدت نفس الوظيفة في الباب العالي، حيث كان يطلق هذا اللقب على مجموعة من الموظفين المساعدين في الديوان الهمايوني[4].

ونفس المساعدين كانوا موجودين في الإيالة، وحتى يكون هناك تمييز بين هؤلاء المساعدين أعطي اسم "وكيل حرج"[5] على الضابط السامي المكلف بالتموين في وحدات الجيش، ونظرا لكونه عنصرا فعالا في ديوان الإيالة الجزائرية فقد ذكرت لنا بعض المصادر الفرنسية عدة تسميات لهذا الوكيل مثل وكيل "خرج باب الجهاد"[6]، أو "وكيل خرج باب الجزيرة"[7]، وكانت المهام الأساسية لهذا الوكيل منقسمة على ميدانين رئيسيين، المجال الأول: يتمثل في الإشراف ومراقبة النشاط البحري، وأعمال الترسانة البحرية، وكانت وظيفته في هذا المجال واسعة، شملت كل أنواع الأنشطة الخاصة بالميناء (التجارية منها والعسكرية)[8].

---

[1] ccc Alger Mi 228, T 1 -2, P 1, 137.

[2] أشارت هذه السجلات في بعض قوائمها إلى مصادرة ممتلكات خزنجي قبل عام 1706 في نفس السنة صدرت ممتلكات أحد كتاب دار الإمارة الذي مات مصلوبا.

[3] ccc Alger, Mi 228, T 40, P 194.

[4] Show (DR) Voyage dans la regence d'Alger, P 162, 2éme édition Tunis 1980.

[5] ccc Alger, Mi 14, T 22, P 20.

[6] ccc Alger, Mi 14, T 13, P 59 -60.

[7] ccc Alger, Mi 15, T 22, P 20.

[8] Devaulx, A la marine de la régence d'Alger, RA 4/ 1859, P 60.

أما الميدان الثاني، فكان يتمثل في إشرافه على العلاقات الخارجية، حيث يتصل في بعض الأحيان بالقناصل ومبعوثي الدول الأوروبية، كما يقوم بحل القضايا الخاصة بالعلاقات الدولية للإيالة[1]. وعلى هذا الأساس ورد اسم يالي وكيل خرج في وثائق الحكومات الأوروبية وخاصة الفرنسية باسم وكيل حرج وزير البحرية والشؤون الخارجية، وفي بعض الأحيان كان يطلق عليه "وزير الترسانة" وعليه فإن هذا الموظف قد تمتع في الإدارة الجزائرية بجمعه بين جانبين، جانب أول وهو "العسكري" المتمثل في الإشراف على شؤون البحرية والترسانة، وجانب آخر له طابع "سياسي" يتمثل في إشرافه على المسائل الخاصة بالعلاقات الخارجية للإيالة، وعليه فإن يالي وكيل خرج الجزائر وعلى نقيض وكيل حرج استنبول قد جمع بين الوظيفة "العسكرية" و"السياسية"، وصحت بذلك تسمية الأوروبيين والفرنسيين الخاصة بوكيل حرج البحرية والشؤون الخارجية.

بيد أن وظيفة يالي وكيل حرج الإيالة ورغم أهمية وظيفته التي أهلته للإشراف على أعمال الترسانة البحرية، وتسوية المسائل الخاصة بالشؤون الخارجية[2]، فإن دوره بدأ يتضاءل وتنقص صلاحياته، وهذا راجع لضعف القرصنة البحرية، وظهور الضغط الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط على الإيالة، وقد ساعد هذا الضغط والتراجع الذي شهده دور الموظف إلى تزايد وتعاظم نفوذ موظفين آخرين مثل آغا العرب والخزنجي[3].

4- آغا الإنكشارية وآغا السباهية:

لقد أطلق لفظ آغا في الإدارة الجزائرية خلال العهد العثماني على عدد كبير من الموظفين التابعين للديوان والذين كانوا يشرفون على الأمور المدنية والعسكرية، وقد شغل هؤلاء الموظفين عدة مناصب في مجال الخدمة المدنية والعسكرية، وكان اغلبهم ينتمي إلى الجيش أي من كبار ضباط الجيش الإنكشاري[4]، وقد تمتع آغا الإنكشارية وآغا

---

[1] Chaillau l'ancien, l'Algérie en 1781, mémoire du consult C. Ph. Vil liere cansult général de France à Alger 1779 –1781, Toulon –sd. P 23.

[2] ccc Alger, T 46, P 16.

[3] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 17.

[4] Esterharzy, de la domination turque dans l'ancien régence à Alger, Paris 1840, P 237.

السباهية بمركزين ساميين في ديوان الإيالة، حيث كانا يعتبران أكبر قائدين في الأوجاق، وكان آغا الإنشكارية في الجزائر يعتبر "آغا العسكر"، أي القائد الأعلى للجيش الإنكشاري بالإيالة، وقد تعددت صلاحياته العسكرية وتمثلت أساسا في تطبيق قواعد النظام بين وحدات الجيش، كإعطاء الأوامر والتعليمات وكان يعاقب كل من يخالف تعليماته حيث خصص لذلك في مقر إقامته المعروف "بدار سركجي"[1]، وهو المكان الذي كانت تتم فيه معاقبة الجند العاصين والخارجين عن القانون، كما كان يترأس الديوان الخاص بدفع مرتبات الجند والضباط، ونظرا لعلو منزلته في ديوان الإيالة فإن اسمه كان يرد إلى جانب اسم الباشا في نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي كانت تعقدها الإيالة مع الدول الأجنبية، وكان يحضر جلسات الديوان بمظهر الأبهة ليعكس مكانته المرموقة.

وثمة عدة معاهدات يكون هو قد وقعها مع الدول تؤكد أهمية آغا الإنكشارية، وآغا السباهية، من بينها ما ورد في الوثائق كالمعاهدات التي كانت بين الإيالة وإسبانيا عام 1786، والمعاهدة مع السويد عام 1792 م[2].

وإن المكانة التي اكتسبتها هذه الشخصيات خاصة آغا الإنكشارية، لم تكن إلا لأنه كان أقدم جندي في الأوجاق، وكانت له صلاحيات متعددة لم يتمتع بها آغا استنبول، كقيادة الجيش في المعارك، ورغم ذلك فإن هذا المنصب قد حددت مهمة الإشراف عليه بشهرين قمريين ليتم بعد انقضاء المدة إقصاء الآغا القديم، وتعيين آغا جديد[3].

وبالنسبة لآغا السباهية فكان يشرف على قيادة فرقة السباهية، أي الفرسان في الجزائر، وبالإضافة إلى هذه المهمة، كانت لآغا السباهية وظائف ومهام أخرى، تتمثل في إدارة المناطق الداخلية للإيالة، وبصفة خاصة المناطق المحيطة بمدينة الجزائر والتي أطلق عليها اسم "الفحص"[4]، ولذلك فقد كان يعرف الآغا باسم "آغا العرب"، ونظرا لكونه كان يقود الجيش في المعارك، فإن مركزه الحساس اعتبر من أخطر الوظائف في الإيالة ولذلك كان الباشا هو المسؤول الوحيد عن تعيين واختيار من يشغل هذا المنصب، والجدير

---

[1] Venture de Paradis, P 175.

[2] De martons, GF. Receuil, des principaux traites de l'Europe depuis 1761, T 2. P 671.

[3] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 158.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 48

بالإشراف عليه[1]، والذي يكون محل ثقة في صفوف الجيش، وعليه فإن آغا الإنكشارية أو الأوجاق، وآغا جماعة الفرسان "الصباحية" كان يتلقيان الأوامر من الباشا مباشرة، وقد تزايد نفوذهما في أواخر العهد العثماني بالجزائر، فبعدما كانا يشرفان على مراقبة السواحل وممتلكات دار السلطان والمناطق التابعة لها والمحيطة بها "الفحص"[2] أصبحا يشرفان على إقرار الهدوء والمحافظة على الأمن، نظرا لمكانتهما أو مركزهما الخطير في ديوان الإيالة.

5- الخوجات:

لقد كان الإطار الذي استعملت فيه كلمة خواجة في الإدارة الجزائرية على الذين يحسنون القراءة والكتابة، أو المتقفين ثقافة عامة، والذين كانوا يعينون في المؤسسات الحكومية للإشراف على قطاع التربية والتعليم والتكوين، وكانوا يختارون من بين صفوف جنود الأوجاق، وكانوا يعينون من طرف الباشا ككتاب وأمناء، فكانوا يشكلون فئة مستقلة وسط الأوجاق، يرأسهم "باش خواجة" الذي كان يتولى اختيار هؤلاء وتعيينهم في وظائفهم[3]. وهذا هو نفس الإطار الذي سار عليه الخواجة في الإدارة العثمانية باستنبول، والذي كان يطلق عليه بخواجة الديوان الهمايوني، حيث كان يشرف على عدة مؤسسات حكومية، وقد عرف بألقاب عديدة مثل (الأمين) (الناظر) (الكاتب).

وكان يتصدر قائمة الخواجات الأربعة في ديوان الإيالة كأمين للدولة يعمل إلى جانب الباشا ويخلف الخزنجي عند غيابه عن المجلس[4].

والأمناء الأربعة هو "الخوجة الأول" أو "الكاتب الأول"، كما كان يسمى "الخزنجي" أو "المكتبارجي" أو "المقاطعاتي"، وكانت مهمته تتمثل في الإشراف على سجلات الدولة، وسجلات الأوجاق الخاصة بمصاريف الجنود اليومية ومرتباتهم، وقد أولت الإيالة هذه

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 128/ 177

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ص 17.

[3] Venture de Paradis, P 88.

[4] ccc Alger Mi 228, T 19, P 43 –47 –55.

العملية أهمية كبيرة، كما كان هذا الكاتب يشرف على سجلات عوائد الدولة من الممتلكات، والضرائب والتجارة، وقد تميز الخوجة الأول بكونه يترأس الخواجات الثلاثة الباقين نظرا لأنه كان أكثرهم إطلاعا، وأوسعهم تجربة ومعرفة بتاريخ الإيالة ونظمها القانونية وفهمه لسياستها، ونفس الوظيفة كان يقوم بها الكاتب الأول في استنبول[1].

أما الخوجة الثاني "أودفتردار"، فكان يحتفظ بالنسخة الثانية من سجلات الأوجاق، ويراقب مخازن الدولة، ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من رسوم متنوعة.

وبالنسبة للخوجة الثالث فكان يحتفظ بالنسخة الثالثة لسجلات الأوجاق، وكان يسمى "بالكاتب الثالث"، أو "وكيل الخرج الصغير"، وكان يشرف على سجلات غنائم البحرية، والجهاد البحري، وضبط أمور الرسوم على البضائع التي كانت تأتي بها السفن الأوروبية، والقوانين الخاصة بعلاقة الإيالة الخارجية مع الدول[2].

أما الخوجة الرابع فكان يكلفه الباشا بالبحث في سجلات المعاهدات والوثائق المختلفة والاعتماد عليها لتوجيه السياسة الخارجية للإيالة، والتعامل مع قناصل الدول الأوروبية، أي أن مهمته الأساسية كانت تنحصر في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتعلق بالشؤون الخارجية، وكان "الكاتب الرابع" يستعان بوظيفته كترجمان خاص كان يضعه الباشا تحت تصرفه[3].

وبالإضافة إلى الخواجات الأربعة الذين كانوا يشرفون بحكم مهامهم وصلاحياتهم على جماعات أخرى من الموظفين الصغار، الذين انحصرت وظائفهم في الإشراف على بعض الخدمات العامة المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للإيالة، ومن بينهم "خوجة الخيل" الذي كان عضوا في الديوان، وكانت مهمته تتمثل في الإشراف على خيول الإيالة الخاصة بالجيش، حيث كان يقوم بتوزيعها على المزارع والمربين لرعايتها مقابل السماح لهم باستغلالها في أغراضهم الخاصة، ثم إرسالها في وقت الحاجة[4]، ومن بين الوظائف التي كان يقوم بها هذا الخوجة، مراقبة الأسواق خاصة تجارة الحيوانات،

---

[1] Show Voyage dans la régence d'Alger, P 215.

[2] Venture de Paradis, P 165.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ص 18.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 128.

والبحث عن اللصوص المتخصصين في سرقة الماشية ومعاقبتهم، كما كان يقوم بتحصيل الضرائب العينية التي كانت تجمع من سكان الإيالة على ممتلكاتهم الحيوانية والزراعية، وإيداع عوائدها في الخزينة الرئيسية للدولة[1].

أما بالنسبة لمجموعة الخواجات الآخرين الذين لم يكونوا أعضاءا في الديوان فإنهم كانوا بأعداد كبيرة وصلوا إلى الثمانين خوجة، وفي بعض الأحيان، وإن كانت مناصبهم غير سامية، فإن وظائفهم كانت حساسة ومهمة بالنسبة للنظام الإداري بالجزائر، ومن بين هؤلاء الخواجات، "خوجة الغنائم" الذي كان مكلفا بتحديد حصة الباشا من الغنائم التي كان يأتي بها رؤساء البحر من عملهم بالبحرية[2]، وكان يطلق على حصة الباشا مصطلح "بنجق"[3]، وكانت هذه الوظيفة عبارة عن تقليد للوظيفة التي كان يقوم بها خوجة الغنائم في استنبول وفي الأناضول، وهناك خوجة آخر يدعى "خوجة الجمرك"، الذي كان مكلفا بإدارة الجمارك في الميناء، ومراقبة عملية الاستيراد والتصدير. وتحصيل الرسوم على الصادرات والواردات من البضائع، بعدما يطلع على قيمتها الخزنجي، أو يالي وكيل الخرج، كما كان يراقب أنواع الصادرات ويلزم التجار التقيد بالقوانين التي كانت سائدة، فالقمح كان يعتبر مادة استراتيجية لا يسمح بتصديرها إلا بترخيص من الباشا نفسه[4].

وهناك مجموعة أخرى باقية من الخواجات، "كخوجة الرحبة" و"خوجة مخزن الزرع"، و"خوجة الملح"، و"خوجة الجلد"، و"خوجة الفحم"، و"خوجة العيون"، و"خوجة الوزن"، و"خواجات أبواب المدينة"، والدكاكين" وغيرها من المصالح الإدارية العامة، بالإضافة إلى مجموعة من القياد، الذين كانوا يشرفون على البوادي لإقرار الأمن والطمأنينة وتحصيل الضرائب من الفلاحين، وعلى الخدمات الاجتماعية، كمراقبة الشوارع ونظافتها، ثم مجموعة الحكام الذين يشرفون على شؤون العشائر، وقد توسعت صلاحياتهم في أواخر العهد العثماني حتى أصبح يعينهم الداي مباشرة كحكام في المدية

---

[1] Chaillau.L. l'Algérie en 1781, P 6.

[2] Devaulx, P 21.

[3] ccc Alger, Mi 228, T 19, P 43 –47 –55.j

[4] Venture de Paradis, P 139.

وتلمسان ومليانة، وأصبحت أمور الطوائف والقبائل تعود إلى الحكام مباشرة[1] ثم مجموعة الضباط المتقاعدين الذين كانوا يشكلون "مجلس الوجاق"، أو مجلس الضباط، وكانت مهمتهم تتمثل في الإشراف على الحامية التركية الموجودة في الجزائر، وتوزيع الجرايات على الجند.

وقد وصل عدد الضباط المتقاعدين عام 1748 إلى 300 ضابط، وكانت مدة إشرافهم على مجلس الوجاق لا تتعدى شهرين فقط[2]، ثم "مجموعة الخدم" الذي بلغ عددهم في أواخر العهد العثماني اثني عشرة شاويشا عرف كل واحد حسب الوظيفة التي كان يؤديها، مثل "كبير الطباخين" في قصر الداي، والذي كان يحضى بثقة وعناية الداي، و"الباش سيار" المكلف بالبريد، و"الباش سايس" المختص بإسطبلات الإيالة، و"السركجي" المسؤول عن السجون، وآغا الصرة الذي كان يقوم بمعاقبة الأتراك المذنبين، والذين حكم عليهم الداي، بالإضافة إلى خدم كانوا يشرفون على الخدمات الاجتماعية بالمدن مثل "شيخ البلد" الذي كان يتصل بالقبائل والأعراش، والعلماء، وأصحاب المهن والصنائع، وكان يحصل الضرائب منهم، وكان بمثابة همزة وصل بينهم وبين الداي، وكان يساعده في أداء وظيفته مجموعة من الأمناء، وكان الناظر أو الشيخ يشرف على الأوقاف والأحباس، وكل ما يتعلق بالممتلكات المرموقة، ثم "المحتسب" أو "حاجب الشرطة" الذي كان يراقب الأسواق وما يباع فيها من بضائع متنوعة، فكان يتجول في الأسواق ويراقب حيل التجار، ويقمع الغش، ويتأكد من المكاييل والموازين، وبالإضافة إلى ذلك كان من ضمن هؤلاء الخواجات "المزوار"، الذي كان يطبق عقوبة حكم الإعدام على غير الأتراك بأمر من الداي، كما يعاقب كل من كان يشجع على الدعارة، ويسهر على تحقيق الأمن في الشوارع ليلا ونهارا، وكان يساعده في أداء مهامه مجموعة من الأعوان والحرس، وهناك "الدلال" و"البراح" فالدلال كان ينادي على البضائع ويعرف بها، أم البراح فكان يخبر عن أوامر وقرارات السلطة الحاكمة[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 18.

[2] Venture de Paradis, P 139.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 19.

وبالنسبة للتقسيم الإداري للإيالة فقد كانت الجزائر مقسمة إلى أربع مقاطعات الشرق، الوسط، الغرب، ومقاطعة مدينة الجزائر[1] وكانت المقاطعات الثلاثة يحكمها "داي" أما مقاطعة الجزائر فكان يشرف عليه "آغا السباهية"[2]، وكانت كل مقاطعة مقسمة إلى وحدات إدارية صغيرة أطلق عليها اسم وطن يشرف عليها قايد، وكان كل وطن مقسما إلى عدة وحدات إدارية أصغر تقطنها عدة عشائر ويرأسها "شيخ".

وعليه فقد كانت الإيالة مقسمة بالتدرج إلى وحدات إدارية أي "مقاطعة"، ثم "وطن"، ثم "مشيخة" يرأسها بالترتيب باي، قائد، ثم شيخ، وقد جرى تعيين هؤلاء اعتمادا على نظام أخذ بعين الاعتبار هذا التسلسل في المستويات، والتوسع في المسؤوليات من الباي الذي يحكم الإيالة إلى الشيخ الذي يحكم المشيخة، وعليه فقد كان السلطان يعين الباشا وهذا الأخير يعين البايات، وهؤلاء يعينون القواد في الأوطان، وهؤلاء بدورهم يعينون الشيوخ في الوحدات الصغرى[3]، وإذا كنا قد ذكرنا بأن رمز تعيين الباشا والبايات هو "القفطان"، فإن رمز القواد والشيوخ هو "البرنوس" فعلى غرار البايات يتلقون عند تعيينهم القفطان، فإن القواد كانوا يتلقون عند تعيينهم البرنوس الأحمر من الباي، وكان كل قائد يبعث ببرنوس أبيض إلى كل شيخ عند تعيينه[4] وقد حضي الشيوخ بعدة صلاحيات خولت لهم الإشراف على عدة مجالات، "كالجيش" و"الأمن"، و"القضاء"، وحتى "المالية" في الوحدات التي كانوا يشرفون عليها، فكان الشيخ يشرف على توزيع الأراضي وتنظيم الملكيات بين العائلات، ومراقبة السلع، والإنتاج، وتنظيم نظام الضرائب، وكانت الضريبة تقدر بعدد الزويجات، أو العائدات، والزويجة الواحدة كانت تعادل عشر كيلات من القمح أو الشعير[1].

وكان كل باي مجبرا على إرسال نائبه إلى مدينة الجزائر في منتصف ونهاية كل سنة، ليقدم للباشا تقريرا مفصلا عن المقاطعة وإيداعه في الخزينة المركزية، بالإضافة إلى حصيلة ما جمعه من ضرائب، وكانت هذه العملية هي التي تحدد مستقبل الباي وبقائه

[1] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر 14 MI 228 سجل 13 ورقة 64.
[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر، ص 29.
[3] Baudicaurt de la Gerre et gouvernement d'Alger, Paris, Sognier Broy 1853, P 273.
[4] Baudicaurt de la Gerre et gouvernement d'Alger, Paris, Sognier Broy 1853, P 273.

في منصبه، وتؤكد ثقة الباشا خاصة إذا قام هذا الأخير بتجديد المسؤولية له بإلباسه القفطان مرة ثانية، وكانت العلاقة بين البايات في مقاطعتهم والسلطة المركزية في مدينة الجزائر، تعكس العلاقة التي كانت قائمة بين الباشا والسلطة المركزية في استنبول[2].

ومثلما كان للباشا من يمثله عند الباب العالي أي "الوكيل" فإن الباي كان له من يمثله عند الباشا، أي "وكيل لدى باشا الجزائر"، والذي كان عبارة عن همزة وصل بينه وبين السلطة المركزية، حيث كانت تصله الأمور المتعلقة بعلاقة المقاطعات بالسلطة المركزية بالجزائر، فكان يكلف بمعالجة القضايا الخاصة بالباي الذي يمثله بالإضافة إلى استقبال الرسل الذين يرسلون إلى العاصمة، حيث يتصل بهم وينظم لهم اللقاءات مع الباشا ومع أعضاء الديوان وموظفيه الكبار، كما أن الوكيل كان مكلفا باتخاذ الإجراءات الضرورية لاستقبال الباي عند قدومه إلى مدينة الجزائر[3] والسعي إلى إنجاح الزيارة ومحاولة كسب ود أعضاء الديوان والباي، وتحسين صورة الباي عندهم[4].

وعلى كل فإن النظام الإداري في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني رغم ما يتميز به من مظاهر خاصة وجوانب إيجابية وسلبية نحددها في أربعة ملاحظات هي:

1- لقد اعتبر العثمانيون النظام الإداري وسيلة فعالة يمكن استغلالها، في وقت كانت الإيالة تتمتع بسمعة ومكانة دولية خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وتمارس استقلالا إداريا وماليا وعسكريا، مع ارتباطها الروحي باستنبول، وقد ذهبت بعض الكتابات الفرنسية إلى الخلط بين طبيعة النظام الإداري في الجزائر الذي احتكره الأتراك وبين مكانة الجزائر الدولية، فذكرت بأن الجزائر كانت مستعمرة تركية، وهذا ما جاء في كتابات المؤرخ "شارل أندري جوليان" تاريخ شمال إفريقيا[5]، بيد أن الجزائر لم تكن تخضع للدولة العثمانية لا سياسيا ولا ماليا ولا إداريا، بل ترتبط بها روحيا باعتبارها حامية للإسلام والمسلمين.

---

[1] Archives nationales français, Mi 228, T 41, P 17 –47.

[2] Pakolin gregorie les emprunts de l'état ottoman, Paris 1915, P 273.

[3] Archives nationales français, Mi 228, T 13, P 22.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 36.

[5] Julient CH.A, Histoire de l'Afrique du Nord Tome Héme édition Paris 1921, P 19.

2- إن المناصب الإدارية في الجزائر والجهاز الإداري بكامله كان مرآة صادقة تعكس طبيعة الوضع الاجتماعي، فالمناصب العليا احتكرها الأتراك والمتوسطة استفاد منها الكراغلة، أما المتواضعة فكانت للحضر، وظلت الأعمال، المتعبة وغير المرغوب فيها توكل للعامة، أو ما كان يعرف "بالبرّانية"[1].

3- لقد كانت التنظيمات الإدارية للإيالة متأصلة منذ الوجود الإسلامي بالجزائر السابقة، حيث بقيت أغلب الوظائف متداولة، "كالمحتسب"، "القياد"، "الشيوخ"، وكذلك في كيفية إسناد الوظائف، وطبيعة النظام العسكري، من حيث ألقاب الموظفين وتعرض المناصب للعزل، والتجديد بالإضافة إلى انتشار ظاهرة شراء المناصب خاصة عند قياد المدن الذين كانوا يدفعون المال للبقاء في مناصبهم.

4- كانت التنظيمات الإدارية تتميز بالمرونة والفاعلية والعملية، حيث وزعت الصلاحيات على الموظفين حسب الضرورة والحاجة، وإن النظام الإداري الذي ارتكز في مدينة الجزائر، وإقليم دار السلطان، كان يعكس الصورة التي كان عليها النظام الإداري في المقاطعات الأخرى، الشرق، الغرب، التيطري منذ عام 1792[2].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ص 22.

[2] المقاطعات الثلاثة هي:الشرق في قسنطينة، وكانت تدعى بايلك الشرق -مقاطعة الغرب وكانت تسمى بايلك الغرب وعاصمتها وهران، أما بايلك الوسط فكانت عاصمته المدية ويدعى بايلك التيطري، ccc Alger, Mi 14-228, T 13, P 64، عبد الرحمان بن محمد الجيلالي تاريخ الجزائر العام ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 21 -34.

المبحث الثالث: النظام القضائي:

لقد اهتم العثمانيون بالقضاء منذ عهد السلطان محمد الفاتح (1451 –1481 م)، حيث ظهر نظام قضائي في أعلى مستوى[1]، وفي الإطار العام للشرع والفقه الإسلامي، وكانت سياستهم تستند إلى تحكيم الكتاب والسنة للبت في القضايا التي كانت تواجههم، وبشكل عادل، ومن هنا جاء اهتمام الإيالة بالنظام القضائي، وترتيب وظائف القضاء بجميع المستويات، والاعتماد على مبادئ القانون المدني وقانون العقوبات[2] وقد منحت لمفتي استنبول السلطة القضائية على كامل الولايات التابعة للدولة العثمانية[3].

وقد تدرج القضاة في أربعة مستويات، فكان يأتي في المستوى الأول "قضاة المدن الرئيسية الكبرى"، ثم "قضاة المدن الأقل أهمية في المستوى الثاني"، ثم "القضاة المفتشون في المستوى الثالث"، وكانوا متخصصين في الأوقاف، وفي المستوى الرابع يأتي "القضاة العاديون" الذين كانوا موزعين على مختلف المدن العادية المنتشرة في أرجاء الدولة العثمانية، وكان قضاة الإيالة ينتمون إلى هذا المستوى الرابع أي "القضاة العاديين"[4].

وكان قضاة الجزائر يتم تعيينهم من قبل "قاضي عسكر الروملي" الذي كان يعين كذلك قضاة الإيالات المغربية طرابلس وتونس[5]، وكان إلى جانب القضاة مجموعة من المفتين لمساعدتهم بفتاويهم في القضايا التي تعترضهم، والتي كانت تتطلب معرفة غزيرة بالشريعة الإسلامية، حتى يتسنى لهم إصدار الأحكام في ذلك النوع من القضايا، وهنا تجدر الإشارة بأن تعيين القضاة والمفتيين المساعدين لهم في أداء مهامهم، كان يتم بالنسبة للإيالة التي كانت تتبع المذهب المالكي من طرف الباشا نفسه، حيث يختارهم من بين علماء المذهب ومن سكان المقاطعات التابعة للإيالة[6].

---

[1] محمد الفاتح، حكم من 1451 –1481 قام بترتيب وظائف القضاء بعد فتحه للقسطنطينية 1453.

[2] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت، دار النفائس 1981، ص 178 –179.

[3] Dohossan, Tableau générale de l'empire ottoman, Paris, T 1, 1787 –TII 1790 –TIII 1820, P 257.

[4] D'ohossan, P 267 -280.

[5] عبد العزيز الشناوي، المصدر السابق، ج 1، ص 431.

[6] المصدر السابق، عبد العزيز محمد الشناوي، ج 1، ص 432.

وبموجب هذا النظام القضائي كان باشوات الإيالة يقومون بتعيين القاضي والمفتي المالكي والحنفي اعتمادا على المذهب الذي كان يسير عليه سكان الجزائر، وفي أواخر العهد العثماني بالجزائر، لم يصبح هذين المنصبين يعينان من عاصمة الخلافة العثمانية استنبول، وإنما من قبل باشا الجزائر، وهذا دلالة على استقلالية القضاء، وتطور النظام القضائي بالإيالة[1] في مرحلة لاحقة ويمكننا أن نحددها اعتبارا من سنة 1711، عندما أصبح باشا الجزائر حاكما مستقلا عن الخلافة العثمانية، ولم تربطه بها إلا علاقة روحية فقط، وأخذ يعين القضاة والمفتين الذين لا يعصون له أمرا، ويمنحونه الولاء التام والموافقة على سياسته، في ظل غياب تام للباب العالي، الذي كان يكتفي بمراقبة ما، كان يجري في الإيالة.

إن نظام القضاء في الجزائر في الفترة التي نحن بصدد دراساتها، بدأت أركانه تتداعى كجهاز له أهميته الاجتماعية، نظرا للدور الذي يلعبه القاضي والمفتي في المسائل الاجتماعية، ومشاكل السكان، وحتى نوضح بأن التطور قد حدث للنظام القضائي في الجزائر، قد وقع في مرحلة كانت صورة القضاء، قد تداعت، نذكر بأن منصب القاضي والمفتي أصبح مجالا للتنافس بين العلماء الذين يفتقدون للكفاءة، والنزاهة، والأمانة، ويملكون الجاه والمال والنفوذ، حتى أن أغلب قضاة الإيالة في أواخر العهد العثماني، قد اتصفوا بالجهل بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث ارتكبوا مظالم عدة، وأغفلوا أمور الشرع الإسلامي، وعبثوا بأموال الأوقاف بإصدارهم لأحكام بعيدة تماما عن منطق الشرع الإسلامي[2].

ورغم ذلك فقد ظل المفتي الحنفي في مدينة الجزائر إلى جانب المالكي وبقي النظام القضائي يعكس صورة النظام المطبق في استنبول، وكان هذا النظام مشكلا بشبكة قضائية واسعة، حيث كان لكل مدينة جزائرية محكمة خاصة بها تتكفل بحل مشاكل الرعية[3].

---

[1] A devaulx, notes historiques sur les mosquées, in RA 1859-60, P 77.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 401.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 129.

ولقد تميز النظام القضائي في الجزائر بعدة خصائص، يمكن ملاحظتها في جوانب عدة:

- فالجانب الأول يتمحور في أن القاضي بالمحاكم كان يفصل في القضايا ذات الطابع المدني، والقضايا الخاصة بالجانب العسكري، أي بين السكان والأوجاق، ولذلك لم يكن قاضي الجزائر يبث في قضايا العامة فقط من المسلمين، أما القضايا الخاصة بالأوجاق، ولذلك لم يكن قاضي الجزائر يبت في قضايا العامة فقط من المسلمين، أما القضايا الخاصة بالأوجاق، فكان يتكفل بمعالجتها ويبت فيها آغا الإنكشارية، وقد تخصص الباشا بقضايا الأجانب اعتمادا على معاهدات واتفاقيات الجزائر مع الدول الأجنبية، وهذا ما كان معمولا به بالنسبة للباب العالي[1].

- وبالنسبة للجانب الثاني من النظام القضائي في الجزائر فإنه يتمثل في ظاهرة "الاستئناف في الحكم"، فكان من حق أي شخص أن يطلب استئناف الحكم الصادر ضده، ويرفعه إن تطلب الأمر إلى الباشا نفسه، عندما يحس صاحب الشكوى بهضم حقوقه، خاصة وان التقاليد العثمانية والقوانين التقليدية كانت تسمح لأي شخص أن يرفع شكواه أمام الباشا عند خروجه لأداء صلاة الجمعة في المسجد، وكان الباشا يكلف من يجمع الشكاوي من الرعية، وكان ملزما بالنظر فيها وحلها حلا عادلا[2]، وكان المجلس الشريف في الإيالة يعتبر بمثابة المجلس الكبير، وهو أعلى سلطة قضائية يتكون من قاضيين حنفيين وقاضيين مالكيين، ثم المفتي بالإضافة إلى مجموعة من العلماء، وكان متخصصا في قضايا الاستئناف، حيث كان يعقد جلساته كل يوم خميس في مدينة الجزائر، وكان يحق لكل من شعر بالظلم أمام القاضي في مدينة من المدن التابعة للإيالة أن يرفع شكواه أمام المجلس الشريف في مدينة الجزائر، لإعادة النظر في قضيته حسب ما يقتضيه الشرع الإسلامي ونصوصه القانونية[3]، ولذلك كان يطلق على هذا المجلس اسم (المجلس الشرعي)، وهو نفس المجلس الذي كان موجودا في عاصمة الخلافة العثمانية استنبول

---

[1] Chaillau. Ibd. P 122.

[2] Thorntan. Th état actuel de la Turquie 1812, T I, P 423.

[3] Venture de Paradis. P 254.

والذي كان مختصا في معالجة القضايا التي طالب أصحابها بالاستئناف قبل أن تصل وترفع للسلطان.

وفيما يخص المجلس الشريف بالجزائر، فكان بإمكان أي شخص عادي أن يطلب استئناف الحكم بقضيته بعدما يطلع عليها الباشا نفسه، والطريقة أن يذهب الشخص إلى قصر الباي، ويمسك بالسلسلة المثبتة على الباب وينادي بأعلى صوته بعبارة "شرع الله" عدة مرات حتى يسمع الباشا صوته، ويسمح له بعرض قضيته أمام الديوان، وفي الحالات التي تتطلب دراية واسعة بالشريعة الإسلامية، كان الباشا يستدعي بعض من العلماء من المذهبين المالكي والحنفي للنظر في القضية وبحضوره شخصيا[1].

ولقد اعتبرت هذه الظاهرة التي يدخل بها العامة قصر الباي عادة، وهي نفس العادة التي طبقها العامة في استنبول[2].

- أما بالنسبة للخاصية الثالثة من النظام القضائي للإيالة فتكمن في العلاقة التي كانت قائمة بين القضاة وإدارة الأوقاف، وقد اعتبر القضاة في هذا المجال نوابا مباشرين عن السلطان في حماية هذه الممتلكات، وضمان استمرارية وتنظيم عوائدها لمصلحة المسلمين في كل أرجاء الدولة العثمانية، وكان يعين للإشراف على هذه الممتلكات، موظف خاص يطلق عليه (متولي)، وقد جاء المنصب نتيجة كثرة الأوقاف وتعددها، كما أن القائمين على الجهاز القضائي بالإيالة عملوا على تنظيم هذه الأوقاف، وحفظ عوائدها وتسجيلها خاصة في المدن الكبرى كالجزائر، تلمسان، وقسنطينة، التي انتظمت إدارة الأوقاف بها عام 1190 هـ/ 1776 م في "عهد صالح باي"، وعليه فقد أصبحت شؤون الأوقاف في المدن الجزائرية الكبرى تخضع لأحكام المجلس العلمي[*] الذي كان يعقد جلساته كل يوم في الأسبوع بالجامع الرئيسي للمدينة، وكان يحضر هذا الاجتماع عدد من الشخصيات الدينية، كالمفتي الحنفي، والمالكي، ووكيل الأوقاف، بالإضافة إلى عدة

---

[1] كاثكارت جيمس ليندز، المصدر السابق، مذكرات تعريب إسماعيل العربي الجزائر الشركة الوطنية للنشر 1982، archives consulaire et commerciale français. T 37, P 32

[2] Ricaut. Histoire de l'état présent de l'empire ottoman. Paris Sébastien 1670. P 85.

[*] المجلس العلمي كان يعقده القائمون على شؤون القضاء بالجزائر مرة في الأسبوع،بالجامع الرئيسي بمدينة الجزائر، بحضور كبار الشخصيات الدينية، كالمفتيين، والقاضيين، ووكيل الأوقاف، وبعض موظفي الديوان.

موظفين "كالناظر"، و"الوكيل"، و"النائب"، و"الكتاب"، وبعض "الأعـــوان"، و"الخواجـــات"، والحزابة "حفظة القرآن الكريم".

وبالتالي فإن هذه التنظيمات التي عرفها الجهاز القضائي للإيالة قد سمحت للموظف الرئيسي بالأوقاف أن يصبح المسؤول عن الإنفاق ومراقبة دفاتر حساباته وتسليم العروض بناءا على ما يقدمه له الأعوان من معلومات، وكان ينظر إلى العروض التي كانت تقدم له بحضور "وكيل باب العالي"، و"شيخ البلد"، و"المزوار"، وقبل رفع التقرير النـــهائي إلـــى "المجلس العلمي"، وعليه فالمتولي كان يمارس وظيفته تحت مراقبة القاضي[1].

وإن هذا النظام قد شمل كل المدن الكبرى الجزائريـــة[2]، أمـــا بالنســـبة للمـــدن الصغرى، والقرى فإن إدارة الأوقاف الموجودة بها كانت من اختصاص القاضي[3] وممـــا تجدر الإشارة إليه هو أن المذهب المالكي كان متشددا في قبول الهبات الخاصة بـــالوقف، وبالتالي فإن جميع الهبات في الإيالة كانت تتم وفق المذهب الحنفي المعتـــدل فـــي هـــذا المجال، وهذا ما يفسر كثرة الأوقاف وتعددها في الإيالة[4].

ولعل أبرز ما يوضح لنا تطور القضاء كنظام قائم بذاته في الإيالة، ومدى تـــأثيره على الحياة الاقتصادية، تلك التنظيمات التي خضعت لها مؤسسة الأوقـــاف، بعـــد تزايـــد الأملاك الموقوفة التابعة لها، حيث أصبحت في أواخر القرن 18 تمثل نسبة كبـــيرة مـــن ممتلكات المدن الكبرى بلغت 3/2 بمدينة الجزائر، وقد بلغ عدد الأوقاف بها 625 وقفـــا[5]، ويرجع تزايد الأوقاف إلى تعاظم نفوذ الزوايا والطرق الدينية، بالإضافة إلى انعدام الأمـــن وانتشار ظاهرة المصادرات والتغريم، والكوارث الطبيعية، "كالجفاف خاصـــة"، وهنـــاك مؤسسة كانت تابعة للأوقاف، وهي مؤسسة (سبل الخـــيرات) الخاصـــة بالإنفـــاق علـــى المساجد الحنفية، والتي بلغ عددها ثمانية وقدر عدد أوقافها في أواخر العهد العثمـــاني 331

---

[1] D'ohssan, Tableau général de l'empire ottoman, T I, P 314.

[2] Venture de Paradis, P 113/ Baudi court, P 284

[3] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج 1، ص 225.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 271 –272.

[5] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، ص 24.

وفقا لمدينة الجزائر وضواحيها، أما المساجد المالكية، فقد بلغ عددها 92 مسجدا وقدر عدد أوقافها 550 وقف مع نهاية القرن الثامن عشر[1].

وقد كانت لهذه الأوقاف أهمية خاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت عوائدها تخصص للإنفاق على رجال العلم والطلبة الذين لم يستفيدوا من أموال الخزينة، وكان مردود الأوقاف يشكل مصدرا هاما لتمويل الأنشطة العلمية والدينية والثقافية في المدن الجزائرية، وقد ساهمت الأوقاف في بناء عدة مساجد جديدة، وزوايا مثل "زاوية الجامع الأعظم" بالجزائر، كما ساهمت هذه الأوقاف في التخفيف من البؤس والشقاء الذي كان يعاني منه بعض من سكان الإيالة، وقد ساعدت الأوقاف على الحد من المظالم والأحكام الجائرة، خاصة مصادرة ممتلكات القُصّر والأرامل، العجزة والمطلقات، وبالتالي فإن أحكام الوقف قد ساعدت على تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وصيانة حقوقه، كما ساهمت في صيانة المرافق العامة، مثل العيون، السواقي، الآبار والطرق حيث تم ترميم 100 عين بمدينة الجزائر وضواحيها في أوساط القرن 18، وقد تم ذلك، بفضل المتولي (والمجلس العلمي)[2] الذي كان يعقده القاضي ويشرف عليه ويراقبه حسب النظام الذي كان ممولا به في المدن الجزائرية[*]

وما يمكن إضافته بخصوص النظام القضائي في الجزائر، أن مهام القاضي لم تقتصر على القضايا الخاصة بالمجتمع الجزائري فقط، بل كانت في كثير من الأحيان تتعدى ذلك، إلى النظر في القضايا السياسية، كالعلاقات الخارجية للإيالة مع الدول الأوروبية، وإذا كان تدخل القضاء في العلاقات الخارجية للدولة الجزائرية، قد بين لنا تطور الجهاز القضائي وتدخله في الجوانب السياسية، فإن ذلك يبين لنا السلطات الواسعة التي امتاز بها القضاء الجزائري، لمعالجة مختلف القضايا بجميع أنواعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[3].

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 271 –272.

[2] Venture de Paradis, P 113.

[*] المجلس العلمي كان يعقده القائمون على شؤون القضاء بالجزائر مرة في الأسبوع في الجامع الرئيسي لمدينة الجزائر بحضور كبار الشخصيات الدينية كالمفتين والقاضيين ووكيل الأوقاف بالإضافة إلى بعض الموظفين التابعين للجهاز الإداري بالإيالة، جيمس ليندز كاثكارت، مذكرات إسماعيل العربي، الجزائر، ص 95.

[3] D'hossan, T II, P 52.

وبالإضافة إلى القضاة والمفتين كانت هناك شخصية أخرى لها أهميتها، ومكانتها وهي شخصية "نقيب الأشراف" أي المسؤول عن الناس الذين يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى ذرية "رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقد أولاهم الحكام مكانة خاصة ومرموقة في المجتمع الجزائري.

وكان هؤلاء مندمجين في عدة شرائح اجتماعية، فكان منهم "العلماء"، و"التجار" و"الجند"، "الأغنياء"، وحتى "الفقراء"، ومنهم من وصل حتى إلى منصب الداي في الجزائر خلال مراحل الحكم العثماني بالجزائر، مثل حسن داي الذي حكم ما بين (1117 –1119 هـ)، (1705 –1707 م)، وخير دليل على اعتزاز الأشراف بنسبهم أن هذا الداي كتب في إحدى رسائله إلى الملك الفرنسي بقوله "حسن أفندي الشريف من شجرة الحسين حفيد الرسول عليه الصلاة والسلام"[1] وحرصا على نقاء شجرة الأشراف، وتنظيم مصالحهم، ظهرت وظيفة "نقيب الأشراف" التي تعطي لصاحبها مهمة تنظيم شؤون الأسر الشريفة[2]، حيث كان النقيب يعاقب كل من يدعي انتماءه إلى الشجرة الشريفة، وقد عكس ذلك[3] المتابعة الشديدة، حيث كانت مراقبة الأشراف تتم بعيون ساهرة من طرف النقباء الذين كانوا يعاقبون كل من يثبت عدم صدق ادعائه بالانتماء للأشراف.

وكان الأشراف يلبسون لباسا خاصا بهم، حيث احتكروا اللون الأخضر وبخاصة العمامة الخضراء، التي كان الشريف لا يرضى بخلعها من رأسه وكانوا لا يرضون بأن يلبسها غيرهم، باستثناء السلطان الذي كان يعتبر خليفة المسلمين[4]، ونظرا لعلو مكانة ومقام نقيب الأشراف فإنه كان أول من يقدم البيعة للسلطان العثماني عند توليه الحكم، وكان يحضر إلى جانب علماء المذهبين الحنفي والمالكي في اجتماع الديوان لتعيين الوالي الجديد، كما يشارك في تقديم البيعة[5]، وكان توقيعه يأتي مباشرة بعد توقيع أعضاء الديوان، وكانت عائلة المرتضي، والزهار، من أهم العائلات التي توارثت وظيفة نقابة

---

[1] Plant et E . Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France.

[2] ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثماني، جامعة عين الشمس 1985، ص 11.

[3] D'hossan. P 77.

[4] أحمد الشريف الزهار، مذكرات، المصدر السابق، ص 111.

[5] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج 1، ص 238.

الأشراف في الجزائر خلال العهد العثماني[1]، وكان أحمد الشريف الزهار المولود عام 1718 صاحب المذكرات التاريخية الهامة، والتي تعتبر من أهم المصادر التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر في أواخر العهد العثماني، آخر من تولى وظيفة نقيب الأشراف.

وبناء على ما سبق ذكره فإن نظام الحكم والإدارة الجزائر خلال هذه الفترة، امتاز بتمتع الباشا بعدة صلاحيات واسعة في إدارته للحكم، وتسيير شؤون الإيالة، فكانت شبيهة بالصلاحيات التي كان يقوم بها السلطان في استنبول، فكان يعين موظفي الحكومة في المناصب الإدرية، كما كان يتدخل في إقرار السلم، أو إعلان الحرب، واستقبال القناصل أو رفضهم، فكان يوقع على المعاهدات ومراسلات الملوك باسمه، وبالتالي فإن هذه الخصائص التي امتاز بها نظام الحكم في الجزائر لم تكن موجودة في الإيالات العثمانية الأخرى كتونس وطرابلس، وقد شهد الجهاز الإداري في أواخر العهد العثماني تطورا ملحوظا في أجهزته وتنظيماته، وقد شكل الديوان أهم الركائز الأساسية التي بنى عليها الأتراك نظام حكمهم بالجزائر، فكان عبارة عن مجلس عام يتكون من كبار الموظفين ووزراء، وقادة عسكريين، وعلماء الدين، وكانت هذه التقسيمات الإدارية مرتبطة مع بعضها البعض على شكل حلقة متصلة من القاعدة إلى القمة على شكل هرم إداري، أي من حكام الوحدات الصغيرة في الدولة إلى حكام الولايات الكبرى.

[1] أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج 1، ص 239.

الفصل الثاني

المؤسسة العسكرية

المبحث الأول: الجيش النظامي

المبحث الثاني: الجيش الاحتياطي

المبحث الثالث: الأسطول البحري

من خلال ما ذكرته الكتابات الفرنسية عن الجزائر في أواخر العهد العثماني، كالقناصلة والرحالة، ومجموعة من المؤرخين، نجد أنهم اعتبروها جمهورية عسكرية[1]. وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم العثماني بالجزائر، هذا النظام الذي طبقه الأتراك بحزم[2].

وإن اصطباغ الإيالة الجزائرية بالصبغة العسكرية يعود إلى الظروف التي تأسست خلالها الإيالة، حيث أقام العثمانيون حكمهم اعتمادا على فكرة اعتبار السلطان هو القائد الأعلى لكل الهيئات السياسية والعسكرية والدينية في الدولة، ولتجسيد هذه الفكرة، طبق الأتراك نظاما إداريا صارما ومحكما، فقاموا بربط التقسيمات الإدارية مع بعضها على شكل حلقة متسلسلة، تبدأ بأصغر حكام الوحدات في الدولة، وتمر بحكام الولايات إلى أن تنتهي بالباب العالي مركز السلطة العثمانية، وكان النظام الإداري في الإيالة الجزائرية يشكل جانبا مهما في العلاقات بينها وبين السلطة المركزية في استنبول.

وقد وجدت الإيالة الجزائرية نفسها ملزمة بالحفاظ على طابعها العسكري، حتى تتمكن من التصدي للهجمات التي كانت تتعرض لها من حين لآخر من طرف بعض الدول الأوروبية[3]، ومن أشهر الحملات التي تعرضت لها الإيالة في القرنين [17 و18] حملات فرنسا في سنوات 1665 و1684، وحملة الدانمارك عام 1770 وإسبانيا 1775 وعام 1784.

وكانت المؤسسة العسكرية في الجزائر قائمة على دعامتين الجيش البري، المتمثل في الجيش النظامي وفرق الأوجاق الإنكشارية، بالإضافة إلى فرق أخرى تضم الجند الاحتياطيين، وعشائر المخزن، وهناك البحرية التي كانت تشكل مظهرا بارزا في قوة الإيالة الجزائرية العسكرية[4].

---

[1] J.M.H.B. itinéraire d'Alger, P 9.

[2] شارل أندري جوليان تاريخ شمال إفريقيا، ص 19.

[3] Venture de Paradis Tunis et Alger au 18ème siècle, P 205.

[4] D'hosson tableau général de l'empire ottoman, P 392.

المبحث الأول: الجيش النظامي:

الجيش النظامي في الإيالة، أو ما يصطلح عليه في وقتنا بالجيش المحترف يقصد به جنود الدولة ذوي المعاشات، أو الأوجاق في الدولة العثمانية، وكانت هذه المؤسسة العسكرية تنقسم إلى قسمين قسم يتكون من المشاة، وقسم آخر يضم الفرسان ذوي المعاشات، وكان كل قسم يتكون من عدة فرق عسكرية[1].

ولقد تشكل الجيش النظامي في الإيالة الجزائرية على شاكلة النمط العثماني، حيث كان يضم المشاة المتكونة من الإنكشارية، ورجال المدفعية، وكان القسم الآخر من الجيش يضم فرقة الفرسان[2].

أولا: الإنكشارية:

تعتبر فرقة الإنشكارية في المؤسسة العسكرية العثمانية بمثابة القوة الضاربة حيث كانت من أقوى الفرق وأكثرها عددا وأشدها بأسا في الإيالة الجزائرية، ويعود تأسيس هذه الفرقة في الجزائر إلى سنة 1520 م/ 926 هـ، عندما أرسل السلطان العثماني "سليم" ألفي جندي انكشاري وأربعة آلاف من الجند المتطوعين، وكانت الإيالة تتمتع بحرية تنظيم عمليات التجنيد في الأقاليم العثمانية الأخرى، لتعزيز قوتها العسكرية[3].

وكان الجند الإنكشارية ينحدرون غالبا من أسر مسلمة، وفي بعض الأحيان من غير المسلمين، وكانوا ليسوا في حاجة إلا للتدريب، ومعرفة النظام الداخلي للإيالة، وقد استمرت الجزائر في عملية التجنيد حتى أواخر القرن الثامن عشر[4].

وكان انكشارية الجزائر يتمتعون بنفس الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها انكشارية استنبول، نظرا لحاجة الإيالة إليهم، وقد منحت لهم تسهيلات وحقوق مادية ومعنوية، وكانت للإيالة الحرية التامة في تنظيم عمليات تجنيد المسلمين من الأقاليم

---

[1] Venture de Paradis, P 30 –32 et Deny Jean, les registres de solde, in RA.GI.

[2] Grassi, alféo, charte Turque, Ti. P 60.

[3] Deny Jean, les registres de solde, in K.A. 61.

[4] Venture de Paradis Tunis et Alger au 18ème siècle, PP 160 –215.

العثمانية لسد حاجياتها داخل المؤسسة العسكرية[1]، وكان انكشارية الجزائر ينحدرون من أسر غير مسلمة ومسيحية يؤتى بها من الولايات العثمانية الأخرى كالبلقان، وتدمج مباشرة في الجيش الانكشاري[2]، وقد اعتمدت الإيالة على جلب الشباب من المناطق الأخرى التي كانت تابعة للدولة العثمانية في أوروبا وآسيا، وبعد توزيعهم كان يتم تسجيلهم من قبل "الدفتر دار" الذي يدون خصوصيات كل جندي، أي تسجيل بلده، إسمه، واسم والده ومهنته[3]، والمهمة التي أسندت إليه في الجيش، وبعد إدماج الجند في الانكشارية كان يتم تعيينهم في "الوحدات العسكرية الأربعمائة والعشرين"، وهي وحدات الجيش الانكشاري لإيالة الجزائر[4]. وكان الجيش الانكشاري في استنبول موزعا على مائة واثنان وتسعون وحدة عسكرية، بيد أن عدد الجنود في هذه الوحدات العسكرية الموجودة في استنبول كانت تفوق ما كان موجودا في إيالة الجزائر بالضعف وأكثر[5].

أما فيما يتعلق بكلمة "أوجاق" التي كان استعمالها شائعا في الباب العالي، فقد استعملت في عاصمة الخلافة بمعنى "الجيش النظامي" وبمعنى "الفرقة العسكرية الكبيرة" في نفس المؤسسة العسكرية[6]، أما في إيالة الجزائر فقد كان يطلق على مصطلح الأوجاق بثلاثة تسميات، أو معان، فكان يشار إليها بمعنى "الوحدة العسكرية الكبيرة في الجيش الانكشاري"، وبمعنى "الجيش النظامي"، كما كان لهم معنى آخر يدل على إيالة الجزائر ذاتها[7]، وعموما فإن كلمة أوجاق هي التي كانت اكثر تداولا خلال هذه الفترة.

وكان الجيش النظامي بالجزائر يقيم في ثكنات عسكرية وهي ثمانية كانت تسمى "دار الانكشارية"، أو "قشلة" وتعني المعسكر وكان كل معسكر يحتوي على عدة ثكنات تسمى كل واحدة منها باسم "أوده"[1] للدلالة للدلالة على المعسكر، وحتى يتم التمييز بين المعسكرات التي كانت موجودة في الإيالة، فقد سميت كل وحدة باسم خاص بها، وكذلك

---

[1] Venture de Paradis, Tunis Alger au 18ème siècle Paris 1983, P 125.

[2] عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (ج 1)، ص 473.

[3] Ricaut-E-Histoire de l'empire ottoman, Paris sebastien, 1670, P 45.

[4] Venture de Paradis, Tunis et Alger au 18ème, P 176 160.

[5] D'hosson, Tableau général de l'empire ottoman 1787 –1790, Paris 1820, P 392.

[6] لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى الفصل الأول ص 04.

[7] Deny, Jean, sommaire des archives Turques du caire, Paris 1930, P 40 –41.

بالنسبة للثكنات، كاسم المعسكر القديم، والمعسكر الجديد للتمييز بين المعسكرات الثمانية التي كانت موجودة في الجزائر، وقد اعتمد هذا النظام منذ عهد السلطان محمد الفاتح (855 –866 هـ) (1451 –1480 م)[2]، وقد طبق فبي الإيالة الجزائرية عام 1516، أي بعدما فتح عروج مدينة الجزائر.

وإذا كانت فرق وحدات الجيش الانكشاري في الباب العالي موزعة بانتظام على الثكنات أي وحدة عسكرية في كل ثكنة[3] فإن النظام كان مختلفا تماما في الإيالة الجزائرية، حيث كانت بعض الثكنات تضم عدة وحدات عسكرية ومن بين هذه الثكنات "ثكنة الرايس صالح" والتي كانت تضم وحدتان عسكريتان، و"ثكنة ادريس أغا" التي كانت تسكنها ثلاث وحدات عسكرية انكشارية[4].

وعلى عكس ما كان سائدا في استنبول ، حيث كانت توكل عملية تنظيم وتنظيف الوحدات العسكرية للجنود أصحاب الرتب الدنيا في الوحدات العسكرية، فإن هذه المهمة أوكلت في الإيالة الجزائرية لبعض الأسرى الأوروبيين والخدم[5].

وكان الجندي في الجيش الانكشاري بالإيالة يعرف حسب ما أوردته بعض السجلات الرسمية لوثائق الأرشيف الوطني الفرنسي باسم "يولداش" بمعنى الجندي الجديد ثم "إسكي يولداش" أي الجندي القديم [6] وقد اصطلح هذا الاسم اعتمادا على طبيعة الحياة اليومية التي كان يقضيها الجند وعلاقتهم ببعضهم البعض، وكان كل جندي ينادي زميلا آخر بهذا الاسم، ولذلك كان هذا المصطلح يحمل معنى "الرفيق"، أو "الزميل".

وكان الجندي المتطوع في وحدات الجيش الانكشاري بالإيالة يطلق عليه "يولداش"، ويبقى يحمل هذا الاسم مدة ثلاث سنوات، وبعدما يتعود على الحياة العسكرية

---

[1] Burbruegger. A. Casernes des janissaires in RA 3/1858 –59, P 136 –137.

[2] Venture de Paradis Tunis et Alger, au 18éme siècle, P186.

[3] Venture de Paradis Tunis et Alger, au 18ème siècle, P 186.

[4] Deny Jean : Sommaire des archives Turques du Caire, P 223.

[5] Venture de Paradis Tunis et Alger, au 18éme siècle, P185.

[6] Paris les archives, National Fraçais, MI 228 MI 14 D 13, P 29 –70 –72.

ويكتسب الخبرة يلقب باسم "إسكي يولداش" أي الجندي القديم [1]، الذي تمنح له كل الظروف والفرص للتدرج في الرتب حسب مستوياتها، وهذا اعتمادا على القانون الذي سنه السلطان العثماني مراد الأول (1360م–1389م) (761هـ–791هـ) المتعلق بالنظام الداخلي للجيش الانكشاري الذي يجعل من الأقدمية في الخدمة العسكرية المقياس الوحيد الذي يعتمد عليه الجندي الانكشاري وبموجبه تمنح له الرتب العسكرية.

بيد أن الجندي في الإيالة الجزائرية كانت له حرية التصرف في أقدميته بالجيش، لدرجة بيعها لمن هو أدنى منه في الأقدمية من رفقائه، ولذلك منحت للباشا صلاحية ترقية الجند، وكان باستطاعته أن يرقي من يشاء من الجنود ومنح الرتب العسكرية التي يرغب فيها، وبالتالي لم يتقيد الجزائريون بقانون السلطان مراد الأول[2] بينما ظل الحكام في الباب العالي باستنبول مقيدين به، ولم يستطع أحد منهم التحايل عليه، أو تجاوزه بتعيين من يرغب فيه من الجند الانكشاري في الرتب التي لا يستحقونها، وقد بقي هذا القانون ساريا وظلت الأقدمية معيارا ومقياسا لتحديد الرتب، وترقية الجند[3] حتى مجيء السلطان العثماني محمد الثاني (1808 –1839) الذي استطاع إلغاء هذا القانون الخاص بالرتب العسكرية داخل الجيش الانكشاري عام 1826[4].

وكان نظام الخدمة العسكرية داخل وحدات الجيش الانكشاري بالإيالة نظاما عثمانيا بحتا في شكله العام، بيد أنه كان يختلف في بعض الميادين والجوانب، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الخدمة، وحجم الوحدات العسكرية، وقد تدرج الجندي الانكشاري في الجزائر ابتداء من وكيل الخرج وانتهاء بآغا الانكشارية، وهي نفس الرتب التي كانت موجودة في العاصمة العثمانية استنبول[5].

---

[1] Esterhozy Wolsin de ladomination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris Charles. Cassetin, 1840, PP 232 –233.

[2] Venture de Paradis, P 181 et JMHB, P 109.

[3] Thortan. Th. Etat actuelle de la Turquie, Paris 1812 T. I.II, P 42 –56.

[4] Venture de Paradis, P 35.

[5] Show (Dr) Voyage, dans la régence d'Alger 2ème édition Tunis 1980, P 158 –162.

وقد اعتمدت الإيالة في نظام الترقية على تعيين أقدم الجنود في رتبة وكيل خرج[1] والتي كان يستفيد منها عدد كبير من الجند، حيث كان أحدهم يشرف على وحدة عسكرية، وفي بعض الأحيان يكلف أكثر من اثنين بالإشراف على الوحدة العسكرية التي يكون فيها عدد كبير من الجند، وكانت من مهامه التي يقوم بها داخل الوحدة هي الإشراف على النفقات اليومية وتوفير المواد الغذائية وما يحتاجه الجند في حياتهم اليومية، وكان يساعده في تسهيل مهامه مساعد يعرف "بويكل خرج ألتي"، وهذه الرتبة لم تكن موجودة في الجيش الانكشاري لاستنبول[2]، وكان أقدم وكلاء الخرج يستفيدون من الترقية وصولا إلى رتبة أعلى ضابط على مستوى الوحدة العسكرية وهو بذلك قائدها الأعلى[3].

وكان باشا الجزائر يقوم بتعيين قواد الحاميات العسكرية وتوزيعهم على مدن الإيالة، وكانت تعرف باسم "النوبة"، التي كان يشرف عليها قائد عسكري يسمى "بقائد النوبة" الذي يرقى فيما بعد إلى رتبة باشا أي ضابط سامي في الجزائر، وكان الباشا يعين البعض منهم للإشراف على المهام الخارجية المتعلقة بالسياسة الخارجية للإيالة وعلاقتها الدولية، وكذلك قيادة الحملات العسكرية لتعزيز الحاميات ومساعدتها لجمع الضرائب من السكان، بالإضافة إلى حصولهم على العضوية في الديوان[4].

وحسب ما كان معمولا به بالنسبة للنظام العسكري بالإيالة الجزائرية، فإن الترقية العسكرية كانت تتم كل شهرين قمريين بترقية الجند وصولا إلى آغا الانكشارية[5] ونائبه المكلف باستتباب الأمن داخل المدينة، وكانت رتبة آغا الانكشارية تعتبر في الإيالة الجزائرية رتبة شرفية يكافأ بها الجندي الانشكاري[6] حيث يصبح يشرف على قيادة الجيش والأمن، لكنه لم يكن يستمر في منصبه سوى شهرين قمريين، ولذلك كان يلقب (بأغا القمرين) وقد اعتمدت الإيالة على هذا النظام في الترقية والتعيين حتى لا يتعاظم

---

[1] D'ohssan, P 395.

[2] المصدر السابق، Deny P 42.

[3] المصدر السابق، باريس أرشيف الجيش البري بوزارة الحربية Mr Algérie صندوق 314 المذكرة 26 وهي مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، ص 57 –58 وكذلك Slow، ص 161 –162، المصدر السابق.

[4] Show voyage dans la régence d'alger, P 161 -162

[5] venture de Paradis P 217– 173.

[6] venture de Paradis P 175.

نفوذ هذا الآغا، وتكون له فرصة تشكيل فئة معارضة للحكم، أو محاولة العصيان والإطاحة به، وخلال المدة القصيرة هذه، كان الآغا يتلقى أعلى مرتب في الإيالة، وكان يقيم في مكان خاص به يوجد خارج دار الإمارة وتفرض عليه الرقابة الشديدة، حيث يمنع من زيارة أقاربه، أو الاتصال بأهله إذا كان متزوجا، وهو بذلك يعيش حياة الجندي الانكشاري الحقيقي، وكان يستدعى لحضور الجلسات التي يعقدها الديوان في موكب يدل على مكانته ومنزلته، حيث كان يجلس إلى جانب الباشا من شماله، ثم يلي بعده باقي الضباط حسب درجاتهم ورتبهم العسكرية[1].

وبهذه الرتبة أي "آغا الانكشارية" كان الجندي الانكشاري ينهي خدمته العسكرية بإيالة الجزائر، ليصبح فيما بعد يسمى "بمعزول آغا" أي "الجندي المتقاعد"، حيث يمنح له حق التمتع بحقوقه المادية والمعنوية، وتعطى له حرية اختيار المكان الذي يريد العيش فيه والذي يراه مناسبا لمكانته، وقد تمتع الآغاوات المتقاعدين في الإيالة بمكانة مرموقة في أوساط الجند، أو العامة لدرجة أن الباشا كان يستدعيهم في كثير من الأحيان لمشاورتهم في القضايا التي كانت تتعلق بشؤون الإيالة، نظرا لخبرتهم ومعرفتهم بالأمور السياسية والعسكرية للجزائر[2].

ولقد كان النظام الداخلي للجيش الانكشاري بإيالة الجزائر نظاما غير معقد، حيث كانت معالمه واضحة، وكانت العلاقة بينه وبين الدولة مبنية على معرفة الجند بحقوقهم وواجباتهم نحوها، هذا النظام الداخلي الذي رسم لهم الطريق السليم الذي يسير عليه[3] الجندي، وقد تجسد هذا النظام فيما بعد في مبادئ عامة تعرف "بقانون السلطان مراد الأول"[4] (761 –791 هـ) (1360 –1389 م) هذا القانون الذي جعل من الأقدمية في

---

[1] Show, voyage de la régence d'Alger, 2ème édition, Tunis, 1980, P 59 –60.

[2] Pananti philipo, relation d'un séjour à Alger, P 464.

[3] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، مارس 1973، ص 442.

[4] Esterhasy Wolsin, de la domination turque, PP232 –233.

الخدمة العسكرية المعيار الأساسي والوحيد الذي تمنح بمقتضاه الرتب العسكرية، والتمتع بحقوق الجند الانكشاريين[1].

كما حدد هذا القانون حقوق وواجبات الجيش الانكشاري، وعلاقته بالحياة الاجتماعية والدينية، أي الزواج والتربية الدينية والانضباط في العمل.

وكان الجنود الانكشارية يتمتعون بعدة حقوق لم يتمتع بها غيرهم من سكان الإيالة، ولم يكن هذا باعتبارهم طبقة معينة، وإنما لوضعهم القانوني بالنسبة للباب العالي، أو الديوان وكانت الأجور أو المرتبات هي من ضمن تلك الحقوق، وكان يطلق على المرتب مصطلح "علوفة" أي المبلغ من المال الذي يتقاضاه الموظف في المؤسسة العسكرية أو في الديوان من خزينة الدولة مقابل الخدمة التي كان يؤديها في أوقات السلم أو الحرب[2].

وكان الجندي الانكشاري بالإيالة الجزائرية يتلقى نفس الأجر الذي كان يستفيد منه الجندي الانكشاري في استنبول وكان يصرف له بانتظام خلال سنة كاملة. من الخزينة المالية للإيالة، وكانت الأجور والرواتب تعتبر في الجزائر من أهم الالتزامات التي يتعهد الباشا عند توليته بالحرص على تقديمها في مواعيدها، وكان يحسب مرتب الجندي الانكشاري في الإيالة بمجرد وصوله الميناء، وإذا صادف يوم دفع الرواتب، فإنه يستفيد من حصته رغم انه لم يباشر عمله بعد[3].

وكانت الرواتب في الإيالة توزع خلال شهرين، بينما كان الانكشارية في استنبول يتلقون الأجور كل ثلاثة أشهر، وبالتالي فإن الجند الانكشارية في الجزائر كانوا أحسن من الآخرين في المقاطعات الأخرى بالنسبة للرواتب، وكانت هذه الرواتب تسمى ويشار إليها بأسماء الأشهر، "كمرتب محرم" أو "ربيع الأول" وهذا ما أوردته بعض المصادر الفرنسية حيث ذكرت بأن الرواتب في الجزائر كان يشار إليها بأسماء الأشهر[4].

---

[1] Thorntan, T 2, P 42 –65.

[2] L'augier de Tassy, Histoire d'Alger, P 203.

[3] Venture de Paradis, P 160.

[4] Archive nationale français, MD Alger, T 13, P 51 –64.

وكان أجر الجندي الانكشاري بالجزائر يحسب بوحدة نقدية وهمية اصطلح عليها "صيمة" وقد وردت هذه الكلمة في كتابات فوتور دي برادي[1] وفي سجلات الجزائر الموجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي[2] وهي كلمة تركية الأصل معناها، "العدد"، أو الإحصاء، وكانت قيمتها مع نهاية القرن الثامن عشر تعادل خمسة موزونات، [3]، وحرصا من الباشا على دوام طاعة الجند له، وانصياعهم لأوامره، فإنه اعتبر قضية دفع المرتبات من أهم الالتزامات التي يجب مراعاتها، وقد تدرجت هذه المرتبات من الصغيرة إلى الكبيرة، حيث كانت تصل إلى ثمانين صيمة، في أوقات الحروب، أو عند توليه باشا جديد وكانت الثمانين صيمة هي الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه، حسب ما ذكره لنا هنري دوقرامون في كتاباته الخاصة بتاريخ الجزائر العثمانية[4].

وعلى نقيض ما كان معمولا به في استنبول، التي كان نظام الأجور فيها لا يساوي بين الجند في الرواتب، والتي كانت تنقسم إلى ثلاثة مستويات مختلفة يمكن تحديدها حسب رتبة الجندي في الجيش ودوره في الحروب[5]، فإن النظام بالإيالة كان مختلفا تماما حيث كان يساوي بين الجند والضباط، وكانت عملية رفع الرواتب والزيادة فيها تتم بالتساوي وبدون استثناء أحد، وكان راتب الباشا ووزرائه هو أعلى الرواتب الذي لا يمكن للجندي العادي أن يصل إليها، إلا بعد خدمة أثني عشرة أو ثلاث عشرة سنة في الجيش[6].

وكانت عملية دفع الرواتب من أهم الأحداث التي كانت تحظى باهتمام كبير لدى كبار موظفي الإدارة العثمانية، وكان يحضر في الجزائر الباشا، ووزراءه وضباط الجيش وعلى رأسهم آغا الانكشارية، وهذا ما ذكره فونتور دو بارادي في كتاباته الخاصة بتاريخ الجزائر العثمانية[7].

---

[1] Venture de Paradis, P 160 -161.

[2] Archives nationale français, MD Alger, T 13, P 14 -62.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في للجزائر في العهد العثماني، جدول مقارنة النقود الجزائرية بالفرنسية، ص 272، Boyer P, LA vie quotidienne à Alger, P 139

[4] Grammant -H- Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris 1840, P 47.

[5] D'ohssan, T 3, P 399.

[6] Nettement Alfred, Histoire de la conquête d'Alger, Paris 1867, P 68.

[7] Venture de Paradis, P 167 -168.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد حرصت على عقد اجتماع ديوان الرواتب كل يوم ثلاثاء من الشهر الثالث لدفع رواتب الجيش الانكشاري[1]، فإن الجزائر لم تول لذلك أي اهتمام، حيث خصصت للعملية إما موعدا مبكرا أي في بداية الشهر، أو متأخرا في نهاية الشهر، وكان "راتب شهر محرم"، يعتبر أول الرواتب في السنة، وهذا استنادا إلى وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي وسجلات الجزائر[2].

وكانت من أهم اجتماعات الدواوين الخاصة بالرواتب، هي تلك التي تنظم في ربيع كل سنة خارج مدينة الجزائر برئاسة الخزنجي، وكانت العملية تدوم أربعين يوما، وكانت تخصص لهذا الاجتماع الخاص خيمة كبيرة يأتيها الجند حتى من المدن البعيدة التابعة للإيالة[3]، وقد كانت لهذا الديوان مكانة بارزة في أوساط الجند الانكشاريين بالجزائر لدرجة أن أصحاب المخالفات كانوا يستفيدون من العفو بمجرد دخولهم الخيمة[4]، كما أشار الأرشيف الوطني الفرنسي بأن الراتب الذي كان يتلقاه الجند في شهر محرم، وشهر ذو الحجة، كان ليس كالرواتب الأخرى رغم انه لا توجد إشارة واضحة عن هذا التمييز، إلا أن من الجدير بالذكر هو أن هذا الراتب كان يشتمل على بعض المواد الغذائية التي يحتاجها الجند خلال السنة، وقد أشارت إلى هذا الموضوع السجلات الإدارية لمدينة الجزائر[5]، وكان الباشا ملزما بتوفير هذه المواد للجند أو تسليم ما يعادلها نقدا حتى يتسنى لهم اقتناءها من السوق، وقد استعمل العثمانيون مصطلح "أوقومانية" في استنبول، بمعنى "الكمية من المال" الخاص بشراء الحاجيات الغذائية للجند خلال السنة.

وبالإضافة إلى الرواتب كانت الجزائر مكلفة بسد حاجيات الجيش الغذائية يوميا، وقد كلفت ضابطا يشرف على عملية تموين الإيالة بالمواد الغذائية وكان يسمى "اشجي

---

[1] Ponanti., P 467 et J.M.H.B, P 109 –110.

[2] Les archives national français, MI 14 -228, D 13, P 64 –65.

[3] Venture de Paradis, 166 –167.

[4] Venture de Paradis, P 167.

[5] Les archives nationales français, MI 14 -228, D 13, P 42 –64 -65.

باشي"، وكانت حصة كل جندي في اليوم تتمثل في أربعة أرغفة محضرة من القمح والشعير، وكان الباشا يتلقى كأي جندي عادي هذه الحصة[1].

وكان الجند يستفيدون من اللحم مرة في الأسبوع، وكان بإمكان أي جندي أن يقتني ما يشاءه من اللحم في السوق، ولكن بسعر أقل بنسبة الثلث من سعره الرسمي[2]، وبالتالي فقد كان الجندي الانكشاري يتمتع بعدة امتيازات، عن نظيره في الباب العالي، حيث كان الجندي في استنبول لا يستفيد من اللحم، إلا في أوقات السفر، وكان أهم حق قد يتمتع به الجندي الانكشاري بالجزائر هو الإعفاء من الرسوم، والضرائب التي كانت تفرض من حين لآخر على العامة من الناس[3].

وبالنسبة لحقوق الجندي الانكشاري الأدبية في الإيالة الجزائرية فكان أهمها أن يخضع لنظام قضائي خاص، يختلف اختلافا كبيرا عن النظام القضائي الذي كان يخضع له عامة الناس في الجزائر، حيث كان المتهم من الرعية يحاكم أمام القاضي، وتنفذ في حقه العقوبة الجسدية أمام الملأ وبحضور الرعية، أما الجندي فكان يحاكم من طرف ضباط الجيش وفي مقدمتهم آغا الانكشارية، كما كان لا يسمح بمعاقبته جسديا، أو ضربه، وإعدامه الا بشكل سري[4].

وكان لا يسمح باعتقال الجندي الانكشاري الجزائري في حالة اتهامه إلا من طرف جاويش الأوجاق الذي كان يتميز "بالقفطان الأخضر"، وكان يعاقب الجندي في إقامة آغا الانشكارية، وإذا كانت التهمة كبيرة وتمس بسيادة الإيالة، فإن الحكم كان يوكل إلى الباشا[5].

ومن الحقوق العامة التي يتمتع بها الجندي الانكشاري في إيالة الجزائر هو "حق التقاعد"، وكانت العملية تتم بطريقتين: إما بانتهاء مهمة الجندي العسكرية، وهذا بعدما يكون قد تدرج في جميع الرتب، أو عندما يصاب بعائق يحول دون مواصلة مهامه،

---

[1] Venture de Paradis P 130 -179 .

[2] Pananti, philipo, relation d'un séjour à Alger, P 464

[3] Venture de Paradis, P 209

[4] Venture de Paradis, P 175 - 190

[5] أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق توفيق المدني، ص 44 –136.

كالمرض المزمن مثلا، أو الإصابة، فكان من حق هذا الجندي أن يحتفظ بحقوقه وخاصة برتبه، كما تمنح له فرصة اختيار المكان المناسب للسكن فيه بقية عمره والذي يراه ملائما للعيش فيه[1]، وبذلك يكون الجندي قد مر بجميع الرتب التي يمر عليها الانكشارية، باستثناء عدم حصوله على فرصة مواصلة مهامه على مستوى عالي في أجهزة الدولة وفي الديوان خاصة.

وبالنسبة لعلاقة الجند الانكشارية بالمجتمع الجزائري، فقد احترموا كثيرا الطرق الدينية وأصحابها، الذين عرفوا "بالمرابطين"، ومن بينها الطريقة البكتاشية، لدرجة أن بعض الجنود الفارين من العقاب كانوا يلجأون إلى الطرق الصوفية التي كانت لا تبخل عليهم بالحماية، إلى أن يصدر العفو عليهم، وهذا ما عرف "بعهد الأمان" الذي وضع في عهد الوالي محمد باشا عام 1162 هجرية الموافق لـ 1748 م[2]، وقد أدرك حكام الإيالة فاعلية ارتباط الجند بالطرق الدينية للحفاظ على تماسك صفوف الجيش الانكشاري ودوام طاعته، خاصة وأن هذه الطرق ومن بينها الطريقة البكتاشية[3]، قد ساهمت كثيرا في التزام الجنود الانكشارية بتعاليم الدين الإسلامي في العبادة والسلوك، والحفاظ على أركانه، وهذا ما ذكرته لنا بعض سجلات الجزائر الموجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي[4].

وقد انتمى انكشارية الإيالة إلى هذه الطريقة ، وقد أكدت على ذلك بعض الافتتاحيات الخاصة بالرواتب والتي كانت تتضمن في بدايتها الإشادة بصاحب الطريقة "الحاجي بكتاشي" والترحم على روحه، وكان الجند يكنون المرابطين احتراما وتقديرا كبيرين، وهذا ما توضحه لنا الوثائق الرسمية الخاصة بالإيالة، كوثيقة "عهد الأمان[5].

Pananti. P, relation d'un séjour à Alger, P 428 ،Devaulx.A. (Ahd -Aman) عهد الأمان -In RA 1859- P 216

[2] Devaulx.A. (Ahd Aman), in RA, P 214.

[3] الطريقة البكتاشية نادا بها "حاجي بكتاشي" هي طريقة صوفية ظهرت في مدينة أماسية بجنوب شرق إزمير ظهرت في عام (1360 م، 761 هـ) بمزيد من التفاصيل الرجوع إلى:

Esterhazy Wolsin, de la domination turk dans l'ancienne régence Alger, Paris, charles cossetin, 1840, P 236.

[4] Deny Jean افتتاحيات سجلات الجزائر، P 28

[5] Devaulx.A. (Ahd Aman), in RA, P 214.

وقد وصل تقدير الانكشارية واحترامهم للطرق الصوفية أن اعتبروا مزاراتهم وزواياهم أماكن مقدسة، حيث لم نسجل قيام أي من الجاويشية باقتحام أحد هذه الزوايا للقبض على الجند الفارين من العقاب، وكانت من أهم المزارات في الجزائر، "مزار سيدي عبد القادر"، ومزار سيدي عبد الرحمن" بمدينة الجزائر[1].

والجدير بالذكر أن تقدير انكشارية الجزائر "للمرابطين" لم يكن مبنيا على سياسة رسمها الباب العالي، وذلك لأحكام السيطرة على الإيالة وسكانها، وإنما كان بعد قناعة واعتقاد ترسخ في دخيلة كل جندي بهذه الطرق الدينية أي أن الاعتقاد بالمرابطين كان على أساس روحي وليس غير ذلك.

أما بالنسبة لزواج الجند الانكشارية، فقد اعتبر في الإيالة الجزائرية عاملا إيجابيا، وهاما لربط الجند بالجزائر وأنهم كانوا يجلبون من مناطق مختلفة، وبطرق خاصة تجعل ولائهم لا يكون إلا للسلطان العثماني فقط والباب العالي، وقبل ذلك كان الزواج ممنوعا بالنسبة للجند الانكشارية[2]، ولما كان هذا القانون مخالفا للحياة البشرية وطبيعتها، فقد ظهرت بعض البوادر لخرقه وتجاوزه حيث قام السلطان سليم الأول فيما بعد (918 –926 هـ/ 1512 –1520 م) بإصدار قانون يسمح للجند المتقدمين في السن بالزواج بعد موافقته، وقد طبق هذا القانون على الجند الذين كانوا في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا ما تؤكده لنا سيرة خير الدين[3].

وعلى نقيض ما كان شائعا في العاصمة العثمانية استنبول، فإن الزواج في الإيالة الجزائرية كان يعتبر عاملا إيجابيا وفعالا لارتباط الانكشارية بالإيالة، حيث كانوا يأتون إليها ولا تربطهم بها سوى الروح الإسلامية المشتركة، وكلمة "لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ولا يوجد هدف عندهم سوى الدفاع عنها باعتبارها جزء من الدولة العثمانية الإسلامية. ولهذا الغرض فقد أباح الحكام في الإيالة زواج الانكشارية

---

[1] Venture de Paradis, P 257

[2] Weissman, Nahoum, les Janissaires, étude de l'organisation militaire ottomane, Paris librairie orient, 1984, P 35

[3] باريس المكتبة الوطنية، المخطوط رقم 1878 "عربي" سيرة خير الدين، الورقة 50.

وهذا حسب ما ورد في بعض فقرات "عهد الأمان"[1]، ورغم ذلك فقد ظل القانون الداخلي للإيالة يفضل العزوبة بالنسبة للجند، وتجلى ذلك في نمط الحياة التي كان يعيشها الباشا بوصفه الرجل الأول في الإيالة[2]، ثم آغا الانكشارية[3] في مقر تواجده باعتباره أقدم جندي، حيث كان القانون الداخلي ينص على بقاء هذين الشخصين بدون زواج وإذا كانا متزوجين، فلا يسمح لعائلتهما بالزيارة، أو الإقامة معهما، وبذلك فالجندي الأعزب كان يأتي في المرتبة الأولى، ثم يليه الجندي المتزوج[4] الذي يحرم من الإقامة في الثكنة، والاستفادة من الطعام اليومي، وشراء اللحم بسعره المنخفض من السوق، وحرمانه من الارتقاء إلى المناصب التي تفضل الجند العزاب[5].

وفي حالة حدوث الطلاق كان الجندي الانكشاري في الإيالة يسترجع كل حقوقه التي حرم منها عندما كان متزوجا[6]، وقد اتبعت الإيالة هذا الأسلوب، حتى تخفف من ظاهرة تفشي ظاهرة زواج الانشكارية بالجزائريات[7]، وقد ترتب عن زواج الجند الانكشارية ظهور جيل أثر على الوضع السياسي والاجتماعي للإيالة[8]، أطلق عليهم مصطلح "قول أوغللري" أي أبناء عبيد السلطان، وهذا المصطلح يتركب من كلمتين "قول" وتعني عبد، و"أوغل" بمعنى ابن وبإضافة أداة الجمع وعلامة الإضافة "ي" وهذا حسب ما ورد في قواعد اللغة التركية وهذه الكلمة لا تتصل بالوضع الاجتماعي لأمهات هؤلاء الأبناء، وإنما بوضع آبائهم الذين كان يعتبرهم السلطان عبيدا، وبذلك بقي المعنى التاريخي لهذا المصطلح هو "أبناء عبيد السلطان"، وقد استخدم المصطلح في الدراسات الحديثة والمعاصرة بشكل "كراغلة، وكرغلي"[9]، وقد ترتب عن زواج الجند الانكشارية الذين يعتبرون عبيد السلطان بالجزائريات المسلمات الأحرار ظهور فئة ثالثة وهي قريبة من

---

[1] Devaulx A. P 212.

[2] Venture de Paradis. بخصوص حياة الباشا P 205.

[3] Slow. بخصوص الآغا . P 207

[4] Venture de paradis. P 188.

[5] Venture de Paradis. P 188. Pananti. P 465.

[6] Renaudot. M. Tableau de la ville d'Alger et ses environs. P III II.

[7] Ricault. Histoire de l'état présent de l'empire ottaman. P 347.

[8] Les archives national français. PMI 14. D 13. P 68.

[9] مسلم عبد القادر أنيس الغريب والمسافر، الجزائر، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974، ص 87 –92.

جانب الأباء إلى فئة العبيد ومن جانب الأمهات إلى جانب الأحرار، وقد تفهمت حكومة الإيالة وضع هذه الفئة وخصصت لها منحا مالية، وقد ذكر لنا صاحب المرآة: بأن هؤلاء الكولغوليين قد وصلت بهم قوتهم إلى أن قاموا بمحاولة انقلاب عسكري للاستيلاء على الحكم عام 1630، وقد فشلوا في ذلك وقتل عدد كبير منهم[1]، وحسب ما ورد في قائمة السجلات، قسنطينة، والتيطري عام 1824[2].

بيد أن قبولهم في الجيش الانكشاري لم يكن يعني حصولهم على نفس الحقوق التي تمتع بها آباؤهم، حيث كانوا يعتبرون في الإيالة جنودا من الدرجة الثانية[3] وكانوا محرومين من تولي الوظائف الإدارية المختلفة كوظيفة المترجم داخل الديوان الإمارة ووظيفة وكيل الأوقاف، ووظيفة المحاسب في الخزينة[4]، بالإضافة إلى الحرمان من الالتحاق ببعض الوحدات العسكرية مثل الوحدة الخاصة بحماية دار مقر الديوان المسماة "بالنوبجية"، والفرقة المكلفة بالأمن وتوفيره، ومتابعة المتهمين من الانكشارية والمسماة بالجاويشية[5]، أو الحرمان من تولي المناصب العليا مثل "آغا السباهية"، أو منصب "وزير الباشا".

وكان أعلى منصب يمكن للكولغولي أن يتولاه هو منصب باي في إحدى المقاطعات الثلاث التابعة للإيالة[1].

وعليه فإن صلة النسل التي تربط الكولغوليين بآبائهم لم تكن أقوى بالنسبة للعثمانين، حتى يتسنى لهم بموجبها تولي المناصب العليا في الإدارة والجيش واعتبر بذلك العامل الوحيد لتولي تلك المناصب وهذا حسب فلسفة الحكم عند آل عثمان هو الانتماء لفئة الكولغوليين، واعتماده كعنصر أوحد ومحفز لتولي المناصب العليا في الدولة.

ومن المسائل الهامة التي ميزت النظام الداخلي للجيش الانكشاري بالإيالة الجزائرية، اهتمام الحكام بالتربية الإسلامية لتنظيم شؤون المؤسسة العسكرية بالجزائر،

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة المرآة، نفس المصدر، ص 118 –153.

[2] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر المسجل 13 الورقة 68، 14 MI –228.

[3] Venture de Paradis. p 118.

[4] Venture de Paradis. P 167.

[5] Venture de Paradis. P 180.

وتقوية وحدة الجيش بالالتزام بالفرائض، ودراسة العلوم الشرعية، لإدراك معنى الجهاد، ولهذا الغرض كانت كل وحدة عسكرية من وحدات الجيش الانكشاري تتوفر على إمام يصلي بالجند[1]، ويقوم بدور المرشد، والواعظ ويثري أفكار الجند بعدة معارف وحقائق، ويغرس في نفسية كل جندي روح الجهاد، ويعلمهم الكتابة والقراءة، ويذكرهم بالحقوق والواجبات الدينية[2]، وقد وصل انضباط انكشارية الجزائر، وتمسكهم بالتعاليم الإسلامية أنهم قاموا في القرن السابع عشر الميلادي ببناء الجامع الجديد الخاص بالمذهب الحنفي الذي لا تزال ملامح العمارة العثمانية بادية على شكله الخارجي إلى يومنا هذا، أي التأثير الذي تركه العثمانيون في العمارة بالجزائر[3] هذا الجامع الذي بني في مدينة الجزائر كان على الطراز العثماني في مظهره الداخلي والخارجي.

بيد أن هذا الوضع بدأ يتغير حيث أصبح الجند ينحرفون عن التعاليم الإسلامية، كشرب الخمر، والفساد، حتى أن بعض الكتابات الفرنسية قد ذكرت لنا بأنه مع نهاية القرن الثامن عشر كانت الحانات بالجزائر تصل إلى ثلاثين حانة، وأن بعض الثكنات العسكرية كانت تضم في بعض وحداتها حانة[4]، ويعود سبب التحلل الديني والإقبال على شرب الخمور إلى التسيب الذي انتشر في صفوف الجند الانكشارية، وكثرة مظاهر اللهو، والمجون التي ساعدت كثيرا على الانحراف عن تعاليم الدين الإسلامي، كذلك عدم اهتمام قادة الجند في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر العثمانية بالجانب التربوي، والعقيدي عند الانكشارية.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على المجتمع الجزائري والمؤسسة العسكرية خاصة، فقد أصدرت حكومة الإيالة قرارا بغلقها أي الحانات، بعدما عمت الفوضى، وانعدم الأمن، وساءت العلاقة بين الانكشارية والباشوات خاصة في الفترة الممتدة من عام

---

[1] Venture de Paradis. P 181

[2] Deny Jean . P 38 -39.

[3] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 258 -259.

[4] Esquer Gabriel Reconnaissance....d'Alger. P 139.

(1213 -1232) (1798 -1817) ففي هذه الفترة قتل الانكشارية عدة باشوات من بينهم أحمد باشا الذي حكم من 1805 إلى 1807 وعمر باشا من 1815 إلى 1817[1].

وعليه فقد أصبح الغرور والانحراف سمتين واضحتين للجند الانشكارية بالإيالة، خلال القرن الثامن عشر، حيث اعتمدوا التعالي والظلم تجاه الرعية، وقد ارتكبوا مظالم عدة ضد البدو، والقبائل، لدرجة أن انكشارية استنبول قد قادوا ثورة في عهد السلطان العثماني سليم الثالث عام 1222 هـ/ 1807 م وهذا ما ذكره لنا فريد بك المحامي الذي ربط هذا الانحلال الذي ظهر في استنبول بالذي حدث في الإيالة[2]، وقد دعم الورتلاني الفكرة عندما قال: "بأن الجند قد تمردوا وضغطوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما"[3].

وقد حاول بعض سلاطين آل عثمان إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية[4] مثلما حاول بعض باشاوات الجزائر تنقية صفوف أجواء الجند من الفساد[5]، ومن بين تلك الإصلاحات، الحركة الإصلاحية التي قام بها علي باشا في الإيالة عام 1817، والتي جاءت بعدما أدرك خطورة عواقب سيطرة الانكشارية على الحكم، فنقل مقر الديوان من قصر الجنينة الذي كان قريبا من ثكنة الجند إلى قصر القصبة، الذي كان يقع في أعلى مدينة الجزائر ومحاطا بالمدافع، وبعد ذلك قام بتقنية الأجواء العسكرية من العناصر الفاسدة[6].

وقد ذكر لنا القنصل الأمريكي "ويليم شالر" أن علي باشا قد قتل من الانكشارية ألف وخمسمائة عام 1629[7]، وبالنسبة للذين فروا فقد ذكر لنا "فونتور دي برادي" بأن الباشا قد جهز لهم حملة لملاحقتهم في كل أرجاء الإيالة الجزائرية[8]، وقد اضطر الكثير

---

[1] Esquer Gabriel Reconnaissance....d'Alger, P 139.

[2] محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت 1981، ص 392.

[3] نقلا عن أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، المصدر السابق، ص 225.

[4] أحمد الشريف الزهار مذكرات، المصدر السابق، ص 136.

[5] بدأت الإصلاحات بحركة السلطان سليم الثالث (1789 -1807) باستنبول، الرجوع إلى فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 371.

[6] أحمد الشريف الزهار، مذكرات، نفس المصدر، ص 136.

[7] ويليم شالر، المصدر السابق، ص 176، وكذلك عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص 134.

[8] Venture de Paradis, P 167.

منهم إلى الفرار واللجوء إلى الأناضول، ولم يبق منهم سوى ثلاثة آلاف وأربعمائة جندي في الثكنات وأحيل سبعمائة على التقاعد[1].

وبالإضافة إلى فرقة الانكشارية التي تعتبر أهم فرق الجيش النظامي في الإيالة بشكل خاص، هناك فرق أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، ودورها البارز في تعزيز القوة العسكرية البرية، وفي مقدمة هذه الفرق، فرقة "الطوبجية" أو "المدفعية"[2]، وقد أولت الجزائر فائق العناية والأهمية لهذه الفرقة، واعتمدت عليها في الدفاع عن سواحلها التي كانت تتعرض من حين لآخر للتحرشات الأوروبية في البحر المتوسط على ضفته الجنوبية، وقد وزعت الإيالة فرق الطوبجية على أسوارها وقلاعها التي كانت تعرف باسم "طوبخانة"، ولتطوير الناحية الدفاعية للإيالة فقد اهتمت الجزائر بصناعة المدافع التي تحتاجها الفرقة وكانت تشبه إلى حد كبير المدافع التي كانت موجودة في استنبول، حيث كانت تحتوي على نقوش متنوعة الأشكال ومختلفة الأحجام، كان يزين العثمانيون بها منازلهم، ومصنوعاتهم وعمارتهم، بالإضافة إلى وجود الأهلة على الفوهة وبعض الأدعية التي كتبت بالخط العربي، وتاريخ صنعها، واسم السلطان والباشا اللذين صنع في عهدهما المدفع[3] وقد اعتمد الجزائريون في صناعة المدافع على إذابة المعادن، حيث خصصت لهذا النوع من الصناعة دارا أطلق عليها اسم "ريختكان" وهذه الكلمة هي فارسية الأصل تتكون من شطرين "ريختة" بمعنى "صب" و"السبك"، و"كان" بمعنى المعدن[4]، وتوجد نماذج من هذه المدافع في متحف الجزائر ومتحف وهران ومتحف الجيش الفرنسي بباريس، وكان يشرف على هذه الصناعة رجل مختص في صقل المعادن كان يصطلح عليه اسم "أوسطه".

وإذا كان الجيش الانكشاري يمثله الانكشارية والطوبجية كجيش بري للإيالة، أي مشاة الجزائر، فإن "السباهية" كانوا يعتبرون الفرسان، ونظرا لكون عددهم كان محدودا

---

[1] Archives consulaire français. MD Alager. T 39. P 202 -205

[2] Venture de Paradis. P 200.

[3] توجد بعض النماذج من هذه المدافع في متحف الجيش الفرنسي بباريس ومتحف الجزائر ووهران.

[4] محمد علي الأنسي الدرر اللامعات في منتجات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت، 1918، ص 167.

إذا ما قورن بالعدد الذي كان موجودا في استنبول، فإن وجودهم اقتصر على عواصم المقاطعات الثلاث فقط "وهران"، "قسنطينة"، و"التيطري"، وكانوا يعتبرون الحرس الرئيسي للباي[1].

ولأن "فرقة السباهية" كانت تعتبر عند العثمانيين اقدم فرق الجيش في المؤسسة العسكرية[2]، وكان الجندي الذي يعين سباهيا يكون قد أنعم عليه، وكان يقود الفرقة "آغا السباهية" الذي كان يسكن في مدينة الجزائر، وكان الباشا يعتبره من أهم الشخصيات البارزة في الديوان، حيث كان الباشا يكلفه بقيادة الجيش في المعارك وبهذا تمتع السباهية في الإيالة بمكانة بارزة[3].

وبالإضافة إلى الفرق الثلاث الذي ذكرناها: أي الانكشارية، الطوبجية، والسباهية كان أوجاق الجزائر يضم عدة فرق صغيرة خاصة بالأمن والخدمة داخل الإيالة، وكانت عناصرها تختار من بين أقدم الجنود، وتمثلت مهمتهم في توفير الأمن وحماية دار الإمارة، ومن بين هذه الفرق، فرقة أطلق عليها "صولاق" وكان أعضاؤها يختارون من قدماء الجند في الجيش الانكشاري[4].

وكانوا يشكلون في مجموعهم الحرس الخاص للباشا، مثلما كانوا في استنبول يعتبرون الحرس الرئيسي للسلطان العثماني[5]، كما كانوا يرافقون الباشا عند خروجه وكان أربعة من هؤلاء الحرس يجلسون إلى جانب الباشا في القصر لحمايته من أي خطر قد يحوم حوله[6]، وكانوا يتزينون بلباس خاص يليق بمكانتهم عند الباشا.

وكانت فرقة "بيكلر" تأتي في المكانة بعد فرقة "صولاق" وكانت مهمتهم على نقيض ما كانوا يقومون به في استنبول حيث تمثلت في حماية السكان ومراقبة الأحياء الصغيرة بينما في استنبول وكانوا يقومون بمهمة الاتصالات الخارجية للسلطان العثماني[7]، والفرقة

---

[1] Venture de Paradis. T 1. P 176.
[2] Grassi. T 1. P 95.
[3] Venture de Paradis. T 1. P 176.
[4] Show, Thamas. Voyage dans la régencee d'Alger. Tunis 1980. P 162.
[5] D'ohssan, Tableau générale de l'empire ottoman. Paris 1820. P 291 –T 3.
[6] Grassi. P 96
[7] Show, P 162.

الأخرى من الجاويشية كان جنودها يختارون من بين الأوجاق الذين يمتازون باللياقة البدنية، والعضلات القوية، وكانت وظيفتهم تتمثل في مراقبة الجند، وإلقاء القبض على المشبوهين والمتهمين منهم[1]، ومثلما كان سائدا في المقاطعات الأخرى التابعة للدولة العثمانية فقد كان يترأس هذه الفرقة ضابط يعرف "بجاويش باشي" الذي كان يرافق "الباشا" ويجلس إلى جانبه وينفذ أوامره ويقوم بتعيين الجاويشية[2].

وعلى نقيض ما كان موجودا في الباب العالي وبعض الولايات العثمانية الأخرى كمصر، وتونس، فإن عدد الجاويشية كان لا يتعدى إحدى عشر جاويشا، واحد منهم كان يساعد آغا الانكشارية في مهامه، أما العشرة الباقون فكانوا يرافقون الباشا[3] فالسبعة القدماء منهم عرفهم "فونتوردي برادي" باسم الجاويشية الكبار، والثلاثة الآخرون الجاويشية الصغار[4] وقد ذكرهم دوسون باسم "كوجوك جاوشلر" بمعنى الجاويشية الصغار[5].

وتجدر الإشارة إلى الفرقة الأخيرة في أوجاق الإيالة وهي فرقة "إزباندود" والكلمة أصلها فارسي وتكتب "إزبانديد" أو "إزبانديت"، ومعناها قاطع الطريق، أو اللص، اعتمادا على ما ورد في القاموس[6]، وهذه الفرقة كانت تضم الأشخاص المعاقبين والمغضوب عليهم، واللذين استفادوا من العفو، بعدما التمسوا الصفح وتابوا وحاولوا التكفير عن أخطائهم[7]، ورغم ذلك فقد اعتبرت فرقة إزباندود السيف المسلول للايالة، "فالإزباندي" كانت تعني كذلك الشخص "البائس" و"الغاضب"، وكانوا يختارون من عناصر الجيش الانكشاري اللذين يمتازون بالشجاعة وروح المغامرة[8] وكانت فرقة الإزباندود توضع في مقدمة الجيش خلال المعارك، كما كانت تكلف بمهمة مباغتة العدو، والاقتحام،

---

[1] Venture de Paradis. P 190 – 193.
[2] Venture de Paradis. P 190 – 193.
[3] ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في عصر العثماني، القاهرة 1975، ص 207.
[4] Venture de Paradis P192.
[5] D'hossan. T 3. P 220 – 395.
[6] محمد علي الأنسي الدرر اللامعات في منتجات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت 1918، ص 196.
[7] D'ohssan. T 3. P 395.
[8] Venture de paradis. P 190 – 193.

والاعتماد على حرب "الكمائن"، وقد خصصت الجزائر لهذه الفرقة مكافآت حسب أهمية العمل الذي كانوا يؤدونه، وبخاصة في حالات الانتصار الذي كانوا يحققونه، وحسب حجم الغنائم التي كانوا يغنمونها في الحروب. وقد ذكرت لنا بعض الكتابات الفرنسية بأن فرقة ازباندود قد أولتها الإيالة أهمية كبيرة وكانت تتلقى من حين لآخر الهدايا والغنائم[1].

[1] Esterhary, Walsin, de la domination Turque dans l'ancienne reguere d'Alger. Paris 1840. P 247 –248.

المبحث الثاني: الجيش الاحتياطي:

إذا كنا قد علمنا بأن الجيشان الانكشاري والنظامي في الجزائر كان يمثلهما الأوجاق، فإن عشائر المخزن كانت تمثل الجيش الاحتياطي، وقد ظهرت هذه العشائر طبقا لفلسفة الحكم عند العثمانيين الذين اعتبروا الخدمة داخل المؤسسة العسكرية هي من أهم واجبات المسلم، ولذلك جرى تقسيم الرعية إلى فئتين:

الفئة الأولى كان تؤدي الخدمة العسكرية وتعتبرها واجبا مقدسا فكانت تتمتع بامتيازات عدة، كالإعفاء من الضرائب، وتلقي المرتبات، والاستفادة من الغلال، والمواد الغذائية[1]، أما الفئة الثانية التي لم تكن تؤدي واجب الخدمة العسكرية، فكان عليها الاعتماد على إمكانياتها لتدبير شؤونها، ولم تكن تستفيد من عملية توزيع الأراضي، وكانت تخضع لنظام ضرائبي الذي كان يمثل مصدرا رئيسيا لدخل الدولة[2].

وقد انتشرت عشائر المخزن في عدة مناطق من الجزائر، وكانت تطلق عليها عدة أسماء، "كالزمول"، ومفردها "زمالة"، أو "الدوائر"، ومفردها دائرة، و"البرجية"[3]، وكانت تستقطب هذه العشائر من عائلات غير متقاربة، وتقوم الحكومة بتجميعها في مساحات محددة من الأراضي الخاضعة لها، وتمنحها حرية استغلالها مع إعفاءها من الضرائب، باستثناء ضريبة الزكاة[4].

وحتى تتمكن هذه العشائر من أداء مهامها على أكمل وجه خاصة في الحفاظ على أمن وسلامة سكان الإيالة، فإنها كانت تسكن في المناطق الاستراتيجية التي تسهل عملية مراقبة أكبر عدد من العامة، ولذلك كان للجيش الاحتياطي الذي يتكون من عشائر المخزن بشكل أساسي دورا هاما في عملية استتباب الأمن والاستقرار داخل الإيالة، وضمان طاعة السكان المحليين، والمساهمة في إخماد الفتن، والقضاء على الانتفاضات، أو الحركات

---

[1] Esterhazy, Etat actuel de la Turquie –1812 –TI. II Paris. P 247 –248.

[2] Thorntan. T 1. P 45.

[3] Esterhary. P 266.

[4] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 292

المسلحة التي تستهدف الإطاحة بالسلطة الحاكمة في الجزائر[1]، كحركة الدرقاوي التي تزعمها عبد القادر بن الشيخ العربي الدرقاوي، وابن الأخرش التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر بوهران وقسنطينة[2] وثورة تلمسان (1035 هـ -1625 م) التي قام بها أهالي تلمسان ضد جور الاتراك، وثورة ابن الصخري زعيم قبيلة الدواودة، التي هزت أركان النظام العثماني في شرق الجزائر ووسطها (1047 هـ -1637 م)*، وقد منحت الإيالة لكل عشيرة كل ما تحتاجه من خيول وأسلحة حسب عدد فرسانها، وفي هذا المجال أفادتنا وثائق الأرشيف الوطني لمدينة باريس بحصول عشيرة زمالة الغربية بالبليدة علم 1824 م على أربعين جوادا وأربعين بندقية طويلة وأخرى قصيرة، ونفس العدد بالنسبة للسيوف والأسرجة[3].

وبحكم فلسفة الحكم عند العثمانيين كان على عشائر المخزن أن تلبي طلب الخدمة العسكرية متى وجه الأمر إليها بذلك[4] ويبقى فرسانها مجندين طيلة المدة التي تكون فيها الإيالة بحاجة إليهم، وكان على هذا الفارس أن يتدبر أموره بمفرده، أي يتحمل مصاريف حاجاته اليومية من الطعام والملبس دون الاستفادة من الحكومة الجزائرية، ويبقى على هذا الحال حتى ينهي خدمته[5].

ونظرا للدور الذي كان يؤديه الفارس المخزني استطاعت الإيالة الجزائرية أن تحافظ على أمنها الداخلي طيلة هذين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن تخمد حركات العصيان التي تعرضت لها بعض مقاطعات في فترات متقطعة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر[6].

---

[1] Boudicourt L. de la guerre et gouvernement d'Alger. Paris 1853 . P 292

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 258 (توزيع عشائر المخزن).

* حركة الدرقاوي هي من الثورات الدينية قادها أتباع الشيخ الدرقاوي قامت بوهران في عهد الباي محمد المقلش عام 1219 -1803، الرجوع إلى احمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني، ص 161.

* حركة ابن الأخرش قادها محمد بن الأخرش حيث ادعى الانتماء إلى الطريقة الدرقاوية وقد هددت حركته الوجود العثماني في قسنطينة، 1220 هـ -1804 م.

[3] سجلات مدينة الجزائر، 228 -15 MI السجل 28، الورقة 10.

[4] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، المصدر السابق، ص 59.

[5] Feraud. Charles, vœux du Husein Bey in RA, 1863, P 211 -212 -213 -214.

[6] الرجوع إلى مسلم عبد القادر، المصدر السابق، ص 72 -73.

وقد اعتبر الجيش الاحتياطي من الدعائم الهامة التي أسس عليها العثمانيون نظام حكمهم في الإيالة الجزائرية، مثلها مثل الولايات العثمانية الأخرى، ونظرا لارتباط الجيش الاحتياطي بنظام الحكم واستمراره في الجزائر، فإن ولاتها كانوا يراعون أهمية تجنيد المتطوعين والاحتياطيين في المناطق التابعة للدولة العثمانية بأسيا، أوروبا، وجزائر البحر الأبيض المتوسط.

وقد أولى العثمانيون والجزائريون أهمية كبيرة للمتطوعين في الجيش، باعتبارهم يشكلون احتياطي يغذي الإيالة باستمرار، واستمرت ظاهرة التطوع خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، تشكل إحدى الروابط الأساسية مع الباب العالي، باعتبار أن عشائر المخزن كانت بالنسبة إليهم من الدعائم الأساسية التي تأسس عليها الحكم في الإيالة، وكان من غير الممكن أن يتم الاستغناء عن هذه الشريحة من الجيش، ولقد ذكر لنا كاثكارت أن الإيالة الجزائرية عام 1796 كانت بحاجة ماسة إلى أعداد كثيرة من الجند الاحتياطيين خاصة وأنها كانت في هذه السنة في حالة حرب مع الدانمارك[1]، أي أن العلاقات بين البلدين قد تأزمت، وخلال هذه الأزمة أدركت الإيالة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى أهمية الانخراط في الجيش، ودوره في تدعيم المؤسسة العسكرية للإيالة، وإمكانياتها للتصدي لأي خطر خارجي، وقد شهدت هذه الفترة تدفق أعداد هائلة من الجند، ومن شتى الأرجاء التابعة للدولة العثمانية[2].

ولم تكن الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية تدركان لوحدهما دور الجيش الاحتياطي، بل كانت دول أوروبا تدرك كذلك أهميته، لدرجة أنها كانت تهتم بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية العثمانية، وطبيعة النظام الذي تسير عليه، حتى أن الحكومة البريطانية قد طلبت من استنبول عدم إمداد إيالة الجزائر بالجند من منطقة الأناضول عام 1800، وكان الغرض من ذلك الضغط على الإيالة، حتى تضطر إلى

[1] الأسر الأمريكي جيمس كاثكارت لينذز (مذكرات) تعريب اسماعيل العربي، ص 249 –252.

[2] Marcel Colombe contribution à l'étude de l'odjek in RA. 194. P 180.

إطلاق سراح المعتقلين الإنجليز الذين أسرهم رجال البحر الجزائريين، ثم إعلان الحرب على نابليون الذي كان قد احتل مصر عام 1798.

والجدير بالذكر أن فرنسا قد سلكت نفس الأسلوب الذي انتهجته بريطانيا، حيث قام قنصلها "دوبوانانفيل" بإقناع بلاده بالضغط على الإيالة، حتى تعيد لفرنسا امتيازاتها في مدينة القالة لاستثمار المرجان[1].

وحسب ما ورد في بعض الوثائق الفرنسية التي ذكرت بأن السيد سيدني سميث رئيس منظمة فرسان القديس يوحنا لمحاربة استرقاق الأوروبيين في الإيالات المغربية، الجزائر، طرابلس، وتونس، فقد طالب بممارسة دول أوروبا ضغطها على الدولة العثمانية، حتى توقف عملية إرسال الجند الاحتياطيين إلى إيالات البحر المتوسط، ومحاولة إبعاد الإيالة عن تجنيد الشباب في الأناضول[2].

ولقد كانت الإيالة الجزائرية تمتلك في الأناضول بناءا ضخما بمنطقة أزمير يتكون من طابقين طابق أرضي، وطابق علوي واصطلح عليه باسم "الخان" وكان هذا البناء يحتوي على عدة غرف، ويشرف عليه "وكيل" يعينه باشا الإيالة، ويساعده في أداء مهامه مجموعة من الموظفين، وكانت مهمتهم الإشراف على عملية تسجيل الجند الجدد في الجيش الاحتياطي، حيث كانوا ينصبون الخيام التي يتوافد عليها الشبان للانخراط في الجيش، وبعد ذلك يحول المنخرطون إلى الخان، وبعد جمعهم يتم نقلهم على ظهر سفينة إلى الإيالة[3].

ولإغراء الجند كانت تقدم لهم كل متطلباتهم وتوفر لهم كل الظروف الملائمة والجيدة، علما بأن هذه العملية كانت تكلف الخزينة الجزائرية مصاريف باهضة كانت تصرف على القائمين بشؤون الخان ولتأجير السفن والأرض التي كانت تنصب عليها الخيام، بالإضافة إلى مصاريف ترميم الخان، وقد ذكرت لنا بعض السجلات الإدارية أن المصاريف التي كانت تنفق على الخان قد بلغت من عام 1725 م إلى علم 1728 م "5870"

---

[1] رسالة من القنصل الفرنسي دوبوانانفيل 05 جانفي 1808، ص 3/ المجلد 39 Alger.

[2] Archives consulaires français. MD Afrique. T 5. P 238

[3] تونس المكتبة الوطنية، رسالة من وكيل الجزائر بأزمير الحاج محمد إلى أحمد باشا المخطوط 37، الورقة 10.

قرشا، وكان معدل الإنفاق الشهري على الخان يقدر بـ "130" قرشا في كل شهر، هذا علاوة على بعض الهدايا التي كانت ترسلها الإيالة الجزائرية إلى موظفي الباب العالي في أزمير لتسهيل مهام وكيل الخان وموظفيه، أو إلى بعض المدن التي كانت تمد الإيالة بالجند، وقد حدد لنا مارسال كولمب Colombe Marcel بعض تلك الأنواع من الهدايا[1]، ولقد حددت لنا الجريدة الرسمية الحكومة الفرنسية Le moniteur بعض النماذج منها، المنسوجات الصوفية وبعض البنادق والسيوف والسروج المرصعة بالذهب بالإضافة إلى الغلمان والأمات والسجاد الفارسي وأنواع الطيور[2].

ولقد كان على الباش داي أي القائم بأمر الخان أن يكتب تقريرا مفصلا يوضح فيه الأسباب الجوهرية لرغبة الإيالة في الحصول على الإمدادات العسكرية، وطلب المساعدة من حكام المدن الأخرى، والجدير بالذكر أن عملية تدعيم الإيالة بالجند كانت لا تتم إلا بموافقة السلطان العثماني نفسه، الذي يصدر فرمانا يطلب فيه من حكام المدن في الدولة العثمانية السماح للباش داي بنصب الخيام لاستقطاب المتطوعين في الجيش الاحتياطي، شريطة عدم إجبار الشباب على الانخراط، وكان على الباش داي أن يبعث بتقرير يخبر فيه السلطان عن عدد المنخرطين، كما يطلعه على الوضعية التي يعيشونها داخل الخان[3].

وبعد القيام بكل الإجراءات القانونية لعملية تجنيد الاحتياطيين في الإيالة يتم تسجيلهم في دفتر الجند، ثم تعرض عليهم القواعد النظامية التي تستوجب التحلي بها طيلة التواجد بالجيش الاحتياطي[4].

وقد وجدت في بعض السجلات الإدارية لمدينة الجزائر قوائم الجنود الذين جيء بهم من مدينة الإسكندرية، واستنبول ليس على متن السفينة المؤجرة خصيصا لنقل الجند، وإنما على متن سفينة تجارية، وحتى مع الحجيج، وقد وصلت في عام 1748 سفينة كانت

---

[1] Colombe Marcel, contribution à l'étude de l'odjek in RA 1943, P 175.

[2] Le moniteur 03 Septembre 18 –16, N° 247, P 993.

[3] MD Alger, Mi 14, T 13, P 55.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 119.

تنقل الحجاج، ومن بينهم عدد من الجند المنخرطين في الجيش الاحتياطي[1] وقد حددت القائمة باثني عشرة جندي، وهناك مصادر عدة اعتمدت عليها الإيالة لتزويد المؤسسة العسكرية بالمتطوعين، فكان منهم اليوناني، التركي والكردي، التاتاري، الفارسي، الأوروبي وحتى المصري والتونسي ومن طرابلس، وقد احصى لنا مارسيل كولمب في دراسته أكثر من ستين منطقة كان يأتي منها هؤلاء الجند كأماسية، ديار بكر، إزمير[2].

وبالإضافة إلى المناطق التي أشرنا إليها كأزمير وبعض الولايات، والمدن العثمانية، هناك مناطق أخرى كجزر البحر المتوسط، حيث أشارت بعض السجلات الإدارية لمدينة الجزائر بأن الإيالة استفادت في 21 سبتمبر عام 1800 من مجموعة كبيرة من الجند المتطوع في الجيش الاحتياطي، الذين جاءوا من جزيرة رودس وكان عددهم 17 جندي[3]. وذكر لنا كلومب بأنه في أواخر عام 1800 وصل إلى الإيالة الجزائرية 279 جندي في 24 نوفمبر[4].

وعليه يمكن القول بأن الجند الذين كانوا ينخرطون في الجيش الاحتياطي كانوا يأتون من مناطق مختلفة تابعة للدولة العثمانية، وبدون مراعات الانتماءات العرقية، فكان المنخرطون في الجيش يونانيون، أكراد، فرس، تتار، وحتى أوروبيون، وقد ذكر لنا أحمد الشريف الزهار، بأن الإيالة في عهودها الأخيرة، لم تكن تشترط في المتطوعة الشجاعة، والانضباط، والأمانة لدرجة أنها أدمجت حتى المتسولين والمتشردين[5]، وقد أيد هذه الفكرة حمدان بن عثمان خوجة عندما ذكر بأن الإيالة أصبحت في أواخر العهد العثماني تستقطب الجند من الولايات الأخرى دون الأخذ بعين الاعتبار ميولاتهم واتجاهاتهم وكفاءاتهم، كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى كون عملية الانخراط في الجيش الاحتياطي لم تكن تعتمد على نظام خاص بها، أو متقيدة بزمن معين، بدليل أن الجند كانوا

---

[1] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر MI 14، P 22 السجل 13، الورقة 55.

[2] ديار بكر هي بلاد تنسب إلى بكر بن وائل، تقع غرب نهر الدجلة، العودة لياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صبروت للطباعة والنشر، 1988، المجلد الأول والثاني، ص 129 –493، وكذلك قائمة الملاحق.

[3] Memoire et documents de la ville d'Alger, MI 228, RA 13, P 55.

[4] Marcel Colombe Can tribution à l'étude de l'ad Jak in RA, P 173.

[5] أحمد الشريف الزهار، ص 150، والرجوع إلى حمدان بن عثمان خوجة، ص 149.

منهم إلى الفرار واللجوء إلى الأناضول، ولم يبق منهم سوى ثلاثة آلاف وأربعمائة جندي في الثكنات وأحيل سبعمائة على التقاعد[1].

وبالإضافة إلى فرقة الانكشارية التي تعتبر أهم فرق الجيش النظامي في الإيالة بشكل خاص، هناك فرق أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، ودورها البارز في تعزيز القوة العسكرية البرية، وفي مقدمة هذه الفرق، فرقة "الطوبجية" أو "المدفعية"[2]، وقد أولت الجزائر فائق العناية والأهمية لهذه الفرقة، واعتمدت عليها في الدفاع عن سواحلها التي كانت تتعرض من حين لآخر للتحرشات الأوروبية في البحر المتوسط على ضفته الجنوبية، وقد وزعت الإيالة فرق الطوبجية على أسوارها وقلاعها التي كانت تعرف باسم "طوبخانة"، ولتطوير الناحية الدفاعية للإيالة فقد اهتمت الجزائر بصناعة المدافع التي تحتاجها الفرقة وكانت تشبه إلى حد كبير المدافع التي كانت موجودة في استنبول، حيث كانت تحتوي على نقوش متنوعة الأشكال ومختلفة الأحجام، كان يزين العثمانيون بها منازلهم، ومصنوعاتهم وعمارتهم، بالإضافة إلى وجود الأهلة على الفوهة وبعض الأدعية التي كتبت بالخط العربي، وتاريخ صنعها، واسم السلطان والباشا اللذين صنع في عهدهما المدفع[3] وقد اعتمد الجزائريون في صناعة المدافع على إذابة المعادن، حيث خصصت لهذا النوع من الصناعة دارا أطلق عليها اسم "ريختكان" وهذه الكلمة هي فارسية الأصل تتكون من شطرين "ريختة" بمعنى "صب" و"السبك"، و"كان" بمعنى المعدن[4]، وتوجد نماذج من هذه المدافع في متحف الجزائر ومتحف وهران ومتحف الجيش الفرنسي بباريس، وكان يشرف على هذه الصناعة رجل مختص في صقل المعادن كان يصطلح عليه اسم "أوسطه".

وإذا كان الجيش الانكشاري يمثله الانكشارية والطوبجية كجيش بري للإيالة، أي مشاة الجزائر، فإن "السباهية" كانوا يعتبرون الفرسان، ونظرا لكون عددهم كان محدودا

---

[1] Archives consulaire français. MD Alager. T 39. P 202 -205

[2] Venture de Paradis. P 200.

[3] توجد بعض النماذج من هذه المدافع في متحف الجيش الفرنسي بباريس ومتحف الجزائر ووهران.

[4] محمد علي الأنسي الدرر اللامعات في منتجات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت، 1918، ص 167.

إذا ما قورن بالعدد الذي كان موجودا في استنبول، فإن وجودهم اقتصر على عواصم المقاطعات الثلاث فقط "وهران"، "قسنطينة"، و"التيطري"، وكانوا يعتبرون الحرس الرئيسي للباي[1].

ولأن "فرقة السباهية" كانت تعتبر عند العثمانيين اقدم فرق الجيش في المؤسسة العسكرية[2]، وكان الجندي الذي يعين سباهيا يكون قد أنعم عليه، وكان يقود الفرقة "آغا السباهية" الذي كان يسكن في مدينة الجزائر، وكان الباشا يعتبره من أهم الشخصيات البارزة في الديوان، حيث كان الباشا يكلفه بقيادة الجيش في المعارك وبهذا تمتع السباهية في الإيالة بمكانة بارزة[3].

وبالإضافة إلى الفرق الثلاث الذي ذكرناها: أي الانكشارية، الطوبجية، والسباهية كان أوجاق الجزائر يضم عدة فرق صغيرة خاصة بالأمن والخدمة داخل الإيالة، وكانت عناصرها تختار من بين أقدم الجنود، وتمثلت مهمتهم في توفير الأمن وحماية دار الإمارة، ومن بين هذه الفرق، فرقة أطلق عليها "صولاق" وكان أعضاؤها يختارون من قدماء الجند في الجيش الانكشاري[4].

وكانوا يشكلون في مجموعهم الحرس الخاص للباشا، مثلما كانوا في استنبول يعتبرون الحرس الرئيسي للسلطان العثماني[5]، كما كانوا يرافقون الباشا عند خروجه وكان أربعة من هؤلاء الحرس يجلسون إلى جانب الباشا في القصر لحمايته من أي خطر قد يحوم حوله[6]، وكانوا يتزينون بلباس خاص يليق بمكانتهم عند الباشا.

وكانت فرقة "بيكلر" تأتي في المكانة بعد فرقة "صولاق" وكانت مهمتهم على نقيض ما كانوا يقومون به في استنبول حيث تمثلت في حماية السكان ومراقبة الأحياء الصغيرة بينما في استنبول وكانوا يقومون بمهمة الاتصالات الخارجية للسلطان العثماني[7]، والفرقة

---

[1] Venture de Paradis. T 1. P 176.
[2] Grassi. T 1. P 95.
[3] Venture de Paradis. T 1. P 176.
[4] Show, Thamas. Voyage dans la régencee d'Alger. Tunis 1980. P 162.
[5] D'ohssan, Tableau générale de l'empire ottoman. Paris 1820. P 291 –T 3.
[6] Grassi. P 96
[7] Show, P 162.

الأخرى من الجاويشية كان جنودها يختارون من بين الأوجاق الذين يمتازون باللياقة البدنية، والعضلات القوية، وكانت وظيفتهم تتمثل في مراقبة الجند، وإلقاء القبض على المشبوهين والمتهمين منهم[1]، ومثلما كان سائدا في المقاطعات الأخرى التابعة للدولة العثمانية فقد كان يترأس هذه الفرقة ضابط يعرف "بجاويش باشي" الذي كان يرافق "الباشا" ويجلس إلى جانبه وينفذ أوامره ويقوم بتعيين الجاويشية[2].

وعلى نقيض ما كان موجودا في الباب العالي وبعض الولايات العثمانية الأخرى كمصر، وتونس، فإن عدد الجاويشية كان لا يتعدى إحدى عشر جاويشا، واحد منهم كان يساعد آغا الانكشارية في مهامه، أما العشرة الباقون فكانوا يرافقون الباشا[3] فالسبعة القدماء منهم عرفهم "فونتوردي برادي" باسم الجاويشية الكبار، والثلاثة الآخرون الجاويشية الصغار[4] وقد ذكرهم دوسون باسم "كوجوك جاوشلر" بمعنى الجاويشية الصغار[5].

وتجدر الإشارة إلى الفرقة الأخيرة في أوجاق الإيالة وهي فرقة "إزباندود" والكلمة أصلها فارسي وتكتب "إزبانديد" أو "إزبانديت"، ومعناها قاطع الطريق، أو اللص، اعتمادا على ما ورد في القاموس[6]، وهذه الفرقة كانت تضم الأشخاص المعاقبين والمغضوب عليهم، واللذين استفادوا من العفو، بعدما التمسوا الصفح وتابوا وحاولوا التكفير عن أخطائهم[7]، ورغم ذلك فقد اعتبرت فرقة إزباندود السيف المسلول للايالة، "فالإزباندي" كانت تعني كذلك الشخص "البائس" و"الغاضب"، وكانوا يختارون من عناصر الجيش الانكشاري اللذين يمتازون بالشجاعة وروح المغامرة[8] وكانت فرقة الإزباندود توضع في مقدمة الجيش خلال المعارك، كما كانت تكلف بمهمة مباغتة العدو، والاقتحام،

---

[1] Venture de Paradis. P 190 – 193.
[2] Venture de Paradis. P 190 – 193.
[3] ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في عصر العثماني، القاهرة 1975، ص 207.
[4] Venture de Paradis P192.
[5] D'hossan. T 3. P 220 – 395.
[6] محمد علي الأنسي الدرر اللامعات في منتجات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت 1918، ص 196.
[7] D'ohssan. T 3. P 395.
[8] Venture de paradis. P 190 – 193.

والاعتماد على حرب "الكمائن"، وقد خصصت الجزائر لهذه الفرقة مكافآت حسب أهمية العمل الذي كانوا يؤدونه، وبخاصة في حالات الانتصار الذي كانوا يحققونه، وحسب حجم الغنائم التي كانوا يغنمونها في الحروب. وقد ذكرت لنا بعض الكتابات الفرنسية بأن فرقة ازباندود قد أولتها الإيالة أهمية كبيرة وكانت تتلقى من حين لآخر الهدايا والغنائم[1].

[1] Esterhary, Walsin, de la domination Turque dans l'ancienne reguere d'Alger. Paris 1840. P 247 –248.

المبحث الثاني: الجيش الاحتياطي:

إذا كنا قد علمنا بأن الجيشان الانكشاري والنظامي في الجزائر كان يمثلهما الأوجاق، فإن عشائر المخزن كانت تمثل الجيش الاحتياطي، وقد ظهرت هذه العشائر طبقا لفلسفة الحكم عند العثمانيين الذين اعتبروا الخدمة داخل المؤسسة العسكرية هي من أهم واجبات المسلم، ولذلك جرى تقسيم الرعية إلى فئتين:

الفئة الأولى كان تؤدي الخدمة العسكرية وتعتبرها واجبا مقدسا فكانت تتمتع بامتيازات عدة، كالإعفاء من الضرائب، وتلقي المرتبات، والاستفادة من الغلال، والمواد الغذائية[1]، أما الفئة الثانية التي لم تكن تؤدي واجب الخدمة العسكرية، فكان عليها الاعتماد على إمكانياتها لتدبير شؤونها، ولم تكن تستفيد من عملية توزيع الأراضي، وكانت تخضع لنظام ضرائبي الذي كان يمثل مصدرا رئيسيا لدخل الدولة[2].

وقد انتشرت عشائر المخزن في عدة مناطق من الجزائر، وكانت تطلق عليها عدة أسماء، "كالزمول"، ومفردها "زمالة"، أو "الدوائر"، ومفردها دائرة، و"البرجية"[3]، وكانت تستقطب هذه العشائر من عائلات غير متقاربة، وتقوم الحكومة بتجميعها في مساحات محددة من الأراضي الخاضعة لها، وتمنحها حرية استغلالها مع إعفاءها من الضرائب، باستثناء ضريبة الزكاة[4].

وحتى تتمكن هذه العشائر من أداء مهامها على أكمل وجه خاصة في الحفاظ على أمن وسلامة سكان الإيالة، فإنها كانت تسكن في المناطق الاستراتيجية التي تسهل عملية مراقبة أكبر عدد من العامة، ولذلك كان للجيش الاحتياطي الذي يتكون من عشائر المخزن بشكل أساسي دورا هاما في عملية استتباب الأمن والاستقرار داخل الإيالة، وضمان طاعة السكان المحليين، والمساهمة في إخماد الفتن، والقضاء على الانتفاضات، أو الحركات

---

[1] Esterhazy, Etat actuel de la Turquie –1812 –TI. II Paris. P 247 –248.

[2] Thorntan. T 1. P 45.

[3] Esterhary. P 266.

[4] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 292

المسلحة التي تستهدف الإطاحة بالسلطة الحاكمة في الجزائر[1]، كحركة الدرقاوي التي تزعمها عبد القادر بن الشيخ العربي الدرقاوي، وابن الأخرش التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر بوهران وقسنطينة[2] وثورة تلمسان (1035 هـ -1625 م) التي قام بها أهالي تلمسان ضد جور الاتراك، وثورة ابن الصخري زعيم قبيلة الدواودة، التي هزت أركان النظام العثماني في شرق الجزائر ووسطها (1047 هـ -1637 م)*، وقد منحت الإيالة لكل عشيرة كل ما تحتاجه من خيول وأسلحة حسب عدد فرسانها، وفي هذا المجال أفادتنا وثائق الأرشيف الوطني لمدينة باريس بحصول عشيرة زمالة الغربية بالبليدة علم 1824 م على أربعين جوادا وأربعين بندقية طويلة وأخرى قصيرة، ونفس العدد بالنسبة للسيوف والأسرجة[3].

وبحكم فلسفة الحكم عند العثمانيين كان على عشائر المخزن أن تلبي طلب الخدمة العسكرية متى وجه الأمر إليها بذلك[4] ويبقى فرسانها مجندين طيلة المدة التي تكون فيها الإيالة بحاجة إليهم، وكان على هذا الفارس أن يتدبر أموره بمفرده، أي يتحمل مصاريف حاجاته اليومية من الطعام والملبس دون الاستفادة من الحكومة الجزائرية، ويبقى على هذا الحال حتى ينهي خدمته[5].

ونظرا للدور الذي كان يؤديه الفارس المخزني استطاعت الإيالة الجزائرية أن تحافظ على أمنها الداخلي طيلة هذين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن تخمد حركات العصيان التي تعرضت لها بعض مقاطعات في فترات متقطعة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر[6].

---

[1] Boudicourt L. de la guerre et gouvernement d'Alger. Paris 1853 . P 292

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 258 (توزيع عشائر المخزن).

* حركة الدرقاوي هي من الثورات الدينية قادها أتباع الشيخ الدرقاوي قامت بوهران في عهد الباي محمد المقلش عام 1219 -1803، الرجوع إلى احمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني، ص 161.

* حركة ابن الأخرش قادها محمد بن الأخرش حيث ادعى الانتماء إلى الطريقة الدرقاوية وقد هددت حركته الوجود العثماني في قسنطينة، 1220 هـ -1804 م.

[3] سجلات مدينة الجزائر، 228 -15 MI السجل 28، الورقة 10.

[4] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، المصدر السابق، ص 59.

[5] Feraud. Charles, vœux du Husein Bey in RA, 1863, P 211 -212 -213 -214.

[6] الرجوع إلى مسلم عبد القادر، المصدر السابق، ص 72 -73.

وقد اعتبر الجيش الاحتياطي من الدعائم الهامة التي أسس عليها العثمانيون نظام حكمهم في الإيالة الجزائرية، مثلها مثل الولايات العثمانية الأخرى، ونظرا لارتباط الجيش الاحتياطي بنظام الحكم واستمراره في الجزائر، فإن ولاتها كانوا يراعون أهمية تجنيد المتطوعين والاحتياطيين في المناطق التابعة للدولة العثمانية بأسيا، أوروبا، وجزائر البحر الأبيض المتوسط.

وقد أولى العثمانيون والجزائريون أهمية كبيرة للمتطوعين في الجيش، باعتبارهم يشكلون احتياطي يغذي الإيالة باستمرار، واستمرت ظاهرة التطوع خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، تشكل إحدى الروابط الأساسية مع الباب العالي، باعتبار أن عشائر المخزن كانت بالنسبة إليهم من الدعائم الأساسية التي تأسس عليها الحكم في الإيالة، وكان من غير الممكن أن يتم الاستغناء عن هذه الشريحة من الجيش، ولقد ذكر لنا كاثكارت أن الإيالة الجزائرية عام 1796 كانت بحاجة ماسة إلى أعداد كثيرة من الجند الاحتياطيين خاصة وأنها كانت في هذه السنة في حالة حرب مع الدانمارك[1]، أي أن العلاقات بين البلدين قد تأزمت، وخلال هذه الأزمة أدركت الإيالة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى أهمية الانخراط في الجيش، ودوره في تدعيم المؤسسة العسكرية للإيالة، وإمكانياتها للتصدي لأي خطر خارجي، وقد شهدت هذه الفترة تدفق أعداد هائلة من الجند، ومن شتى الأرجاء التابعة للدولة العثمانية[2].

ولم تكن الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية تدركان لوحدهما دور الجيش الاحتياطي، بل كانت دول أوروبا تدرك كذلك أهميته، لدرجة أنها كانت تهتم بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية العثمانية، وطبيعة النظام الذي تسير عليه، حتى أن الحكومة البريطانية قد طلبت من استنبول عدم إمداد إيالة الجزائر بالجند من منطقة الأناضول عام 1800، وكان الغرض من ذلك الضغط على الإيالة، حتى تضطر إلى

[1] الأسر الأمريكي جيمس كاثكارت لينذز (مذكرات) تعريب اسماعيل العربي، ص 249 –252.

[2] Marcel Colombe contribution à l'étude de l'odjek in RA. 194. P 180.

إطلاق سراح المعتقلين الإنجليز الذين أسرهم رجال البحر الجزائريين، ثم إعلان الحرب على نابليون الذي كان قد احتل مصر عام 1798.

والجدير بالذكر أن فرنسا قد سلكت نفس الأسلوب الذي انتهجته بريطانيا، حيث قام قنصلها "دوبوانانفيل" بإقناع بلاده بالضغط على الإيالة، حتى تعيد لفرنسا امتيازاتها في مدينة القالة لاستثمار المرجان[1].

وحسب ما ورد في بعض الوثائق الفرنسية التي ذكرت بأن السيد سيدني سميث رئيس منظمة فرسان القديس يوحنا لمحاربة استرقاق الأوروبيين في الإيالات المغربية، الجزائر، طرابلس، وتونس، فقد طالب بممارسة دول أوروبا ضغطها على الدولة العثمانية، حتى توقف عملية إرسال الجند الاحتياطيين إلى إيالات البحر المتوسط، ومحاولة إبعاد الإيالة عن تجنيد الشباب في الأناضول[2].

ولقد كانت الإيالة الجزائرية تمتلك في الأناضول بناءا ضخما بمنطقة أزمير يتكون من طابقين طابق أرضي، وطابق علوي واصطلح عليه باسم "الخان" وكان هذا البناء يحتوي على عدة غرف، ويشرف عليه "وكيل" يعينه باشا الإيالة، ويساعده في أداء مهامه مجموعة من الموظفين، وكانت مهمتهم الإشراف على عملية تسجيل الجند الجدد في الجيش الاحتياطي، حيث كانوا ينصبون الخيام التي يتوافد عليها الشبان للانخراط في الجيش، وبعد ذلك يحول المنخرطون إلى الخان، وبعد جمعهم يتم نقلهم على ظهر سفينة إلى الإيالة[3].

ولإغراء الجند كانت تقدم لهم كل متطلباتهم وتوفر لهم كل الظروف الملائمة والجيدة، علما بأن هذه العملية كانت تكلف الخزينة الجزائرية مصاريف باهضة كانت تصرف على القائمين بشؤون الخان ولتأجير السفن والأرض التي كانت تنصب عليها الخيام، بالإضافة إلى مصاريف ترميم الخان، وقد ذكرت لنا بعض السجلات الإدارية أن المصاريف التي كانت تنفق على الخان قد بلغت من عام 1725 م إلى علم 1728 م "5870"

---

[1] رسالة من القنصل الفرنسي دوبوانانفيل 05 جانفي 1808، ص 3/ المجلد 39 Alger.

[2] Archives consulaires français. MD Afrique. T 5. P 238

[3] تونس المكتبة الوطنية، رسالة من وكيل الجزائر بأزمير الحاج محمد إلى أحمد باشا المخطوط 37، الورقة 10.

قرشا، وكان معدل الإنفاق الشهري على الخان يقدر بـ "130" قرشا في كل شهر، هذا علاوة على بعض الهدايا التي كانت ترسلها الإيالة الجزائرية إلى موظفي الباب العالي في أزمير لتسهيل مهام وكيل الخان وموظفيه، أو إلى بعض المدن التي كانت تمد الإيالة بالجند، وقد حدد لنا مارسال كولمب Colombe Marcel بعض تلك الأنواع من الهدايا[1]، ولقد حددت لنا الجريدة الرسمية الحكومة الفرنسية Le moniteur بعض النماذج منها، المنسوجات الصوفية وبعض البنادق والسيوف والسروج المرصعة بالذهب بالإضافة إلى الغلمان والأمات والسجاد الفارسي وأنواع الطيور[2].

ولقد كان على الباش داي أي القائم بأمر الخان أن يكتب تقريرا مفصلا يوضح فيه الأسباب الجوهرية لرغبة الإيالة في الحصول على الإمدادات العسكرية، وطلب المساعدة من حكام المدن الأخرى، والجدير بالذكر أن عملية تدعيم الإيالة بالجند كانت لا تتم إلا بموافقة السلطان العثماني نفسه، الذي يصدر فرمانا يطلب فيه من حكام المدن في الدولة العثمانية السماح للباش داي بنصب الخيام لاستقطاب المتطوعين في الجيش الاحتياطي، شريطة عدم إجبار الشباب على الانخراط، وكان على الباش داي أن يبعث بتقرير يخبر فيه السلطان عن عدد المنخرطين، كما يطلعه على الوضعية التي يعيشونها داخل الخان[3].

وبعد القيام بكل الإجراءات القانونية لعملية تجنيد الاحتياطيين في الإيالة يتم تسجيلهم في دفتر الجند، ثم تعرض عليهم القواعد النظامية التي تستوجب التحلي بها طيلة التواجد بالجيش الاحتياطي[4].

وقد وجدت في بعض السجلات الإدارية لمدينة الجزائر قوائم الجنود الذين جيء بهم من مدينة الإسكندرية، واستنبول ليس على متن السفينة المؤجرة خصيصا لنقل الجند، وإنما على متن سفينة تجارية، وحتى مع الحجيج، وقد وصلت في عام 1748 سفينة كانت

---

[1] Colombe Marcel, contribution à l'étude de l'odjek in RA 1943, P 175.

[2] Le moniteur 03 Septembre 18 –16, N° 247, P 993.

[3] MD Alger, Mi 14, T 13, P 55.

[4] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 119.

تنقل الحجاج، ومن بينهم عدد من الجند المنخرطين في الجيش الاحتياطي[1] وقد حددت القائمة باثني عشرة جندي، وهناك مصادر عدة اعتمدت عليها الإيالة لتزويد المؤسسة العسكرية بالمتطوعين، فكان منهم اليوناني، التركي والكردي، التاتاري، الفارسي، الأوروبي وحتى المصري والتونسي ومن طرابلس، وقد احصى لنا مارسيل كولمب في دراسته أكثر من ستين منطقة كان يأتي منها هؤلاء الجند كأماسية، ديار بكر، إزمير[2].

وبالإضافة إلى المناطق التي أشرنا إليها كأزمير وبعض الولايات، والمدن العثمانية، هناك مناطق أخرى كجزر البحر المتوسط، حيث أشارت بعض السجلات الإدارية لمدينة الجزائر بأن الإيالة استفادت في 21 سبتمبر عام 1800 من مجموعة كبيرة من الجند المتطوع في الجيش الاحتياطي، الذين جاءوا من جزيرة رودس وكان عددهم 17 جندي[3]. وذكر لنا كلومب بأنه في أواخر عام 1800 وصل إلى الإيالة الجزائرية 279 جندي في 24 نوفمبر[4].

وعليه يمكن القول بأن الجند الذين كانوا ينخرطون في الجيش الاحتياطي كانوا يأتون من مناطق مختلفة تابعة للدولة العثمانية، وبدون مراعات الانتماءات العرقية، فكان المنخرطون في الجيش يونانيون، أكراد، فرس، تتار، وحتى أوروبيون، وقد ذكر لنا أحمد الشريف الزهار، بأن الإيالة في عهودها الأخيرة، لم تكن تشترط في المتطوعة الشجاعة، والانضباط، والأمانة لدرجة أنها أدمجت حتى المتسولين والمتشردين[5]، وقد أيد هذه الفكرة حمدان بن عثمان خوجة عندما ذكر بأن الإيالة أصبحت في أواخر العهد العثماني تستقطب الجند من الولايات الأخرى دون الأخذ بعين الاعتبار ميولاتهم واتجاهاتهم وكفاءاتهم، كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى كون عملية الانخراط في الجيش الاحتياطي لم تكن تعتمد على نظام خاص بها، أو متقيدة بزمن معين، بدليل أن الجند كانوا

---

[1] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر MI 14، P 22 السجل 13، الورقة 55.

[2] ديار بكر هي بلاد تنسب إلى بكر بن وائل، تقع غرب نهر الدجلة، العودة لياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صبروت للطباعة والنشر، 1988، المجلد الأول والثاني، ص 129 –493، وكذلك قائمة الملاحق.

[3] Memoire et documents de la ville d'Alger, MI 228, RA 13, P 55.

[4] Marcel Colombe Can tribution à l'étude de l'ad Jak in RA, P 173.

[5] أحمد الشريف الزهار، ص 150، والرجوع إلى حمدان بن عثمان خوجة، ص 149.

يفدون إلى الجزائر في أوقات وظروف مختلفة، أي في أوقات السلم، والحرب، وعلى دفعات متباعدة، وحسب الظروف التي تعيشها الإيالة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، اعتمادا على ما ورد في دراسة مارسيل كلومب Marcel Colombe، فإن الجند المتطوعة في الجيش الاحتياطي قد بلغ عددهم في نهاية القرن الثامن عشر 8533 جنديا[1]، بيد أن القوائم التي قيدتها السجلات الإدارية لمدينة الجزائر قد أشارت إلى وجود 7980، أي باختلاف بسيط يقدر بـ 553 جندي[2]، ويبدوا أن هذه الإحصائيات هي الأقرب إلى الصحة، والصواب، وكان معدل الزيادة السنوية للجند الاحتياطي يصل إلى 163 جنديا فقط، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بان التجنيد قد بدأ يتدهور مع نهاية القرن، خاصة مع رياح الأزمات التي بدأت تعصف بالدولة العثمانية.

وكان باشاوات الجزائر يعبرون عن استيائهم لذلك من خلال تقاريرهم التي كانت ترسل إلى السلطان العثماني، والتي أشارت إلى حاجة الإيالة للجند، الاحتياطيين وهذا ما توضحه لنا الرسالة التي بعث بها حسين باشا للسلطان محمود الثاني في ديسمبر عام 1827[3] وقد شهدت هذه السنة توترا كبيرا في العلاقات بين ولاية اليونان واستنبول، وتحول البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة حرب بين الدولتين بدعم من بعض الدول الأوروبية، وهذا ما أدى إلى تناقص أعداد الجند المتطوعة التي كانت تصل الإيالة، وبخاصة الجند الذين كانوا يأتون من الولايات التابعة للدولة العثمانية بواسطة السفن التي كانت تبحر في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحول هذا البحر إلى منطقة توتر خاصة بعد ما ساءت العلاقة بين الإيالة، وفرنسا[4] وفي ظل هذه الأوضاع بدا الباب العالي يبدي نيته في التخلي عن وظيفة الباش داي في الخان باستنبول، وإرساله إلى الجزائر، وإلغاء عملية تسجيل الجند المتطوعين في الجيش الاحتياطي[5].

---

[1] M Colombe P 185

[2] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر Mi– 14، السجل 13 الورقة 54 –55.

[3] مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28.

[4] سجلات مدينة الجزائر، MI 14، السجل 13 ورقة 54 –55.

[5] مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28.

ومع تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، اضطر الباب العالي إلى إلغاء وظيفة الباش داي في مدينة أزمير، وغلق الخان، ثم جرد محتوياته في سجل خاص، وهذا ما ورد في رسائل الحاج أحمد باي والي قسنطينة التي أشارت في رسالة واحدة منها، بأن آخر بعثة وصلت إلى الجزائر تحمل الجند المتطوعة، كانت آتية من مصر تتكون من 19 جنديا فقط، وقد وصلت في جوان 1830[1].

ومما لا شك فيه أن تناقص عدد الجند المتطوعين في الجزائر قد جاء نتيجة ازدياد مشاكل الدولة العثمانية الخارجية وظهور عدة عقبات أمام مواصلة عملية التجنيد في الأناضول والمناطق الأخرى التابعة لها، وهناك رسالة للحاج حسين بعث بها إلى حسين باشا، وصفت لنا هذا الوضع حيث ذكر بأنه بذل كل ما في وسعه من اجل جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر، واستطاع أن يجمع بضع عشرات منهم، لكن أصحاب السفن رفضوا نقلهم فاضطر إلى تسجيلهم وتسريحهم، خاصة وأنه لم تكن له القدرة على تحمل مصاريفهم، ولقد عبر وكيل الخان في آخر رسالته عن رغبته في إلغاء وظيفته، والسماح له بالعودة للجزائر[2].

---

[1] المخطوط 1642، مجموعة رسائل أحمد باي الرسالة 03 الجزائر المكتبة الوطنية.
[2] مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28 –43، رسالة مؤرخة في 15 يناير 1828.

المبحث الثالث: البحرية:

لقد اهتمت الإيالة الجزائرية بالجوانب العسكرية المختلفة، فمثلما نظمت جيشها البري، وأولته عناية كبيرة، فقد كرست أيضا اهتمامها بالجيش البحري، والأسطول الذي كان يمثل هيبة وسيادة الدولة، ومحور قوة الجزائر العسكرية والسياسية في البحر الأبيض المتوسط، وكان يشرف إداريا على البحرية الجزائرية، فقد كان يرأسها "يالي وكيل خوج" الذي سبق لنا وأن أشرنا إليه في فصل الإدارة الجزائرية[1]، وقد كانت من أبرز الضباط في الجيش الانكشاري من جهة أخرى[2]، ولكي يكون هناك تمييز بين هذا الموظف السامي الذي كان من العناصر البارزة في ديوان الإيالة عن بقية الموظفين المساعدين الآخرين، ذكر في بعض المصادر باسم يالي وكيل حرج[3]، وقد جاء ذكر هؤلاء الموظفين المساعدين في قوائم هدايا الدول الأوروبية للإيالة الجزائرية[4] ومن أبرز هؤلاء الضباط الذين كانوا يأتون بعد يالي وكيل حرج، كان "القبودان"، وهو القائد الأعلى للأسطول البحري عند خروجه من الميناء إلى عرض البحر، ثم يأتي بعده "ليمان رئيسي"، أي قائد الميناء، وهي نفس الوظيفة التي كانت موجودة في استنبول حيث كان يشرف على عمليات تفتيش الميناء ومراقبته[5]، وكانت له في الإيالة سفينة خاصة به يجوب بها المياه الإقليمية لمدينة الجزائر ليراقب شواطئها وحركة السفن التي تدخل وتخرج منها، بالإضافة إلى معرفة هويتها، وطبيعة مهامها، كما كان يهتم بالأخبار الدولية التي كانت تتناقلها السفن الوافدة إلى الإيالة، بالإضافة إلى استلام الرسائل الموجهة للباشا[6]، ونظرا للدور الذي كان يلعبه ليمان رئيسي في إدارة الجزائر وبخاصة في مجال البحرية، فإن هذا الموظف كان يدخل عند الباشا عدة مرات. في اليوم ليطلعه على كل التقارير، وكان بعض الباشاوات في الجزائر يكلفون هذا الموظف بإيصال الرسائل إلى الدول، مثلما فعل

---

[1] Show. (Dr) Voyage dans le régence d'Alger, P 162.

[2] Dévaulx. Albert notes historique .... D'Alger in RA, 1859, P 20.

[3] Les archives national français, MI 14 –228, P 10 –50 –59 –60.

[4] قائمة الهدايا الفرنسية عام 1811 في الجزائر، المجلد 40، الورقة 194 –200.

[5] Show. (Dr) Voyage dans la régence d'Alger, P 162.

[6] D'ohssan, T 3, P 395.

عمر باشا (1230 –1232 هـ) (1815 –1817 م) عندما كلف أحد القائمين على إدارة الميناء بحمل تقرير إلى السلطان العثماني محمود الثاني لإخباره بالحملة البريطانية على مدينة الجزائر عام 1231 هجرية، 1816 ميلادية[1].

ومن وظائف البحرية الأخرى، وظيفة "واردیان باشي"، والذي يعتبر من أبرز الموظفين في البحرية الجزائرية[2]، حيث كان يشرف على أنشطة الخدم في الميناء، والذين كان معظمهم من الأسرى الأوروبيين، وكان يعين لكل رئيس سفينة، العدد المناسب من الخدم للعمل على متنها[3].

وبالنسبة لقيادة السفن في الجزائر، فكانت من اختصاص عدد من الرؤساء "مفرد رئيس"[4]، وهو نفس الاسم الذي جاء في سجلات الأرشيف الوطني الفرنسي[5] وكان يساعد كل رئيس عدد كبير من التجار[6] ونائب له كان يعرف باسم "باش رئيس" و"رئيس للخدم"، وكاتب باسم "خودة"، وثلاثة ضباط، وإمام يؤم البحارة في الصلاة، وكانت كل سفينة مزودة بفرقة من جنود "الطوبجية" التي كان يقودها "طوبجي باشي"، وأخرى من الانكشارية بقيادة "بلوك باشي" وكان يصطلح عليه اسم "آغا"، وكانت من أهم صلاحياته هي مراقبة السفينة أثناء إبحارها وخلال رحلتها، وتسجيل كل التفاصيل في تقرير يقدمه إلى الباشا بعد رجوع السفينة إلى الجزائر[7]، وكان الباشا يعتمد كثيرا على هذه التقارير التي كانت تحدد مصير ومستقبل الرئيس في البحرية. إما بتجديد الثقة به، أو إقالته[8].

---

[1] Correspondance consulaire et commerciale 08/ 09/ 1816, T 34.

[2] D'ohssan tableau général de l'empire ottoman, T 1, 1787 –1790, Paris 1920 , P 395.

[3] Show، ص 172، وأيضا ص 153 المصدر السابق، Venture de Paradis.

[4] رئيس كلمة عربية فصيحة، أنظر إلى ابن منظور لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1968، فصل س ش، ص 91.

[5] 15 Mi 228 السجل 19 الورقة 55 –138 وفي بعض الأحيان كتبت رئيس بدون ياء (ريس).

[6] Venture de paradis, P 47, 179 –190.

[7] Devaulx, A, La marine d'Alger in RA 1869, P 388.

[8] Venture de paradis, P 150.

وكان النظام الذي طبقه الجزائريون في تكوين طاقم السفينة في الإيالة، هو نفسه النظام الذي اعتمدته الدولة العثمانية، وقد تشابهت الوظائف مع بعضها البعض بين الإيالة والباب العالي[1] وكانت الإيالة تفتح أبواب البحرية أمام الراغبين من العامة في العمل بها، وقد ذكرت لنا بعض المصادر الفرنسية بأنه من بين ألف وخمسمائة بحار كانوا يمارسون عملهم في ميناء الجزائر عام 1820 كان ثلثهم أي خمسمائة من الرعية، والباقي من الأوجاق[2] ومن بين تسع سفن خرجت في البحر المتوسط في أكتوبر 1804، كان رؤساء أكبر ثلاث سفن منها من الرعية، وهو "الرئيس حميدو" الذي كان خادما في ضباط الجيش البحري، ثم ارتقى إلى رتبة بحار وزميل وبعدها إلى ضابط، إلى أن أصبح رايس أي قائد أسطول الإيالة[3].

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت البحرية الجزائرية تقليدية في نظامها، إذا ما قارناها مع نظم البحرية الأوروبية التي أصبحت تعتمد بمرور الزمن على الأساليب المتطورة والمناهج العلمية والابتكارات، ورغم ذلك فقد بقيت الإيالة حتى عام 1816 م قادرة بإمكانياتها الدفاع عن سواحلها من الهجمات الأوروبية، كما شاركت وبقوة فاعلية مع الدولة العثمانية في حروبها، بيد أن الهجوم الإنجليزي الذي كان في هذه السنة (1816) قد أدى إلى شلل جزئي للبحرية، وكان بمثابة ضربة قوية يتلقاها الأسطول الجزائري في البحر المتوسط، وبدأت بذلك أسطورة "الجزائر المحروسة" تتلاشى[4]، رغم ما تلقته الإيالة من الباب العالي من مساعدات، وحتى من سلطان فاس فإنها لم تستطع أن تمتلك عام 1819 سوى مجموعة محدودة من السفن الكبيرة أغلبها كانت لا تصلح للإبحار، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السفن الصغيرة والمتوسطة، وقد أفادنا

---

[1] D'ohssan, T 3, P 432.

رسالة من القنصل الفرنسي 24 أفريل 1820 الجزائر، المجلد 45، الورقة 159.

رسالة من القنصل الفرنسي 18 أكتوبر 1804 الجزائر، المجلد 37 ورقة 20.

عبد الجليل التميمي، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس 1983، ص 144.

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بقائمة أنواع السفن الجزائرية لعام 1819، وحتى كيفية الحصول عليها[1].

وأما فيما يتعلق بأنواع السفن التي كانت تعتمد عليها الإيالة في البحرية، فإن كثرة أنواعها كانت توحي بمدى اهتمام الجزائريين بالبحرية، ومن بين تلك الأنواع ما جاء في الأرشيف الوطني الفرنسي، "سفينة بركندة، بلاقرة، سكونة، فرقطون، بلانديرة وقليوطة"[2]، وكان أغلب هذه الأنواع من السفن مستعملا في الإيالات المتوسطة المجاورة كطرابلس وتونس، وحتى في العاصمة العثمانية استنبول، مصر.

وقد أطلق الجزائريون على تلك السفن اسم قورصان ثكنة لري، أي بمعنى السفن الحربية، لكون أن القرصنة كانت بالنسبة إليهم نوعا من الجهاد، أو الحرب، ورغم استقلالية هذا الجهاز أي البحرية عن الباب العالي، فإن القبودان باشا في استنبول كان بإمكانه أن يستدعي باشا الجزائر متى شاء باعتباره القائد الأعلى أسطول الدولة العثمانية، ويفقد بذلك الأسطول الجزائري أهميته حيث يصبح جزءا من الأسطول العثماني ويصبح بذلك القبودان الجزائري تحت إمرة القبودان باشا، وينصاع لأوامره[3].

ولذلك فإن الإيالة كانت تبدي طاعة كبيرة للباب العالي، حيث كانت ترسل أسطولها حتى إلى البحر الأسود وبحر إيجه، كما أن دول أوروبا كانت تعتبر أساطيل الإيالات الثلاثة تونس، الجزائر وطرابلس جزءا كبيرا من قوة الدولة العثمانية، وهذا ما كان يرد في تقاريرها[4].

وخلال ثورة اليونان التي استمدت أفكارها من مبادئ الثورة الفرنسية 14 جويلية 1789، هذه الثورة التي جاءت بعدما استاء سكان اليونان من الوجود العثماني، حيث كونوا

---

[1] Archives consulaires français. T 45. P 93.

[2] Archives nationale français. Mi 15 -228. T 19. P 138.

[3] الرجوع إلى المكتبة الوطنية بتونس، هناك رسالة بعث بها القبودان دريا محمد خسرو باشا إلى حسين باشا عام 1827 م من خلال إرسال سفن جزائرية إلى البحر الأسود لمساعدة العثمانيين الذي كانوا في حرب مع روسيا، موجودة في مخطوط 37، مراسلات دايات الجزائر، الورقة 58 -60.

[4] الجزائر، مركز الدراسات التاريخية، وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ -هـ 58، 343 -1240.

جمعيات سياسية بطريقة سرية أطلقوا عليها اسم هيتري أي الجمعية الأخوية[1] التي كان لها نشاط سياسي كبير استهدف التخلص من النفوذ العثماني، وابتداء من عام 1821 بدات هذه الجمعية تعمل في العلن، واتخذت من مدينة أوديسا بروسيا مركزا لها، واستطاعت هذه الجمعية أن تجمع صفوف اليونانيين في إقليم مورا حتى بلغ عددهم مائة وعشرين شاب قوي، وقد كلفت الدولة العثمانية خورشيد باشا بإخضاع بلاد اليونان، بيد أن الثوار هزموه في معركة الرتموبيل (المضيق المشهور باليونان)، وقد تفرق شمل الجند العثمانيين في ذي الحجة 1237 هـ الموافق لأوت 1822 م، وبعد هذا الانهزام أثر خورشيد الباشا الموت مسموما، وهذا ما زاد بثبات اليونانيين أمام القوات العثمانية واعتصامهم في جبال اليونان الوعرة، ولذلك استنجد السلطان العثماني محمود الثاني 1808–1839 بمحمد علي باشا والي مصر، حيث أصدر فرمانا في 05 رجب 1239 هـ الموافق لـ 07 مارس 1824 م، عين بموجبه محمد علي واليا على جزيرة كريت وإقليم المورة وهما بؤرتا هذه الثورة[2].

وقد تولى إبراهيم باشا ابن محمد علي مهمة محاربة اليونانيين ابتداء من 16 جويلية 1824 حيث تمكن من إلحاق الهزائم بهم في جزيرة كريت وسواحل المورة، وفي هذه الظروف تلقى الثوار الدعم من الدول الأوروبية، ورغم ذلك فقد تمكن إبراهيم الباشا من قمعهم بنفارين في بحر إيجه في 23 مارس 1825، وفي 22 أفريل 1826 فتح العثمانيون مدينة أثينا، وقد تدخلت دول أوروبا بعد ذلك بدعوى حماية اليونانيين، فاتحة بذلك أبواب المسألة الشرقية على مصراعيها وقد اعتبر الباب العالي مسألة اليونان قضية خاصة وداخلية وطالب الدول الأوروبية بعدم التدخل في شؤون رعاياها، وفي 05 فبراير 1827 توسطت إنجلترا للدولة العثمانية بخصوص مسالة اليونان، بيد أن الباب العالي اعتبر ذلك تدخلا في شؤونه الداخلية، ولذلك قامت كل من فرنسا وروسيا وإنجلترا بإرسال أساطيلها

[1] هيتري هي جمعية يونانية معناها الجماعة الأخوية تأسست في فيينا عاصمة النمسا كان عملها سري إلى غاية عام 1821 لمزيد من التفاصيل، الرجوع لمحمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العالية العثمانية، ص 206.
[2] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 208.

إلى سواحل اليونان التي وصلت في 20 أكتوبر 1827، وقد انتهت الحرب بانهزام العثمانيين في موقعة نافارين.

وما نستنتجه من خلال هذه الحوادث التي شهدتها الدولة العثمانية، أن انعكاساتها كانت تؤثر على الإيالة الجزائرية التي أدت دورا كبيرا في النزاع الذي شهدته اليونان، فرغم عدم استعداد السفن الجزائرية للمساهمة في الحرب، حيث عبر القبوذان الجزائري مصطفى رايس عن ذلك في رسالة بعثها للسلطة العثمانية، إلا أن البحرية الجزائرية لم تبخل بمساعدتها للباب العالي، ولذلك كانت دول أوروبا تعتبر أساطيل الإيالات الثلاثة: الجزائر، تونس، طرابلس جزءا كبيرا من قوة الدولة العثمانية وهذا ما كان يرد في تقاريرها[1].

ولم يقتصر العثمانيون في استنبول على اعتماد الأسطول الجزائري، واشتراطه في الحروب بل اعتبرت الجزائر مدينة بحرية بقيت طيلة ثلاثة قرون حتى القرن التاسع عشر تزود الدولة العثمانية بأفضل بحارتها وأكبر قادة أساطيلها، "كعلي باشا" الذي كان جنديا في الإيالة، ثم تحول إلى وكيل لها في استنبول، ونظرا لما أبداه هذا الموظف من شجاعة وانضباط في العمل، فقد استدعاه السلطان سليم الثالث عام 1807 لدراسة أسباب الأزمة السياسية التي حدثت بين الدولة العثمانية وبريطانيا التي بدأت تهدد العاصمة استنبول، وكلفه بقيادة الأسطول العثماني، وفي عام 1808 عزله السلطان مصطفى الرابع من منصبه، لكن السلطان محمود الثاني عندما تولى الحكم في استنبول أعاد علي باشا إلى منصبه في نوفمبر 1808، وقد عزله بعد ذلك حتى لا يتعاظم نفوذه، وحتى لا يهدد مصالح الحكام، وهناك جندي آخر في البحرية كانت له سمعة كبيرة في الباب العالي، وهو "طاهر باشا" الذي كان جنديا في الإيالة، ثم تحول إلى جندي في فرقة المدفعية بالبحرية العثمانية، ونظرا لخبرته العسكرية، وإتقانه لعدة لغات أجنبية فإنه اشتهر بين رؤساء البحر، وفتحت أمامه الأبواب لتولي المناصب العليا في الأسطول العثماني[2].

---

[1] Mantran. R : L'évolution des relation entre la Tunisie et l'empire. Ottoman in 1959, P 325.
[2] Devaulx. Albert. la marine de la régence d'Alger in RA, P 388.

ورغم أن البحرية الجزائرية كانت في نظامها تقليدية مقارنة بالبحرية الأوروبية، فإن البحرية التابعة للإيالة استطاعت أن تدافع عن السواحل الجزائرية[1]، وقد لعبت دورا هاما وفعالا في عدة حروب شاركت فيها مع الدولة العثمانية، ورغم اهتمام الإيالة بالأسطول البحري، فإنها لم تستطع أن تقدم سوى عددا محدودا من السفن الحربية الصغيرة، والتي كان أغلبها يحتاج إلى صيانة وإعادة التجهيز، ونظرا لأهمية هذا الأسطول، فقد كانت استنبول تستدعيه دائما للمشاركة في حروبها بالبحر السود وبحر ايجه[2]، ولم تكتف الدولة العثمانية بالاستعانة بالأسطول البحري الجزائري، بل كانت تتلقى طيلة ثلاثة قرون، أحسن البحارة من الجزائر مثل "علي باشا" الذي كان جنديا في الجزائر، قم "طاهر باشا" الذي التحق بالبحرية ثم المدفعية.

والجدير بالذكر أن الكتابات الفرنسية تتفق على أن البحرية الجزائرية قد بلغت اوجها في منتصف القرن السابع شعر، وقد مكنتها قوتها من نفوذها البحري والسياسي إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط من جهة، وأوروبا الغربية من جهة أخرى[3]، وقد كان الأسطول الجزائري يبحر من الجزائر إلى بريطانيا، واسلندا وغيرها، وقد وصفت هذه الكتابات البحرية الجزائرية بمصطلح القرصنة، بيد أن الواقع قد أثبت بأن الأسطول الجزائري لم يكن دوره عدوانيا، وإنما كان يهدف إلى حماية البلاد الجزائرية والإسلام من تحرشات الصليبيين خاصة الإسبان، والبرتغال، هذه الحملات التي كانت تهدد أمن وسواحل الإيالة الجزائرية من حين لآخر، وتشكل خطرا على الإسلام، وقد ذهبت بعض الكتابات الفرنسية إلى اعتبار الإيالة وبحريتها خارجة عن العرف، وأنها لم تحترمه ولم تخضع للقوانين الدولية.

---

[1] الجزائر مركز الدراسات التاريخية وثائق التاريخ الجزائري والعثماني خ/ هـ 34358 (240).

[2] Devaulx, la marine de la régence d'Alger in RA , P 20.

[3] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60 –61.

ولقد برزت قيمة أهمية البحرية الجزائرية كشكل من أشكال الحركة التجارية في أوقات الحرب، إذ اعتمدت على التفوق في الميدان العسكري، حيث تجسدت قيمتها في الميدان التجاري وفي الجمع بين بيع الأسرى، وإعادة بيع السفينة المحملة كمصدر أساسي لثروة سكان الإيالة العاملين في البحرية[1]، ومن خلال القرن السابع عشر والثامن عشر كثفت الدول الأوروبية هجماتها وتدخلاتها على السواحل الجزائرية، وقد اتخذت هذه الهجمات أبعادا مختلفة اقتصادية ودينية وثقافية، ومن بين هذه الهجمات نذكر الهجوم البريطاني بالأسطول الحربي على مدينة الجزائر عام 1652، ومحاولات فرنسا التوسعية كالهجوم على مدينة جيجل عام 1664 وعام 1665، وفي نفس السنة قامت بريطانيا بقصف سواحل الإيالة وميناءها، بالإضافة إلى الهجمات التي شنتها فرنسا على الجزائر بالمدفعية عام 1672 و1682 و1688 وقد باءت الحملات الإسبانية بالفشل والتي كانت في عام 1775 و1783 و1784[2].

والجدير بالذكر أن القرصنة بالنسبة للجزائريين كانت صناعة تتقيد بالعرف والقوانين الدولية[3] على نقيض القرصنة البرتغالية، وكانت البحرية الجزائرية كما ورد في دفاتر التاريخ المغربية تهدد مصالح الدول الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وبالنسبة للجزائريين، فقد ألزموا دول أوروبا عقد معاهدات معهم للسماح لهم بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط، مقابل إتاوات، أو قروض، وكانت الجزائر تعامل الأسرى معاملة حسنة مع السماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية.

وهناك مصادر فرنسية قدرت لنا حجم القوات البحرية للإيالة الجزائرية علم 1753 على الشكل التالي سبعة سفن كبيرة، ستة وخمسون مدفعا، إحدى عشر شبكا مسلحا، ستة سفن صغيرة لحراسة السواحل وأكثر من عشرين زورقا لحماية الميناء[4].

---

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد باريس البحر، ص 63.

[2] أحمد توفيق المدني المرجع السابق، ص 37 -48.

[3] ANP-Marine, B 850

[4] ANP-Marine, B 85.

ولقد أثارت مسألة القرصنة اهتماما كبيرا من طرف الكتابات الفرنسية المتعلقة بتاريخ الجزائر في القرنين السابع عشر، والثامن عشر، وقد اقترنت البحرية بأوصاف عدة كاللصوصية، ووصفت الإيالة بوكر القراصنة واللصوص، رغم أن الإيالة الجزائرية قد مارست مثل أية دولة بحرية في المشرق والمغرب القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحار[1] والعرف الدولي[2]، لدرجة أن الدولة الجزائرية كانت تعاقب البحارة الذين يخالفون هذا القانون ولقد أجمعت الكتابات الفرنسية التي كتبت عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، كالقناصلة، والرحالة، والمؤرخين أنها كانت جمهورية عسكرية إذا كان الجيش يشكل القاعدة الأساسية لهيبة الدولة[3]. وهذا راجع لظروف نشأة الإيالة من جهة كامتداد لسياسة الفتوحات التي قام بها سلاطين آل عثمان، والتي بدأت منذ القرن السابع الهجري، الثالث عشر ميلادي[4]، وأنها من جهة قد استمدت الخصائص العسكرية من الدولة العثمانية، حتى تكون مستعدة للمواجهة، والتصدي لهجمات الصليبيين في أوروبا، كحملات إسبانيا عام 1775، وعام 1784، وحملة بريطانيا عام 1816[5].

كما أن مسألة القرصنة هي ظاهرة عادية قامت بها معظم الدول المواجهة للبحار ضد بعضها البعض، بيد أن نظرة الأوربيين للبحرية الجزائرية كانت مختلفة تماما عن نظرة الجزائريين لها، حيث كانت القرصنة تعتبر صنعة، كما اعتبر المستثمرون في نظام القرصنة أنفسهم موظفين، وليسوا سراقا، أو هاربين أو قطاعا للطرق، فعملهم كان معترفا به في الإيالة الجزائرية مثلما كان يعترف بالصنائع الأخرى، كالدباغة، والصياغة، أو الصناعة الخزفية والخبازة، أي أنها حرفة شأنها شأن الحرف الأخرى[6].

---

[1] قانون البحار، الرجوع لكتاب محمد بوسلطان دراسات في قانون البحار، جامعة وهران، مركز البحوث والإعلام، جانفي 1994، ص 67.

[2] جمال قنان معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص 09.

[3] شالر وليم، مذكرات تعريب اسماعيل العربي، ص 42.

[4] محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 118.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 138.

[6] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60.

لقد ساهم وجود العثمانيين في الجزائر واستقرارهم بها، في تحويل نشاط البحرية بالبحر الأبيض المتوسط إلى مؤسسة قائمة بذاتها تشرف على مجموعة من رياس البحر بشكل منتظم في جميع المجالات، كالتوظيف والتنظيم، والقيام بالعمليات الحربية، خاصة وأن طوبوغرافية شواطئ البحر وجزره كانت تتميز بمحدودية إمكانياتها الزراعية، وهذا ما أدى برجال البحر الأبيض المتوسط إلى الاتجاه نحو البحر لاكتساب العيش، ليس لصيد الأسماك، وإنما الاعتراض المنتظم للسفن التجارية، وقد كان القرصان الجزائري يمتاز بالمهارة في الملاحة، وبارعا في جلب الغنائم، وكانت الطريقة التي اعتمدها رجال البحر الجزائريون مثالا يحتذي به بالنسبة لرجال البحر في تونس، طرابلس، الرباط وسلا[1] وقد اعتلى بعض رجال البحر المناصب العليا في الإدارة العثمانية بالجزائر كالرايس حميدة الذي أسر بانانتي Pananti قد لعب دورا هاما في فترة الحروب النابوليونية، وكان رجال البحر يختارون من مصادر ثلاثة وهي: المرتزقة، المسيحيين والمسلمين الذين كان يؤتى بهم من أرجاء الدولة العثمانية، بالإضافة إلى بعض الجزائريين من سكان الإيالة الجزائرية[2].

وقد وصفت أغلب الكاتبات الفرنسية القرن السابع عشر بالعصر الذهبي بالنسبة للبحرية الجزائرية[3].

ولقد كان القائمون بشؤون البحرية ينتسبون إلى كل المستويات الاجتماعية في الإيالة الجزائرية، وكان اتساع نشاط البحرية يؤدي حتما إلى استمرار اتساع نفوذ الطبقة المتوسطة من حرفيين، وتجار، وأصحاب الدكاكين كانوا يستثمرون أموالهم في البحرية، إما بالمساعدة في إعادة التجهيز، أو لشراء الخشب وما تحتاجه السفينة.

ولقد اعتمد رجال البحر في تقسيمهم للسفينة المحتجزة على قواعد محددة، حيث كانت تخصص حصة للدولة التي كان يشرف عليها الداي، ثم حصص تدفع لسد حاجيات وتكاليف الميناء والجمارك، وحتى الأوقاف كانت تستفيد من البحرية ونشاطها لترميم

---

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60 –61.

[2] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60 –61.

[3] Venture de Paradis. P 153.

المساجد، أو بناء أخرى، ثم الباقي من الحصة يقتسمها أصحاب السفينة بشكل عادل وحسب مساهمة كل ملامح، وكان بالإمكان بيع أية حمولة تأتي بها البحرية إلى التاجر الأوروبيين الذين كانوا يقيمون بالجزائر[1].

ومما ساعد على اتساع نشاط البحرية الجزائرية وتطورها تلك العلميات البحرية التي كانت تتم عبر السواحل المتوسطية على بعض البلدان الأوروبية خاصة مع وجود سفن صغيرة تتميز بخفة الحركة والسرعة، وهذا النوع عرف باسم "القاليوطات" و"البريكات" أي "Galiates" و "Bringnatus"، بالإضافة إلى السفن المستديرة التي كانت متخصصة في الإبحار بأعالي البحار، وهذا النوع عرف باسم "Galères"، وبفضل هذه الأنواع من السفن استطاع رجال البحر الجزائريين الوصول إلى مناطق بعيدة حتى شواطئ اسكتلندا عام 1617، وإنجلترا عام 1631[2].

ولقد بلغ نشاط البحرية الجزائرية ذروته مع حلول النصف الثاني من القرن السابع عشر، إذا أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الداخلية للإيالة الجزائرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي عن طريق ما توفر للسكان من مصادر للعيش خاصة بالنسبة للصناع والحرفيين، وقد أصبحت الغنائم تشكل موردا اقتصاديا هاما لأغلب سكان الإيالة والمدن الساحلية، وفي هذا القرن اكتسى نشاط البحرية صبغة اقتصادية وسياسية، وابتعد كثيرا عن الصبغة الدينية، ومع نهاية هذا القرن بدأ هذا النشاط يقل ويتراجع وبخاصة بعد ظهور أساطيل أوروبية[3] خاصة وأن الإيالة الجزائرية قد عرفت مع حلول القرن الثامن شعر ونهايته تراجعا ملحوظا للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد أدى اتساع الهجمات التي كانت تشنها الدول الأوروبية من حين لآخر بأساطيلها على السواحل الجزائرية بغية القضاء على البحرية، إلى إضعاف قوتها، ولجوء الإيالة إلى عقد معاهدات

---

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد الرياس البحر، ص 62 –63.

[2] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ص 45.

[3] Devaulx. A. La marine d'Alger in RA. 1869. P 388.

سلام، كانت في سنوات 1628، و1666 و1683 مع فرنسا، ومع هولندا عام 1680، ومع إنجلترا عام 1682[1].

وقد ذكرت لنا الكتابات التاريخية الفرنسية بأن المدن الساحلية الجزائرية قد تعرضت في الفترة ما بين 1634 إلى 1789 إلى عشرة هجمات قد أضرت كثيرا بالبحرية الجزائرية، وأسفرت عن خسائر مادية ومعنوية كبيرة، كما تراجع عدد البحارة الجزائريين، حيث لم يتجاوز العدد عام 1769، 5300 بحارا، ولم يتعدد عدد السفن الحربية الجزائرية 06 بواخر عام 1738[2].

ورغم ذلك فقد شهد نشاط البحرية الجزائرية نوعا من الانتعاش في الخمسة سنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بسبب الأوضاع التي كانت تعيشها دول أوروبا وشعوبها التي كانت في حالة غليان نتيجة تردي أوضاعها الاجتماعية، حيث انتشر الفقر والبؤس، وازدادت حدة الإقطاع وفساد الأنظمة السياسية والملكية المطلقة والرجعية، وقد برز في هذه الفترة عدد كبير من رياس البحر مثل الرايس حميدو، وقد انتعشت خاصة البحرية الجزائرية في فترة الثورة الفرنسية، إذ تضاعف عدد القطع البحرية في أسطول الإيالة، فوصل إلى واحد وأربعين قطعة.

بيد أن هذا الانتعاش سرعان ما زال مع حلول القرن التاسع عشر[3] لذا اقترحت الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا[4] تكوين قوة موحدة والنزول بها في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما تداولته الدول الأوروبية خلال مؤتمر فينا 1815، وكان الاقتراح الإنجليزي يتمثل في إجبار الجزائريين على التخلي عن البحرية، وذلك بمحاصرة الموانئ الجزائرية ومنع خروج سفنها، وإجبار الدولة العثمانية على وقف تجنيد البحارة وإرسالهم إلى الجزائر[5]، وقد استاءت السلطنة العثمانية، خاصة بعدما حملتها الدول مسؤولية ما

---

[1] الجزائر مركز الدراسات التاريخية، وثائق تاريخ الجزائر العثماني، هـ 58 –343 –1240.

[2] Archives consulaires et commerciale français, T 45, P 93.

[3] لقد ظهرت نوايا دول أوروبا في البحر الأبيض المتوسط وقد عقدت عدة مؤتمرات بداية القرن التاسع عشر، وتحالفت للقضاء على البحرية الجزائرية.

[4] الدول الأوروبية هي "بريطانيا، روسيا، فرنسا، النمسا".

[5] Reynol-GT, Histoire philosophique, TI, P 155 –N1.

يقوم به البحارة الجزائريون من نشاط في البحر الأبيض المتوسط كما استاء الباب العالي من تدخل دول أوروبا في شؤون الإيالات المغربية وطرح المسألة الجزائرية. واعتبر ذلك تدخلا مباشرا في مصالح وممتلكات الدولة العثمانية، وقد بعث الباب العالي بعد ذلك فرمانا يحذر فيه الجزائريين من خطر التحالف الأوروبي على بلدهم[1].

وقد أخبر أحمد آغا بالرسالة التي تضمنت محاولة الباب العالي إقناع هذا الباشا بتغيير سياسته اتجاه الدول الأوروبية، وإعادة النظر في العلاقات الخارجية مع الدول المطلة على البحار خاصة البحر الأبيض المتوسط، وحتى بالنسبة للإيالتين المغربيتين تونس وطرابلس قد أرسل لهما هذا البيان.

وكانت من بين الدول التي تحمست لفكرة تكوين قوة موحدة هي بريطانيا التي بعثت بأسطولها إلى السواحل الجزائرية، وطالبت الباشا الجزائري بتجميد نشاط البحرية، واسترقاق الأوربيين، وإرجاعهم إلى بلدانهم، وهذا ما أشارت إليه بعض وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس[2] وقد تفاوض الجزائريون مع قائد الأسطول البريطاني "إكسون" حول مسألة البحرية تبعا لما ورد في نص الرسالة التي بعث بها الباشا إلى استنبول، حيث طالب فيها الباشا من الباب العالي منحه مدة ستة أشهر للرد على مطالبهم، وبخاصة مطالب بريطانيا، وبعد مشاورات ومناقشات حادة حول المسالة الجزائرية في العاصمة العثمانية، انقسم الرأي حول المسألة إلى قسمين أو موقفين، فئة رأت التدخل في شؤون الإيالة هو بمثابة تدخل مباشر في شؤون الدولة العثمانية، وفئة رأت بأن الإيالة تتمتع باستقلالية إدارتها وخزينتها عن الباب العالي، وبالتالي أي مشاكل مع الدول الأوروبية لا بد أن تحلها الإيالة بمفردها، وبدون تدخل الباب العالي، وقد بلغ هذا الأخير برسالة تنبيه إلى الإيالة الجزائرية يحذر فيها الباشا من خطر التحالفات الأوروبية على الجزائر، ويطلب منه اتخاذ جانب الحيطة، والاستعداد لمواجهة أي هجوم أوروبي، وضرورة

[1] مركز الدراسات التاريخية وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ هـ 1230.
[2] رسالة من القنصل الفرنسي 22 مارس 1816 الجزائر، المجلد 42، ص 283 –286.

وقد كلف بذلك حسن باشا (باشا الجزائر) بهذه المهمة ابتداء من شهر مـــاي 1816، هذا الأخير الذي تعهد بالدفاع عن الإيالة وشعبها وسيادتها، وفي أواخر شـــهر أوت عـــام 1816 عقدت بريطانيا مؤتمرا في مدينة لندن جمع ممثلين من روسيا، بروســـيا، النمســـا، فرنسا، لدراسة مشروع تكوين قوة موحدة، أو حلف عسكري لمدة سبعة سنوات غـــير أن فرنسا عارضت الفكرة كونها كانت تدرك أبعاد نوايا بريطانيا في البحر الأبيض التوســـط ولم يخرج بذلك المؤتمر بأية نتيجة[2] فبريطانيا كانت تسعى من خلال هذا المؤتمر إلـــى كسب تأييد دولي للتدخل في شؤون الإيالة، واحتلال الجزائر، وهذا في إطـــار الصـــراع الاستعماري على مناطق النفوذ في العالم، وفي منطقة البحر الأبيض المتوســـط، بيـــد أن الإيالة الجزائرية لم تستطع توقيف نشاطها البحري سوى مـــدة ســـتة أشـــهر، بعـــد أن استجمعت قواها، ورتبت صفوفها، وزادت مـــن اســـتعدادها لمواجهـــة عـــدوان الـــدول الأوروبية، وقد نددت الدول الأوروبية بذلك، وطالبت الباب العالي بتبرير هـــذا الإجـــراء الذي أقدمت عليه الإيالة الجزائرية، وقد ردت استنبول على ذلك بكون الإيالة تتمتع بحرية إدارة شؤونها الداخلية، واستقلالية أجهزتها الحكومية، ولا دخل للباب العالي فـــي ذلـــك، علما بأن السلطان العثماني قد أرسل ثلاثة سفن حربية مزودة بالذخيرة والأسلحة والجنـــد الاحتياطي وصلت إلى الإيالة بعدما تعرضت هذه الأخيرة لقصف بريطاني فـــي 27 أوت 1816[3]، وبعدما أيقنت بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى عدم جدوى استخدام الأســـلوب العسكري القائم على التهديد والتلويح بالاحتلال والاعتداءات المتكررة، لجأت إلى تفويض فرنسا وبريطانيا بإجراء محادثات سلمية مع الجزائريين لإقناعهم بالتخلي عن القرصنة في مياه البحر الأبيض المتوسط، والكف عن استرقاق الأوروبيين[4]. ولقـــد كـــانت الســـفن

---

[1] مركز الدراسات التاريخية وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ، هـ 1230.

[2] Archives consulaire et commerciale. MID Alger. T 10. P 303 –304.

[3] عبد الجليل التميمي موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس 1983، ص 239 –256.

[4] رسالة من القنصل الفرنسي 22 مارس 1816 الجزائر، المجلد 421، ص 283 –286.

البريطانية تعترض من حين لآخر السفن العثمانية المتوجهة إلى الجزائر، وعندما فشلت في إخضاع الجزائر، وعندما فشلت في إخضاع الجزائر، ووقف نشاط بحريتها عادت لطرح المسألة في مؤتمر إكس لاشابيل Aix la chapelle بروسيا، في أواخر عام 1818، ونظرا لعدم اتفاق الدول الأوروبية المشاركة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، بروسيا، النمسا، على فكرة تكوين قوة موحدة، تم تفويض فرنسا، وبريطانيا لدراسة المسألة مع الجزائريين بطريقة ودية في محاولة جادة لإقناعهم بضرورة التخلي عن القرصنة، ووقف استرقاق الأوروبيين وإرجاعهم إلى أوطانهم[1]، كما سعت بقية الدول الأوروبية إلى محاولة إقناع السلطان العثماني حتى يتخلى عن دعمه للإيالة الجزائرية، وقد اختلفت هذه الدول في طريقه كتابة رسائلها للسلطان العثماني، وهذا ما أضعف من قيمة هذه الرسائل التي لم يول لها السلطان أية أهمية، هذه الرسائل التي اعتبرت البحرية الجزائرية شبحا يهدد المصالح التجارية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وقد رد السلطان العثماني على هذه الرسائل برفضه التام لما جاء في قرارات مؤتمر إكس لاشابيل، واعتبر التحالف الأوروبي على أية إيالة من الإيالات المغربية تدخلا مباشرا في شؤون الدولة العثمانية وسيادتها، وهذا يتعارض تماما مع القانون الدولي الذي يضبط العلاقات الخارجية بين الدول[2] علما بان الدولة العثمانية كانت تعلم بأن الإيالة كانت تربطها بالدول الأوروبية معاهدات سلام، ولذلك قرر السلطان العثماني إرسال سفينة لدعم الإيالة عسكريا تضم اثنان وعشرون مدفعا وعدد كبير من الجنود في نوفمبر 1819، وهكذا فشلت دول أوروبا رغم قوة تحالفها ضد الجزائر التي اكتسبت مكانة دولية في البحر المتوسط، وبقيت تتلقى الدعم المادي والمعنوي من الباب العالي[3].

ومن خلال دراستنا لنشاط البحرية في الإيالة الجزائرية نستنتج بان انتعاش البحرية بالجزائر، وتطورها، وقوتها جاء نتيجة تشجيع نشاط صناعة السفن، وقوارب الصيد، التي كانت موزعة على عدة مدن جزائرية كشرشال، جيجل، عنابة، ووهران، والتي

---

[1] عبد الجليل التميمي موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس 1983، ص 239 –256.
[2] رد رئيس الكتاب على السفراء الأوروبيين الجزائر MD المجلد 10، ص 330.
[3] مركز الدراسات التاريخية وثائق الجزائر العثماني خ هـ/ 1230.

تخصصت في صناعة السفن التي تصل حمولتها إلى 400 طن، والمجهزة بعشرين أو حتى ثلاثين مدفعا، كما تخصص ميناء الجزائر منذ القرن السابع عشر في صناعة السفن المستديرة التي كانت تجوب أعالي البحار، وقد ساعد على تطور صناعة هذا النوع من السفن القرصان الفلامندي "سيمون دانسا"، والمهندس "الفرنسي جوفرا".

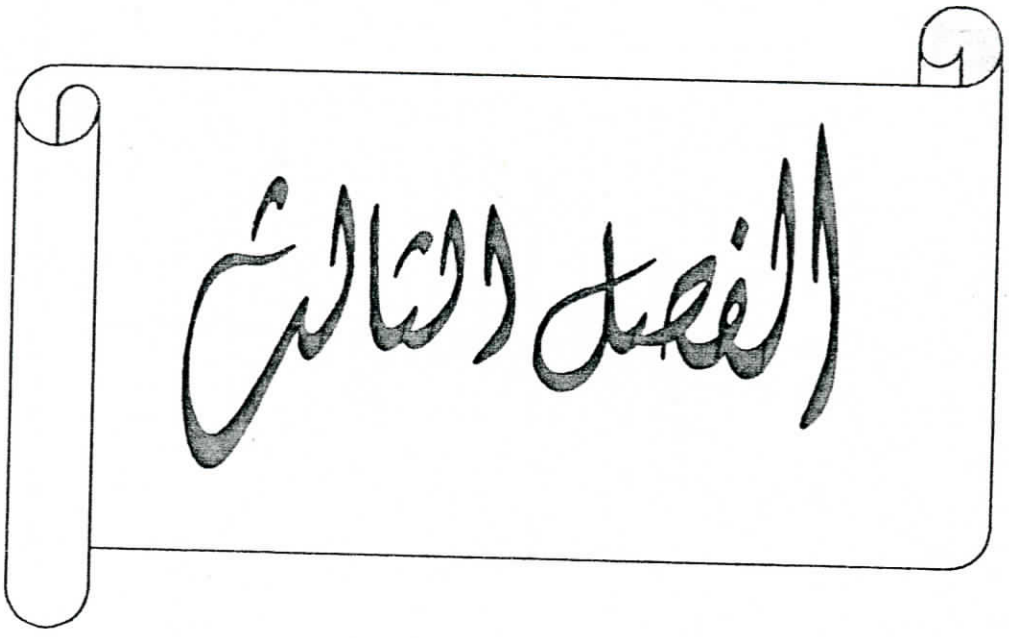
بيد أن هذه الصناعة بدأت تضعف بعدما تناقص حجم التجهيزات التي كانت تقدمها الدول الأوروبية كإتاوات، أو هدايا كالحبال، والأخشاب والأشرعة، وبدأت أسطورة البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط تتلاشى وتفقد قوتها خاصة مع بداية القرن التاسع عشر[1].

ولقد ساهم آخر القباطنة رجال البحر "كالرايس حميدو" في المحافظة على الإيالة خلال المراحل الصعبة التي كان يشهدها البحر الأبيض المتوسط، ففي عام 1802 تمكن هذا القبطان من أسر سفينة حربية برتغالية كانت تحتوي على أربعة وأربعين بندقية، وكان اسم هذه السفينة "Partikiza"، وقد وصل في عام 1809 إلى مضيق جبل طارق بواسطة سفينتين حربيتين، واستطاع رجال البحر الجزائريون إحياء الثروات الجزائرية التي قويت في فترة معينة، وقد كان لأسطول الجزائر في فترة متأخرة من العهد العثماني في عام 1825، أربع مدمرات، زيادة عن طرادتين وبارجتين، كما أن ازدياد نشاط البحرية الجزائرية قد أدى إلى احتكاك الجزائريين بالشعوب الأخرى، وقد ارتبطت الجزائر مع الدول الأوروبية خاصة بمعاهدات، هذه المعاهدات كانت بالنسبة للجزائريين شرعا غير واردة، كون الروح العسكرية والانكشارية بقيت سمة بارزة لأوجاق الجزائر، علما بأن السلطان العثماني محمود الثاني قد ألغى نظام الانكشارية في استنبول عام 1826، ورغم ذلك لم يخرق الجزائريون أية هدنة مع الدول الأوروبية التي ظلت تدفع الهدايا والجزية، كلما حلت بالبحر المتوسط وبخاصة في حوضه الجنوبي، وهذا حتى تتفادى الإيالة الوقوع في فخ الهزيمة العسكرية التي تؤدي حتما إلى تنازلها عن عدة امتيازات مثلما حدث بالنسبة للباب العالي، الذي تزايد التدخل المباشر الأوروبي في شؤونه الداخلية، والذي

[1] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ص 45 –ج 4.

رأيناه قد انعكس بطريقة مباشرة على الإيالة التي بدأت تطرح مسألة بحريتها بقـــوة فـــي واخر العهد العثمانية[1].

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق، ص 146 –147.



الجزائر والدولة العثمانية

المبحث الأول: راية الإيالة وتبادل الرسل مع الباب العالي.

المبحث الثاني: العلاقات الخارجية للإيالة ودورها المتوسطي.

المبحث الأول: راية الإيالة وتبادل الرسل مع الباب العالي:

إن الراية أي العلم قد استعمل في الماضي والحاضر كرمز أساسي للتعبير عن التباين الموجود بين الدول، وإذا اعتمدت دولة على راية معينة إنما تعبر عن كيانها ووجودها المتميز، والمستقل، وقد شهدت الدولة الإسلامية اعتماد الراية منذ تأسيس النواة الأولى لها في المدينة المنورة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم توارثت الدول الإسلامية المتعاقبة على الخلافة هذه الراية[1].

وقد أكد العثمانيون التزامهم باتخاذ الراية الإسلامية كمظهر من مظاهر الحضارة ورمزا من رموز الدولة الإسلامية واستعملت في أيام الحرب والسلم.

وكانت الإيالة الجزائرية قد استخدمت رايات عدة مشتركة مع الباب العالي، أو بصفة مستقلة، وهناك مصادر عدة تذكر بأن العلم كان يرفع فوق التحصينات فوق الأسوار في الإيالة الجزائرية، كما كان يرفع فوق القصر، وتشير بعض الكتابات الفرنسية، "بأن قصر الباي كانت توجد به قضبان مذهبة كان يوضع فيها علم الإيالة الجزائرية، وبالنسبة للعلم الإسلامي، فكان يشاهد في المناسبات الدينية كصلاة الجمعة والأعياد"، وهذا ما يؤكده المؤرخ الفرنسي الذي تخصص في تاريخ الجزائر خاصة خلال أواخر العهد العثماني بها[2].

وقد وصف لنا الأسير الأمريكي جيمس كاثكرت الرايات التي استخدمتها الإيالة الجزائرية في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أنه للأسف في مذكراته لم يكن دقيقا، كما لم يحدد شكلها ولونها، وقد وصفت بورغتون Brogton وهي ابنة القنصل الإنجليزي فرانكلي علم الدولة العثمانية "بعلم وراية الإسلام" حيث كتبت ذلك في مذكراتها عام 1809[3].

---

[1] البلاذري أحمد ابن يحيى ابن جابر، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة، 1956 –1957، ج1،ص44.

[2] Venture de Paradis. Tunis et Alger au 18ème siècle 1983. P 254 –255.

[3] Bardaux-J- la vie d'un consult. in R.A.U. P 284.

وقد ذكرت بأنها كانت تشاهد الرايات عندما يتم تعيين والي جديد، أو في المناسبات الدينية كصلاة الجمعة أو في الأعياد، وهذا ما يؤكده كاثكارت في مذكراته[1]، كما أكدت بأن العلم الإسلامي كان يرفع فوق المساجد في المناسبات الدينية، أما الراية البيضاء فكان يراها سكان الإيالة في الأيام العادية[2].

وقد ذكر فوتور دي بارادي في كتاباته بأن الراية الخضراء ظلت ترفع فوق الحصون الجزائرية حتى مطلع القرن التاسع عشر[3].

وقد غنم الفرنسيون الرايات الخضراء التي وجدوها في الحصون، وهي موجودة حاليا في متحف الجيش الفرنسي بباريس[4].

وقد سجلت لنا الكتابات الفرنسية وجود رايات أخرى في الجزائر حمراء اللون لها أربعة أشكال مشتركة مع رايات الباب العالي، وكانت إحدى هذه الأشكال ترفرف أثناء الغزو الفرنسي للإيالة في 05 جويلية 1830، وهي الراية الرسمية للجزائر، التي كان لونها أحمر، وشبيهة بالراية التونسية والمصرية[5]، وكانت ترفع هذه الرايات فوق سفنها، وقد حمل الأسطول العثماني نفس الراية الجزائرية، عندما أقلع من ميناء الإسكندرية بمصر نحو بحر ايجه باتجاه اليونان عام 1827[6].

وهناك راية أخرى حمراء اللون استخدمها الجزائريون خلال القرن الثامن عشر كان يوجد في وسطها سيف، وهي نفس الراية التي رفعها أحمد باي في مقاومته للوجود الفرنسي الذي أراد غزو مدينة قسنطينة عام 1836[7].

ونظرا لاهتمام الإيالة الجزائرية وسكانها بالبحرية، فقد جسدت هذا الاهتمام في الرسومات التي كانت تضعها في راياتها، كرسم ذراع بحار يحمل سيفا، كما وجدت رايات أخرى ملونة بألوان مختلفة، كالأزرق والأحمر والأخضر للتمييز بين السفن،

---

[1] كاثكارت جيمس لندر "مذكرات" تعريب إسماعيل العربي الجزائر 1982، ص 32.

[2] Emerit. Marcel, mémoire sur Alger. A IEO. 11/ 1953. P 18.

[3] Venture de Paradis, Tunis et Alger au 18ème siècle. Parsi. 1983. P 254 -255.

[4] متحف الجيش الفرنسي بباريس قاعة الرايات الخزانة رقم 28.

[5] Hugan-H. les emblèmes des beys de Tunis Parsi. Ernest le Raux. 1913. P 55.

[6] نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، الجزائر 1965، ص 87.

[7] Temini Abdeljlil le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey. 1830 -1937. Tunis. 1978. P 76.

وكانت هناك رايات خاصة بالسفن التجارية، وقد تشابهت مع رايات السفن التجارية للإيالة التونسية التي استخدمت اللون الأخضر والأحمر، مع وضع سيفين متقاطعين وقد أطلق الأسير الأمريكي جيمس كاثكرت على العلم الجزائري الذي كان موجودا في دار الإمارة "بعلم الباشا"[1]، وقد غنم الفرنسيون هذه الراية أثناء حملتهم على الجزائر.

ولقد كانت الإيالة دائمة الاتصال باستنبول عاصمة السلطة العثمانية عن طريق بعض الرسائل التي كان يصطلح عليها اسم "الفرمان" الذي كان يحمل عدة معاني كالقرار والمرسوم والبيان.

ومن خلال الكتابات التاريخية الخاصة بالتاريخ العثماني، فإن الفرمان نوعان: فرمان يبعثه السلطان العثماني، وكان يطلق عليه "الفرمان الهمايوني"، وفرمان عادي يتكلف بإرساله كبار الموظفين كالوزراء، والباشاوات والقواد، وكان الفرمان يكتب بخط جميل للدلالة على علو منزلة صاحب الفرمان، وكان يشار لهذا الفرمان في سجلات مدينة الجزائر باسم "الفرمان الهمايوني"[2].

وتجدر الإشارة في هذا المجال بأن إرسال الفرمان كان يحدث في الحالات غير العادية والضرورية، ولذلك كان يحمل في مضامينه وطبيعته "الأمر" و"الإلزام"، وإن إصدارها كان في الغالب لمعالجة بعض القضايا، أو لتثبيت والي جديد، ومن بين هذه الفرمانات، هناك فرمان كتب أثناء اضطراب العلاقات السياسية بين الإيالة الجزائرية وفرنسا. وهو الفرمان الذي بعثه السلطان محمود الثاني (1808 –1839) إلى الإيالة في يناير عام 1813 لحل المشاكل السياسية بين الجزائر وفرنسا. ويتضح من خلال مضمون هذا الفرمان جانب "الإلزام"، و"النهي"، و"الأمر"، ككلمة "عليك"، "احرص"، "من الواجب"، ومن بين الفقرات التي جاءت في هذا الفرمان، قول السلطان العثماني لباشا الجزائر: "عليك أن توجه عنايتك، واهتمامك لمنع كل ما هو مخالف للمعاهدات، وتقدم للفرنسيين

[1] كاثكرت جيمس لندر، مذكرات، ص 92.
[2] مراسلات دايات الجزائر المجلد 11/ MD Alger الورقة 29.

جميع المساعدات، وتوفر لهم الحماية، واحرص على ألا يصدر منك أي سلوك مخـــالف لهذا الفرمان"[1].

وبالنسبة للفرمانات العادية، فيمكن تصنيفها من حيث الأهمية من الدرجة الثانية بعد الفرمانات الهمايونية، وكان أسلوبها يحمل في مضمونه معـــاني "الالتمـــاس" و"الرجـــاء"، ونظرا لأهمية الفرمانات الأولى التي كان يبعثها السلاطين، فإن النوع الثاني قد ورد ذكره في السجلات الإدارية لمدينة الجزائر، بأســـماء، وعبـــارات بســـيطة، مثـــل "القطعـــة"، "المكتوب"، أو "القائمة"[2]، و يمكن ايراد كنموذج الفرمان الذي بعث به القبودان باشا سـيد علي الجزائري في 13 مارس 1808 إلى الباشا أحمد والي الجزائر من أجل تسوية الخلاف الذي كان بين الإيالة الجزائرية وفرنسا فيقول:

"إلى سعادة بكلربي الأمجد، الأكرم الأسعد، ولي النعمة سيدي وأخي صاحب المقام العالي".

"إن الإيالة الجزائرية تحظى بفضل مجاهديها في سبيل الإسلام بـــاحترام وتقديـــر الباب العالي، وباقي الدول، وان الدولة الفرنسية التي تعد أقدم صديق للدولـــة العثمانيـــة، وهي حليفة لها، ومؤيدة للباب العالي في جميع القضايا، لهذا يجب توفير الأمن والحمايـــة للقائم بالأعمال الفرنسي في الجزائر، وجميع أعضـــاء بعثتـــهم وتقديـــم المســـاعدة لأداء مهامهم".

إننا ندعوكم "تنفيذ هذه الأوامر بأمر صادر عن السلطان وننصحكم بذل كل جـهدكم لتفوزوا برضائه...ونتمنى أن تعلنوا طاعتكم لهذا الأمر بحماس.

وقد جاء توقيع القبودان باشا على هذا الفرمان بعبارة صديقكم المخلص سيد علـــي الجزائري[3].

ولقد كانت الدول الأوروبية تدرك مدى أهمية المراسلات بنوعيها الـــهمايوني، أي التي يصدرها السلطان العثماني، والعادية التي يبعثها كبار الموظفين، وبخاصة الفرمانـــلت

[1] Mémoire et documents. MD Alger. T 11. P 29.
[2] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 41. P 59.
[3] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 216. P 275.

الخاصة بتسوية الخلافات، والنزاعات التي كانت تنشب عادة مع الإيالة الجزائرية، ويدعم هذا القول ما قاله القنصل الفرنسي دوبوا تانفيل في رسالة كتبها يوم 19 نوفمبر 1809 إلى الحكومة الفرنسية، يعلمها برفض الجزائر إطلاق سراح أحد المعتقلين الفرنسيين، واحتجاز سفينته، لعدم تجديده رخصة السفر عند الباب العالي، هذه الرخصة التي تعود لعام 1807، حيث قال: "إن رفض الإيالة الامتثال لأمر القبودان باشا يؤيد المقولة التي كنت أنادي بها، والمتمثلة في عدم جدوى الفرمانات العادية عند الجزائريين، إنني لم أوص بفرمان القبودان باشا العادي، وإنما بفرمان السلطان العثماني نفسه، ذلك أن الفرمانات التي تكون موشحة بالخط الشريف، هي الوحيدة التي كانت تحدث ضغوطا على الجزائريين..."[1].

وهناك نص لرسالة أخرى لنفس القنصل الفرنسي حيث جاء فيها، "إنني عندما عرضت فرمان القبودان دريا على أحمد باشا قوبلت بنفور شديد، وقد بلغت شدة استخفاف الباشا، أنه رد علي بقوله: "إن الفرمان لا يحتوي فقط على أوامر ملفقة، بل هو فرمان مزور في حد ذاته، وأضاف الباشا بأنه لا يجهل الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل تلك الفرمانات التي لا تكلف سوى بضعة قروش ليضع عليها خاتمه، دون أن يكون هو نفسه أي القبودان دريا على علم بذلك"[2]، من خلال هذا النص يتضح لنا مدى امتعاض القنصل الفرنسي من جواب الباشا ومدى معرفة داي الجزائر بحقيقة الأوضاع في العاصمة استنبول، من حيث الهيمنة الأوروبية على رموز السلطة العثمانية، وانتشار الرشوة والفساد الإداري.

وقد طلب القنصل الفرنسي من وزير خارجية دولته الاتصال باستنبول، حتى يسعى قنصلها لإقناع السلطة المركزية بإصدار فرمان يحمل الخط الشريف، بعدما أدركت فرنسا بأن هذا هو الأسلوب الوحيد هو الوسيلة الناجعة للتأثير على السلطات المحلية الجزائرية، وتحسين وضع علاقاتها مع الإيالة الجزائرية.

---

[1] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 39. P 391-392.

[2] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 41. P 59.

إن الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا بذلت أقصى جهودها من أجل التأثير على حاكم الجزائر واستغلال وتوظيف علاقاتها الجيدة مع الباب العالي، من أجل تسوية أوضاعها مع الإيالة الجزائرية وتقوية نفوذها فيها.

وقد كان الرسل المبعوثون من الجزائر إلى استنبول يختارون عادة من حراس القصر، ومن فئتين "الجاويشية" وهم الجنود الذين يختارون من الفرقة الانكشارية لتوكل إليهم مهمة نقل الأوامر إلى قادة الجيش في أوقات الحرب، أو إلى حكام المقاطعات العثمانية في أوقات السلم، وقد وظف القبودان باشا عددا هائلا من الرسل خاصة من فئة الجاويشية، كما كان يختار الرسل من فئة ثانية وهي "القبوجية"، وهو الحرس الخاص بالسلطان، وكان يعتمد عليهم في الحالات الخاصة والطارئة، فكانوا يكلفون في الظروف الصعبة بإيصال الأخبار[1].

وفي كثير من الحالات كانت تعترض الإيالة قضايا معقدة كانت تثيرها بعض الدول الأوروبية كفرنسا، أو بريطانيا كقضية الديون مثلا التي تهربت منها فرنسا منذ عام 1789، وفي حالة عدم قدرة الإيالة على حلها كانت تلجأ إلى الطلب من السلطنة إرسال المبعوثين أو الرسل، وفي حالة العجز عن حلها هؤلاء كان السلطان العثماني يكلف كبار الموظفين بحلها.

وقد ذكر لنا القنصل الفرنسي دوبوا تانفيل أدق التفاصيل عن هذه المجموعة من كبار الموظفين، والضباط الذين بعث بهم الباب العالي عام 1812 والتي ضمت عدة شخصيات بلغت 32 شخصية، وقد تابع الأحداث، ونشاط هذه البعثة حتى عودتها إلى استنبول، بتقرير أرخه يوم 31 أوت 1812[2]، وكان سبب إرسال هذا العدد الهام من المبعوثين إلى الإيالة الجزائرية هو توتر العلاقات بين الجزائر، وفرنسا، وقد سبقت هذه البعثة عدة مراسلات بين حكومة الإيالة والباب العالي، كانت من جانب الباب العالي تحمل معاني "النهي"، و"الأمر"، و"الإلزام"، والتأكيد على ضرورة تليين السياسة مع فرنسا، وهذا ما أمدتنا به السجلات الإدارية لمدينة الجزائر، وفيها فرمان بعث به السلطان العثماني

[1] D'ohssan. Tableau général de l'empire ottoman. T 3 5787 –1790. Paris 1820. P 396.
[2] Deheron. la mission du commissaire général ohbais Thain ville. P 94 –95.

محمود الثاني (1223 –1255 هـ) (1808 –1838) إلى "الباشا أحمد" قال فيه: "عليك أن توجه عنايتك، واهتمامك لمنع كل ما هو مخالف للمعاهدة، وتقدم للفرنسيين جميع المساعدات وتوفر لهم الحماية والحرص على أن لا يصدر منك أي سلوك مخالف لهذا الفرمان"[1].

وفي الحالات العادية كان الباشا يبعث إلى السلطان بتقرير مفصل ودقيق، كان يطلق عليه "عرض حال"، يضم أدق التفاصيل عن الوضع السياسي، والعسكري، والاجتماعي، ومن نماذج هذا التقرير، تقرير حسن باشا والي الجزائر إلى الصدر الأعظم في جمادى الأولى 1243 هجرية الموافق لـ ديسمبر 1827 المتضمن رفض هذا الباشا واستنكاره للحصار الذي أقامته فرنسا في سواحل الإيالة، وكذلك تقرير الداي عمر باشا إلى القبودان دريا في 05 رجب 1230 هجرية الموافق لـ 16 ماي 1815 ميلادية[2].

وعليه فإن الاتصالات بين الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية كانت تتم في الظروف العادية، بكتابة تقارير دقيقة، أي عرض حال، وفي الحالات التي تتطلب التشاور والنقاش مع الموظفين الكبار للسلطنة العثمانية، وحتى مع السلطان نفسه، فكان على الباشا أن يبعث بالرسل والسفراء، لدراسة القضايا المعقدة التي كانت تعترض الإيالة من حين لأخر.

ومن أهم السفارات الجزائرية، السفارة التي بعث بها عمر باشا إلى استنبول في نهاية شوال 1231 هجرية الموافق لـ سبتمبر 1816 ميلادية، وكان على رأس هذه البعثة قائد الميناء علي رايس، وقد حملت هذه البعثة إلى السلطان العثماني محمود الثاني تقريرا مفصلا عن الحملة البريطانية على الجزائر[3]، وهناك سفارة أخرى أرسلها حسين باشا آخر دايات الإيالة في أواخر جمادى الأولى 1236 هجرية أي في أوائل مارس 1821 ميلادية، وقد ترأس هذه السفارة القبودان حسين، وكانت بعد طلب السلطان العثماني

---

[1] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 41. P 59.

[2] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 40. P 257 -259.

[3] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط 1 –تونس 1972، ص 32.

محمود الثاني (1223 –1255 هـ) (1808 –1838) إلى "الباشا أحمد" قال فيه: "عليك أن توجه عنايتك، واهتمامك لمنع كل ما هو مخالف للمعاهدة، وتقدم للفرنسيين جميع المساعدات وتوفر لهم الحماية والحرص على أن لا يصدر منك أي سلوك مخالف لهذا الفرمان"[1].

وفي الحالات العادية كان الباشا يبعث إلى السلطان بتقرير مفصل ودقيق، كان يطلق عليه "عرض حال"، يضم أدق التفاصيل عن الوضع السياسي، والعسكري، والاجتماعي، ومن نماذج هذا التقرير، تقرير حسن باشا والي الجزائر إلى الصدر الأعظم في جمادى الأولى 1243 هجرية الموافق لـ ديسمبر 1827 المتضمن رفض هذا الباشا واستكاره للحصار الذي أقامته فرنسا في سواحل الإيالة، وكذلك تقرير الداي عمر باشا إلى القبودان دريا في 05 رجب 1230 هجرية الموافق لـ 16 ماي 1815 ميلادية[2].

وعليه فإن الاتصالات بين الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية كانت تتم في الظروف العادية، بكتابة تقارير دقيقة، أي عرض حال، وفي الحالات التي تتطلب التشاور والنقاش مع الموظفين الكبار للسلطنة العثمانية، وحتى مع السلطان نفسه، فكان على الباشا أن يبعث بالرسل والسفراء، لدراسة القضايا المعقدة التي كانت تعترض الإيالة من حين لآخر.

ومن أهم السفارات الجزائرية، السفارة التي بعث بها عمر باشا إلى استنبول في نهاية شوال 1231 هجرية الموافق لـ سبتمبر 1816 ميلادية، وكان على رأس هذه البعثة قائد الميناء علي رايس، وقد حملت هذه البعثة إلى السلطان العثماني محمود الثاني تقريرا مفصلا عن الحملة البريطانية على الجزائر[3]، وهناك سفارة أخرى أرسلها حسين باشا آخر دايات الإيالة في أواخر جمادى الأولى 1236 هجرية أي في أوائل مارس 1821 ميلادية، وقد ترأس هذه السفارة القبودان حسين، وكانت بعد طلب السلطان العثماني

---

[1] Correspondance Consulaire et Commerciale, ccc Alger T 41, P 59.

[2] Correspondance Consulaire et Commerciale, ccc Alger T 40, P 257 -259.

[3] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط 1 –تونس 1972، ص 32.

مناقشة قضية العوائد التي كانت الجزائر تطالب كل من تونس وطرابلس بدفعها، وقد أدى هذا إلى اضطراب العلاقات بين هذه الولايات والإيالة الجزائرية[1].

وكان من شأن العوائد والمطالبة بها أن تحرج السلطان العثماني لأن تونس وطرابلس كانتا تابعتين للدولة العثمانية.

وعليه فإن الراية كانت من رموز السيادة الجزائرية، وقد استخدمها الجزائريون كرمز للتعبير عن التباين الذي كان موجودا بين الدول، وقد أكدت على التزامها باتخاذ الراية الإسلامية، كمظهر من مظاهر الحضارة، ورمزا من رموز الدولة الإسلامية.

وإن تبادل السفارات دليل على المكانة التي بلغتها الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد انتبه إلى هذا الأمر السفراء والقناصل الأجانب، حيث سعوا بكل ما يملكون إلى الضغط على الإيالة من أجل تغيير موقفها وتحسين علاقتها مع الدول الأوروبية، كونها كانت لها عملة وعلم خاص وعلاقات خارجية خاصة بها وكانت تعترف بالباب العالي والخلافة الإسلامية لأسباب دينية، وقد رفعت راياتها إلى جانب راية الدولة العثمانية، كما كانت تتبادل معها الهدايا والسفراء[2].

---

[1] Kuran. la lettre du dernier dey d'Alger. in RA –Paris 1952.

[2] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط 1، تونس 1972، ص 32.

المبحث الثاني: العلاقات الخارجية للإيالة ودورها المتوسطي:

حتى تبقى الإيالة على اتصال دائم بالسلطة العثمانية، فقد احتفظت بالوكلاء في أهم
ن العثمانية كمدينة استنبول، خانية بجزيرة كريت، طرابلس، تونس ومن أهم هـــؤلاء
كلاء كان في العاصمة استنبول، ويطلق عليه وكيل الباشا، أي "وكيل الباشا لدى البـاب
الي"[1]، وكان هذا موجودا في بقية الولايات العثمانية، وكان الوكيل يعين مـن طـرف
الي، وكانت من صلاحيات الوكيل الإشراف على القضايا التي تطرح علـى مسـتوى
ولة العثمانية، ثم تقديم التفاصيل والتحاليل الدقيقة للوزراء، وكبار الموظفيـن، وكـان
شا يتكفل بايصال المعلومات الخاصة بأوضاع الإيالة الاقتصادية والسياسية والعسكرية،
لأمنية للوكيل، وكان آخر وكلاء الإيالة "سليم ثابت أفندي"[2]، وكـانت مـهام الوكـلاء
بهة بما كان يؤديه قناصلة الدول الأوروبية، حيث لم يقتصر عملـهم علـى الجوانـب
جارية، بل وحتى السياسية والإدارية.

ولقد كانت المراسلات بين السلاطين والباشاوات مسـتمرة حتـى أواخـر العـهد
ثماني بالجزائر، ومن بين الوظائف التي أوكلت لهؤلاء الوكلاء هي حمايـة اسـتقرار
يالة، ومصالحها التجارية في الولايات العثمانية الأخرى، ومن نماذج نشـاط الوكـلاء
ر اتفاق وكيل إيالة مدينة خانية بجزيرة كريت مع وكيل تونس، وطرابلـس، لتوقيـع
حصة الإبحار لأحد البحارة الجزائريين حتى لا يتعرض له رؤسـاء البحـر للولايـات
خرى تونس، طرابلس وحتى مصر في حالـة مصادفتـهم لـهذا البحـار الجزائـري
دعو"مصطفى قبودان" في البحر الأبيض المتوسط، وغير بعيد عن هذا الحـدث بعـث
يل الإيالة الجزائرية بمدينة خانية إلى حسين باشا يعلمه بحصار اليونانيين لمدينته فـي
رجب 1242 هجرية الموافق لـ 31 جانفي 1827، ويطلب منـه إمـداده بالمسـاعدات
ذائية والعسكرية حتى ينقذ سكانها من شر المجاعة، وكان علـى الوكـلاء أن يبعثـوا

[1] Mantran, Robert, in ventaire des documents d'archives de dar el bey, P 402.
[2] Correspondance des Deys d'Alger, MI 14 –228, D 13, P 65.

بتقاريرهم إلى الباشا في الإيالة حتى تكون له دراية بكل أنشطتهم وأهم الأحداث في استنبول[1].

وكانت هذه الأخبار التي يبعثها وكلاء الإيالة عبارة عن تقارير مفصلة، تصل الباشا عندما يطلبها حتى تكون له دراية بكل التطورات التي تخص الإيالة وبعلاقاتها الخارجية مع الدولة العثمانية، أو الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس كان الباشا يولي أهمية كبيرة لهذه التقارير، لما لها من دور كبير في رسم سياسة الإيالة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، وتعتبر هذه التقارير مصدرا تاريخيا مهما حول الأحداث التاريخية التي شهدتها الدولة وخاصة اليونان (1820 –1827)، أو عن بعض المشاريع الإصلاحات التي حاول بها بعض السلاطين العثمانيين التخفيف من حدة الأزمات التي شهدها الوضع المالي، والفساد الإداري، والعسكري[2]، كإصلاحات السلطان العثماني محمود الثاني الإدارية والعسكرية (1223 –1255 هـ) (1808 –1839 م).

ولقد تواجد الوكلاء في عدة مدن عثمانية كمدينة أزمير، وخانية والإسكندرية، وطرابلس الغرب، والقاهرة، تونس، المورة، وغيرها، وكان هؤلاء الوكلاء يشكلون خطا بريديا هاما لاتصال الولايات العثمانية باستنبول، وقد برز دور هؤلاء الوكلاء خاصة في الأوقات غير العادية، وبشكل خاص عندما تكون هناك أحداث في البحر الأبيض المتوسط تشكل تهديدا للبحرية الجزائرية وتجارتها مع الدول.

وبالإضافة إلى هؤلاء الوكلاء كان هناك وكلاء آخرون يشرفون كل سنة على جمع عوائد الأوقاف الجزائرية في الدولة العثمانية التي خصها الجزائريون منهم مثل سكان الولايات الأخرى[3]، وكان هؤلاء الوكلاء يباشرون وظيفتهم تحت إشراف وكيل الحرمين الذي كان يسكن في مدينة الجزائر، والذي كان يكلف بجمع "صرة الحرمين الشريفين" من جهة وإرسال المرافقين مع الحجاج إلى مكة المكرمة من جهة أخرى، هذا الوكيل الذي كان يحمل معه الصرة، وكان يطلق عليه "أمين الصرة"[4]، كان هذا الأمين إما من أحد

[1] Kuran. Ercument. la lettre du dernier dey d'Alger ou grand vezir. in RA/ 1952. P 188.
[2] Correspondance des Deys d'Alger. MI 14 –228. D 13. P 65.
[3] Chaillau l'ancien,l'Algérie en 1781. P 31.
[4] Devaulx. A notes historiques. sur les mosquées d'Alger. P 470 –471.

وزراء الباشا، أو أحد موظفي الديوان الكبار كبيت المالجي وكانت مهمة أمين الصرة في الجزائر شبيهة بما كان يقوم به أمين الصرة في مصر[1]، وكانت من مهامه مراقبة ما تحتويه الصرة، ثم تقييد محتوياتها في قائمة يحملها معه إلى الحجاز، ثم يعيدها بعد أداء فريضة الحج، وعند إرجاع هذه القائمة تكون موقعة من طرف شريف مكة المكرمة للتأكيد على استلامه لمحتوياتها، ثم يتم تقديمها للباشا في الجزائر للإطلاع عليها[2].

والجدير بالذكر أن الجزائريين اعتبروا "الصرة" مظهرا من مظاهر التعاون والتكافل والتضامن الإسلامي في العهد العثماني كما اعتبر واجبا نبيلا ومقدسا لا يمكن التخلي عنه[3] خاصة في الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كالمجاعات، والفيضانات والأوبئة، وكذلك الحصار الذي ضربه الفرنسيون على الجزائر قبل الاحتلال[4].

وقد عبر الجزائريون عن ولائهم للسلطنة العثمانية، واعتبروا ذلك بمثابة القوة التي تربطهم بالعالم الإسلامي سياسيا وعسكريا، وحضاريا، وحتى تؤكد الإيالة ولائها للسلطان العثماني، كان ينشاد دائما باسم السلطان العثماني من فوق منابر المساجد في صلاة الجمعة، والمناسبات الدينية، كما أصر الجزائريون على الدعاء للسلطان العثماني، وبقيت العملة المتداولة في الإيالة تضرب باسم السلطان العثماني حتى الاحتلال الفرنسي، وهذا ما لوحظ في عدة قطع نقدية تعود إلى عهد السلطان محمود، ومن بين تلك النقود ما كتب فيها "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان محمد خان عز نصره"، وكتب في ظهرها "الجزائر 1238"، ونقود أخرى كتب في وجهها "محمود خان عز نصره"، وفي وجهها الآخر "ضرب في سنة 1227 هجرية"[5].

بالإضافة إلى ذلك فإن كل مراسلات الباشاوات مع الملوك ووزراء الدول الأوربية كانت باسم السلطان العثماني، وقد حرص الجزائريون في كتابة الأسماء على الدقة، حيث

---

[1] ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة 1975، ص 134 -135.
[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر في الفترة العثمانية، ص 146.
[3] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 170.
[4] Plant et Eugène, correspondance des Deys Alger avec la cour de France 1679-1833, Tunis 1981 , P 476.

[5] Montran, Rebert,inventaire des documents d'archives de dar el bey, P 402.

كان يرد ذكر "الله سبحانه وتعالى"، ثم اسم المرسل الباشا، وفي النهاية اسم المرسل إليه مع تزيين الرسالة بتوقيع الباشا وثمة نماذج من هذه الرسائل موجودة باللغة العربية من حسين باشا إلى ملك بريطانيا كتبها في أكتوبر 1798، كما توجد رسالة أخرى مكتوبة باللغة التركية بعث بها حسن باشا إلى وزير خارجية فرنسا في شوال 1237 هجرية الموافق لجويلية 1820 ميلادية[1].

ورغم استقلالية الإدارة، والقضاء والجيش والعلاقات الخارجية بالنسبة للإيالة الجزائرية، وعلاقتها بالدولة العثمانية، إلا أنه ثمة جوانب عدة، كقضية العملة التي كانت تضرب باسم السلطان، وطبيعة بعض المراسلات، التي كانت تتم بين الدايات والباب العالي، وهذه الجوانب جعلت الإيالة جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من عجز العثمانيين الواضح الدفاع عما تعتبره جزءا من ممتلكاتهم، أو المقاطعات التابعة لهم، وكشفت دول أوروبا ضعف الدولة العثمانية، كقوة من القوى العظمى في القرن الثامن عشر والتي كان لها دور في صنع الأحداث التاريخية في تلك الفترة وقد أكدت حملة نابليون على مصر في عام 1798 هذه الفكرة، حيث عجزت الدولة العثمانية عن توفير حمايتها لمصر من أخطار التنافس الأوروبي الذي تزايد خاصة بين الإستعمارين الفرنسي والإنجليزي والذي كان نتاجا سياسيا لما خلفته الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، هذه الحملة التي قادها نابليون كانت في 17 محرم 1213 هجرية الموافق لـ 02 جويلية 1798 ميلادية، وإذا كانت هذه الحملة قد تمت، وأكدت ضعف الدولة العثمانية، فإن الإيالات المتوسطية كتونس وطرابلس ستدرك اكثر من أي وقت مضى الخطر الذي يداهمها خاصة مع بقائها مرتبطة بالدولة العثمانية والعاصمة استنبول، لذا بدأت تبدي نيتها في مساعدة الباب العالي لتخليص مصر من النفوذ الفرنسي.

وقد أكدت الإيالة الجزائرية عن استعدادها لمساعدة مصر بحكم ولائها للسلطنة العثمانية من جهة، وبحكم موقعها الجغرافي ضمن بلدان البحر المتوسط، وقدرتها على

[1] Correspondance consulaire et Commercial, T 46, P 98.

التحكم في النشاط البحري في شرق وغرب هذا البحر، أي إمكانية تأثيرها المباشر عن طريق التجارة على المصالح الفرنسية[1].

وهناك عدة عوامل رئيسة لعبت دورا هاما في إطار تضامن الإيالة الجزائري وولائها للدولة العثمانية، تمثل العامل الأول من هذه العوامل في علاقة الجزائر بالباب العالي باعتبارها أي الإيالة إحدى ولاياتها، وتمثل العامل الثاني في الموقع الجغرافي الذي تمتعت به الجزائر، الذي جعلها قادرة في التأثير على الوجود الفرنسي بمصر، باعتبارها كانت تتحكم في الحركة البحرية بين ضفتي البحر المتوسط الشرقية والغربية، أما العامل الثالث فتتمثل في طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الإيالة وفرنسا وبين الحملة على مصر، إذ طالب والي الجزائر مصطفى باشا من الحكومة الفرنسية تسوية مسألة الديون مع الجزائر، كون الفرنسيين كانت لهم مصالح واسعة على السواحل الجزائرية، وقد سعوا للمحافظة عليها، لحماية شركة لانش لاستغلال المرجان بالقالة[2].

وقد أدركت الدولة العثمانية بعد تقويمها لهذه العوامل الثلاثة أهمية الدور الذي يمكن للإيالة أن تؤديه في الحرب الدائرة بينها وبين فرنسا، بيد أن تقويم العثمانيين للعامل الثالث كان غير مكتمل، حيث اقتصروا على جانبه الثاني، والمتمثل في مصالح فرنسا بالجزائر، والتي رأى الباب العالي أن ضرب الجزائريين للمصالح الاقتصادية الفرنسية، تعتبر حربا اقتصادية مؤثرة على فرنسا، ولذلك فإن رؤية الباب العالي لم تكن مشابهة لرؤية مصطفى باشا، الذي اهتم بالجانب الأول المتمثل في المصالح الجزائرية بفرنسا، والتي كان للتاجرين اليهوديين بكري وبوشناق دورا كبيرا في إنعاشها.

بعد الحملة الفرنسية على مصر أرسل السلطان العثماني برسالة إلى باشا الجزائر في أوت 1798 يعلمه بأن حملة نابليون على مصر قد تهدد السلام في البحر المتوسط، وطالبه بإعلان الحرب على فرنسا، وقد أوضح السلطان في رسالته النوايا والأبعاد الاستعمارية لفرنسا، وأنها تسعى إلى إقامة امبراطورية فرنسية واسعة تمتد حدودها عبر

---

[1] Planet Eugène. correspondances des deys d'Alger avec la cours de France 1679/ 1833- 2ème édition Tunis. Bouslama. 1981. T I- II. P 476 –478.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص 193 –253.

سواحل البحر المتوسط، من المحيط الأطلسي إلى حدود مصر، وقد طالب السلطان كذلك في رسالته، تحصين الجزائريين لأسوار مدينتهم، وتعبئة الجو وتقوية الناحية الدفاعية والخروج إلى البحر الأبيض المتوسط لاعتراض السفن الفرنسية التي كانت تقلع من ميناء تولون نحو الإسكندرية، وطالب الباشا بإرسال تقرير مفصل حول موقف الإيالة من غزو نابليون لمصر ومدى استعدادها لخوض الحرب ضد فرنسا[1]. لكن الغريب في الأمر أن احتلال فرنسا لمصر لم يؤثر في العلاقات بين الإيالة وفرنسا، بدليل أن سفينة فرنسية لجأت إلى السواحل الجزائرية بعدما كانت ملاحقة من طرف قراصنة إنجليز، ورست بميناء عنابة وقد سمح للبحارة الفرنسيين بالنزول، والتنقل بكل حرية في مدينة عنابة، وعليه فلقد كانت لفرنسا مصالح اقتصادية كبيرة في الجزائر، وكانت سواحل الإيالة مجالا لنشاط العديد من الشركات الفرنسية، وأشهرها شركة لانش المتخصصة في استثمار المرجان بالقالة، وأن فرنسا كانت حريصة على المحافظة على هذا الامتياز الذي أقرته معاهدة 07 جويلية 1640، والتي سمحت للفرنسيين بإقامة مباني، بغرض رد غارات السفن المعادية، خاصة الإسبانية، ومن أجل حماية السفن الجزائرية إذا ما التجأت إليها، وهذا الترتيب يقتضي بالضرورة إقامة تحصينات ومنشآت عسكرية في المنطقة، وهو امتياز على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة للإيالة، بيد أن هذه الأخيرة ستعمل على تدارك هذا الخطأ في معاهدة 11 مارس 1679[2].

وقد قام القنصل الفرنسي ببست رسالة إلى بلاده يخبرها بأن الإيالة لم تعلن الحرب عليهم في 20 شعبان 1208 هجرية الموافق لـ 12 أكتوبر 1798 ميلادية[3].

وهناك رسالة أخرى بعث بها القنصل الفرنسي "موليتدو" إلى بلاده لإخبارها بأن الجزائر لم تعلن الحرب على فرنسا والرسالة مؤرخة في 28 أكتوبر 1798 ميلادية[4].

وبعدما أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، بتجهيزها لقوة عسكرية بعثت بها إلى مصر، بدأ الخوف يحوم حول فرنسا من أن تتحالف الإيالات المتوسطية تونس

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الاخرجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بدون سنة.

[2] Plantet Eugène correspondance des deys d'Alger, P 52 –57.

[3] Archive commerciale et consulaire, Paris, 12 Octobre 1798, T 34, P 238.

[4] Archive commerciale et consulaire, Paris, 28 Octobre 1798, T 34, P 243 –244.

وطرابلس والجزائر مع العثمانيين، وقد بعثت بالرسل لتحذير هذه الإيالات من أخطار وانعكاسات الدخول في حرب ضد فرنسا إلى جانب الباب العالي، وبخاصة ايالة الجزائر، وأن إعلان الحرب ضد فرنسا سيؤدي حتما إلى تحالف الإيالات مع روسيا وبريطانيا، هاتان الدولتان اللتان كانتا تسعيان إلى السيطرة على البحر المتوسط وعليه فقد طالبت وزارة الخارجية الفرنسية من الإيالات المغربية اتخاذ جانب الحياد اتجاه هذه الحرب، كونها ستقضي حتما على التجارة اليونانية مع فرنسا، وتتحول إلى الإيالات المتوسطية[1].

وفي ظل هذه الظروف وصل مبعوث السلطان العثماني إلى الجزائر لإخبارها بأن الباب العالي يطالب الجزائر بإعلان الحرب ضد فرنسا، وإلقاء القبض على قنصلها وجميع رعاياه، وإرسال السفن الحربية إلى البحر المتوسط وسواحلها الشرقية لمساعدة العثمانيين وملاحقة السفن الفرنسية[2]، وبعد الإطلاع على بنود الفرمان الذي أرسلها السلطان سليم الثالث (1203 –1222 هـ)، (1789 –1807 م) عقد والي الجزائر مصطفى باشا اجتماعا في الديوان حضره كبار الموظفين، وفي مقدمتهم يالي وكيل حرج، والخزنجي، وقد اقترح هذين الموظفين عدم التدخل في هذه الحرب، واتباع سياسة الحياد، بيد أن مبعوث السلطان اعتبر ذلك خيانة وتخاذلا[3]، ورغم ذلك فقد أجمع الجزائريون على ضرورة قطع العلاقة مع فرنسا، وإعلان الحرب وطرد الفرنسيين المقيمين في الجزائر، وقد خرجت 06 سفن جزائرية من ميناء الجزائر يوم 25 سبتمبر 1798، كما بعث مصطفى باشا إلى والي تونس وطرابلس، يطالبهم بالتحالف ومساعدة الدولة العثمانية، وحتى سلطان فاس وجه له الباشا نداءا ضمنه فكرة الدفاع عن الإسلام، والمسلمين وهكذا خلق دخول الجزائر الحرب إلى جانب الدولة العثمانية الذعر في أوساط التجار الفرنسيين لدرجة أن السفن الجزائرية الحربية أصبحت تهدد السواحل الفرنسية، ولم تستطع السفن الفرنسية مغادرة ميناء مرسيليا[4].

---

[1] Archives consulaire et commerciale, T 42, P 199.

[2] نص الفرمان دوفول ألبير، الرايس حميدو، ترجمة د.محمد العربي الزبيري، ص 32 –34.

[3] Planet. Eugène. correspondances des deys Alger avec la cour de France 1679. 1833/ 2 édition Tunis 1981 T 3. P 476.

[4] رسالة من الوكيل التجاري لمرسيليا 31 يناير 1799، الورقة 309 –319، الجزائر.

وفي عام 1799 احتجزت السفن الجزائرية سفينة فرنسية كانت قادمة من غرب المورة، نحو ميناء تولون، وكان على متنها عدد كبير من الضباط الفرنسي سيق كلهم إلى ايالة تونس ثم رحلوا إلى الجزائر[1]، وقد تضررت فرنسا جراء هذا الوضع لدرجة أنها بدأت تفتقر للمواد الغذائية في موانئها الجنوبية، وانقطعت الاتصال العسكرية مع جزيرة مالطة ومصر[2]، واستطاع العثمانيون في الواجهة الأخرى، محاصرة الفرنسيين في القاهرة، وقد أطلق الجزائريون المدافع في مدينتهم بعد سماعهم لخبر القاهرة، تعبيرا عن تأييدهم للدولة العثمانية[3] في 03 ديسمبر 1799 م الموافق لـ 10 رجب 1224 هـ، ورغم ذلك فقد تمكنت فرنسا من عقد الهدنة مع الجزائر في 19 جويلية 1800، حسب ما أوردته الصحيفة الرسمية للحكومة الفرنسية (Le moniteur) في عددها 344، وقد أبرم هذه الهدنة مصطفى باشا داي الجزائر ودوبواتانفيل المفوض العام للعلاقات الخارجية والمكلف من أجل إقرار السلم مع الإيالة وقد احتوت الهدنة على خمسة بنود[4] :

البند الأول: أشار إلى توقيف الأعمال العدائية بين البلدين.

البند الثاني: إعطاء الداي الأوامر لرياس البحر باحترام علم فرنسا، وتعهد دوبواتانفيل بقيام حكومته لمنع السفن الحربية الفرنسية من مهاجمة السفن الجزائرية.

البند الثالث: إعادة الإيالة الجزائرية للامتيازات الفرنسية.

البند الرابع: استقبال المراكب الجزائرية في الموانئ الفرنسية، كما تستقبل السفن الفرنسية في موانئ الإيالة.

البند الخامس: في حالة حدوث خرق لهذه الهدنة، يعطي الطرفان لبعضهما إشعارا باستئناف العمليات العسكرية قبل ثلاثين يوما.

لتعود بعد ذلك العلاقات التجارية بين الجانبين ابتداء من 19 جويلية 1800، وتتحرر السفن الفرنسية من الحصار الذي ضرب عليها في البحر المتوسط من طرف السفن

---

[1] Planet. Eugène. correspondances des deys de Tunis avec la cour de France 1679. 1833/ 2 édition Tunis 1981 TIII. P 478.

[2] رسالة من القنصل الفرنسي فالنير ماي 1799/ Alger ccc المجلد 34، ص 360.

[3] Feroud. Charles. Ep. mémoire d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1785 –1805. RA 18/ 1874.

[4] ANP Marine. B 07 –528.

الجزائرية خاصة، وأعيدت الثقة لقنصلها في الجزائر[1]، ولما سمع السلطان العثماني بذلك هدد الباشا بتوقيف عملية إرسال المجندين إلى الإيالة، واحتجاز السفن الجزائرية في الموانئ العثمانية بخرق الهدنة مع فرنسا وطرد القنصل الفرنسي: دوبواتانفيل، وكل الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يقيمون بالإيالة[2]، ومحاولة تحسين علاقته مع بريطانيا ابتداء من سبتمبر 1800، وقام باشا الجزائر، بالاستجابة لأوامر الباب العالي حيث قطع علاقته الخارجية مع فرنسا بطرده لدوبواتانفيل وكل الرعايا الفرنسيين من الجزائر وأصدر الأوامر بإطلاق سراح 264 أسيرا بريطانيا وسفنهم التي احتجزها البحارة الجزائريون بين عامي (1797 –1800 م)، كما بعث الباشا إلى القبودان باشا في استنبول، بأنه قد استجاب لأوامر الباب العالي[3].

ويبدو من خلال الإجراءات التي اتخذها مصطفى باشا ضد فرنسا أنها لم تكن في الواقع إعلانا للحرب عليها بقدر ما كانت قطعا للعلاقات السياسية، وهذا ما عبرت عنه وزارة الخارجية الفرنسية "بأنها حربا بدون عمليات عسكرية"[4].

وقد استمرت العلاقات بين فرنسا وحكومة الجزائر تتراوح بين التوتر والقطيعة الدبلوماسية، إلى أن تم جلاء الجيش الفرنسي عن مصر، ثم التوقيع على مشروع معاهدة الهدنة بين الدولة العثمانية وفرنسا في 09 جمادى الثانية 1216 هجرية/ 18 أكتوبر 1801 ميلادية، وهذا ما ذكرتها الصحيفة الرسمية للحكومة الفرنسية المونيتور (Le moniteur)[5]، وقد بعث التاجران اليهوديان بكري وبوشناق رسالة إلى القنصل الفرنسي دوبواتانفيل الذي كان موجودا في مدينة أليكانت الإسبانية، جاء في محتواها أن الباشا قد أبدى ارتياحه لمعاهدة الصلح بين الباب العالي وفرنسا، وأنه مستعد لعقد معاهدة تعيد العلاقات الخارجية بين الجزائر وفرنسا[6]، وهكذا أكد لنا التاجران اليهوديان على دورهما في صنع بعض

---

[1] Debran. Henri. la mission du commissaire général du bais ou près du dey d'Alger. in R.H.C. 1926.

[2] Debran. H. la mission du commissaire général du bais. thain ville auprès du dey d'Alger. in revue historique de colonies 1926. P 94 –95.

[3] Berbrugger André. La régence d'Alger in RA. 16 –1872. P 130.

[4] هناك تقرير إلى نابليون كان في جانفي 1800 موجود في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية Alger cee المجلد 201، الورقة 277.

[5] le moniteur. N° 26. P 99. 18 Octobre 1801.

[6] Archives consulaire commerciale. T 35. P 323

يفدون إلى الجزائر في أوقات وظروف مختلفة، أي في أوقات السلم، والحرب، وعلى دفعات متباعدة، وحسب الظروف التي تعيشها الإيالة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، اعتمادا على ما ورد في دراسة مارسيل كلومب Marcel Colombe، فإن الجند المتطوعة في الجيش الاحتياطي قد بلغ عددهم في نهاية القرن الثامن عشر 8533 جنديا[1]، بيد أن القوائم التي قيدتها السجلات الإدارية لمدينة الجزائر قد أشارت إلى وجود 7980، أي باختلاف بسيط يقدر بـ 553 جندي[2]، ويبدوا أن هذه الإحصائيات هي الأقرب إلى الصحة، والصواب، وكان معدل الزيادة السنوية للجند الاحتياطي يصل إلى 163 جنديا فقط، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بان التجنيد قد بدأ يتدهور مع نهاية القرن، خاصة مع رياح الأزمات التي بدأت تعصف بالدولة العثمانية.

وكان باشاوات الجزائر يعبرون عن استيائهم لذلك من خلال تقاريرهم التي كانت ترسل إلى السلطان العثماني، والتي أشارت إلى حاجة الإيالة للجند، الاحتياطيين وهذا ما توضحه لنا الرسالة التي بعث بها حسين باشا للسلطان محمود الثاني في ديسمبر عام 1827[3] وقد شهدت هذه السنة توترا كبيرا في العلاقات بين ولاية اليونان واستنبول، وتحول البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة حرب بين الدولتين بدعم من بعض الدول الأوروبية، وهذا ما أدى إلى تناقص أعداد الجند المتطوعة التي كانت تصل الإيالة، وبخاصة الجند الذين كانوا يأتون من الولايات التابعة للدولة العثمانية بواسطة السفن التي كانت تبحر في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحول هذا البحر إلى منطقة توتر خاصة بعد ما ساءت العلاقة بين الإيالة، وفرنسا[4] وفي ظل هذه الأوضاع بدا الباب العالي يبدي نيته في التخلي عن وظيفة الباش داي في الخان باستنبول، وإرساله إلى الجزائر، وإلغاء عملية تسجيل الجند المتطوعين في الجيش الاحتياطي[5].

---

[1] M Colombe P 185

[2] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر Mi– 14، السجل 13 الورقة 54 –55.

[3] مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28.

[4] سجلات مدينة الجزائر، MI 14، السجل 13 ورقة 54 –55.

[5] مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28.

ومع تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، اضطر الباب العالي إلى إلغاء وظيفة الباش داي في مدينة أزمير، وغلق الخان، ثم جرد محتوياته في سجل خاص، وهذا ما ورد في رسائل الحاج أحمد باي والي قسنطينة التي أشارت في رسالة واحدة منها، بأن آخر بعثة وصلت إلى الجزائر تحمل الجند المتطوعة، كانت آتية من مصر تتكون من 19 جنديا فقط، وقد وصلت في جوان 1830[1].

ومما لا شك فيه أن تناقص عدد الجند المتطوعين في الجزائر قد جاء نتيجة ازدياد مشاكل الدولة العثمانية الخارجية وظهور عدة عقبات أمام مواصلة عملية التجنيد في الأناضول والمناطق الأخرى التابعة لها، وهناك رسالة للحاج حسين بعث بها إلى حسين باشا، وصفت لنا هذا الوضع حيث ذكر بأنه بذل كل ما في وسعه من اجل جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر، واستطاع أن يجمع بضع عشرات منهم، لكن أصحاب السفن رفضوا نقلهم فاضطر إلى تسجيلهم وتسريحهم، خاصة وأنه لم تكن له القدرة على تحمل مصاريفهم، ولقد عبر وكيل الخان في آخر رسالته عن رغبته في إلغاء وظيفته، والسماح له بالعودة للجزائر[2].

---

[1] المخطوط 1642، مجموعة رسائل أحمد باي الرسالة 03 الجزائر المكتبة الوطنية.
[2] مراسلات دايات الجزائر، الورقة 28 –43، رسالة مؤرخة في 15 يناير 1828.

المبحث الثالث: البحرية:

لقد اهتمت الإيالة الجزائرية بالجوانب العسكرية المختلفة، فمثلما نظمت جيشها البري، وأولته عناية كبيرة، فقد كرست أيضا اهتمامها بالجيش البحري، والأسطول الذي كان يمثل هيبة وسيادة الدولة، ومحور قوة الجزائر العسكرية والسياسية في البحر الأبيض المتوسط، وكان يشرف إداريا على البحرية الجزائرية، فقد كان يرأسها "يالي وكيل خوج" الذي سبق لنا وأن أشرنا إليه في فصل الإدارة الجزائرية[1]، وقد كانت من أبرز الضباط في الجيش الانكشاري من جهة أخرى[2]، ولكي يكون هناك تمييز بين هذا الموظف السامي الذي كان من العناصر البارزة في ديوان الإيالة عن بقية الموظفين المساعدين الآخرين، ذكر في بعض المصادر باسم يالي وكيل حرج[3]، وقد جاء ذكر هؤلاء الموظفين المساعدين في قوائم هدايا الدول الأوروبية للإيالة الجزائرية[4] ومن أبرز هؤلاء الضباط الذين كانوا يأتون بعد يالي وكيل حرج، كان "القبودان"، وهو القائد الأعلى للأسطول البحري عند خروجه من الميناء إلى عرض البحر، ثم يأتي بعده "ليمان رئيسي"، أي قائد الميناء، وهي نفس الوظيفة التي كانت موجودة في استنبول حيث كان يشرف على عمليات تفتيش الميناء ومراقبته[5]، وكانت له في الإيالة سفينة خاصة به يجوب بها المياه الإقليمية لمدينة الجزائر ليراقب شواطئها وحركة السفن التي تدخل وتخرج منها، بالإضافة إلى معرفة هويتها، وطبيعة مهامها، كما كان يهتم بالأخبار الدولية التي كانت تتناقلها السفن الوافدة إلى الإيالة، بالإضافة إلى استلام الرسائل الموجهة للباشا[6]، ونظرا للدور الذي كان يلعبه ليمان رئيسي في إدارة الجزائر وبخاصة في مجال البحرية، فإن هذا الموظف كان يدخل عند الباشا عدة مرات. في اليوم ليطلعه على كل التقارير، وكان بعض الباشاوات في الجزائر يكلفون هذا الموظف بإيصال الرسائل إلى الدول، مثلما فعل

---

[1] Show. (Dr) Voyage dans le régence d'Alger, P 162.

[2] Dévaulx. Albert notes historique .... D'Alger in RA, 1859, P 20.

[3] Les archives national français, MI 14 –228, P 10 –50 –59 –60.

[4] قائمة الهدايا الفرنسية عام 1811 في الجزائر، المجلد 40، الورقة 194 –200.

[5] Show. (Dr) Voyage dans la régence d'Alger, P 162.

[6] D'ohssan, T 3, P 395.

عمر باشا (1230 –1232 هـ) (1815 –1817 م) عندما كلف أحد القائمين على إدارة الميناء بحمل تقرير إلى السلطان العثماني محمود الثاني لإخباره بالحملة البريطانية على مدينة الجزائر عام 1231 هجرية، 1816 ميلادية[1].

ومن وظائف البحرية الأخرى، وظيفة "واردیان باشي"، والذي يعتبر من أبرز الموظفين في البحرية الجزائرية[2]، حيث كان يشرف على أنشطة الخدم في الميناء، والذين كان معظمهم من الأسرى الأوروبيين، وكان يعين لكل رئيس سفينة، العدد المناسب من الخدم للعمل على متنها[3].

وبالنسبة لقيادة السفن في الجزائر، فكانت من اختصاص عدد من الرؤساء "مفرد رئيس"[4]، وهو نفس الاسم الذي جاء في سجلات الأرشيف الوطني الفرنسي[5] وكان يساعد كل رئيس عدد كبير من التجار[6] ونائب له كان يعرف باسم "باش رئيس" و"رئيس للخدم"، وكاتب باسم "خودة"، وثلاثة ضباط، وإمام يؤم البحارة في الصلاة، وكانت كل سفينة مزودة بفرقة من جنود "الطوبجية" التي كان يقودها "طوبجي باشي"، وأخرى من الانكشارية بقيادة "بلوك باشي" وكان يصطلح عليه اسم "آغا"، وكانت من أهم صلاحياته هي مراقبة السفينة أثناء إبحارها وخلال رحلتها، وتسجيل كل التفاصيل في تقرير يقدمه إلى الباشا بعد رجوع السفينة إلى الجزائر[7]، وكان الباشا يعتمد كثيرا على هذه التقارير التي كانت تحدد مصير ومستقبل الرئيس في البحرية. إما بتجديد الثقة به، أو إقالته[8].

---

[1] Correspondance consulaire et commerciale 08/ 09/ 1816, T 34.

[2] D'ohssan tableau général de l'empire ottoman, T 1, 1787 –1790, Paris 1920 , P 395.

[3] Show، ص 172، وأيضا ص 153 المصدر السابق، Venture de Paradis.

[4] رئيس كلمة عربية فصيحة، أنظر إلى ابن منظور لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1968، فصل س ش، ص 91.

[5] 15 Mi 228 السجل 19 الورقة 55 –138 وفي بعض الأحيان كتبت رئيس بدون ياء (ريس).

[6] Venture de paradis, P 47, 179 –190.

[7] Devaulx, A, La marine d'Alger in RA 1869, P 388.

[8] Venture de paradis, P 150.

وكان النظام الذي طبقه الجزائريون في تكوين طاقم السفينة في الإيالة، هو نفسه النظام الذي اعتمدته الدولة العثمانية، وقد تشابهت الوظائف مع بعضها البعض بين الإيالة والباب العالي[1] وكانت الإيالة تفتح أبواب البحرية أمام الراغبين من العامة في العمل بها، وقد ذكرت لنا بعض المصادر الفرنسية بأنه من بين ألف وخمسمائة بحار كانوا يمارسون عملهم في ميناء الجزائر عام 1820 كان ثلثهم أي خمسمائة من الرعية، والباقي من الأوجاق[2] ومن بين تسع سفن خرجت في البحر المتوسط في أكتوبر 1804، كان رؤساء أكبر ثلاث سفن منها من الرعية، وهو "الرئيس حميدو" الذي كان خادما في ضباط الجيش البحري، ثم ارتقى إلى رتبة بحار وزميل وبعدها إلى ضابط، إلى أن أصبح رايس أي قائد أسطول الإيالة[3].

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت البحرية الجزائرية تقليدية في نظامها، إذا ما قارناها مع نظم البحرية الأوروبية التي أصبحت تعتمد بمرور الزمن على الأساليب المتطورة والمناهج العلمية والابتكارات، ورغم ذلك فقد بقيت الإيالة حتى عام 1816 م قادرة بإمكانياتها الدفاع عن سواحلها من الهجمات الأوروبية، كما شاركت وبقوة فاعلية مع الدولة العثمانية في حروبها، بيد أن الهجوم الإنجليزي الذي كان في هذه السنة (1816) قد أدى إلى شلل جزئي للبحرية، وكان بمثابة ضربة قوية يتلقاها الأسطول الجزائري في البحر المتوسط، وبدأت بذلك أسطورة "الجزائر المحروسة" تتلاشى[4]، رغم ما تلقته الإيالة من الباب العالي من مساعدات، وحتى من سلطان فاس فإنها لم تستطع أن تمتلك عام 1819 سوى مجموعة محدودة من السفن الكبيرة أغلبها كانت لا تصلح للإبحار، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السفن الصغيرة والمتوسطة، وقد أفادنا

---

[1] D'ohssan, T 3, P 432.

رسالة من القنصل الفرنسي 24 أفريل 1820 الجزائر، المجلد 45، الورقة 159.

رسالة من القنصل الفرنسي 18 أكتوبر 1804 الجزائر، المجلد 37 ورقة 20.

عبد الجليل التميمي، موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس 1983، ص 144.

أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بقائمة أنواع السفن الجزائرية لعام 1819، وحتى كيفية الحصول عليها[1].

وأما فيما يتعلق بأنواع السفن التي كانت تعتمد عليها الإيالة في البحرية، فإن كثرة أنواعها كانت توحي بمدى اهتمام الجزائريين بالبحرية، ومن بين تلك الأنواع ما جاء في الأرشيف الوطني الفرنسي، "سفينة بركندة، بلاقرة، سكونة، فرقطون، بلانديرة وقليوطة"[2]، وكان أغلب هذه الأنواع من السفن مستعملا في الإيالات المتوسطة المجاورة كطرابلس وتونس، وحتى في العاصمة العثمانية استنبول، مصر.

وقد أطلق الجزائريون على تلك السفن اسم قورصان ثكنة لري، أي بمعنى السفن الحربية، لكون أن القرصنة كانت بالنسبة إليهم نوعا من الجهاد، أو الحرب، ورغم استقلالية هذا الجهاز أي البحرية عن الباب العالي، فإن القبودان باشا في استنبول كان بإمكانه أن يستدعي باشا الجزائر متى شاء باعتباره القائد الأعلى أسطول الدولة العثمانية، ويفقد بذلك الأسطول الجزائري أهميته حيث يصبح جزءا من الأسطول العثماني ويصبح بذلك القبودان الجزائري تحت إمرة القبودان باشا، وينصاع لأوامره[3].

ولذلك فإن الإيالة كانت تبدي طاعة كبيرة للباب العالي، حيث كانت ترسل أسطولها حتى إلى البحر الأسود وبحر إيجه، كما أن دول أوروبا كانت تعتبر أساطيل الإيالات الثلاثة تونس، الجزائر وطرابلس جزءا كبيرا من قوة الدولة العثمانية، وهذا ما كان يرد في تقاريرها[4].

وخلال ثورة اليونان التي استمدت أفكارها من مبادئ الثورة الفرنسية 14 جويلية 1789، هذه الثورة التي جاءت بعدما استاء سكان اليونان من الوجود العثماني، حيث كونوا

---

[1] Archives consulaires français. T 45. P 93.

[2] Archives nationale français. Mi 15 -228. T 19. P 138.

[3] الرجوع إلى المكتبة الوطنية بتونس، هناك رسالة بعث بها القبودان دريا محمد خسرو باشا إلى حسين باشا عام 1827 م من خلال إرسال سفن جزائرية إلى البحر الأسود لمساعدة العثمانيين الذي كانوا في حرب مع روسيا، موجودة في مخطوط 37، مراسلات دايات الجزائر، الورقة 58 -60.

[4] الجزائر، مركز الدراسات التاريخية، وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ -هـ 58، 343 -1240.

جمعيات سياسية بطريقة سرية أطلقوا عليها اسم هيتري أي الجمعية الأخوية[1] التي كان لها نشاط سياسي كبير استهدف التخلص من النفوذ العثماني، وابتداء من عام 1821 بدات هذه الجمعية تعمل في العلن، واتخذت من مدينة أوديسا بروسيا مركزا لها، واستطاعت هذه الجمعية أن تجمع صفوف اليونانيين في إقليم مورا حتى بلغ عددهم مائة وعشرين شاب قوي، وقد كلفت الدولة العثمانية خورشيد باشا بإخضاع بلاد اليونان، بيد أن الثوار هزموه في معركة الرتموبيل (المضيق المشهور باليونان)، وقد تفرق شمل الجند العثمانيين في ذي الحجة 1237 هـ الموافق لأوت 1822 م، وبعد هذا الانهزام أثر خورشيد الباشا الموت مسموما، وهذا ما زاد بثبات اليونانيين أمام القوات العثمانية واعتصامهم في جبال اليونان الوعرة، ولذلك استنجد السلطان العثماني محمود الثاني 1808–1839 بمحمد علي باشا والي مصر، حيث أصدر فرمانا في 05 رجب 1239 هـ الموافق لـ 07 مارس 1824 م، عين بموجبه محمد علي واليا على جزيرة كريت وإقليم المورة وهما بؤرتا هذه الثورة[2].

وقد تولى إبراهيم باشا ابن محمد علي مهمة محاربة اليونانيين ابتداء من 16 جويلية 1824 حيث تمكن من إلحاق الهزائم بهم في جزيرة كريت وسواحل المورة، وفي هذه الظروف تلقى الثوار الدعم من الدول الأوروبية، ورغم ذلك فقد تمكن إبراهيم الباشا من قمعهم بنفارين في بحر إيجه في 23 مارس 1825، وفي 22 أفريل 1826 فتح العثمانيون مدينة أثينا، وقد تدخلت دول أوروبا بعد ذلك بدعوى حماية اليونانيين، فاتحة بذلك أبواب المسألة الشرقية على مصراعيها وقد اعتبر الباب العالي مسألة اليونان قضية خاصة وداخلية وطالب الدول الأوروبية بعدم التدخل في شؤون رعاياها، وفي 05 فبراير 1827 توسطت إنجلترا للدولة العثمانية بخصوص مسالة اليونان، بيد أن الباب العالي اعتبر ذلك تدخلا في شؤونه الداخلية، ولذلك قامت كل من فرنسا وروسيا وإنجلترا بإرسال أساطيلها

[1] هيتري هي جمعية يونانية معناها الجماعة الأخوية تأسست في فيينا عاصمة النمسا كان عملها سري إلى غاية عام 1821 لمزيد من التفاصيل، الرجوع لمحمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العالية العثمانية، ص 206.
[2] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 208.

إلى سواحل اليونان التي وصلت في 20 أكتوبر 1827، وقد انتهت الحرب بانهزام العثمانيين في موقعة نافارين.

وما نستنتجه من خلال هذه الحوادث التي شهدتها الدولة العثمانية، أن انعكاساتها كانت تؤثر على الإيالة الجزائرية التي أدت دورا كبيرا في النزاع الذي شهدته اليونان، فرغم عدم استعداد السفن الجزائرية للمساهمة في الحرب، حيث عبر القبوذان الجزائري مصطفى رايس عن ذلك في رسالة بعثها للسلطة العثمانية، إلا أن البحرية الجزائرية لم تبخل بمساعدتها للباب العالي، ولذلك كانت دول أوروبا تعتبر أساطيل الإيالات الثلاثة: الجزائر، تونس، طرابلس جزءا كبيرا من قوة الدولة العثمانية وهذا ما كان يرد في تقاريرها[1].

ولم يقتصر العثمانيون في استنبول على اعتماد الأسطول الجزائري، واشتراطه في الحروب بل اعتبرت الجزائر مدينة بحرية بقيت طيلة ثلاثة قرون حتى القرن التاسع عشر تزود الدولة العثمانية بأفضل بحارتها وأكبر قادة أساطيلها، "كعلي باشا" الذي كان جنديا في الإيالة، ثم تحول إلى وكيل لها في استنبول، ونظرا لما أبداه هذا الموظف من شجاعة وانضباط في العمل، فقد استدعاه السلطان سليم الثالث عام 1807 لدراسة أسباب الأزمة السياسية التي حدثت بين الدولة العثمانية وبريطانيا التي بدأت تهدد العاصمة استنبول، وكلفه بقيادة الأسطول العثماني، وفي عام 1808 عزله السلطان مصطفى الرابع من منصبه، لكن السلطان محمود الثاني عندما تولى الحكم في استنبول أعاد علي باشا إلى منصبه في نوفمبر 1808، وقد عزله بعد ذلك حتى لا يتعاظم نفوذه، وحتى لا يهدد مصالح الحكام، وهناك جندي آخر في البحرية كانت له سمعة كبيرة في الباب العالي، وهو "طاهر باشا" الذي كان جنديا في الإيالة، ثم تحول إلى جندي في فرقة المدفعية بالبحرية العثمانية، ونظرا لخبرته العسكرية، وإتقانه لعدة لغات أجنبية فإنه اشتهر بين رؤساء البحر، وفتحت أمامه الأبواب لتولي المناصب العليا في الأسطول العثماني[2].

---

[1] Mantran. R : L'évolution des relation entre la Tunisie et l'empire. Ottoman in 1959, P 325.
[2] Devaulx. Albert. la marine de la régence d'Alger in RA, P 388.

ورغم أن البحرية الجزائرية كانت في نظامها تقليدية مقارنة بالبحرية الأوروبية، فإن البحرية التابعة للإيالة استطاعت أن تدافع عن السواحل الجزائرية[1]، وقد لعبت دورا هاما وفعالا في عدة حروب شاركت فيها مع الدولة العثمانية، ورغم اهتمام الإيالة بالأسطول البحري، فإنها لم تستطع أن تقدم سوى عددا محدودا من السفن الحربية الصغيرة، والتي كان أغلبها يحتاج إلى صيانة وإعادة التجهيز، ونظرا لأهمية هذا الأسطول، فقد كانت استنبول تستدعيه دائما للمشاركة في حروبها بالبحر السود وبحر ايجه[2]، ولم تكتف الدولة العثمانية بالاستعانة بالأسطول البحري الجزائري، بل كانت تتلقى طيلة ثلاثة قرون، أحسن البحارة من الجزائر مثل "علي باشا" الذي كان جنديا في الجزائر، قم "طاهر باشا" الذي التحق بالبحرية ثم المدفعية.

والجدير بالذكر أن الكتابات الفرنسية تتفق على أن البحرية الجزائرية قد بلغت اوجها في منتصف القرن السابع شعر، وقد مكنتها قوتها من نفوذها البحري والسياسي إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط من جهة، وأوروبا الغربية من جهة أخرى[3]، وقد كان الأسطول الجزائري يبحر من الجزائر إلى بريطانيا، واسلندا وغيرها، وقد وصفت هذه الكتابات البحرية الجزائرية بمصطلح القرصنة، بيد أن الواقع قد أثبت بأن الأسطول الجزائري لم يكن دوره عدوانيا، وإنما كان يهدف إلى حماية البلاد الجزائرية والإسلام من تحرشات الصليبيين خاصة الإسبان، والبرتغال، هذه الحملات التي كانت تهدد أمن وسواحل الإيالة الجزائرية من حين لآخر، وتشكل خطرا على الإسلام، وقد ذهبت بعض الكتابات الفرنسية إلى اعتبار الإيالة وبحريتها خارجة عن العرف، وأنها لم تحترمه ولم تخضع للقوانين الدولية.

---

[1] الجزائر مركز الدراسات التاريخية وثائق التاريخ الجزائري والعثماني خ/ هـ 34358 (240).

[2] Devaulx, la marine de la régence d'Alger in RA , P 20.

[3] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60 –61.

ولقد برزت قيمة أهمية البحرية الجزائرية كشكل من أشكال الحركة التجارية في أوقات الحرب، إذ اعتمدت على التفوق في الميدان العسكري، حيث تجسدت قيمتها في الميدان التجاري وفي الجمع بين بيع الأسرى، وإعادة بيع السفينة المحملة كمصدر أساسي لثروة سكان الإيالة العاملين في البحرية[1]، ومن خلال القرن السابع عشر والثامن عشر كثفت الدول الأوروبية هجماتها وتدخلاتها على السواحل الجزائرية، وقد اتخذت هذه الهجمات أبعادا مختلفة اقتصادية ودينية وثقافية، ومن بين هذه الهجمات نذكر الهجوم البريطاني بالأسطول الحربي على مدينة الجزائر عام 1652، ومحاولات فرنسا التوسعية كالهجوم على مدينة جيجل عام 1664 وعام 1665، وفي نفس السنة قامت بريطانيا بقصف سواحل الإيالة وميناءها، بالإضافة إلى الهجمات التي شنتها فرنسا على الجزائر بالمدفعية عام 1672 و1682 و1688 وقد باءت الحملات الإسبانية بالفشل والتي كانت في عام 1775 و1783 و1784[2].

والجدير بالذكر أن القرصنة بالنسبة للجزائريين كانت صناعة تتقيد بالعرف والقوانين الدولية[3] على نقيض القرصنة البرتغالية، وكانت البحرية الجزائرية كما ورد في دفاتر التاريخ المغربية تهدد مصالح الدول الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وبالنسبة للجزائريين، فقد ألزموا دول أوروبا عقد معاهدات معهم للسماح لهم بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط، مقابل إتاوات، أو قروض، وكانت الجزائر تعامل الأسرى معاملة حسنة مع السماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية.

وهناك مصادر فرنسية قدرت لنا حجم القوات البحرية للإيالة الجزائرية علم 1753 على الشكل التالي سبعة سفن كبيرة، ستة وخمسون مدفعا، إحدى عشر شبكا مسلحا، ستة سفن صغيرة لحراسة السواحل وأكثر من عشرين زورقا لحماية الميناء[4].

---

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد باريس البحر، ص 63.

[2] أحمد توفيق المدني المرجع السابق، ص 37 -48.

[3] ANP-Marine, B 850

[4] ANP-Marine, B 85.

ولقد أثارت مسألة القرصنة اهتماما كبيرا من طرف الكتابات الفرنسية المتعلقة بتاريخ الجزائر في القرنين السابع عشر، والثامن عشر، وقد اقترنت البحرية بأوصاف عدة كاللصوصية، ووصفت الإيالة بوكر القراصنة واللصوص، رغم أن الإيالة الجزائرية قد مارست مثل أية دولة بحرية في المشرق والمغرب القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحار[1] والعرف الدولي[2]، لدرجة أن الدولة الجزائرية كانت تعاقب البحارة الذين يخالفون هذا القانون ولقد أجمعت الكتابات الفرنسية التي كتبت عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، كالقناصلة، والرحالة، والمؤرخين أنها كانت جمهورية عسكرية إذا كان الجيش يشكل القاعدة الأساسية لهيبة الدولة[3]. وهذا راجع لظروف نشأة الإيالة من جهة كامتداد لسياسة الفتوحات التي قام بها سلاطين آل عثمان، والتي بدأت منذ القرن السابع الهجري، الثالث عشر ميلادي[4]، وأنها من جهة قد استمدت الخصائص العسكرية من الدولة العثمانية، حتى تكون مستعدة للمواجهة، والتصدي لهجمات الصليبيين في أوروبا، كحملات إسبانيا عام 1775، وعام 1784، وحملة بريطانيا عام 1816[5].

كما أن مسألة القرصنة هي ظاهرة عادية قامت بها معظم الدول المواجهة للبحار ضد بعضها البعض، بيد أن نظرة الأوربيين للبحرية الجزائرية كانت مختلفة تماما عن نظرة الجزائريين لها، حيث كانت القرصنة تعتبر صنعة، كما اعتبر المستثمرون في نظام القرصنة أنفسهم موظفين، وليسوا سراقا، أو هاربين أو قطاعا للطرق، فعملهم كان معترفا به في الإيالة الجزائرية مثلما كان يعترف بالصنائع الأخرى، كالدباغة، والصياغة، أو الصناعة الخزفية والخبازة، أي أنها حرفة شأنها شأن الحرف الأخرى[6].

---

[1] قانون البحار، الرجوع لكتاب محمد بوسلطان دراسات في قانون البحار، جامعة وهران، مركز البحوث والإعلام، جانفي 1994، ص 67.

[2] جمال قنان معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص 09.

[3] شالر وليم، مذكرات تعريب اسماعيل العربي، ص 42.

[4] محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 118.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 138.

[6] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60.

لقد ساهم وجود العثمانيين في الجزائر واستقرارهم بها، في تحويل نشاط البحرية بالبحر الأبيض المتوسط إلى مؤسسة قائمة بذاتها تشرف على مجموعة من رياس البحر بشكل منتظم في جميع المجالات، كالتوظيف والتنظيم، والقيام بالعمليات الحربية، خاصة وأن طوبوغرافية شواطئ البحر وجزره كانت تتميز بمحدودية إمكانياتها الزراعية، وهذا ما أدى برجال البحر الأبيض المتوسط إلى الاتجاه نحو البحر لاكتساب العيش، ليس لصيد الأسماك، وإنما الاعتراض المنتظم للسفن التجارية، وقد كان القرصان الجزائري يمتاز بالمهارة في الملاحة، وبارعا في جلب الغنائم، وكانت الطريقة التي اعتمدها رجال البحر الجزائريون مثالا يحتذي به بالنسبة لرجال البحر في تونس، طرابلس، الرباط وسلا[1] وقد اعتلى بعض رجال البحر المناصب العليا في الإدارة العثمانية بالجزائر كالرايس حميدة الذي أسر بانانتي Pananti قد لعب دورا هاما في فترة الحروب النابوليونية، وكان رجال البحر يختارون من مصادر ثلاثة وهي: المرتزقة، المسيحيين والمسلمين الذين كان يؤتى بهم من أرجاء الدولة العثمانية، بالإضافة إلى بعض الجزائريين من سكان الإيالة الجزائرية[2].

وقد وصفت أغلب الكاتبات الفرنسية القرن السابع عشر بالعصر الذهبي بالنسبة للبحرية الجزائرية[3].

ولقد كان القائمون بشؤون البحرية ينتسبون إلى كل المستويات الاجتماعية في الإيالة الجزائرية، وكان اتساع نشاط البحرية يؤدي حتما إلى استمرار اتساع نفوذ الطبقة المتوسطة من حرفيين، وتجار، وأصحاب الدكاكين كانوا يستثمرون أموالهم في البحرية، إما بالمساعدة في إعادة التجهيز، أو لشراء الخشب وما تحتاجه السفينة.

ولقد اعتمد رجال البحر في تقسيمهم للسفينة المحتجزة على قواعد محددة، حيث كانت تخصص حصة للدولة التي كان يشرف عليها الداي، ثم حصص تدفع لسد حاجيات وتكاليف الميناء والجمارك، وحتى الأوقاف كانت تستفيد من البحرية ونشاطها لترميم

---

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60 –61.

[2] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 60 –61.

[3] Venture de Paradis. P 153.

المساجد، أو بناء أخرى، ثم الباقي من الحصة يقتسمها أصحاب السفينة بشكل عادل وحسب مساهمة كل ملامح، وكان بالإمكان بيع أية حمولة تأتي بها البحرية إلى التاجر الأوروبيين الذين كانوا يقيمون بالجزائر[1].

ومما ساعد على اتساع نشاط البحرية الجزائرية وتطورها تلك العلميات البحرية التي كانت تتم عبر السواحل المتوسطية على بعض البلدان الأوروبية خاصة مع وجود سفن صغيرة تتميز بخفة الحركة والسرعة، وهذا النوع عرف باسم "القاليوطات" و"البريكات" أي "Galiates" و "Bringnatus"، بالإضافة إلى السفن المستديرة التي كانت متخصصة في الإبحار بأعالي البحار، وهذا النوع عرف باسم "Galères"، وبفضل هذه الأنواع من السفن استطاع رجال البحر الجزائريين الوصول إلى مناطق بعيدة حتى شواطئ اسكتلندا عام 1617، وإنجلترا عام 1631[2].

ولقد بلغ نشاط البحرية الجزائرية ذروته مع حلول النصف الثاني من القرن السابع عشر، إذا أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الداخلية للإيالة الجزائرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي عن طريق ما توفر للسكان من مصادر للعيش خاصة بالنسبة للصناع والحرفيين، وقد أصبحت الغنائم تشكل موردا اقتصاديا هاما لأغلب سكان الإيالة والمدن الساحلية، وفي هذا القرن اكتسى نشاط البحرية صبغة اقتصادية وسياسية، وابتعد كثيرا عن الصبغة الدينية، ومع نهاية هذا القرن بدأ هذا النشاط يقل ويتراجع وبخاصة بعد ظهور أساطيل أوروبية[3] خاصة وأن الإيالة الجزائرية قد عرفت مع حلول القرن الثامن شعر ونهايته تراجعا ملحوظا للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد أدى اتساع الهجمات التي كانت تشنها الدول الأوروبية من حين لآخر بأساطيلها على السواحل الجزائرية بغية القضاء على البحرية، إلى إضعاف قوتها، ولجوء الإيالة إلى عقد معاهدات

---

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد الرياس البحر، ص 62 –63.

[2] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ص 45.

[3] Devaulx. A. La marine d'Alger in RA. 1869. P 388.

سلام، كانت في سنوات 1628، و1666 و1683 مع فرنسا، ومع هولندا عام 1680، ومع إنجلترا عام 1682[1].

وقد ذكرت لنا الكتابات التاريخية الفرنسية بأن المدن الساحلية الجزائرية قد تعرضت في الفترة ما بين 1634 إلى 1789 إلى عشرة هجمات قد أضرت كثيرا بالبحرية الجزائرية، وأسفرت عن خسائر مادية ومعنوية كبيرة، كما تراجع عدد البحارة الجزائريين، حيث لم يتجاوز العدد عام 1769، 5300 بحارا، ولم يتعدد عدد السفن الحربية الجزائرية 06 بواخر عام 1738[2].

ورغم ذلك فقد شهد نشاط البحرية الجزائرية نوعا من الانتعاش في الخمسة سنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بسبب الأوضاع التي كانت تعيشها دول أوروبا وشعوبها التي كانت في حالة غليان نتيجة تردي أوضاعها الاجتماعية، حيث انتشر الفقر والبؤس، وازدادت حدة الإقطاع وفساد الأنظمة السياسية والملكية المطلقة والرجعية، وقد برز في هذه الفترة عدد كبير من رياس البحر مثل الرايس حميدو، وقد انتعشت خاصة البحرية الجزائرية في فترة الثورة الفرنسية، إذ تضاعف عدد القطع البحرية في أسطول الإيالة، فوصل إلى واحد وأربعين قطعة.

بيد أن هذا الانتعاش سرعان ما زال مع حلول القرن التاسع عشر[3] لذا اقترحت الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا[4] تكوين قوة موحدة والنزول بها في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما تداولته الدول الأوروبية خلال مؤتمر فينا 1815، وكان الاقتراح الإنجليزي يتمثل في إجبار الجزائريين على التخلي عن البحرية، وذلك بمحاصرة الموانئ الجزائرية ومنع خروج سفنها، وإجبار الدولة العثمانية على وقف تجنيد البحارة وإرسالهم إلى الجزائر[5]، وقد استاءت السلطنة العثمانية، خاصة بعدما حملتها الدول مسؤولية ما

---

[1] الجزائر مركز الدراسات التاريخية، وثائق تاريخ الجزائر العثماني، هـ 58 –343 –1240.

[2] Archives consulaires et commerciale français, T 45, P 93.

[3] لقد ظهرت نوايا دول أوروبا في البحر الأبيض المتوسط وقد عقدت عدة مؤتمرات بداية القرن التاسع عشر، وتحالفت للقضاء على البحرية الجزائرية.

[4] الدول الأوروبية هي "بريطانيا، روسيا، فرنسا، النمسا".

[5] Reynol-GT, Histoire philosophique, TI, P 155 –N1.

يقوم به البحارة الجزائريون من نشاط في البحر الأبيض المتوسط كما استاء الباب العالي من تدخل دول أوروبا في شؤون الإيالات المغربية وطرح المسألة الجزائرية. واعتبر ذلك تدخلا مباشرا في مصالح وممتلكات الدولة العثمانية، وقد بعث الباب العالي بعد ذلك فرمانا يحذر فيه الجزائريين من خطر التحالف الأوروبي على بلدهم[1].

وقد أخبر أحمد آغا بالرسالة التي تضمنت محاولة الباب العالي إقناع هذا الباشا بتغيير سياسته اتجاه الدول الأوروبية، وإعادة النظر في العلاقات الخارجية مع الدول المطلة على البحار خاصة البحر الأبيض المتوسط، وحتى بالنسبة للإيالتين المغربيتين تونس وطرابلس قد أرسل لهما هذا البيان.

وكانت من بين الدول التي تحمست لفكرة تكوين قوة موحدة هي بريطانيا التي بعثت بأسطولها إلى السواحل الجزائرية، وطالبت الباشا الجزائري بتجميد نشاط البحرية، واسترقاق الأوربيين، وإرجاعهم إلى بلدانهم، وهذا ما أشارت إليه بعض وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس[2] وقد تفاوض الجزائريون مع قائد الأسطول البريطاني "إكسون" حول مسألة البحرية تبعا لما ورد في نص الرسالة التي بعث بها الباشا إلى استنبول، حيث طالب فيها الباشا من الباب العالي منحه مدة ستة أشهر للرد على مطالبهم، وبخاصة مطالب بريطانيا، وبعد مشاورات ومناقشات حادة حول المسالة الجزائرية في العاصمة العثمانية، انقسم الرأي حول المسألة إلى قسمين أو موقفين، فئة رأت التدخل في شؤون الإيالة هو بمثابة تدخل مباشر في شؤون الدولة العثمانية، وفئة رأت بأن الإيالة تتمتع باستقلالية إدارتها وخزينتها عن الباب العالي، وبالتالي أي مشاكل مع الدول الأوروبية لا بد أن تحلها الإيالة بمفردها، وبدون تدخل الباب العالي، وقد بلغ هذا الأخير برسالة تنبيه إلى الإيالة الجزائرية يحذر فيها الباشا من خطر التحالفات الأوروبية على الجزائر، ويطلب منه اتخاذ جانب الحيطة، والاستعداد لمواجهة أي هجوم أوروبي، وضرورة

[1] مركز الدراسات التاريخية وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ هـ 1230.
[2] رسالة من القنصل الفرنسي 22 مارس 1816 الجزائر، المجلد 42، ص 283 –286.

وقد كلف بذلك حسن باشا (باشا الجزائر) بهذه المهمة ابتداء من شهر مـــاي 1816، هذا الأخير الذي تعهد بالدفاع عن الإيالة وشعبها وسيادتها، وفي أواخر شـــهر أوت عـــام 1816 عقدت بريطانيا مؤتمرا في مدينة لندن جمع ممثلين من روسيا، بروســـيا، النمســـا، فرنسا، لدراسة مشروع تكوين قوة موحدة، أو حلف عسكري لمدة سبعة سنوات غـــير أن فرنسا عارضت الفكرة كونها كانت تدرك أبعاد نوايا بريطانيا في البحر الأبيض التوســـط ولم يخرج بذلك المؤتمر بأية نتيجة[2] فبريطانيا كانت تسعى من خلال هذا المؤتمر إلـــى كسب تأييد دولي للتدخل في شؤون الإيالة، واحتلال الجزائر، وهذا في إطـــار الصـــراع الاستعماري على مناطق النفوذ في العالم، وفي منطقة البحر الأبيض المتوســـط، بيـــد أن الإيالة الجزائرية لم تستطع توقيف نشاطها البحري سوى مـــدة ســـتة أشـــهر، بعـــد أن استجمعت قواها، ورتبت صفوفها، وزادت مـــن اســـتعدادها لمواجهـــة عـــدوان الـــدول الأوروبية، وقد نددت الدول الأوروبية بذلك، وطالبت الباب العالي بتبرير هـــذا الإجـــراء الذي أقدمت عليه الإيالة الجزائرية، وقد ردت استنبول على ذلك بكون الإيالة تتمتع بحرية إدارة شؤونها الداخلية، واستقلالية أجهزتها الحكومية، ولا دخل للباب العالي فـــي ذلـــك، علما بأن السلطان العثماني قد أرسل ثلاثة سفن حربية مزودة بالذخيرة والأسلحة والجنـــد الاحتياطي وصلت إلى الإيالة بعدما تعرضت هذه الأخيرة لقصف بريطاني فـــي 27 أوت 1816[3]، وبعدما أيقنت بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى عدم جدوى استخدام الأســـلوب العسكري القائم على التهديد والتلويح بالاحتلال والاعتداءات المتكررة، لجأت إلى تفويض فرنسا وبريطانيا بإجراء محادثات سلمية مع الجزائريين لإقناعهم بالتخلي عن القرصنة في مياه البحر الأبيض المتوسط، والكف عن استرقاق الأوروبيين[4]. ولقـــد كـــانت الســـفن

---

[1] مركز الدراسات التاريخية وثائق تاريخ الجزائر العثماني، خ، هـ 1230.

[2] Archives consulaire et commerciale. MID Alger. T 10. P 303 –304.

[3] عبد الجليل التميمي موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس 1983، ص 239 –256.

[4] رسالة من القنصل الفرنسي 22 مارس 1816 الجزائر، المجلد 421، ص 283 –286.

البريطانية تعترض من حين لآخر السفن العثمانية المتوجهة إلى الجزائر، وعندما فشلت في إخضاع الجزائر، وعندما فشلت في إخضاع الجزائر، ووقف نشاط بحريتها عادت لطرح المسألة في مؤتمر إكس لاشابيل Aix la chapelle بروسيا، في أواخر عام 1818، ونظرا لعدم اتفاق الدول الأوروبية المشاركة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، بروسيا، النمسا، على فكرة تكوين قوة موحدة، تم تفويض فرنسا، وبريطانيا لدراسة المسألة مع الجزائريين بطريقة ودية في محاولة جادة لإقناعهم بضرورة التخلي عن القرصنة، ووقف استرقاق الأوروبيين وإرجاعهم إلى أوطانهم[1]، كما سعت بقية الدول الأوروبية إلى محاولة إقناع السلطان العثماني حتى يتخلى عن دعمه للإيالة الجزائرية، وقد اختلفت هذه الدول في طريقه كتابة رسائلها للسلطان العثماني، وهذا ما أضعف من قيمة هذه الرسائل التي لم يول لها السلطان أية أهمية، هذه الرسائل التي اعتبرت البحرية الجزائرية شبحا يهدد المصالح التجارية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وقد رد السلطان العثماني على هذه الرسائل برفضه التام لما جاء في قرارات مؤتمر إكس لاشابيل، واعتبر التحالف الأوروبي على أية إيالة من الإيالات المغربية تدخلا مباشرا في شؤون الدولة العثمانية وسيادتها، وهذا يتعارض تماما مع القانون الدولي الذي يضبط العلاقات الخارجية بين الدول[2] علما بان الدولة العثمانية كانت تعلم بأن الإيالة كانت تربطها بالدول الأوروبية معاهدات سلام، ولذلك قرر السلطان العثماني إرسال سفينة لدعم الإيالة عسكريا تضم اثنان وعشرون مدفعا وعدد كبير من الجنود في نوفمبر 1819، وهكذا فشلت دول أوروبا رغم قوة تحالفها ضد الجزائر التي اكتسبت مكانة دولية في البحر المتوسط، وبقيت تتلقى الدعم المادي والمعنوي من الباب العالي[3].

ومن خلال دراستنا لنشاط البحرية في الإيالة الجزائرية نستنتج بان انتعاش البحرية بالجزائر، وتطورها، وقوتها جاء نتيجة تشجيع نشاط صناعة السفن، وقوارب الصيد، التي كانت موزعة على عدة مدن جزائرية كشرشال، جيجل، عنابة، ووهران، والتي

---

[1] عبد الجليل التميمي موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، تونس 1983، ص 239 –256.
[2] رد رئيس الكتاب على السفراء الأوروبيين الجزائر MD المجلد 10، ص 330.
[3] مركز الدراسات التاريخية وثائق الجزائر العثماني خ هـ/ 1230.

تخصصت في صناعة السفن التي تصل حمولتها إلى 400 طن، والمجهزة بعشرين أو حتى ثلاثين مدفعا، كما تخصص ميناء الجزائر منذ القرن السابع عشر في صناعة السفن المستديرة التي كانت تجوب أعالي البحار، وقد ساعد على تطور صناعة هذا النوع من السفن القرصان الفلامندي "سيمون دانسا"، والمهندس "الفرنسي جوفرا".

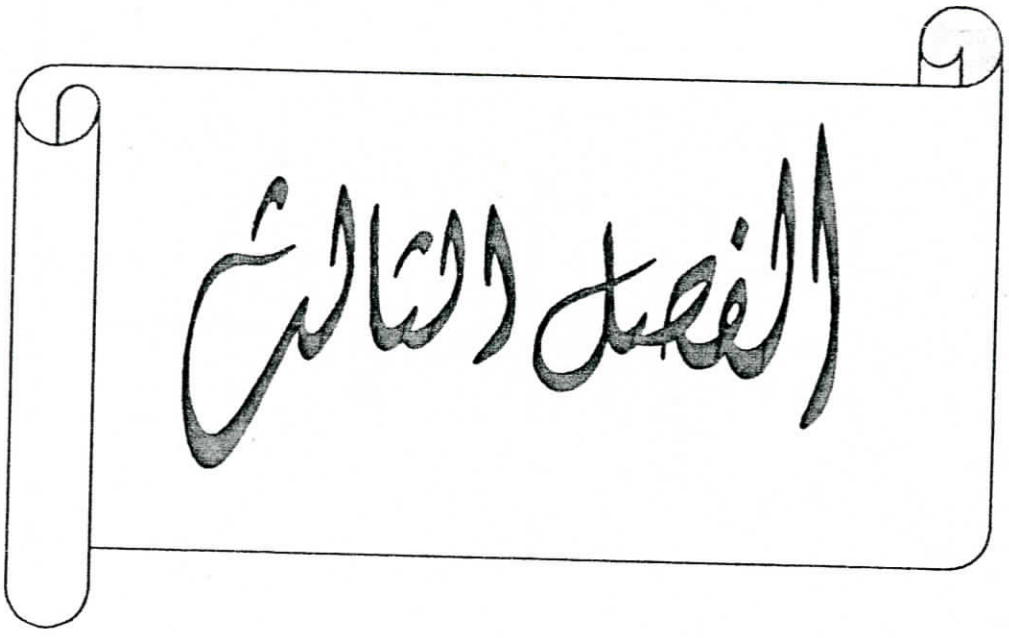
بيد أن هذه الصناعة بدأت تضعف بعدما تناقص حجم التجهيزات التي كانت تقدمها الدول الأوروبية كإتاوات، أو هدايا كالحبال، والأخشاب والأشرعة، وبدأت أسطورة البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط تتلاشى وتفقد قوتها خاصة مع بداية القرن التاسع عشر[1].

ولقد ساهم آخر القباطنة رجال البحر "كالرايس حميدو" في المحافظة على الإيالة خلال المراحل الصعبة التي كان يشهدها البحر الأبيض المتوسط، ففي عام 1802 تمكن هذا القبطان من أسر سفينة حربية برتغالية كانت تحتوي على أربعة وأربعين بندقية، وكان اسم هذه السفينة "Partikiza"، وقد وصل في عام 1809 إلى مضيق جبل طارق بواسطة سفينتين حربيتين، واستطاع رجال البحر الجزائريون إحياء الثروات الجزائرية التي قويت في فترة معينة، وقد كان لأسطول الجزائر في فترة متأخرة من العهد العثماني في عام 1825، أربع مدمرات، زيادة عن طرادتين وبارجتين، كما أن ازدياد نشاط البحرية الجزائرية قد أدى إلى احتكاك الجزائريين بالشعوب الأخرى، وقد ارتبطت الجزائر مع الدول الأوروبية خاصة بمعاهدات، هذه المعاهدات كانت بالنسبة للجزائريين شرعا غير واردة، كون الروح العسكرية والانكشارية بقيت سمة بارزة لأوجاق الجزائر، علما بأن السلطان العثماني محمود الثاني قد ألغى نظام الانكشارية في استنبول عام 1826، ورغم ذلك لم يخرق الجزائريون أية هدنة مع الدول الأوروبية التي ظلت تدفع الهدايا والجزية، كلما حلت بالبحر المتوسط وبخاصة في حوضه الجنوبي، وهذا حتى تتفادى الإيالة الوقوع في فخ الهزيمة العسكرية التي تؤدي حتما إلى تنازلها عن عدة امتيازات مثلما حدث بالنسبة للباب العالي، الذي تزايد التدخل المباشر الأوروبي في شؤونه الداخلية، والذي

[1] ناصر الدين سعيدوني الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ص 45 –ج 4.

رأيناه قد انعكس بطريقة مباشرة على الإيالة التي بدأت تطرح مسألة بحريتها بقـــوة فـــي واخر العهد العثمانية[1].

[1] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق، ص 146 –147.



الجزائر والدولة العثمانية

المبحث الأول: راية الإيالة وتبادل الرسل مع الباب العالي.

المبحث الثاني: العلاقات الخارجية للإيالة ودورها المتوسطي.

المبحث الأول: راية الإيالة وتبادل الرسل مع الباب العالي:

إن الراية أي العلم قد استعمل في الماضي والحاضر كرمز أساسي للتعبير عن التباين الموجود بين الدول، وإذا اعتمدت دولة على راية معينة إنما تعبر عن كيانها ووجودها المتميز، والمستقل، وقد شهدت الدولة الإسلامية اعتماد الراية منذ تأسيس النواة الأولى لها في المدينة المنورة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم توارثت الدول الإسلامية المتعاقبة على الخلافة هذه الراية[1].

وقد أكد العثمانيون التزامهم باتخاذ الراية الإسلامية كمظهر من مظاهر الحضارة ورمزا من رموز الدولة الإسلامية واستعملت في أيام الحرب والسلم.

وكانت الإيالة الجزائرية قد استخدمت رايات عدة مشتركة مع الباب العالي، أو بصفة مستقلة، وهناك مصادر عدة تذكر بأن العلم كان يرفع فوق التحصينات فوق الأسوار في الإيالة الجزائرية، كما كان يرفع فوق القصر، وتشير بعض الكتابات الفرنسية، "بأن قصر الباي كانت توجد به قضبان مذهبة كان يوضع فيها علم الإيالة الجزائرية، وبالنسبة للعلم الإسلامي، فكان يشاهد في المناسبات الدينية كصلاة الجمعة والأعياد"، وهذا ما يؤكده المؤرخ الفرنسي الذي تخصص في تاريخ الجزائر خاصة خلال أواخر العهد العثماني بها[2].

وقد وصف لنا الأسير الأمريكي جيمس كاثكرت الرايات التي استخدمتها الإيالة الجزائرية في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أنه للأسف في مذكراته لم يكن دقيقا، كما لم يحدد شكلها ولونها، وقد وصفت بورغتون Brogton وهي ابنة القنصل الإنجليزي فرانكلي علم الدولة العثمانية "بعلم وراية الإسلام" حيث كتبت ذلك في مذكراتها عام 1809[3].

---

[1] البلاذري أحمد ابن يحيى ابن جابر، فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة، 1956 –1957، ج1،ص44.

[2] Venture de Paradis. Tunis et Alger au 18ème siècle 1983. P 254 –255.

[3] Bardaux-J- la vie d'un consult. in R.A.U. P 284.

وقد ذكرت بأنها كانت تشاهد الرايات عندما يتم تعيين والي جديد، أو في المناسبات الدينية كصلاة الجمعة أو في الأعياد، وهذا ما يؤكده كاثكارت في مذكراته[1]، كما أكدت بأن العلم الإسلامي كان يرفع فوق المساجد في المناسبات الدينية، أما الراية البيضاء فكان يراها سكان الإيالة في الأيام العادية[2].

وقد ذكر فوتور دي بارادي في كتاباته بأن الراية الخضراء ظلت ترفع فوق الحصون الجزائرية حتى مطلع القرن التاسع عشر[3].

وقد غنم الفرنسيون الرايات الخضراء التي وجدوها في الحصون، وهي موجودة حاليا في متحف الجيش الفرنسي بباريس[4].

وقد سجلت لنا الكتابات الفرنسية وجود رايات أخرى في الجزائر حمراء اللون لها أربعة أشكال مشتركة مع رايات الباب العالي، وكانت إحدى هذه الأشكال ترفرف أثناء الغزو الفرنسي للإيالة في 05 جويلية 1830، وهي الراية الرسمية للجزائر، التي كان لونها أحمر، وشبيهة بالراية التونسية والمصرية[5]، وكانت ترفع هذه الرايات فوق سفنها، وقد حمل الأسطول العثماني نفس الراية الجزائرية، عندما أقلع من ميناء الإسكندرية بمصر نحو بحر ايجه باتجاه اليونان عام 1827[6].

وهناك راية أخرى حمراء اللون استخدمها الجزائريون خلال القرن الثامن عشر كان يوجد في وسطها سيف، وهي نفس الراية التي رفعها أحمد باي في مقاومته للوجود الفرنسي الذي أراد غزو مدينة قسنطينة عام 1836[7].

ونظرا لاهتمام الإيالة الجزائرية وسكانها بالبحرية، فقد جسدت هذا الاهتمام في الرسومات التي كانت تضعها في راياتها، كرسم ذراع بحار يحمل سيفا، كما وجدت رايات أخرى ملونة بألوان مختلفة، كالأزرق والأحمر والأخضر للتمييز بين السفن،

---

[1] كاثكارت جيمس لندر "مذكرات" تعريب إسماعيل العربي الجزائر 1982، ص 32.

[2] Emerit. Marcel, mémoire sur Alger. A IEO. 11/ 1953. P 18.

[3] Venture de Paradis, Tunis et Alger au 18ème siècle. Parsi. 1983. P 254 -255.

[4] متحف الجيش الفرنسي بباريس قاعة الرايات الخزانة رقم 28.

[5] Hugan-H. les emblèmes des beys de Tunis Parsi. Ernest le Raux. 1913. P 55.

[6] نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، الجزائر 1965، ص 87.

[7] Temini Abdeljlil le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey. 1830 -1937. Tunis. 1978. P 76.

وكانت هناك رايات خاصة بالسفن التجارية، وقد تشابهت مع رايات السفن التجارية للإيالة التونسية التي استخدمت اللون الأخضر والأحمر، مع وضع سيفين متقاطعين وقد أطلق الأسير الأمريكي جيمس كاثكرت على العلم الجزائري الذي كان موجودا في دار الإمارة "بعلم الباشا"[1]، وقد غنم الفرنسيون هذه الراية أثناء حملتهم على الجزائر.

ولقد كانت الإيالة دائمة الاتصال باستنبول عاصمة السلطة العثمانية عن طريق بعض الرسائل التي كان يصطلح عليها اسم "الفرمان" الذي كان يحمل عدة معاني كالقرار والمرسوم والبيان.

ومن خلال الكتابات التاريخية الخاصة بالتاريخ العثماني، فإن الفرمان نوعان: فرمان يبعثه السلطان العثماني، وكان يطلق عليه "الفرمان الهمايوني"، وفرمان عادي يتكلف بإرساله كبار الموظفين كالوزراء، والباشاوات والقواد، وكان الفرمان يكتب بخط جميل للدلالة على علو منزلة صاحب الفرمان، وكان يشار لهذا الفرمان في سجلات مدينة الجزائر باسم "الفرمان الهمايوني"[2].

وتجدر الإشارة في هذا المجال بأن إرسال الفرمان كان يحدث في الحالات غير العادية والضرورية، ولذلك كان يحمل في مضامينه وطبيعته "الأمر" و"الإلزام"، وإن إصدارها كان في الغالب لمعالجة بعض القضايا، أو لتثبيت والي جديد، ومن بين هذه الفرمانات، هناك فرمان كتب أثناء اضطراب العلاقات السياسية بين الإيالة الجزائرية وفرنسا. وهو الفرمان الذي بعثه السلطان محمود الثاني (1808 –1839) إلى الإيالة في يناير عام 1813 لحل المشاكل السياسية بين الجزائر وفرنسا. ويتضح من خلال مضمون هذا الفرمان جانب "الإلزام"، و"النهي"، و"الأمر"، ككلمة "عليك"، "احرص"، "من الواجب"، ومن بين الفقرات التي جاءت في هذا الفرمان، قول السلطان العثماني لباشا الجزائر: "عليك أن توجه عنايتك، واهتمامك لمنع كل ما هو مخالف للمعاهدات، وتقدم للفرنسيين

[1] كاثكرت جيمس لندر، مذكرات، ص 92.
[2] مراسلات دايات الجزائر المجلد 11/ MD Alger الورقة 29.

جميع المساعدات، وتوفر لهم الحماية، واحرص على ألا يصدر منك أي سلوك مخـــالف لهذا الفرمان"[1].

وبالنسبة للفرمانات العادية، فيمكن تصنيفها من حيث الأهمية من الدرجة الثانية بعد الفرمانات الهمايونية، وكان أسلوبها يحمل في مضمونه معـــاني "الالتمـــاس" و"الرجـــاء"، ونظرا لأهمية الفرمانات الأولى التي كان يبعثها السلاطين، فإن النوع الثاني قد ورد ذكره في السجلات الإدارية لمدينة الجزائر، بأســـماء، وعبـــارات بســـيطة، مثـــل "القطعـــة"، "المكتوب"، أو "القائمة"[2]، و يمكن ايراد كنموذج الفرمان الذي بعث به القبودان باشا سـيد علي الجزائري في 13 مارس 1808 إلى الباشا أحمد والي الجزائر من أجل تسوية الخلاف الذي كان بين الإيالة الجزائرية وفرنسا فيقول:

"إلى سعادة بكلربي الأمجد، الأكرم الأسعد، ولي النعمة سيدي وأخي صاحب المقام العالي".

"إن الإيالة الجزائرية تحظى بفضل مجاهديها في سبيل الإسلام بـــاحترام وتقديـــر الباب العالي، وباقي الدول، وان الدولة الفرنسية التي تعد أقدم صديق للدولـــة العثمانيـــة، وهي حليفة لها، ومؤيدة للباب العالي في جميع القضايا، لهذا يجب توفير الأمن والحمايـــة للقائم بالأعمال الفرنسي في الجزائر، وجميع أعضـــاء بعثتـــهم وتقديـــم المســـاعدة لأداء مهامهم".

إننا ندعوكم "تنفيذ هذه الأوامر بأمر صادر عن السلطان وننصحكم بذل كل جـهدكم لتفوزوا برضائه...ونتمنى أن تعلنوا طاعتكم لهذا الأمر بحماس.

وقد جاء توقيع القبودان باشا على هذا الفرمان بعبارة صديقكم المخلص سيد علـــي الجزائري[3].

ولقد كانت الدول الأوروبية تدرك مدى أهمية المراسلات بنوعيها الـــهمايوني، أي التي يصدرها السلطان العثماني، والعادية التي يبعثها كبار الموظفين، وبخاصة الفرمانـــلت

[1] Mémoire et documents. MD Alger. T 11. P 29.
[2] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 41. P 59.
[3] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 216. P 275.

الخاصة بتسوية الخلافات، والنزاعات التي كانت تنشب عادة مع الإيالة الجزائرية، ويدعم هذا القول ما قاله القنصل الفرنسي دوبوا تانفيل في رسالة كتبها يوم 19 نوفمبر 1809 إلى الحكومة الفرنسية، يعلمها برفض الجزائر إطلاق سراح أحد المعتقلين الفرنسيين، واحتجاز سفينته، لعدم تجديده رخصة السفر عند الباب العالي، هذه الرخصة التي تعود لعام 1807، حيث قال: "إن رفض الإيالة الامتثال لأمر القبودان باشا يؤيد المقولة التي كنت أنادي بها، والمتمثلة في عدم جدوى الفرمانات العادية عند الجزائريين، إنني لم أوص بفرمان القبودان باشا العادي، وإنما بفرمان السلطان العثماني نفسه، ذلك أن الفرمانات التي تكون موشحة بالخط الشريف، هي الوحيدة التي كانت تحدث ضغوطا على الجزائريين..."[1].

وهناك نص لرسالة أخرى لنفس القنصل الفرنسي حيث جاء فيها، "إنني عندما عرضت فرمان القبودان دريا على أحمد باشا قوبلت بنفور شديد، وقد بلغت شدة استخفاف الباشا، أنه رد علي بقوله: "إن الفرمان لا يحتوي فقط على أوامر ملفقة، بل هو فرمان مزور في حد ذاته، وأضاف الباشا بأنه لا يجهل الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل تلك الفرمانات التي لا تكلف سوى بضعة قروش ليضع عليها خاتمه، دون أن يكون هو نفسه أي القبودان دريا على علم بذلك"[2]، من خلال هذا النص يتضح لنا مدى امتعاض القنصل الفرنسي من جواب الباشا ومدى معرفة داي الجزائر بحقيقة الأوضاع في العاصمة استنبول، من حيث الهيمنة الأوروبية على رموز السلطة العثمانية، وانتشار الرشوة والفساد الإداري.

وقد طلب القنصل الفرنسي من وزير خارجية دولته الاتصال باستنبول، حتى يسعى قنصلها لإقناع السلطة المركزية بإصدار فرمان يحمل الخط الشريف، بعدما أدركت فرنسا بأن هذا هو الأسلوب الوحيد هو الوسيلة الناجعة للتأثير على السلطات المحلية الجزائرية، وتحسين وضع علاقاتها مع الإيالة الجزائرية.

---

[1] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 39. P 391-392.

[2] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 41. P 59.

إن الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا بذلت أقصى جهودها من أجل التأثير على حاكم الجزائر واستغلال وتوظيف علاقاتها الجيدة مع الباب العالي، من أجل تسوية أوضاعها مع الإيالة الجزائرية وتقوية نفوذها فيها.

وقد كان الرسل المبعوثون من الجزائر إلى استنبول يختارون عادة من حراس القصر، ومن فئتين "الجاويشية" وهم الجنود الذين يختارون من الفرقة الانكشارية لتوكل إليهم مهمة نقل الأوامر إلى قادة الجيش في أوقات الحرب، أو إلى حكام المقاطعات العثمانية في أوقات السلم، وقد وظف القبودان باشا عددا هائلا من الرسل خاصة من فئة الجاويشية، كما كان يختار الرسل من فئة ثانية وهي "القبوجية"، وهو الحرس الخاص بالسلطان، وكان يعتمد عليهم في الحالات الخاصة والطارئة، فكانوا يكلفون في الظروف الصعبة بإيصال الأخبار[1].

وفي كثير من الحالات كانت تعترض الإيالة قضايا معقدة كانت تثيرها بعض الدول الأوروبية كفرنسا، أو بريطانيا كقضية الديون مثلا التي تهربت منها فرنسا منذ عام 1789، وفي حالة عدم قدرة الإيالة على حلها كانت تلجأ إلى الطلب من السلطنة إرسال المبعوثين أو الرسل، وفي حالة العجز عن حلها هؤلاء كان السلطان العثماني يكلف كبار الموظفين بحلها.

وقد ذكر لنا القنصل الفرنسي دوبوا تانفيل أدق التفاصيل عن هذه المجموعة من كبار الموظفين، والضباط الذين بعث بهم الباب العالي عام 1812 والتي ضمت عدة شخصيات بلغت 32 شخصية، وقد تابع الأحداث، ونشاط هذه البعثة حتى عودتها إلى استنبول، بتقرير أرخه يوم 31 أوت 1812[2]، وكان سبب إرسال هذا العدد الهام من المبعوثين إلى الإيالة الجزائرية هو توتر العلاقات بين الجزائر، وفرنسا، وقد سبقت هذه البعثة عدة مراسلات بين حكومة الإيالة والباب العالي، كانت من جانب الباب العالي تحمل معاني "النهي"، و"الأمر"، و"الإلزام"، والتأكيد على ضرورة تليين السياسة مع فرنسا، وهذا ما أمدتنا به السجلات الإدارية لمدينة الجزائر، وفيها فرمان بعث به السلطان العثماني

[1] D'ohssan. Tableau général de l'empire ottoman. T 3 5787 –1790. Paris 1820. P 396.
[2] Deheron. la mission du commissaire général ohbais Thain ville. P 94 –95.

محمود الثاني (1223 –1255 هـ) (1808 –1838) إلى "الباشا أحمد" قال فيه: "عليك أن توجه عنايتك، واهتمامك لمنع كل ما هو مخالف للمعاهدة، وتقدم للفرنسيين جميع المساعدات وتوفر لهم الحماية والحرص على أن لا يصدر منك أي سلوك مخالف لهذا الفرمان"[1].

وفي الحالات العادية كان الباشا يبعث إلى السلطان بتقرير مفصل ودقيق، كان يطلق عليه "عرض حال"، يضم أدق التفاصيل عن الوضع السياسي، والعسكري، والاجتماعي، ومن نماذج هذا التقرير، تقرير حسن باشا والي الجزائر إلى الصدر الأعظم في جمادى الأولى 1243 هجرية الموافق لـ ديسمبر 1827 المتضمن رفض هذا الباشا واستنكاره للحصار الذي أقامته فرنسا في سواحل الإيالة، وكذلك تقرير الداي عمر باشا إلى القبودان دريا في 05 رجب 1230 هجرية الموافق لـ 16 ماي 1815 ميلادية[2].

وعليه فإن الاتصالات بين الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية كانت تتم في الظروف العادية، بكتابة تقارير دقيقة، أي عرض حال، وفي الحالات التي تتطلب التشاور والنقاش مع الموظفين الكبار للسلطنة العثمانية، وحتى مع السلطان نفسه، فكان على الباشا أن يبعث بالرسل والسفراء، لدراسة القضايا المعقدة التي كانت تعترض الإيالة من حين لأخر.

ومن أهم السفارات الجزائرية، السفارة التي بعث بها عمر باشا إلى استنبول في نهاية شوال 1231 هجرية الموافق لـ سبتمبر 1816 ميلادية، وكان على رأس هذه البعثة قائد الميناء علي رايس، وقد حملت هذه البعثة إلى السلطان العثماني محمود الثاني تقريرا مفصلا عن الحملة البريطانية على الجزائر[3]، وهناك سفارة أخرى أرسلها حسين باشا آخر دايات الإيالة في أواخر جمادى الأولى 1236 هجرية أي في أوائل مارس 1821 ميلادية، وقد ترأس هذه السفارة القبودان حسين، وكانت بعد طلب السلطان العثماني

---

[1] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 41. P 59.

[2] Correspondance Consulaire et Commerciale. ccc Alger T 40. P 257 -259.

[3] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط 1 –تونس 1972، ص 32.

محمود الثاني (1223 –1255 هـ) (1808 –1838) إلى "الباشا أحمد" قال فيه: "عليك أن توجه عنايتك، واهتمامك لمنع كل ما هو مخالف للمعاهدة، وتقدم للفرنسيين جميع المساعدات وتوفر لهم الحماية والحرص على أن لا يصدر منك أي سلوك مخالف لهذا الفرمان"[1].

وفي الحالات العادية كان الباشا يبعث إلى السلطان بتقرير مفصل ودقيق، كان يطلق عليه "عرض حال"، يضم أدق التفاصيل عن الوضع السياسي، والعسكري، والاجتماعي، ومن نماذج هذا التقرير، تقرير حسن باشا والي الجزائر إلى الصدر الأعظم في جمادى الأولى 1243 هجرية الموافق لـ ديسمبر 1827 المتضمن رفض هذا الباشا واستكاره للحصار الذي أقامته فرنسا في سواحل الإيالة، وكذلك تقرير الداي عمر باشا إلى القبودان دريا في 05 رجب 1230 هجرية الموافق لـ 16 ماي 1815 ميلادية[2].

وعليه فإن الاتصالات بين الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية كانت تتم في الظروف العادية، بكتابة تقارير دقيقة، أي عرض حال، وفي الحالات التي تتطلب التشاور والنقاش مع الموظفين الكبار للسلطنة العثمانية، وحتى مع السلطان نفسه، فكان على الباشا أن يبعث بالرسل والسفراء، لدراسة القضايا المعقدة التي كانت تعترض الإيالة من حين لآخر.

ومن أهم السفارات الجزائرية، السفارة التي بعث بها عمر باشا إلى استنبول في نهاية شوال 1231 هجرية الموافق لـ سبتمبر 1816 ميلادية، وكان على رأس هذه البعثة قائد الميناء علي رايس، وقد حملت هذه البعثة إلى السلطان العثماني محمود الثاني تقريرا مفصلا عن الحملة البريطانية على الجزائر[3]، وهناك سفارة أخرى أرسلها حسين باشا آخر دايات الإيالة في أواخر جمادى الأولى 1236 هجرية أي في أوائل مارس 1821 ميلادية، وقد ترأس هذه السفارة القبودان حسين، وكانت بعد طلب السلطان العثماني

---

[1] Correspondance Consulaire et Commerciale, ccc Alger T 41, P 59.

[2] Correspondance Consulaire et Commerciale, ccc Alger T 40, P 257 -259.

[3] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط 1 –تونس 1972، ص 32.

مناقشة قضية العوائد التي كانت الجزائر تطالب كل من تونس وطرابلس بدفعها، وقد أدى هذا إلى اضطراب العلاقات بين هذه الولايات والإيالة الجزائرية[1].

وكان من شأن العوائد والمطالبة بها أن تحرج السلطان العثماني لأن تونس وطرابلس كانتا تابعتين للدولة العثمانية.

وعليه فإن الراية كانت من رموز السيادة الجزائرية، وقد استخدمها الجزائريون كرمز للتعبير عن التباين الذي كان موجودا بين الدول، وقد أكدت على التزامها باتخاذ الراية الإسلامية، كمظهر من مظاهر الحضارة، ورمزا من رموز الدولة الإسلامية.

وإن تبادل السفارات دليل على المكانة التي بلغتها الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد انتبه إلى هذا الأمر السفراء والقناصل الأجانب، حيث سعوا بكل ما يملكون إلى الضغط على الإيالة من أجل تغيير موقفها وتحسين علاقتها مع الدول الأوروبية، كونها كانت لها عملة وعلم خاص وعلاقات خارجية خاصة بها وكانت تعترف بالباب العالي والخلافة الإسلامية لأسباب دينية، وقد رفعت راياتها إلى جانب راية الدولة العثمانية، كما كانت تتبادل معها الهدايا والسفراء[2].

---

[1] Kuran. la lettre du dernier dey d'Alger. in RA –Paris 1952.

[2] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، ط 1، تونس 1972، ص 32.

المبحث الثاني: العلاقات الخارجية للإيالة ودورها المتوسطي:

حتى تبقى الإيالة على اتصال دائم بالسلطة العثمانية، فقد احتفظت بالوكلاء في أهم
ن العثمانية كمدينة استنبول، خانية بجزيرة كريت، طرابلس، تونس ومن أهم هـــؤلاء
كلاء كان في العاصمة استنبول، ويطلق عليه وكيل الباشا، أي "وكيل الباشا لدى البـاب
الي"[1]، وكان هذا موجودا في بقية الولايات العثمانية، وكان الوكيل يعين مـن طـرف
الي، وكانت من صلاحيات الوكيل الإشراف على القضايا التي تطرح علـى مسـتوى
ولة العثمانية، ثم تقديم التفاصيل والتحاليل الدقيقة للوزراء، وكبار الموظفيـن، وكـان
شا يتكفل بايصال المعلومات الخاصة بأوضاع الإيالة الاقتصادية والسياسية والعسكرية،
لأمنية للوكيل، وكان آخر وكلاء الإيالة "سليم ثابت أفندي"[2]، وكـانت مـهام الوكـلاء
بهة بما كان يؤديه قناصلة الدول الأوروبية، حيث لم يقتصر عملـهم علـى الجوانـب
جارية، بل وحتى السياسية والإدارية.

ولقد كانت المراسلات بين السلاطين والباشاوات مسـتمرة حتـى أواخـر العـهد
ثماني بالجزائر، ومن بين الوظائف التي أوكلت لهؤلاء الوكلاء هي حمايـة اسـتقرار
يالة، ومصالحها التجارية في الولايات العثمانية الأخرى، ومن نماذج نشـاط الوكـلاء
ر اتفاق وكيل إيالة مدينة خانية بجزيرة كريت مع وكيل تونس، وطرابلـس، لتوقيـع
حصة الإبحار لأحد البحارة الجزائريين حتى لا يتعرض له رؤسـاء البحـر للولايـات
خرى تونس، طرابلس وحتى مصر في حالـة مصادفتـهم لـهذا البحـار الجزائـري
دعو"مصطفى قبودان" في البحر الأبيض المتوسط، وغير بعيد عن هذا الحـدث بعـث
يل الإيالة الجزائرية بمدينة خانية إلى حسين باشا يعلمه بحصار اليونانيين لمدينته فـي
رجب 1242 هجرية الموافق لـ 31 جانفي 1827، ويطلب منـه إمـداده بالمسـاعدات
ذائية والعسكرية حتى ينقذ سكانها من شر المجاعة، وكان علـى الوكـلاء أن يبعثـوا

[1] Mantran, Robert, in ventaire des documents d'archives de dar el bey, P 402.
[2] Correspondance des Deys d'Alger, MI 14 –228, D 13, P 65.

بتقاريرهم إلى الباشا في الإيالة حتى تكون له دراية بكل أنشطتهم وأهم الأحداث في استنبول[1].

وكانت هذه الأخبار التي يبعثها وكلاء الإيالة عبارة عن تقارير مفصلة، تصل الباشا عندما يطلبها حتى تكون له دراية بكل التطورات التي تخص الإيالة وبعلاقاتها الخارجية مع الدولة العثمانية، أو الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس كان الباشا يولي أهمية كبيرة لهذه التقارير، لما لها من دور كبير في رسم سياسة الإيالة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، وتعتبر هذه التقارير مصدرا تاريخيا مهما حول الأحداث التاريخية التي شهدتها الدولة وخاصة اليونان (1820 –1827)، أو عن بعض المشاريع الإصلاحات التي حاول بها بعض السلاطين العثمانيين التخفيف من حدة الأزمات التي شهدها الوضع المالي، والفساد الإداري، والعسكري[2]، كإصلاحات السلطان العثماني محمود الثاني الإدارية والعسكرية (1223 –1255 هـ) (1808 –1839 م).

ولقد تواجد الوكلاء في عدة مدن عثمانية كمدينة أزمير، وخانية والإسكندرية، وطرابلس الغرب، والقاهرة، تونس، المورة، وغيرها، وكان هؤلاء الوكلاء يشكلون خطا بريديا هاما لاتصال الولايات العثمانية باستنبول، وقد برز دور هؤلاء الوكلاء خاصة في الأوقات غير العادية، وبشكل خاص عندما تكون هناك أحداث في البحر الأبيض المتوسط تشكل تهديدا للبحرية الجزائرية وتجارتها مع الدول.

وبالإضافة إلى هؤلاء الوكلاء كان هناك وكلاء آخرون يشرفون كل سنة على جمع عوائد الأوقاف الجزائرية في الدولة العثمانية التي خصها الجزائريون منهم مثل سكان الولايات الأخرى[3]، وكان هؤلاء الوكلاء يباشرون وظيفتهم تحت إشراف وكيل الحرمين الذي كان يسكن في مدينة الجزائر، والذي كان يكلف بجمع "صرة الحرمين الشريفين" من جهة وإرسال المرافقين مع الحجاج إلى مكة المكرمة من جهة أخرى، هذا الوكيل الذي كان يحمل معه الصرة، وكان يطلق عليه "أمين الصرة"[4]، كان هذا الأمين إما من أحد

[1] Kuran. Ercument. la lettre du dernier dey d'Alger ou grand vezir. in RA/ 1952. P 188.
[2] Correspondance des Deys d'Alger. MI 14 –228. D 13. P 65.
[3] Chaillau l'ancien,l'Algérie en 1781. P 31.
[4] Devaulx. A notes historiques. sur les mosquées d'Alger. P 470 –471.

وزراء الباشا، أو أحد موظفي الديوان الكبار كبيت المالجي وكانت مهمة أمين الصرة في الجزائر شبيهة بما كان يقوم به أمين الصرة في مصر[1]، وكانت من مهامه مراقبة ما تحتويه الصرة، ثم تقييد محتوياتها في قائمة يحملها معه إلى الحجاز، ثم يعيدها بعد أداء فريضة الحج، وعند إرجاع هذه القائمة تكون موقعة من طرف شريف مكة المكرمة للتأكيد على استلامه لمحتوياتها، ثم يتم تقديمها للباشا في الجزائر للإطلاع عليها[2].

والجدير بالذكر أن الجزائريين اعتبروا "الصرة" مظهرا من مظاهر التعاون والتكافل والتضامن الإسلامي في العهد العثماني كما اعتبر واجبا نبيلا ومقدسا لا يمكن التخلي عنه[3] خاصة في الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كالمجاعات، والفيضانات والأوبئة، وكذلك الحصار الذي ضربه الفرنسيون على الجزائر قبل الاحتلال[4].

وقد عبر الجزائريون عن ولائهم للسلطنة العثمانية، واعتبروا ذلك بمثابة القوة التي تربطهم بالعالم الإسلامي سياسيا وعسكريا، وحضاريا، وحتى تؤكد الإيالة ولائها للسلطان العثماني، كان ينشاد دائما باسم السلطان العثماني من فوق منابر المساجد في صلاة الجمعة، والمناسبات الدينية، كما أصر الجزائريون على الدعاء للسلطان العثماني، وبقيت العملة المتداولة في الإيالة تضرب باسم السلطان العثماني حتى الاحتلال الفرنسي، وهذا ما لوحظ في عدة قطع نقدية تعود إلى عهد السلطان محمود، ومن بين تلك النقود ما كتب فيها "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان محمد خان عز نصره"، وكتب في ظهرها "الجزائر 1238"، ونقود أخرى كتب في وجهها "محمود خان عز نصره"، وفي وجهها الآخر "ضرب في سنة 1227 هجرية"[5].

بالإضافة إلى ذلك فإن كل مراسلات الباشاوات مع الملوك ووزراء الدول الأوربية كانت باسم السلطان العثماني، وقد حرص الجزائريون في كتابة الأسماء على الدقة، حيث

---

[1] ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة 1975، ص 134 -135.
[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر في الفترة العثمانية، ص 146.
[3] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 170.
[4] Plant et Eugène, correspondance des Deys Alger avec la cour de France 1679-1833, Tunis 1981 , P 476.

[5] Montran, Rebert,inventaire des documents d'archives de dar el bey, P 402.

كان يرد ذكر "الله سبحانه وتعالى"، ثم اسم المرسل الباشا، وفي النهاية اسم المرسل إليه مع تزيين الرسالة بتوقيع الباشا وثمة نماذج من هذه الرسائل موجودة باللغة العربية من حسين باشا إلى ملك بريطانيا كتبها في أكتوبر 1798، كما توجد رسالة أخرى مكتوبة باللغة التركية بعث بها حسن باشا إلى وزير خارجية فرنسا في شوال 1237 هجرية الموافق لجويلية 1820 ميلادية[1].

ورغم استقلالية الإدارة، والقضاء والجيش والعلاقات الخارجية بالنسبة للإيالة الجزائرية، وعلاقتها بالدولة العثمانية، إلا أنه ثمة جوانب عدة، كقضية العملة التي كانت تضرب باسم السلطان، وطبيعة بعض المراسلات، التي كانت تتم بين الدايات والباب العالي، وهذه الجوانب جعلت الإيالة جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من عجز العثمانيين الواضح الدفاع عما تعتبره جزءا من ممتلكاتهم، أو المقاطعات التابعة لهم، وكشفت دول أوروبا ضعف الدولة العثمانية، كقوة من القوى العظمى في القرن الثامن عشر والتي كان لها دور في صنع الأحداث التاريخية في تلك الفترة وقد أكدت حملة نابليون على مصر في عام 1798 هذه الفكرة، حيث عجزت الدولة العثمانية عن توفير حمايتها لمصر من أخطار التنافس الأوروبي الذي تزايد خاصة بين الإستعمارين الفرنسي والإنجليزي والذي كان نتاجا سياسيا لما خلفته الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا، هذه الحملة التي قادها نابليون كانت في 17 محرم 1213 هجرية الموافق لـ 02 جويلية 1798 ميلادية، وإذا كانت هذه الحملة قد تمت، وأكدت ضعف الدولة العثمانية، فإن الإيالات المتوسطية كتونس وطرابلس ستدرك اكثر من أي وقت مضى الخطر الذي يداهمها خاصة مع بقائها مرتبطة بالدولة العثمانية والعاصمة استنبول، لذا بدأت تبدي نيتها في مساعدة الباب العالي لتخليص مصر من النفوذ الفرنسي.

وقد أكدت الإيالة الجزائرية عن استعدادها لمساعدة مصر بحكم ولائها للسلطنة العثمانية من جهة، وبحكم موقعها الجغرافي ضمن بلدان البحر المتوسط، وقدرتها على

[1] Correspondance consulaire et Commercial, T 46, P 98.

التحكم في النشاط البحري في شرق وغرب هذا البحر، أي إمكانية تأثيرها المباشر عن طريق التجارة على المصالح الفرنسية[1].

وهناك عدة عوامل رئيسة لعبت دورا هاما في إطار تضامن الإيالة الجزائري وولائها للدولة العثمانية، تمثل العامل الأول من هذه العوامل في علاقة الجزائر بالباب العالي باعتبارها أي الإيالة إحدى ولاياتها، وتمثل العامل الثاني في الموقع الجغرافي الذي تمتعت به الجزائر، الذي جعلها قادرة في التأثير على الوجود الفرنسي بمصر، باعتبارها كانت تتحكم في الحركة البحرية بين ضفتي البحر المتوسط الشرقية والغربية، أما العامل الثالث فتتمثل في طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الإيالة وفرنسا وبين الحملة على مصر، إذ طالب والي الجزائر مصطفى باشا من الحكومة الفرنسية تسوية مسألة الديون مع الجزائر، كون الفرنسيين كانت لهم مصالح واسعة على السواحل الجزائرية، وقد سعوا للمحافظة عليها، لحماية شركة لانش لاستغلال المرجان بالقالة[2].

وقد أدركت الدولة العثمانية بعد تقويمها لهذه العوامل الثلاثة أهمية الدور الذي يمكن للإيالة أن تؤديه في الحرب الدائرة بينها وبين فرنسا، بيد أن تقويم العثمانيين للعامل الثالث كان غير مكتمل، حيث اقتصروا على جانبه الثاني، والمتمثل في مصالح فرنسا بالجزائر، والتي رأى الباب العالي أن ضرب الجزائريين للمصالح الاقتصادية الفرنسية، تعتبر حربا اقتصادية مؤثرة على فرنسا، ولذلك فإن رؤية الباب العالي لم تكن مشابهة لرؤية مصطفى باشا، الذي اهتم بالجانب الأول المتمثل في المصالح الجزائرية بفرنسا، والتي كان للتاجرين اليهوديين بكري وبوشناق دورا كبيرا في إنعاشها.

بعد الحملة الفرنسية على مصر أرسل السلطان العثماني برسالة إلى باشا الجزائر في أوت 1798 يعلمه بأن حملة نابليون على مصر قد تهدد السلام في البحر المتوسط، وطالبه بإعلان الحرب على فرنسا، وقد أوضح السلطان في رسالته النوايا والأبعاد الاستعمارية لفرنسا، وأنها تسعى إلى إقامة امبراطورية فرنسية واسعة تمتد حدودها عبر

---

[1] Planet Eugène. correspondances des deys d'Alger avec la cours de France 1679/ 1833- 2ème édition Tunis. Bouslama. 1981. T I- II. P 476 –478.

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص 193 –253.

سواحل البحر المتوسط، من المحيط الأطلسي إلى حدود مصر، وقد طالب السلطان كذلك في رسالته، تحصين الجزائريين لأسوار مدينتهم، وتعبئة الجو وتقوية الناحية الدفاعية والخروج إلى البحر الأبيض المتوسط لاعتراض السفن الفرنسية التي كانت تقلع من ميناء تولون نحو الإسكندرية، وطالب الباشا بإرسال تقرير مفصل حول موقف الإيالة من غزو نابليون لمصر ومدى استعدادها لخوض الحرب ضد فرنسا[1]. لكن الغريب في الأمر أن احتلال فرنسا لمصر لم يؤثر في العلاقات بين الإيالة وفرنسا، بدليل أن سفينة فرنسية لجأت إلى السواحل الجزائرية بعدما كانت ملاحقة من طرف قراصنة إنجليز، ورست بميناء عنابة وقد سمح للبحارة الفرنسيين بالنزول، والتنقل بكل حرية في مدينة عنابة، وعليه فلقد كانت لفرنسا مصالح اقتصادية كبيرة في الجزائر، وكانت سواحل الإيالة مجالا لنشاط العديد من الشركات الفرنسية، وأشهرها شركة لانش المتخصصة في استثمار المرجان بالقالة، وأن فرنسا كانت حريصة على المحافظة على هذا الامتياز الذي أقرته معاهدة 07 جويلية 1640، والتي سمحت للفرنسيين بإقامة مباني، بغرض رد غارات السفن المعادية، خاصة الإسبانية، ومن أجل حماية السفن الجزائرية إذا ما التجأت إليها، وهذا الترتيب يقتضي بالضرورة إقامة تحصينات ومنشآت عسكرية في المنطقة، وهو امتياز على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة للإيالة، بيد أن هذه الأخيرة ستعمل على تدارك هذا الخطأ في معاهدة 11 مارس 1679[2].

وقد قام القنصل الفرنسي ببست رسالة إلى بلاده يخبرها بأن الإيالة لم تعلن الحرب عليهم في 20 شعبان 1208 هجرية الموافق لـ 12 أكتوبر 1798 ميلادية[3].

وهناك رسالة أخرى بعث بها القنصل الفرنسي "موليتدو" إلى بلاده لإخبارها بأن الجزائر لم تعلن الحرب على فرنسا والرسالة مؤرخة في 28 أكتوبر 1798 ميلادية[4].

وبعدما أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا، بتجهيزها لقوة عسكرية بعثت بها إلى مصر، بدأ الخوف يحوم حول فرنسا من أن تتحالف الإيالات المتوسطية تونس

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الاخرجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بدون سنة.

[2] Plantet Eugène correspondance des deys d'Alger, P 52 –57.

[3] Archive commerciale et consulaire, Paris, 12 Octobre 1798, T 34, P 238.

[4] Archive commerciale et consulaire, Paris, 28 Octobre 1798, T 34, P 243 –244.

وطرابلس والجزائر مع العثمانيين، وقد بعثت بالرسل لتحذير هذه الإيالات من أخطار وانعكاسات الدخول في حرب ضد فرنسا إلى جانب الباب العالي، وبخاصة ايالة الجزائر، وأن إعلان الحرب ضد فرنسا سيؤدي حتما إلى تحالف الإيالات مع روسيا وبريطانيا، هاتان الدولتان اللتان كانتا تسعيان إلى السيطرة على البحر المتوسط وعليه فقد طالبت وزارة الخارجية الفرنسية من الإيالات المغربية اتخاذ جانب الحياد اتجاه هذه الحرب، كونها ستقضي حتما على التجارة اليونانية مع فرنسا، وتتحول إلى الإيالات المتوسطية[1].

وفي ظل هذه الظروف وصل مبعوث السلطان العثماني إلى الجزائر لإخبارها بأن الباب العالي يطالب الجزائر بإعلان الحرب ضد فرنسا، وإلقاء القبض على قنصلها وجميع رعاياه، وإرسال السفن الحربية إلى البحر المتوسط وسواحلها الشرقية لمساعدة العثمانيين وملاحقة السفن الفرنسية[2]، وبعد الإطلاع على بنود الفرمان الذي أرسلها السلطان سليم الثالث (1203 –1222 هـ)، (1789 –1807 م) عقد والي الجزائر مصطفى باشا اجتماعا في الديوان حضره كبار الموظفين، وفي مقدمتهم يالي وكيل حرج، والخزنجي، وقد اقترح هذين الموظفين عدم التدخل في هذه الحرب، واتباع سياسة الحياد، بيد أن مبعوث السلطان اعتبر ذلك خيانة وتخاذلا[3]، ورغم ذلك فقد أجمع الجزائريون على ضرورة قطع العلاقة مع فرنسا، وإعلان الحرب وطرد الفرنسيين المقيمين في الجزائر، وقد خرجت 06 سفن جزائرية من ميناء الجزائر يوم 25 سبتمبر 1798، كما بعث مصطفى باشا إلى والي تونس وطرابلس، يطالبهم بالتحالف ومساعدة الدولة العثمانية، وحتى سلطان فاس وجه له الباشا نداءا ضمنه فكرة الدفاع عن الإسلام، والمسلمين وهكذا خلق دخول الجزائر الحرب إلى جانب الدولة العثمانية الذعر في أوساط التجار الفرنسيين لدرجة أن السفن الجزائرية الحربية أصبحت تهدد السواحل الفرنسية، ولم تستطع السفن الفرنسية مغادرة ميناء مرسيليا[4].

---

[1] Archives consulaire et commerciale, T 42, P 199.

[2] نص الفرمان دوفول ألبير، الرايس حميدو، ترجمة د.محمد العربي الزبيري، ص 32 –34.

[3] Planet. Eugène. correspondances des deys Alger avec la cour de France 1679. 1833/ 2 édition Tunis 1981 T 3. P 476.

[4] رسالة من الوكيل التجاري لمرسيليا 31 يناير 1799، الورقة 309 –319، الجزائر.

وفي عام 1799 احتجزت السفن الجزائرية سفينة فرنسية كانت قادمة من غرب المورة، نحو ميناء تولون، وكان على متنها عدد كبير من الضباط الفرنسي سيق كلهم إلى ايالة تونس ثم رحلوا إلى الجزائر[1]، وقد تضررت فرنسا جراء هذا الوضع لدرجة أنها بدأت تفتقر للمواد الغذائية في موانئها الجنوبية، وانقطعت الاتصال العسكرية مع جزيرة مالطة ومصر[2]، واستطاع العثمانيون في الواجهة الأخرى، محاصرة الفرنسيين في القاهرة، وقد أطلق الجزائريون المدافع في مدينتهم بعد سماعهم لخبر القاهرة، تعبيرا عن تأييدهم للدولة العثمانية[3] في 03 ديسمبر 1799 م الموافق لـ 10 رجب 1224 هـ، ورغم ذلك فقد تمكنت فرنسا من عقد الهدنة مع الجزائر في 19 جويلية 1800، حسب ما أوردته الصحيفة الرسمية للحكومة الفرنسية (Le moniteur) في عددها 344، وقد أبرم هذه الهدنة مصطفى باشا داي الجزائر ودوبواتانفيل المفوض العام للعلاقات الخارجية والمكلف من أجل إقرار السلم مع الإيالة وقد احتوت الهدنة على خمسة بنود[4] :

البند الأول: أشار إلى توقيف الأعمال العدائية بين البلدين.

البند الثاني: إعطاء الداي الأوامر لرياس البحر باحترام علم فرنسا، وتعهد دوبواتانفيل بقيام حكومته لمنع السفن الحربية الفرنسية من مهاجمة السفن الجزائرية.

البند الثالث: إعادة الإيالة الجزائرية للامتيازات الفرنسية.

البند الرابع: استقبال المراكب الجزائرية في الموانئ الفرنسية، كما تستقبل السفن الفرنسية في موانئ الإيالة.

البند الخامس: في حالة حدوث خرق لهذه الهدنة، يعطي الطرفان لبعضهما إشعارا باستئناف العمليات العسكرية قبل ثلاثين يوما.

لتعود بعد ذلك العلاقات التجارية بين الجانبين ابتداء من 19 جويلية 1800، وتتحرر السفن الفرنسية من الحصار الذي ضرب عليها في البحر المتوسط من طرف السفن

---

[1] Planet. Eugène. correspondances des deys de Tunis avec la cour de France 1679. 1833/ 2 édition Tunis 1981 TIII. P 478.

[2] رسالة من القنصل الفرنسي فالنير ماي 1799/ Alger ccc المجلد 34، ص 360.

[3] Feroud. Charles. Ep. mémoire d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1785 –1805. RA 18/ 1874.

[4] ANP Marine. B 07 –528.

الجزائرية خاصة، وأعيدت الثقة لقنصلها في الجزائر[1]، ولما سمع السلطان العثماني بذلك هدد الباشا بتوقيف عملية إرسال المجندين إلى الإيالة، واحتجاز السفن الجزائرية في الموانئ العثمانية بخرق الهدنة مع فرنسا وطرد القنصل الفرنسي: دوبواتانفيل، وكل الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يقيمون بالإيالة[2]، ومحاولة تحسين علاقته مع بريطانيا ابتداء من سبتمبر 1800، وقام باشا الجزائر، بالاستجابة لأوامر الباب العالي حيث قطع علاقته الخارجية مع فرنسا بطرده لدوبواتانفيل وكل الرعايا الفرنسيين من الجزائر وأصدر الأوامر بإطلاق سراح 264 أسيرا بريطانيا وسفنهم التي احتجزها البحارة الجزائريون بين عامي (1797 –1800 م)، كما بعث الباشا إلى القبودان باشا في استنبول، بأنه قد استجاب لأوامر الباب العالي[3].

ويبدو من خلال الإجراءات التي اتخذها مصطفى باشا ضد فرنسا أنها لم تكن في الواقع إعلانا للحرب عليها بقدر ما كانت قطعا للعلاقات السياسية، وهذا ما عبرت عنه وزارة الخارجية الفرنسية "بأنها حربا بدون عمليات عسكرية"[4].

وقد استمرت العلاقات بين فرنسا وحكومة الجزائر تتراوح بين التوتر والقطيعة الدبلوماسية، إلى أن تم جلاء الجيش الفرنسي عن مصر، ثم التوقيع على مشروع معاهدة الهدنة بين الدولة العثمانية وفرنسا في 09 جمادى الثانية 1216 هجرية/ 18 أكتوبر 1801 ميلادية، وهذا ما ذكرتها الصحيفة الرسمية للحكومة الفرنسية المونيتور (Le moniteur)[5]، وقد بعث التاجران اليهوديان بكري وبوشناق رسالة إلى القنصل الفرنسي دوبواتانفيل الذي كان موجودا في مدينة أليكانت الإسبانية، جاء في محتواها أن الباشا قد أبدى ارتياحه لمعاهدة الصلح بين الباب العالي وفرنسا، وأنه مستعد لعقد معاهدة تعيد العلاقات الخارجية بين الجزائر وفرنسا[6]، وهكذا أكد لنا التاجران اليهوديان على دورهما في صنع بعض

---

[1] Debran. Henri. la mission du commissaire général du bais ou près du dey d'Alger. in R.H.C. 1926.

[2] Debran. H. la mission du commissaire général du bais. thain ville auprès du dey d'Alger. in revue historique de colonies 1926. P 94 –95.

[3] Berbrugger André. La régence d'Alger in RA. 16 –1872. P 130.

[4] هناك تقرير إلى نابليون كان في جانفي 1800 موجود في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية Alger cee المجلد 201، الورقة 277.

[5] le moniteur. N° 26. P 99. 18 Octobre 1801.

[6] Archives consulaire commerciale. T 35. P 323

القرارات التي كان يصدرها الباشا، وتحكمها فيها، حيث استجابت فرنسا لرغبة الباشا، وأبرمت معاهدة صداقة في 22 شعبان 1216 هجرية/ 28 ديسمبر 1801 ميلادية بين فرنسا والجزائر، ولقد أكدت هذه المعاهدة في فقراتها على استمرار العلاقات الدبلوماسية بين الإيالة وفرنسا[1].

ومن هنا نستطيع القول بأن موقف الإيالة من غزو نابليون لمصر، قد تأرجح بين "تأييد" الباب كونه يمارس سلطة حاكمة على الجزائر، باعتبارها ولاية عثمانية، والحياد اتجاه فرنسا، بحكم المصالح التي كانت تجمع بينها وبين الجزائر.

ولقد أولت الكتابات الفرنسية مسألة العلاقات الخارجية للإيالة أهمية كبيرة، ذلك أن الجزائريين قد اعتمدوا في علاقاتهم مع الدول على البحرية فكانت الجزائر تلزم الدول بدفع الإتاوة مقابل حماية سفنها التجارية، وقد ربطت عدة دول علاقات مختلفة مع الإيالة الجزائرية.

ولقد وصف الدبلوماسي الأمريكي "ويليم شالر" قوة البحرية الجزائر حيث قال: "لقد كان الجزائريون في أوج قوتهم وسمعتهم، حتى أن اعظم الدول البحرية كانت تطلب صداقتهم، إنهم اليوم يتباهون بأن عظمتهم البحرية لا تماثلها غير بحرية بريطانيا العظمى في منتصف القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر"[2].

والواقع أن قوة الجزائر ومكانتها قد بلغت قمتها في منتصف القرن السابع عشر، وقد اتفق الكتاب الفرنسيون أن نفوذ الإيالة البحري، قد امتد حتى الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، والشواطئ الغربية لأوروبا، وكانت السفن الجزائرية تبحر في المحيط الأطلسي وجزره كجزر الكناري، والجزر البريطانية[1].

وتجدر الإشارة بأن بناء الجزائريين لأسطول بحري قوي لم يكن إلا لصد الهجمات التي كانت تشنها من حين لآخر بعض الدول الأوروبية، خاصة إسبانيا والبرتغال، وكانت توظف بحريتها لهدفين رئيسيين، الدفاع عن الجزائر ثم الدفاع عن الإسلام والمسلمين من الهجمات الصليبية، وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الجزائر على بحريتها لهذين الهدفين،

---

[1] Correspondance consulaire et commerciale. ccc Alger T 36, P 09 –12.

[2] ويليام شالر، مختصر الجزائر، ص 119.

فإن الدول الأوروبية الأخرى كفرنسا، وهولندا وإسبانيا والبرتغال قد وظفت في الغالب بحريتها لممارسة القرصنة[2]، إلا أن الكتابات الفرنسية المتحيزة تغاضت عن ذلك وأكدت في معظمها، بأن البحرية الجزائرية قد مارست القرصنة في البحر الأبيض المتوسط، وأن الجزائر اعتمدت على الهمجية في علاقاتها، وعدم تقيدها بالعرف والقانون الدولي، وقد وجدت في كتابات الفرنسيين عدة عبارات تدل على ذلك، حيث وصفت الإيالة "بعش القراصنة"، و"مركز الرعب"، و"جلادة المسيحية"[3].

ولهذا الغرض كانت دول أوروبا تشن حملاتها على سواحل الإيالة من حين لآخر لكنها لم تنجح في احتلالها، وهذا ما يؤكده قوة ونفوذ الإيالة عسكريا، ودور بحريتها، واستبسالها في الدفاع عن سيادتها[4].

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن الهدف من دراسة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر ودول أوروبا، وأخرى غير أوروبية، هو معرفة حقيقة هامة جديرة بالذكر، وهي أن العلاقات الخارجية الجزائرية كانت خلال هذين القرنين السابع عشر والثامن ترتكز على مبدأين رئيسين، "المبدأ الأول": هو أن الإيالة كانت تعتبر نفسها دولة محاربة مع أي دولة لا ترتبط معها بمعاهدة صداقة وسلام، أما بالنسبة "للمبدأ الثاني": فتمثل في اعتبار الإيالة الجزائرية أية معاهدة لا تعترف بقوة بحريتها، وتفوقها في البحر الأبيض المتوسط لا يمكن قبولها[5]، ولقد كان هذا المبدأ تقليدا اعتمده الجزائريون طيلة ثلاثة قرون قبل الاحتلال الفرنسي الجزائر.

ومهما يكن من أمر، فإن الإيالة الجزائرية قد ربطت علاقات خارجية مع عدة دول أوروبية، كالدانمارك، وإمارة مملكة نابولي، سردينيا، وكانت من حين لآخر تخوض حروبا ضد البرتغال وإسبانيا التي اعتبرها الجزائريون عدوا تقليديا، خاصة وأن الإسبان قد قاموا بعدة محاولات لاحتلال الجزائر، وقد ساءت العلاقات بين الطرفين خلال

---

[1] Venture de Paradis. P 153.

[2] Devaulx –la marine de la régence d'Alger in RA.

[3] ANP Marine B 385.

[4] الجزائر مركز الدراسات التاريخية، وثائق تاريخ الجزائر خ هـ/ 34358 –1240.

[5] جيمس كاتكارت، مذكرات، ص 12.

القرنين السابع 17 عشر والثامن عشر[1]، وقد اعتبر الجزائريون إسبانيا عدوة للإسلام والمسلمين[2]، واتخذ الصراع طابعا صليبيا، أي الصراع الذي ظل قائما بين الهلال والصليب، ومن أهم المعاهدات التي وقعتها الإيالة مع إسبانيا، نذكر معاهدة الصلح التي كانت في 17 شعبان 1200 هـ الموافق لـ 14 جوان 1786 وقد أمضى على شروطها محمد عثمان باشا من جانب الجزائر، والوزير الأول الإسباني الكوندي دي فلوريدا بلانكا من جانب إسبانيا، وقد تكونت هذه المعاهدة من خمسة وعشرين بندا خاصا بالتجارة، وبمدينة وهران، وبتنظيم الملاحة في البحر المتوسط، هي خلاصة المراسلات التي تمت بين الإيالة الجزائرية وإسبانيا، وهناك رسائل عديدة تحتاج للبحث والدراسة وهي تنتظر من يطلع عليها ويدعم بها المدرسة التاريخية الجزائرية[3].

ولقد كانت سياسة الإيالة في علاقاتها الخارجية مع أوروبا، هي منع تحالف دول أوروبا ضد "الجزائر المحروسة"، ومحاولة الإطاحة بالأوجاق، وهذا بتنظيم المطالبة بالإتاوة، والمعاملة الحسنة للأسرى الأوروبيين حسب جنسياتهم، وبموجب اتفاقيات سلمية، حيث اشتركت الإيالة في عدة اتفاقيات رسمية مع دول أوروبا، وهذا ما جاء في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، الذي أشار إلى وجود عدة مراسلات بين حكام الإيالة وعدة دول كفرنسا وبريطانيا[4] وحتى مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت علاقات ديلوماسية مع الجزائر خلال الثورة الأمريكية أي منذ عام 1775[5].

ولقد كانت العلاقات الخارجية للإيالة تعتمد على سياسة، تميزت بالإقناع بالتفوق البحري، والتأكد من أن بقاء الإيالة مقرون بمواصلة نشاط البحرية، وإدراك الخطر الأوروبي والمسيحي، والاقتناع بأن قوة هذه البحرية، ستفشل كل المحاولات لاحتلال الجزائر من طرف الدول الأوروبية، التي كثفت حملاتها خلال القرنين السابع عشر

---

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، ص 252 –253.

[2] Paris archives consulaires, ccc Alger, T 34, P 230

[3] يحي بوعزيز، المراسلات الجزائرية والإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد، 1780–1798، وهران نوفمبر 1993، ص 36 -48.

[4] venture de paradis Tunis et Alger au 18ème siècle, P 153.

[5] أبو القاسم سعد الله دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العلاقات الجزائرية الأمريكية الجزائر، الطبعة الثانية 1981، ص 254.

والثامن عشر والتي سبقت الإشارة إلى أهمها، وقد كثف الجزائريون نشاطهم، حتى تمكنوا من تخليص مدينة وهران من النفوذ الإسباني عام 1792، وقد دام الوجود الإسباني 294 سنة أي منذ عام 1498 م[1] وقد اندرجت السياسة الخارجية للإيالة في ثلاثة ميادين واسعة، تلك التي كانت مع دول المغرب المتوسطية، وأخرى مع دول أوروبا، ومع الدولة العثمانية وأمريكا[2].

إن العلاقات الجزائرية المغربية تميزت بالتوتر والاصطدام في أحيان كثيرة وبخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد عرفت تونس ضغوطا جزائرية اعتبارا من عام 1740 من أجل ضمان استمرار ولاء تونس للسلطنة العثمانية، من خلال خضوعها واعترافها بباي الجزائر، وتذكر المصادر محاولة باي قسنطينة مصطفى باشا التوسع على حساب الأراضي التونسية عام 1756 [3].

واعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر شهدت العلاقة بين الإيالة الجزائرية وتونس في بعض الفترات توترا، ورغم ذلك بقي الجزائريون يجمعون الضرائب من التونسيين، واحتكروا بيت الضيافة والبايلك الذي كان في باردو، كما كانوا يستفيدون من التجهيزات، وزيت الزيتون، وفي عام 1777 ساءت العلاقة مرة أخرى بين تونس والجزائر، وقد فشل الجزائريون في الاستيلاء على تونس من البحر، وبعد ذلك عادت العلاقات السلمية بين الإيالتين، رغم أن الطابع العدائي بين الحكام كان قائما، وقد أشارت بعض الكتابات إلى توتر العلاقات بين الإيالتين بسبب الحلافات التي كانت قائمة بين بايات قسنطينة، وبايات تونس في سنوات 1617، و1694 وعام 1735، وقد فرض الجزائريون على التونسيين ضرائب عينية[4]، وهذا ما جعل بايات تونس، يعبرون عن عدائهم الشديد لسياسة الإيالة الجزائرية اتجاه التونسيين، فقد شن مراد باي تونس هجوما على قسنطينة عام 1701، وفرض الحصار عليها مدة خمس أشهر، وخلال هذه الفترة تلقت المدينة إثر ذلك الدعم من والي الجزائر عام 1702، لفك الحصار، وعقد معاهدة صلح مع تونس، ثم

---

[1] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، ص 448.

[2] venture de paradis Tunis et Alger au 18ème siècle. P 153.

[3] Plantet Eugène. correspondance des beys de tunis. P 478 –479.

[4] وليم سنسبر، الجزائر في عهد رياس البحر، الجزائر 1980، ص 137 –138.

تجدد الاصطدام بين الإيالتين عام 1783، وعام 1787 في صالح باي، واستمر العداء طيلة القرن الثامن عشر والتاسع عشر حتى تدخلت السلطنة العثمانية، فوضعت حدا لهذا الصراع[1].

ولقد كانت العلاقات بين الجزائر وسلطنة المغرب متوترة كذلك وسادها التنافس الشديد، خاصة خلال منتصف القرن السادس عشر والسابع عشر وكان مصدر الخلاف بين المغرب والجزائر، محاولة المغاربة ضم منطقة تلمسان، وقد تمكن العثمانيون من إزالة الأطماع التي أبداها هؤلاء المغاربة على المدينة، بعدما طلب أهالي تلمسان من حكام مراكش ضم المدينة، وقد انتهى النزاع بين السعديين والأتراك ببروز التدخلات الجزائرية في شؤون المغرب خاصة خلال القرن السابع عشر، في عهد "المولى إسماعيل" سلطان مراكش الذي أبدى رفضه الشديد لتدخل الأتراك في شؤون بلده، وكان الاصطدام بين الطرفين، حيث تمكن الداي شعبان من هزيمة المولى إسماعيل في عام 1673، وبعد هذه الحادثة بقي المغرب منعزلا عن الأحداث التي كانت تجري داخل الإيالة حتى نهاية القرن التاسع عشر[2].

وعلى أية حال فإن العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية الصغيرة كانت مختلفة نوعا ما، فهناك دول كانت تدفع الإتاوة إلى الجزائر، مقابل تعهد هذه الأخيرة بحماية سفنها، حتى تتمكن من ممارسة نشاطها في الموانئ المتوسطية بكل حرية، وتؤمن خطوط مواصلاتها البحرية، ومن بين هذه الدول نذكر الدانمارك، سويد، سردينيا، نابولي، وغيرها، وكانت الإيالة في سلام دائم مع هذه الدول، وهناك دول أخرى كإسبانيا، البرتغال وهولندا، فهذه الدول كانت ملزمة بدفع الإتاوة من جهة، وفي بعض الأحيان تدخل معها في صراع، إما بمفردها أو عن طريق التحالف، مثلما فعلت هولندا عندما تحالفت مع بريطانيا عام 1816[3].

---

[1] وليم سنسبر، الجزائر في عهد رياس البحر –الجزائر 1980، ص 138.

[2] وليم سنسبر، الجزائر في عهد رياس البحر، الجزائر 1980، ص 139.

[3] أبو القاسم سعد الله أبحاث أراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، ط 02، ص 252.

ولقد تحكمت مسألة الأسرى في العلاقات الخارجية بين الإيالة ودول أوروبا، حيث ذكرت الكتابات الفرنسية: "كان هناك بين عام 1621 وعام 1627 عشرون ألف أسير في "عاصمة القرصان الجزائر" من بينهم، برتغاليون، فليميون، اسكتلنديون، إنجليز، دانماركيون، ايرلنديون، هنغاريون، سلافيون، إسبانيون، فرنسيون، وايطاليون، أمريكيون، وجنويون[1]، وقد نتج عن نشاط البحرية الجزائرية، امتزاج ثقافات ولغات مختلفة بين الجزائريين والأوروبيين، وأدت إلى احتكاك الإيالة بالباب العالي الذي أخذ يلتزم بمعاهدات واتفاقيات مع دول أوروبا أكدت في مضامينها تساوي القوة في البحر الأبيض المتوسط بين الإيالة ودول أوروبا[2].

حيث أشارت هذه المعاهدات لمسألة البحرية الجزائرية، وموقف الدول المسيحية القوية منها، حيث وقعت معاهدة في 06 جويلية عام 1612 في عهد السلطان العثماني الغازي أحمد خان 1604 -1617، وكانت هذه المعاهدة تخص هولندا، وكان سببها احتجاز البحارة الجزائريين لسفينة هولندية[3]، رغم أن هولندا كانت ترتبط مع الإيالة بمعاهدة صداقة وكانت لها مصطلح تجارية في البحر الأبيض المتوسط، وكان الجزائريون يتلقون الدقيق والبارود، والأشرعة من هولندا، ورغم ذلك فقد تعرضت السفن الهولندية للحجز مما دفع إلى تجديد المعاهدات بين السلطنة العثمانية على عهد السلطان محمد الرابع عام 1680 وهولندا، التي جددت بمقتضاها الامتيازات التي منحت لها في البحر المتوسط[4].

وهناك عدة معاهدات تعرضت لمسألة البحرية الجزائرية منها ما كان في 21 جويلية 1718، ومعاهدة لتنظيم التجارة بين الجزائر والدانمارك عام 1756، وهناك معاهدة أخرى جمعت بين الباب العالي و"شارل الثاني" ملك الصقليتين، كان موضوعها دراسة مسألة نشاط رجال البحر الجزائريين في البحر الأبيض المتوسط، وقد شملت معاهدة عام 1737 مع السويد فكرة إرغام الباب العالي الإيالات المتوسطية الثلاث،

---

[1] Venture de paradis Tunis et Algérie au 18ème siècle. P 153.

[2] Paris archives. consulaire et commerciale. cec Alger. T 34. P 238

[3] لقد احصى قراماي قائمة السنوات التي حصل فيها الجزائريون على اكبر عدد من الأسرى من عام 1607 -1618، لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى قائمة الملاحق وكذلك ويليام سبنسر، ص 131.

[4] Venture de paradis Tunis et Algérie au 18ème siècle. P 153.

الجزائر، تونس، وطرابلس، على الالتزام بالقانون الدولي الخاص بالبحار، وكانت هذه المعاهدة تخص السويد، وقد تجددت المعاهدة في عهد "السلطان محمد الأول" عام 1739 التي أكدت على ضرورة إشراف الدولة العثمانية على السياسة الخارجية للإيالات الثلاث، خاصة مع الدول الأوروبية[1].

ورغم ذلك فإن الإيالة الجزائرية اعتمدت في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية مبدأ التفوق على الأعداء، والمطالبة بالهدايا والإتاوة، والحيطة، وتفادي الوقوع في فخ الانهزام، الذي يؤدي إلى التنازل، وبالتالي كانت الضريبة هي الركيزة الأساسية التي اعتمدها الجزائريون في علاقاتهم مع الدول الأوروبية التي كانت تعتمد على التجارة السلمية في البحر الأبيض المتوسط، حيث كان الجزائريون يوفرون الأمن والحماية لسفن الدول التي ترتبط مع الإيالة بمعاهدات كانت قد تمت بين قناصلتها المقيمين بالجزائر وحكام هذه الأخيرة، وكانت هذه الدول توفر للبحارة الجزائريين عدة تسهيلات في موانئها لتصليح السفن، والحصول على الأشرعة والدقيق، والبارود، كهولندا، ومرسيليا[2].

ولقد شكلت قضية العلاقات الخارجية بين الإيالة وأمريكا جانبا هاما من كتابات الفرنسيين، حيث سعى الجزائريون إلى ربط علاقات تجارية مع الأمة الأمريكية، مستغلين فرصة تدهور إسبانيا كقوة في البحر المتوسط، وقد تمكن الجزائريون عام 1785 من أسر سفينتين أمريكيتين في المحيط الأطلسي قرب ميناء سلا بالمغرب ومنذ عام 1785 بقيت الجزائر وأمريكا في حالة حرب حتى عام 1795 حيث وقع الطرفان على معاهدة سلام في شهر سبتمبر، دفعت بموجبها أمريكا للإيالة 642.500 دولار مقابل إطلاق سراح مائة أسير أمريكي، وقد تدخلت الإيالة الجزائرية حتى تقنع الإيالتين تونس وطرابلس وتعقد مع أمريكا اتفاقيات سلام. وكان الاتفاق يقضي بأن تدفع أمريكا ضريبة سنوية تقدر 21.600 دولار وهي قيمة ما تقدمه من تجهيزات بحرية[3]، وكانت أول قنصلية أمريكية افتتحت بالإيالة عام 1798 في عهد الداي مصطفى (1798 –1805)، وخلال الحروب النابوليونية

---

[1] Devaulx. la marine de la régence d'Alger in RA.

[2] وليم سنسبر، الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق، ص 147 –148.

[3] وليم سنسبر، الجزائر في عهد رياس البحر، ص 155 –156.

بقيت العلاقات بين الإيالة وأمريكا على حالها وانتعشت الأنشطة التجارية بين البلدين خاصة في عهد القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية "ويليم شيلر".

غير أن تماطل أمريكا وتأخرها في تطبيق نصوص الاتفاقيات التي عقدتها مع الإيالة قد أدى إلى تدهور العلاقات بين الجزائر وأمريكا، وقد بعث الداي برسالة حملها كاتبه الأمريكي "كاثكارت" يطالب فيها بتطبيق بلده لما جاء في الاتفاقية، التي وقعت في عام 1795، وكان رد هذه الأخيرة إرسال قنصلا جديدا يدعى "أبريان" ليخبر بأن أمريكا مستعدة لتطبيق ما جاء في الاتفاقية، وأن المسألة تحتاج إلى وقت قصير[1]، ومن هنا بدأت العلاقات بين الطرفين تشهد نوعا من التوتر، وكادت أن تتلاشى مع نهاية القرن الثامن عشر[2].

ومع تعثر العلاقات بين الإيالة الجزائرية وأمريكا، وقيام نابليون بحملته على مصر عام 1798، قام هذا الأخير بمحاولة التقرب من الإيالة حتى تكون محايدة، ولا تقف إلى جانب الدولة العثمانية لطرده من مصر، ولكسب صداقة الإيالة، قام نابليون بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين الذين كانوا في جزيرة مالطا، وكان عددهم 2000 أسير عام 1800، ثم أرسل إلى الجزائر مندوبا يدعى "دوبوا تانفيل" في 13 ماي 1800 حتى يؤمن حيادها[3].

وعليه ومن خلال دراستنا لبعض الجوانب من العلاقات الخارجية للإيالة الجزائرية، يمكننا أن نؤكد بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية كانت تحتل حيزا هاما من هذا النشاط، حيث درج بعض الكتاب الفرنسيين الذين تناولوا هذه العلاقات خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلى وضع تساؤلات، تمثلت في حقيقة هذه العلاقات وخلفياتها بالنسبة لكل طرف...؟

إذ أنه وعلى الرغم من وجود معاهدات واتفاقيات بين البلدين، إلا أن جوهر، وواقع العلاقات السياسية لم يكن مستقرا، فكانت تارة الحرب هي اللغة السائدة بين الطرفين وتارة أخرى الهدنة والسلام، ورغم قلة الوثائق التي تتناول مواقف الجانبين السياسية،

---

[1] Correspondance des deys d'Alger, ANP Marine, T 01, P 155.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول/ ط2/ 1981، ص 292.

[3] Eugène plantet, correspondance des deys d'Alger avec la cours de France 1679 -1833 -12ème édition, Tunis 1981, P 42.

الاقتصادية والعسكرية بسبب ضياع جزء كبير من الأرشيف، الذي نهب خلال الغزو الفرنسي وبعد جلائه، فإن جانبا هاما من مراسلات الجزائريين المتبقية، قد أكد على رغبتهم في السلام[1]، وكان النشاط الاقتصادي وبخاصة التعامل التجاري الذي يدر منافع كبيرة، هو المحرك الرئيسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية، خاصة وأن فرنسا استطاعت في عهد الملك لويس الرابع عشر عام (1661 –1692 م)، أن تقيم مركزا لاستثمار المرجان بالقالة[2]، وكان هذا في ظروف السلم، أما في ظروف الحرب، فكان العامل الديني هو المحرك، ونلمس هذا في التحرش الفرنسي بمدينة جيجل عام 1664، وقد أشاد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، بهذا العمل واعتبره عملا مقدسا، وخدمة عظمى للمسيحية، كما اعتبره كذلك حافزا للاستيلاء على كل الأراضي الجزائرية في المستقبل[3]، وقد وجه الملك الفرنسي هذه الحملة استنادا إلى التقارير التي كان يبعثها القناصل والتجار الفرنسيون، الذين كانوا يرصدون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الإيالة الجزائرية، واعتمادا على هذه التقارير والأخبار التي كان يبعثها هؤلاء وجه الفرنسيون حملة على مدينة جيجل، وليس على مدينة الجزائر، التي كانت محصنة، ويصعب اجتياز حصونها، وقد ذكرلنا الأرشيف الفرنسي بأن الحملة كانت في 23 جويلية 1664[4].

وقد أفادتنا بعض المصادر الفرنسية بمعلومات هامة حول الحملة الفرنسية على مدينة جيجل عام 1664، فذكرت بأنها ضمت 84 سفينة، وكان على ظهرها خمسة آلاف جندي[5]، ونظرا لعدم تكافؤ القوى، فقد تمكن الفرنسيون بمدافعهم من الاستيلاء على مدينة جيجل، واتخاذها نقطة للعبور والشروع في احتلال مناطق من الجزائر والتوسع في شمال إفريقيا، بيد أن والي الجزائر سرعان ما بعث بقوة إلى مدينة جيجل لمؤازرة سكانها، الذين دافعوا عن مدينتهم حتى النهاية، ولكنهم لم يستطيعوا الصمود أمام قوة الضربات الفرنسية،

---

[1] جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 –1830)، ص 95.

[2] Paris. Archives nationale français. MD Alger. T 7. P 49.

[3] ANP marine B 7 –49 la lettre de Louise 14 du 31 Août 1964.

[4] Plantet –Eugène –Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1679 -1833) 2ème édition. Tunis 1981. T 3. P 59 –60.

[5] Plantet –Eugène –Correspondance des deys d'Alger…P 59 –60.

وحجم القوة العسكرية التي استقدمت للسواحل الجزائرية، ورغم ذلك فقد تمكن الجزائريون من طرد الفرنسيين وإزاحتهم عن مدينة جيجل في أواخر شهر نوفمبر عام 1664[1].

وقد أسر عدد كبير من الجند الفرنسيين، ثم تواصلت الحرب بين الطرفين خلال عامي 1665 و1666[2]، وبعدما أدرك لويس الرابع عشر عدم جدوى مواصلة الحرب ضد الإيالة الجزائرية، أو دول المغرب المطلة على البحر المتوسط، اضطر إلى عقد الهدنة مع تونس في نوفمبر 1665، ثم في عهد الباشا إسماعيل أبرم اتفاقية مع الإيالة في 04 جانفي 1664 تقضي بمساعدتها لفرنسا ضد بريطانيا وقد تحصلت فرنسا، بموجب هذه الاتفاقية على عدة امتيازات، حيث قدمت الجزائر عدة تنازلات للفرنسيين، كالسماح للسفن الفرنسية أن تجوب سواحل البحر الأبيض المتوسط بكل حرية، خاصة في حوضه الجنوبي، وقد كانت لهذه التنازلات انعكاسات مستقبلية خطيرة على الإيالة، وكما ذكر المؤرخ بلانتات أوجان Plantet Eugène فإننا لا ندري الأسباب التي جعلت إسماعيل باشا يتخذ مثل هذه المواقف، وما هي الاعتبارات التي جعلته يقدم هذه التنازلات، كما أننا لا نستبعد أن تكون لإسماعيل باشا مصالحه الشخصية التي كانت تهمه أكثر من مصلحة الجزائر؟، وهذا ما نستنتجه من خلال بعض رسائله التي كتبها بعدما طرد والتجأ إلى طرابلس[3]، ومن أهم رسائله نذكر الرسالة التي بعث بها إلى سفير فرنسا بالقسطنطينية، والمؤرخة في 14 سبتمبر 1668 وقد طلب فيها مساعدته لدى الباب العالي لاسترجاع منصبه في الجزائر، وهناك رسالة أخرى بعثها إلى لويس الرابع عشر في 15 أكتوبر 1668[4]، وفي عام 1672 تعثرت العلاقات الخارجية من جديد بين فرنسا والجزائر، بعدما أقدمت السلطات الجزائرية على طرد التاجرين الفرنسيين "لالو ولافونت" اللذان كانا يتدخلان في الشؤون الداخلية للإيالة، بالإضافة إلى عدم دفع الضريبة في آجالها المحددة، وكذلك تأخر العوائد التي كان يأتي بها الباستيون (المركز الفرنسي التجاري بالقالة)، هذه العوائد التي كانت

[1] Paris Archives nationale français. MD Alger, T 7, P 49.
[2] Paris Archives nationale français. MD Alger, T 7, P 205
[3] ANP marine, B 07, 213.
[4] Plantet Eugène, correspondance des deys d'Alger, P 65 -66.

تصرف بسد مرتبات الأوجاق، وإن أي تأخر في سدها، كان يؤدي إلى حدوث تذمر في صفوف هؤلاء الجند[1] سبب آخر تمثل في تورط القناصل الفرنسيون في قضية تهريب الأسرى الأوربيين بواسطة السفن الحربية الفرنسية،، التي كان يسمح لها بالرسو في موانئ الإيالة الجزائرية، وعليه فقد عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية سلبا على الجزائريين، حيث استغل الفرنسيون الامتيازات التي منحتها لهم الإيالة الجزائرية، فقاموا بحماية بعض السفن التجارية المعادية للجزائر في البحر الأبيض المتوسط.

وقد انعكست هذه الظاهرة سلبا على اقتصاديات الإيالة، وفي 11 مارس 1679 وقعت معاهدة بين الإيالة وفرنسا نصت على تسديد هذه الأخيرة لديونها مقابل السماح لها بإعادة بناء حصن القالة وترميمه[2]، وتزويد الفرنسيين سنويا بالحبوب الجزائرية حتى في أوقات المجاعة.

وبالفعل فقد عينت فرنسا قنصلا جديدا يدعى "ديسو" الذي أنعش التجارة الفرنسية مع الإيالة الجزائرية، وقد تعهد هذا الأخير بدفع الديون التي تراكمت على امتيازات فرنسا في القالة، ونظرا لكون فرنسا كانت تخوض حربا في هذه السنة 1679 ضد هولندا، فإنها كلفت قنصلها ببعث رسالة لوضع نهاية لجو التوتر الذي ميز العلاقات الهولندية الفرنسية منذ عام 1679، وقد توقفت الحرب الفرنسية الهولندية ابتداء من عام 1680، وبعد هذا التاريخ ستظهر النوايا الحقيقية لفرنسا، خاصة بعدما طالب الجزائريون بإطلاق سراح أسراهم وإرجاعهم إلى الإيالة، لكن فرنسا رفضت، فأعلن الداي الحرب عليها، وقد وصفت لنا بعض الكتابات الفرنسية سير العمليات الحربية التي شنها قائد الأسطول الفرنسي "دكين" على مدينة الجزائر بالمدفعية خلال عامي (1682 و1683) كما قدمت لنا تفسيرات عن نتائج تلك الغارات، والتي تظهر في مضمونها جانب القوة والتفوق لدى الفرنسيين[3]، ولقد أبدى الداي "بابا حسن" ضعفا وعدم القدرة على التصدي للقصف

---

[1] محمد بن رقية التلمساني، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، المخطوط م و ج، رقم 1626، موجود في المكتبة الوطنية بالجزائر.

[2] Paris Archive nationale français, correspondance consulaire et commerciale, T 40, P 10.

[3] Plant et Eugène, correspondance des deys d'Alger... Tunis 1981, P 85.

المسؤولية، حيث اغتيل في جويلية عام 1683، وعين بدله داي جديد يدعى "الحاج حسين" الذي قرر عدم الدخول في مفاوضات مع فرنسا دون وقف القصف المدفعي على مدينة الجزائر، وكان هذا في رسالة وجهها هذا الداي إلى القنصل الفرنسي "ديسو"[2]، وقد صور لنا محمد بن رقية التلمساني حجم الخسائر المادية والبشرية التي حاقت بمدينة الجزائر جراء القصف الذي شنه ديكين عليها عام 1682[3].

وفي عام 1684 بعثت الحكومة الفرنسية بالفارس "تروفيل" إلى الداي "الحاج حسين" لإخباره عن استعداد فرنسا للتفاوض مع حكومته، ووضع نهاية للحرب، وبعد قبول الجزائريين الهدنة 1094 هـ -1683، وجرى التوقيع على معاهدة أخرى عام 1689، التي لم تدخل تغييرات كبيرة على ترتيبات معاهدة 1684، إلا في مسألة الأسرى، وبعد مد وجزر، اتفق الطرفان على تسوية القضية بالتزامهما برد أسرى بعضهما البعض عن طريق افتدائهم وتم التنصيص بخصوص هذه المسألة على أن يتم شراء الأسير من عساكر الأوجاق أو الفرنسيين بمائة وخمسين قرشا[4] وقد أكد الداي في هذه المعاهدة عن رغبة الإيالة الجزائرية في إقرار السلم الدائم مع فرنسا خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وقد بعث برسالة إلى الحكومة الفرنسية عام 1690 تضمنت سماح الداي بفتح مراكز تجارية بين بونة وبجاية وفي عام 1695 وقعت معاهدة أخرى أكدت على تمسك الجزائريين بمبدأ السلام في البحر الأبيض المتوسط[5].

وقد ذكرت لنا الكتابات الفرنسية بأنه حتى عام 1708 م، لم تحدث أية إصطدامات بين الجزائريين والفرنسيين، حيث حرص الطرفان حرصا شديدا على إبقاء العلاقات السلمية بينهما، واستمرت الأوضاع على حالها إلى غاية عام 1729، حيث استفادت فرنسا كثيرا من هذه الفترة، خاصة وأنها كانت تعاني من تدهور في أوضاعها الاقتصادية

---

[1] Plant et Eugène, correspondance des deys d'Alger... Tunis 1981, P 85.

[2] جمال قنان مفاوضات الجزائر مع فرنسا (1619 -1830)، ص 95.

[3] محمد بن رقية التلمساني، الزهرة النائرة، فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، المخطوط م و ج، رقم 1626، موجود في المكتبة الوطنية بالجزائر.

[4] ANP marine, B 07, 214, 15 Janvier 1690.

[5] Paris correspondance consulaire et commerciale, T 40, P 10.

الاجتماعية، وحتى السياسة بسبب الجفاف، وانتشار الجوع، والفقر، وقد تلقت كميات كبيرة من الحبوب الجزائرية فاقت حسب التقديرات العشرين ألف طن[1].

وحتى عام 1730 عرفت العلاقات الفرنسية الجزائرية استقرارا حيث وأنه رغم الهزات العنيفة التي عرفتها هذه العلاقات منذ ثلاث سنوات، فإن الإيالة لم تضع أية عراقيل في وجه نشاط التجار الفرنسيين الباستيون، وعلى العكس من ذلك فقد حفزتهم ومنحتهم تسهيلات لشراء الحبوب، وتوسيع الامتياز التجاري، باستغلال تجارة الشمع، والجلود، والصوف، والفول، والاتفاق على إلغاء رسم إرساء السفن الفرنسية التي تضطر للجوء إلى السواحل الفرنسية، لكن وفي عام 1733، وعام 1734 شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية نوعا من التوتر بسبب تدخل القناصلة الفرنسيين في الشؤون الداخلية للإيالة[2]، بالإضافة إلى تعدد حوادث البحر، أي تعرض السفن الجزائرية للأسر من طرف البحارة الفرنسيين التي كادت أن تؤدي إلى القطيعة بين الطرفين عام 1753، ورغم ذلك فقد شهدت الفترة الممتدة من عام (1764 و1770) بالنسبة للعلاقات بين الجزائر وفرنسا استقرارا لم يشهده الطرفان من قبل، لدرجة أن السلطان العثماني بعث ببعض الإمدادات العسكرية إلى الجزائر، وكانت السفن العثمانية المحملة والمتوجهة إلى السواحل الجزائرية تحمل الراية الفرنسية، وكان الغرض من ذلك تقديم الدعم العسكري للجزائر من أجل التصدي للحملة الإسبانية المعادية التي كانت في عام 1775، والتي باءت بالفشل، وقد تدخلت فرنسا إثر ذلك وساهمت في إجراء المفاوضات بين الجزائر وإسبانيا بإشراف القنصلية الفرنسية في 16 جوان عام 1785[3].

وقد استمرت العلاقة الحسنة بين الجزائريين والفرنسيين خلال الثورة الفرنسية جويلية 1789، على الرغم من تحول أوروبا إلى قوة معادية لفرنسا، حيث اشتد التحالف الأوروبي ضد نابليون إثر حملته على مصر عام 1798، وقد أبقت الإيالة على موقفها المحايد تجاه هذا الغزو، ونظرا لمصالحها التجارية خاصة، لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية

[1] Plant et Eugène, correspondance des deys d'Alger (1679 -1833), P 65

[2] Paris Archives consulaire et commerciale, T 40, P 10.

[3] Devaulx, la marine de la régence d'Alger, in RA

مع فرنسا، إلى أن تدخل السلطان العثماني وطالب الباشا بقطع العلاقات مع فرنسا، والدخول معها في حرب، وطرد سفيرها من الجزائر، وبالفعل فقد أعلنت الحرب ضد فرنسا في 21 ديسمبر 1798، وفي ظل هذه الظروف جرت عدة مراسلات بين حكام فرنسا ودايات الجزائر[1].

وهكذا كانت العلاقات بين الإيالة الجزائرية وفرنسا خلال القرنين 17 و18 عشر كما وصفتها لنا بعض الكتابات الفرنسية تتأرجح بين السلام والحرب، والحملات العسكرية على السواحل الجزائرية وكانت من جملة المشاريع لغزو الجزائر[2].

ومن المسائل الهامة التي تسترعي انتباه في العلاقات الخارجية للإيالة الجزائرية، هي الرؤية الواضحة التي كانت تمتلكها منذ وقت مبكر، وقدرتها على التمييز بين مصلحة الدولة والشؤون العامة، وبين مصالح التجار، وقد استنتجنا عدم ارتياح الإيالة للقناصلة الأوروبيين الذين كانوا يختارون من كبار التجار، والذين كانت ترى فيهم مصدر للتوتر والاضطراب في العلاقات والحروب، وقد أكدت على موقفها في عدة مراسلات منذ مطلع القرن السابع عشر، ويعتبر الوفاء بالعهد من مبادئ الإيالة في علاقتها مع الدول، كالمعاهدات السلمية أو الامتيازات، وإن عدم الاعتماد على القوة فقط هو كذلك من المبادئ الأساسية التي اعتمدها الجزائريون في تنظيم علاقتهم مع الدول، وترتيبها حسب حجمها وقوتها، أي عدم الاندفاع والتسرع، والتعامل مع الدول الأوروبية حسب أهميتها، لذلك نجد أن الجزائريون كانوا يجهلون كثيرا التحولات العميقة التي كانت تشهدها أوروبا، خاصة أهم حدث وهو الثورة الفرنسية، التي لم يعيرها الجزائريون أية أهمية، وبالتالي فإن بعض الكتابات الفرنسية قد ذكرت بأن الجزائريين كانوا يديرون أوجههم اتجاه ما كان يحدث في أوروبا، وقد اعتبروا هذا الأسلوب عاملا هاما سهل على فرنسا عزل الجزائر عن الدول الأوروبية وحتى عن جيرانها تونس وطرابلس[3].

---

[1] الوثائق البحرية مراسلات دايات الجزائر المجلد الأول، ص 155.

[2] الجزائر مركز الدراسات التاريخية وثائق تاريخ الجزائر، خ هـ/ 34358 -1240.

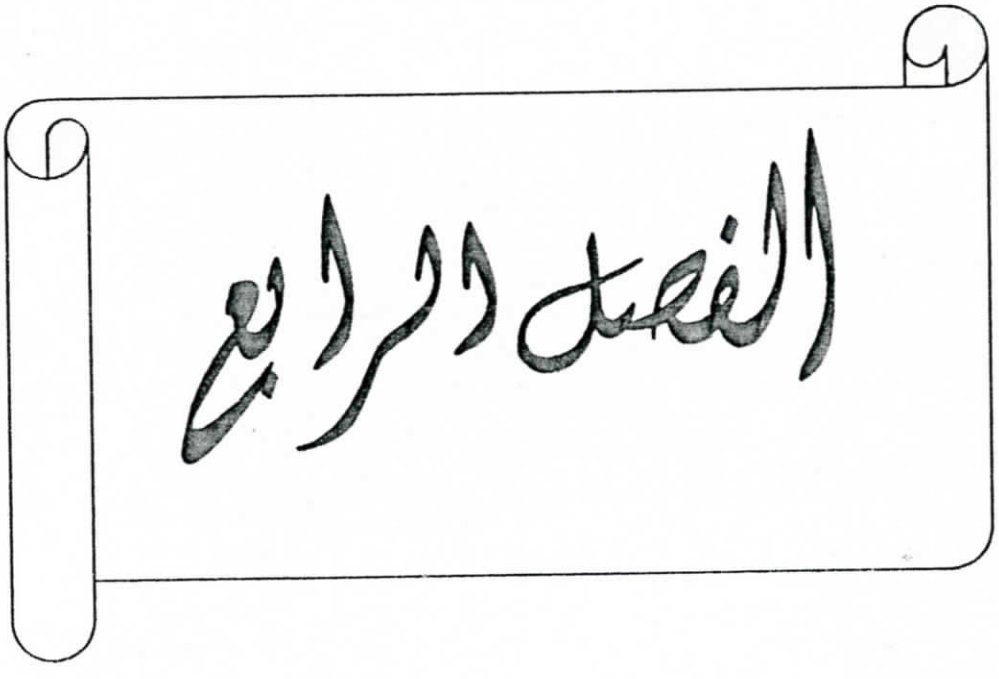
[3] Venture de paradis, tunis et Alger, le 18ème siècle, P 153 -154 -155.

ولقد بلغ عدد المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع الإيالة ثمانية وخمسين معاهدة ما بين 1619 إلى عام 1830، وتولى شؤون فرنسا في الجزائر ستون قنصلا ونائب قنصل، وستة وتسعون مبعوثا، وكان أول قنصل في هذه الفترة "Bartholle"، "بارثول"، وآخر قنصل "Duvall" "دوفال"، وأول المبعوثين "De la forest" "دولافورست" وآخرهم "Duperré" "دوبيري"[1].

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن العلاقات السياسية الجزائرية مع الخارج كانت في اغلب الفترات التاريخية من حكم الولاة الأتراك سيئة بسبب النزعة الصليبية التي شنتها الدول الأوروبية المسيحية ضد الجزائر، وهذا بدافع التوسع والتنصير والتصدي للإسلام بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية، وقد قابلهم الجزائريون بحركة الجهاد في البحر، وهذا ما لم يطور العلاقات ويحسنها في كثير من الأحيان.

والواقع أن العلاقات الجزائرية الخارجية في البحر المتوسط، اعتمدت على اعتبار الجزائريين هذا البحر "بحرا إسلاميا"، وليس لأية دولة مسيحية أن تمارس الملاحة فيه دون الحصول على ترخيص من الإيالة، أي بتوقيع معاهدة خاصة بها[2].

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 467.
[2] عبد الرحمن محمد الجيلالي، المصدر السابق، ص 473.



دراسة لبعض من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

المبحث الأول: الحياة الاجتماعية والثقافية

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية

المبحث الأول: الحياة الاجتماعية والثقافية:

يرى بعض الكتاب الفرنسيين بأن الحياة الاجتماعية في الإيالة الجزائرية بدأت تتحسن منذ مطلع القرن السابع عشر، وقد ساعد على ذلك استقرار مهاجري الأندلس في المناطق الساحلية، وقد استمرت الهجرة الأندلسية نحو الجزائر إلى عام 1017 هـ-1609م، خاصة إلى وهران، مستغانم وشرشال وكان اهتمامهم بالزراعة والعمران، حيث شهدت العمارة اتساعا وتطورا ملحوظا في مدن عدة من الجزائر، كالبليدة، وعنابة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، ومستغانم، المدية ومازونة[1]، لكن مع حلول النصف الثاني من القرن السابع عشر وطيلة القرن الثامن عشر، بدأت الحياة الصحية والمعيشية للجزائريين تتدهور بسبب تراجع نشاط البحرية وانتشار عدة أوبئة، وقد أثر ذلك على النمو الديمغرافي للسكان الذي شهد تراجعا ملحوظا في أواخر القرن الثامن عشر خاصة مع تراجع نشاط البحرية، والتجارة. وقد تفشت عدة أمراض متنقلة والتي كان مصدرها المناطق المجاورة للإيالة، والتي لها صلة بها سواء في البحر الأبيض المتوسط، طرابلس وتونس أو افريقيا وقد انتقلت بعض الأمراض عن طريق البحارة والتجار، وحتى الطلبة والحجاج الذين كانوا يفدون إلى موانئ الجزائر[2]، وقد حدد لنا الفرنسيون نوعية الأمراض التي كانت شائعة في تلك الفترة "كالكوليرا، التيفوس أو التيفوئيد، الجدري، السل، الطاعون"[3]، وقد تأصلت هذه الأمراض نظرا لإنتشار المستنقعات بالمدن الجزائرية الكبرى وانعدام القواعد الصحية، خاصة مع النقص الكبير للأدوية والعقاقير، وهذا راجع لعدم اهتمام الأتراك بالأمور الصحية لدرجة أنهم كانوا لا يفرضون الحجز الصحي على السفن لتفادي انتقال عدوى الأمراض[4]. باستثناء بعض المحاولات، كمحاولة صالح باي عام 1787 عندما أقام حزاما صحيا على مدينة عنابة، ومحاولة الباي عثمان حاكم مدينة وهران سنة 1794، التي

---

[1] Venture de paradis Tunis et Alger au 18ème siècle p 147.

[2] أحمد الشريف الزهار، مذكرات المصدر السابق، ص 51 تحقيق توفيق المدني، الجزائر 1980.

[3] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 262.

[4] GRAMMEN. Henri. de historie d'Alger sans la domination turque 1516 -1830. Paris le Roux 1887. P 410.

تمثلت في بناء مستشفى وإقامة حزام صحي وفرض الرقابة الصحية على السفن التجارية، وقد كانت في الإيالة الجزائرية عدة مستشفيات أغلبها مسيحية، كمستشفى لازاريست الذي موله لويس الثالث عشر، وكان موجودا في مدينة الجزائر، وهناك مستشفى آخر فرنسي كان في مدينة القالة شرق الجزائر والذي تم تجديده وإعادة توسيعه، وكان هذا بموجب معاهدة امتياز حصلت عليها فرنسا في 11 مارس 1679[1].

ولعل أبرز سبب لعدم اهتمام العثمانيين بالحياة الصحية لسكان الإيالة، كون أغلب الدايات والباشوات كان لهم أطباء أجانب يختارونهم من الأسرى الأوروبيين. كما كان للجيش طبيبه المسلم، وجراحه، والذي كان يلقب "باش جراح" كونه كان لا يوظف سوى التقنيات البسيطة والبيدائية في إسعاف الجند المعطوبين، وعليه فقد اعتمد السكان الجزائريون على إمكانياتهم الخاصة لعلاج الأمراض، حيث استعملوا الطب التقليدي كدواء لبعض الأمراض، كما اعتمدوا على الأدعية والأحجبة، والتمائم للتخفيف عن مرضاهم بعض آلام الأمراض[2].

وبالإضافة إلى تدهور الأوضاع الصحية للمجتمع الجزائري، فقد كانت الجزائر تتعرض من حين لآخر للكوارث الطبيعية، التي ساهمت بطريقة مباشرة في تناقص عدد السكان، وتدهور الحياة الاقتصادية، ومن بين هذه الكوارث نذكر، الجفاف، وحملات الجراد، والزلازل، هذه الكوارث كانت تؤدي في الغالب إلى إتلاف المحاصيل، تدمير المباني، وهلاك الأشخاص، كزلزال عام 1632، و1663، و1676 و1716 التي أضرت كثيرا بالجزائر وبجاية خاصة، وهناك زلازل أخرى شهدتها مليانة وعنابة بين عامي 1723، و1735. وكان أقوى زلزال عرفته الأيالة هو زلزال عام 1755 الذي ضرب سواحل البحر المتوسط، وأدى إلى هلاك عدد كبير من الأشخاص، وقد انتشرت بعده السرقة والنهب، وعمت الفوضى أرجاء مدينة الجزائر[3]. وفي أواخر القرن الثامن عشر، حدث زلزال في مدينة وهران عام 1790 الذي أدى إلى هلاك أكثر من 5000 شخص، وانقطعت

---

[1] Correspondances consulaires et commerciale. ccc Alger. T 40. P 10.

[2] Venture de paradis Tunis et Alger au 18ème siècle. P 147.

[3] ذكر الزهار في مذكرته بأن الموتى منه بلغوا خمسانة جنازة يوميا، ص 51.

ده المياه من رأس العين، وتهدمت الكثير من المباني وخربت الترع، بالإضافة إلى ما رضت له الجزائر من فياضانات، وحملات الجراد والحرائق في الغابات التي أضرت را بالحياة الاجتماعية، وانعكست سلبا على الأوضاع الاقتصادية، وأدت إلى ندرة ذاء، وانتشار المجاعة والأوبئة خاصة بين سنوات 1663 و1799، وقد تعرضت سهول تيجة وسواحلها لعواصف عام 1673 أدت إلى إتلاف المحاصيل والأراضي الزراعية حطيم السفن، حيث تحطمت 25 سفينة بميناء الجزائر. وقد تكررت العواصف في وات عدة خاصة في عام 1705، و1791، وقد اهتمت عدة كتابات فرنسية بالمجاعات ي تعرضت لها الجزائر خلال الفترة من عام 1752 إلى عام 1756 والتي أدت إلى هلاك 16 شخص في الجزائر ومدينة قسنطينة، بالإضافة إلى مجاعة 1778، و1789، و1794[1].

ومع تدهور الأوضاع الصحية والاقتصادية والمعيشية، فإن الوضع الديمغرافي تبر مرآة تعكس هذا التدهور، حيث تميز سكان الجزائر بعدم الاستقرار، والتباين في ثافة، والتوزع الجغرافي، وهذا راجع لعوامل طبيعية وصحية، حيث تركز أغلب كان حول المدن الكبرى، حيث تكثر الحرف والصنائع، وتكون الظروف المناخية لائمة للنشاط البشري، وحسب الإحصائيات التي قدمها لنا الأرشيف الوطني الفرنسي. ل سكان الإيالة الجزائرية قد بلغ عددهم مع نهاية القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة، د قدم هذه الإحصائيات بعض الجنود الفرنسيين بعد الحملة على الجزائر[2]، بيد أن هذه حصائيات تثير الشك، كونها أنقصت مليون نسمة من العدد الحقيقي أي أن عدد سكان يالة كان يصل إلى أربعة ملايين نسمة[3].

والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر كان يختلف بين المدن لأرياف وقد ارتبط النمو الديمغرافي بالتطور الاقتصادي. وانتعاش البحرية والصناعة زراعة وعليه لا يمكن معرفة تطور التكوين الاجتماعي في الجزائر دون الاهتمام مجال الجغرافي الذي يحتله هذا التكوين، ودوره في توازن القوى التي كانت تعمل في

---

[1] GRAMMANT Henri. Histoire d'Alger sans la domination curques. P 410.

[2] Les archives national français. MI 228. T 31. cahier 168 –170.

لاي بلحميسي الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني الطبعة (2) الجزائر 1981، ص 39.

نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد تدخلت الرأسمالية التجارية، المارسيلية والأوروبية على وجه الخصوص في التكوين الاجتماعي الجزائري خلال القرنيين السابع عشر، والثامن عشر[1]، ذلك أن التجار الذين كانوا يقيمون في الجزائر ساعدوا على ظهور لغة عمل، وهي مزيج بين العربية والتركية والإسبانية والإيطالية، وكانت هذه اللغة واسطة الاتصال بين الجزائريين والأوربيين[2].

وقد استفادت البرجوازية التجارية الأوروبية من جزء هام من الفائض الإنتاجي رغم أن الكتابات الفرنسية لم تقدم لنا شرحا وافيا عن طبيعة التكوين الاجتماعي الجزائري، وتأثير البرجوازية الأوروبية عليه. حيث أن عامل التجارة لا يمكن تعميمه على التكوين الاجتماعي الجزائري، وكان الجانب الأكبر من التجارة الجزائرية خاضعا لاحتكار الدولة، ومن ثمة لا يمكن التسليم بقول فالنسي، "أن البرجوازية التجارية كان لها تأثير كبير على الحياة الاجتماعية في الجزائر وأنها احتكرت جزءا كبيرا من الفائض الإنتاجي"[3].

وهناك عدة عوامل أثرت في الحياة الاجتماعية، وحتى الاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري، كالوجود الأندلسي، والوجود الأوروبي، بالإضافة إلى الوجود العثماني، حيث استوطن الأندلسيون خاصة في شرشال، تنس، مستغانم، الجزائر، دلس، بجاية، عنابة وتلمسان[4].

وقد تطورت بوجود العنصر البشري الجديد، وبخاصة الأندلسي الحياة الاجتماعية، وتبدى هذا التطور في العمارة، والفنون، والزراعة، وبعض الحرف خاصة الوراقة، والخط وصناعة الكتب، وكان الأندلسيون في أواخر العهد العثماني بالجزائر عنصرا هاما ومؤثرا بفضل نشاطهم وكفاءاتهم، وفنونهم خاصة في العمارة.

---

[1] Venture de Paradis. P 148 – 149.

[2] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ص 85.

[3] أندري برنيان، أندري نوشي إيف لاكوست الجزائريين الماضي والحاضر، الجزائر 1984، ص 211.

[4] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 هـ إلى 14 هـ الجزء 1 الجزائر، 1981 ص 142.

وبالنسبة لتأثير العنصر التركي على المجتمع الجزائري فيتمثل في ربطه المجتمع الجزائري بالمجتمع الشرقي، في تقاليد المأكل، والملبس والمشرب، وبعض الصنائع والتقاليد الشرقية، كما أدخل العثمانيون المذهب الحنفي، وبعض الطرق الصوفية، كما أثروا في طريقة اللباس، والعمارة خاصة بناء المساجد، والأضرحة، وقد تبدى تأثيرهم خاصة في اللغة[1].

ولقد تأثر الجزائريون بالعنصر الأوروبي المسيحي واليهودي عن طريق نشاط البحرية حيث اتصلوا بالتجار الأوروبيين وتبادلوا معهم مختلف التجارب والحرف والصنائع خاصة في طريقة بناء السفن، كون الأوروبيين كانت لهم مخازن ومستشفيات وكنائس وفنادق وعملات، وحتى عمال جزائريون يستأجرونهم، وكل هذا ترك تأثيره في المجتمع الذي يعيشون أو يعملون في وسطه، وقد سهل لهم نشاطهم وجود قناصلة لهم أو للدول الحليفة، كالقناصلة الفرنسيين الذين كانوا يقدمون كل أنواع المساعدة بغض النظر عمن تقدم له الخدمة، وحتى الأسرى الأوروبيين قد أثروا في المجتمع الجزائري وكان ذلك في عدة ميادين كالطب، الزراعة، البناء[2]، وقد ساهموا في الحياة الاجتماعية، كونهم احتكوا بالمجتمع الجزائري، ولم يكونوا منعزلين عنه. وقد اتصل سكان مدينة وهران بالإسبان، كما اتصل سكان المدن الشرقية بتجار جنوة خاصة سكان القالة وعنابة، كما لعب بعض اليهود دورا هاما في تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث كانوا يشتغلون في صناعة الذهب، الخياطة، الحلي، الصرافة، الدخان والعطارة، كما احتكروا تصدير البضائع[3]، وكان منهم من يعمل في الترجمة بالديوان، أو في بيت المال لاختبار العملة، ولقد لعب اليهود دورا هاما في أواخر القرن الثامن عشر حتى في الحياة السياسية الداخلية للإيالة الجزائرية[4]، ورغم ذلك فقد عاملهم الجزائريون كأهل ذمة يتقيدون

---

[1] Venture de Paradis. P 147.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 144.

[3] نوشي، بارنيان، لاكوست، المصدر السابق، ص 140.

[4] دادة محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ القرن 18 عشر إلى 1830، دمشق 1985، ص 75.

بضوابط دينية، لا يمكنهم تعديها، وقد تواجد اليهود بكثرة خاصة في مدينة قسنطينة حيث بلغوا في أواخر القرن الثامن عشر خمسة آلاف من مجموع ستين ألف[1].

وبالنسبة للتركيبة البشرية للمجتمع الجزائري، فإن الأتراك كانوا يأتون في أعلى الهرم الاجتماعي، فكانوا يحتكرون السلطة، وكان منهم الباشوات، والبايات والوزراء، وموظفي الديوان، والأغوات، ورؤساء البحر، والقواد، وعموما فإن العثمانيين كانوا في علاقتهم مع السكان يعتمدون في بعض الأحيان على الرشوة وجمع الأموال، والاستغلال، وإضاعة الحقوق[2].

وقد ظهرت فئة جديدة من المولدين العثمانيين من أمهات جزائريات، وكان هؤلاء بحكم انتماءهم إلى العنصر التركي يطمحون إلى الوصول للمراكز العليا في المجتمع الجزائري، بيد أن العثمانيين اعتبروهم كراغلة أي "عبيد السلطان"[3] وهذا راجع لكون الحكام كانوا يريدون إبعاد العامة من أبناء البلاد عن السلطة ومحاولة المشاركة فيها، ومهما يكن الأمر فقد أثرت هذه الفئة على الوضع السياسي والاجتماعي للإيالة الجزائرية[4]، وبالإضافة إلى فئة الكراغلة كانت هناك فئة تظم الحضر الذين كانوا يسكنون في المدن، والمتمثلة في الحرفيين، والصناع، والمعلمين، والتجار، والكتاب، وبعض موظفي الديوان، ولم يقتصر الحضر على الأندلسيين حسب ما ذكرته لنا الكتابات الفرنسية، بل وحتى السكان البدو الذين استوطنوا في المدن[5]. وقد أغلق العثمانيون الأبواب في وجه هذه الفئة، حتى لا يكون لها طموح في الارتقاء إلى المناصب العليا في السلطة، ورغم ذلك فإن هذه الفئة قد اكتسبت في أواخر العهد العثماني نفوذا وجاها استطاعت أن تؤثر به على موازين القوى، وكان استثناؤها من المشاركة في الحياة السياسية سببا في محاولتها التخلص من النفوذ العثماني. وقد عبرت لنا بعض الكتابات الفرنسية عن تذمر السكان من الحكام العثمانيين، ورفضهم لسياسة الأتراك[6]. وهناك فئة

---

[1] GRAMMANT. Histoire d'Alger sans la domination Turque. P 410.

[2] دادة محمد، اليهود في الجزائر في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 74.

[3] Ricaut histoire de l'état présent de l'empire ottoman. P 347.

[4] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر، السجل 13، ورقة 68.

[5] PANANTI philipo, relation d'un séjour à Alger. P 465.

[6] Venture de paradis. P 118.

رابعة ضمت العمال الوافدين من مناطق عدة أي من ميزاب، وبسكرة، ووسط الجزائر، وكان هؤلاء العمال يشتغلون في الحمامات، الموانئ، المصابغ، والمدابغ، وكانوا يجمعون الأموال ثم يعودون بها إلى أهاليهم لاستثمارها في مجالات عدة، فمثلا سكان تقوت، وواد سوف كانوا يستثمرون أموالهم التي يأتي بها العمال في تطوير زراعة النخيل[1]، وكانت هناك فئة أخرى تضم الزنوج الذين كانوا يعملون كأجراء عند الدولة، والذين جيء بهم من إفريقيا وانصهروا في المجتمع، وبجانبهم كان هناك الأسرى المسيحيين الذين استغلوا في عدة مجالات، وبخاصة الصناعة[2].

وقد شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر أشكالا مختلفة من الطبوع العربية والشرقية والتركية، والمغربية انصهرت في المجتمع الجزائري، متجلية في نوعية اللباس، وطريقة تجهيز المنازل، وبعض التقاليد في المأكل والموسيقى، وعلى الرغم من تباعد المسافات بين استنبول والإيالة، فإن الجزائريين قد اعتبروا أنفسهم كمركز إشعاع ثقافي في المغرب والبحر المتوسط في ضفته الجنوبية. وكانوا يتباهون بقوة بحريتهم كعامل أساسي للحفاظ على هيبتهم وسيادتهم[3]، وقد لبس العديد من سكان الإيالة على نقيض الأتراك واليهود، لباسا متواضعا، يتمثل في قميص من الكتان، وسروال طويل حتى الركبة في الصيف، وفي فصل الشتاء كانوا يلبسون جبة طويلة وفوقها البرنوس، وكان التجار يقتنون لأنفسهم أفخر اللباس من الحرير والصوف، والقطن، وكان الشيوخ والعلماء والرسميون يلبسون لباسا خاصا تميزه عمامة صغيرة من الصوف مزينة تدل على مكانة صاحبها، وكان السكان خارج مدينة الجزائر يلبسون القندورة وفوقها البرنوس[4].

وقد ذهبت بعض الكتابات للقول بأن المرأة الجزائرية في المجتمع كان لها دور ثانوي، حيث اقتصر عملها في الميدان المنزلي فكانت غالبا ملازمة للبيت، وقعيدة المطبخ تبعا للتنظيم للمجتمع، وفي الوقت الذي كانت المرأة البدوية تلبس لباسا بسيطا أي حايك

---

[1] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ص 150 -151.

[2] Venture de paradis. P 118.

[3] Venture de paradis.P 153.

[4] وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، المصدر السابق، ص 88.

وسروال وقميص، فإن المرأة الجزائرية في المدينة، قد اهتمت بأناقتها حيث كانت تقتني الألبسة التي كان يؤتى بها من القسطنطينية، كالثوب المزركش بثلاث طبقات والشاش المزركش والسراويل العريضة والحايك الأبيض[1] وكن يتحجبن حتى عيونهن بقطعة بيضاء من القماش الشفاف، كما كانت النساء الجزائريات تهتمن كثيرا بالروائح والحلي والكحل والحناء، وخاصة الحفاظ على الشعر الذي كان الجزائريون يعتبرونه نصف جمال المرأة، وكان من عادات نساء الإيالة أن يذهبن خلال كل أسبوع إلى الحمام دلالة على اهتمامهن بالنظافة من جهة، ولإظهار الأزياء من جهة أخرى، وكن يلبسن حجابا كلباس ضروري منذ عام 1780، وقد وصف فونتور دو بارادي Venture de paradis "النساء الجزائريات المتحجبات كجمع من الألهات الإغريقيات في جببهن الحريرية أو الكتانية"[2] وإذا كانت المرأة الجزائرية لم تشارك كعضوة في الديوان، أو موظفة سامية، فإنها قد لعبت دورا هاما في صنع بعض القرارات السياسية، حيث كانت تساهم في التأثير على الرجال في اتخاذ المواقف المختلفة، وقد أدى هذا إلى انتشار ظاهرة الزواج السياسي خاصة في أوساط الأتراك والكراغلة، وأصحاب الجاه والنفوذ، وقد ذكر لنا لوجي دي تاسي Logier de tassy مثالا عن تأثير النساء على الأزواج في اتخاذ القرارات، فذكر أن زوجة حسن باشا هي التي أثرت عليه لإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الذين شاركوا في الحملة على الجزائر عام [1100هـ-1688م][3] كما تسببت هذه السيدة في مقتل صالح باي[4].

وكانت المرأة الجزائرية تؤدي بعض الخدمات الدينية والاجتماعية والخيرية رغم أن العثمانيين لم يعطوا المرأة نصيبا من التعليم، ومع هذا لا يمكن الجزم بعدم وجود نساء متعلمات خاصة في مجتمع فيه أندلسيون تأثروا بالتاريخ الإسلامي ودور المرأة فيه،

---

[1] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، المصدر السابق، ص 159.

[2] Venture de paradis, P 167.

[3] L'augier de tassy, histoire des Royaummes d'Alger.

[4] أحمد الشريف الزهار مذكرات، المصدر السابق، ص 64.

ورغم قلة الوثائق عن دور المرأة الجزائرية في التعليم، فإن البعض لم يبخل في تعليم بناته[1].

وقد ذكر لنا وليم شلر Wilam Chaler الذي كان قنصلا في الجزائر من 1816 إلى 1824 بأنه سمع بوجود مدارس لتعليم النساء، لكنه لم يشاهدها[2]، وعموما كانت المرأة تتلقى في صباها قواعد الدين ومبادئ القراءة على والديها، حتى تؤدي دورها الاجتماعي في الحدود التي تضبطها الشريعة الإسلامية.

ومن المسائل التي اهتمت بها النساء الجزائريات، والتي اعتبرت أهم الأنشطة بالنسبة لهن نشاط التطريز على الألبسة الخاصة بالرجال، أو الإناث، وستائر النوافذ، وكانت المصنوعات مزيج من الطابع الجزائري والعثماني، حيث كانت تستخدم في عملية التطريز الإبرة التركية التي كان يصنع بها الجزائريون ستائر الأبواب وستائر النوافذ. التي كانت تفصل بين غرفة وأخرى في البيوت الجزائرية. وقد اعتمد الجزائريون على ألوان وجدت بكثرة في منسوجاتهم وبخاصة اللون الأزرق، واللون الباهت، واللون الأحمر، وقد كان التأثير العثماني يتمثل في تطريز القفطان الذي كان من جملة الهدايا التي كان يتلقاها الولاة عند تعينهم، أو القفاطين التي كانت ترسل كهدايا للسلطان العثماني للدلالة على الولاء له، والانصياع لأوامره[3].

ومن الجوانب الاجتماعية والثقافية التي تأثرت بالوجود العثماني، نجد الجزائريين قد قلدوا الأتراك في طريقة بناء البيوت في المدن الكبرى، حيث كانوا يبنون بيوتا تتكون من قاعة واسعة عند الشرفة توصل إلى ساحة كبيرة في الوسط تواجهها عدة أروقة تؤدي إلى الحجرات، كما نلمس التأثير العثماني في نوعية الأثاث الذي كان يشبه كثيرا ما كان يعتمد عليه في الأناضول، وحتى الرخام، والمرايا، والقطيفة، كانت تقليدا شرقيا، وكان

---

[1] E merit mar cel mémoire sur Alger en 1695 in A.I.E.D. Amsterdam 1725. P 43.

[2] ويليم شالر، مذكرات، المصدر السابق، ص 58.

[3] Paris Archive nationale français. Mi 14 –228. T 13. P 10.

الجزائريون يفرشون منازلهم بأغطية جميلة من زرابي وحنابل تركية. وكانوا يصفون الموائد في وسطها مزينة ببعض الأواني النحاسية، وبخاصة إبريق القهوة[1].

وقد لمس كذلك التأثيرات العثمانية في طريقة بناء المساجد، كالتصميم الهندسي الذي كان يتميز بقبة مخروطية الشكل وهناك مسجد أعيد بناؤه في عهد الداي أحمد عام 1696 وهو مسجد سيدي عبد الرحمن، وقد شمل التأثير العثماني كذلك في جعل المقابر محاطة بحيطان قصيرة، وتزيينها بالزهور والعطرية كالقرنفل والياسمين[2].

وكان الجزائريون يقيمون احتفالاتهم في الساحات العامة التي كانت تقام فيها بعض الألعاب، وعزف الموسيقى، ورقصات القراقوز، وبعض الألعاب البهلوانية، ورغم أن موسيقى الإيالة كانت عسكرية بالدرجة الأولى والتي احتكرتها فرقة الأوجاق، فقد وجدت أشكالا أخرى من هذا الفن امتزجت بالفن الأندلسي الذي جاء به المهاجرون من إسبانيا، هذا النوع من الموسيقى الذي أصبح يعتمد على العود، والرباب، والناي، وقد ذكر رونودولت Renauldt في كتاباته أن الموسيقى الأندلسية كانت تسمع في المقاهي الجزائرية[3]. وقد أشار هايدو Haedo إلى دور الحمامات في الجزائر التي كانت تؤدي أغراضا اجتماعية وصحية، وكان الناس يلتقون فيها وليحكوا لبعضهم مختلف الحوادث، وقد تشابهت حمامات النساء الجزائريات مع حمامات الرجال، باستثناء أن هذا النوع كانت تباع فيه عدة أشياء من بينها الحلويات، المشروبات، والجوز وعود القمار، وكانت النساء الجزائريات تقبلن على الحمامات أسبوعيا[4].

وهناك جوانب أخرى من الحياة الاجتماعية كانت تعكس تأثير النفوذ العثماني على الحياة في الإيالة، كقضية احتفال السكان بالأعياد الدينية، وبخاصة عيد الأضحى، الذي كان يصطلح عليه "عيد القربان بيرامي" حيث كانت تطلق المدافع في صبيحة يوم العيد، ثم يتوجه الداي وأعضاء حكومتة إلى الجامع لأداء صلاة العيد، وبعد التضحية كان الداي

---

[1] Esquer Gabriel, reconnaissance...d Alger, P 139, 140.

[2] Venture de paradis Alger au 18ème siècle 1868, P 167.

[3] عن أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ص 93، 94.

[4] Venture de paradis Alger au 18ème siècle 1868, P 167.

يستقبل في قصره ممثلي الدول الأجنبية لتقديم الهدايا والتهاني، وخلال ليلة العيد كانت تسمع طلقات المدافع، وموسيقى جزائرية ذات طابع عسكري[1] وكانت هذه المراسيم تقليدا أستعير من العثمانيين، وقد ذكر لنا فوتور دو باردي في كتاباته الخاصة بتاريخ الجزائر العثمانية، بأن الجزائريين قد حرصوا على القيام باحتفالات أيام العيد التي حضيت باهتمام كبار موظفي الإدارة العثمانية كالضباط حسب درجاتهم ورتبهم العسكرية[2].

ومن الجوانب السلبية التي ميزت المجتمع الجزائري في أواخر العهد العثماني وجود بعض التجاوزات، والانحرافات عن التقاليد والدين الإسلامي، كتفشي ظاهرة شرب الخمر، وانتشار الدعارة، والفساد، وقد ذكرت لنا بعض الكتابات الفرنسية أنه مع نهاية القرن الثامن عشر كانت توجد في مدينة الجزائر وحدها عدة حانات[3]، ونظرا للدور السلبي لهذه الحانات خاصة وأنها ساهمت في انتشار الفوضى، واللأمن، وفي سوء العلاقة بين الجند الإنكشاريين والشعب، بعدما اشتد الغرور والتعالي والظلم في صفوف الجند، وقد عانى المجتمع الجزائري من مظالم الجند الانكشاريين[4]. ورغم ذلك فقد حاول بعض الباشاوات إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية، والتخفيف من وطأتها على المجتمع الجزائري خاصة بعدما تعالى الانكشارية عليه، ومن بين الإصلاحات تلك التي قام بها علي باشا عام 1817، والتي جاءت بعدما انتشر التسيب والانحلال في صفوف الجيش الانكشاري، وقد انعكس ذلك سلبا على عامة الناس[5].

وبالرغم من سلبية بعض النواحي من الحياة الاجتماعية داخل الإيالة، فهناك بعض الجوانب الإيجابية، فقد احترم الجزائريون الطرق الدينية وأصحابها، الذين عرفوا بالمرابطين، ومن بينها الطريقة البكتاشية، لدرجة أن البعض ممن كان يفر من العقاب كان يلجأ إلى الطرق الصوفية للاحتماء، وطلب النجدة إلى أن يصدر العفو عنهم، وهذا ما عرف بعهد الأمان[6]، وقد ارتبط أفراد المجتمع الجزائري بتعاليم دينهم، وبعضهم بالطرق

---

[1] Show, voyage dans la régence d'Alger, P 59 –60.

[2] Venture de paradis Alger au 18ème siècle 1868, P 167, 168.

[3] Esquer Gabriel reconnaissance in d'Alger, P 139.

[4] Esquer Gabriel reconnaissance in d'Alger, P 139.

[5] محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 392.

[6] Devaulx A (OH) DAMAN عهد الأمان in RA, P 214

الدينية التي ساهمت كثيرا في التزام العامة بالتعاليم الإسلامية في العبادة والسلوك، والحفاظ على أركانه، وهذا ما ذكرته لنا بعض سجلات الجزائر الموجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي[1]، وقد احترم العثمانيون الطرق الصوفية، حيث انتمى عدد كبير من انكشارية الجزائر لبعض هذه الطرق كالطريقة البكتاشية[2]، وقد أكدت على ذلك بعض الافتتاحيات الخاصة بالرواتب، والتي كانت تتضمن في بدايتها الإشادة بصاحب الطريقة "الحاجي بكتاشي" والترحم على روحه، وقد اتجه الجزائريون نحو الاهتمام بالطرق الدينية المحلية، التي كان يعرف أصحابها "بالمرابطين"، وكان العامة يكنون لهم الاحترام والتقدير الكبيرين، وكانوا يقصدون في المناسبات الدينية عدة مزارات وكانت من أهم المزارات التي كان يقصدها الجزائريون دائما في الإيالة "مزار سيدي عبد القادر"، و"مزار سيدي عبد الرحمن"[3] وهذا ما أكده لنا فوتور دو بارادي في كتابه الخاص بتاريخ الجزائر وكانت المساجد والجوامع والزوايا عبارة عن مراكز للوعظ والإرشاد الديني، وكان الإمام يقوم بدور المرشد والواعظ، يعلم الناس الكتابة والقراءة، وبخاصة قراءة القرآن، ويذكرهم بحقوقهم وواجباتهم الدينية[4]، والاهتمام بالفرائض ودراسة العلوم الشرعية وإثراء الأفكار بعدة معارف وحقائق دينية، والاهتمام بالتربية الإسلامية لتنظيم شؤون المجتمع الجزائري، وقد أوردت الكتابات الفرنسية بأن عامل الثقافة في الجزائر كان إسلاميا بالدرجة الأولى وكان هو الرابط بين التجمعات البشرية المختلفة المصالح، التي كانت تجمع أكثر من 99 بالمائة" من سكان الجزائر على أسس دينية وتعليمية، وتنظيمية وتشريعية، بيد أن هذه الكتابات قد ذكرت بأن المجتمع الجزائري بطبعه كان في الغالب غير متعلم، وأن فرنسا هي التي وفرت له المعرفة[5]، وفي كتابات فالنسي نجد أن الجزائريين كانوا في أغلبيتهم يعرفون القراءة والكتابة والحساب، وهو في هذا يناقض آراء الكثيرين ممن سبقوه وكانت

---

[1] Deny Jean, sommaire des archives turques du Caire, P 28.

[2] الطريقة البكتاشية صاحبها "حاجي بكتاشي" هي طريقة صوفية ظهرت في أزمير عام 1360 م، الرجوع إلى أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص 463.

[3] Venture de paradis Alger au 18ème siècle, P 257.

[3] Deny Jean sommaire des archives turque du Caire, P 39, 38

[4] Deny Jean somaire des archives turque du Caire, P 39, 38

[5] Lacauste, NouChi et Prenant, l'Algérie posé et présent, p 211

المعارف تتلخص في العلوم الشرعية والتخصص في العلوم القرآنيـــة، وقـــد خصصـــت الإدارة العثمانية أموالا كحبوس وميزانية لتمويل نشر المعرفة وقد ظهرت عـــدة مراكـــز ثقافية في مدينة قسنطينة، تلمسان، مازونة، وقد تشابهت هذه المراكز في طريقة تعليمـــها الشرعي والفقهي[1]، علما بأن الزوايا كانت عبارة عن مراكز للإشعاع العلمي والدينـــي، كما كانت تساعد المساكين والمحتاجين، وتعمل على نشر التسامح والتكافل دون اســـتثناء أحد بسبب من انتمائه الطائفي، فغالبية سكان الإيالة كانوا يدينـــون بـــالمذهب المـــالكي، والأتراك المذهب الحنفي، والإباضي لأهل وادي ميزاب.

ولقد تحدثت المصادر الفرنسية عن انتشار التعليم بـــالجزائر[2] وسياســـة الدولـــة اتجاهه حيث ذكرت بأن الأتراك لم يعيروا أي اهتمام للعملية التعليمية، بحيث لم يكن فـــي الإيالة الجزائرية وزير خاص بالتعليم أو وكيل يشرف على قطاع التعليم، كون أن الدولـــة كانت لها اهتمامات أخرى انحصرت في الدفاع عن الحدود الجزائرية والمحافظـــة علـــى استقرارها السياسي[3] وجمع الضرائب لبيت المال، وكانت المداخيل لا توظف في نشـــر العلم وتطوير الحياة الثقافية وإنعاشها، وإنما كانت تصرف على الجيش وعلـــى موظفـــي الدولة، وبالتالي فإن التعليم في الجزائر كان مسألة خاصة اعتمدت على جـــهود الأفـــراد والمؤسسات الخيرية، فالآباء كانوا يسهرون على تعليم أولادهم، كونهم كـــانوا يحـــترمون الإنسان المتعلم، وقد تكفلت الأسرة الجزائرية المسلمة بتعلم أبناءها تعاليم الدين الإسلامي، وكانت الأوقاف والصدقات هي المصدر الأساسي لتمويل التعليم[4] وكان أساس العلم هـــو الدين، وحفظ القرآن هو بداية المعرفة، ثم تعلم علوم القرآن في المرحلة الثانوية والعاليـــة التي يتعلم فيها الجزائري بعض العلوم، كالحساب لغرض تقسيم التركات بيـــن الورثـــة، والأجور، ومعرفة الفرائض.

---

[1] Valensi. L. le Maghreb avant la prise d'Alger, P 79.

[2] Deny Jean sommaire des archives turques du carie. P 39.

[3] الجزائر مركز الدراسة التاريخية وثائق تاريخ الجزائر العثماني خ/ هـ 34358/ 1240.

[4] Archives nationale français, Mi 228, T 31, P 168 –170.

وإن من يطالع كتابات الرحّالة والكتاب الأوروبيين أمثال توماس شـــو وبانـــانتي، أو مؤلفات الفرنسيين المتأخرين كمارسيل إمريت سيجد أحكاما قاسية على التعليم وموقـف العثمانيين منه، حيث ذكروا بان مشاهد العلم قد تعطلت وسدت مصادرها ومواردها، وقـد أرجع شو هذا الموقف السلبي إلى طبيعة الأتراك الحربية، واهتمامهم بالمال والتجـارة[1]، بيد أن هذه الصورة سرعان ما تتغير عندما نتأمل حالة التعليم لدى الجزائريـــن أنفســهم الذين كان لهم استعداد للتعلم، ولم يكن تعلم القراءة والكتابة إلا لحفظ القرآن الكريـــم، وإن تعلم العلوم الأخرى كالحساب مثلا كان كذلك لغرض ديني وهو معرفة الفرائض وقســمة التركات، وحساب الضرائب.

وعليه فلقد اختلفت الأحكام حول موقف الأتراك من التعليم في الجزائر، وإذا عملنا بملاحظات بعض الكتاب الفرنسيين وجدنا الصورة التي عليها التعليم سوداء وسالبة، كـون العثمانيين لم يشجعوا التعليم والعلماء، ولم يخصصوا له ميزانية لتطويره فعنـد مطالعتنـا لبعض الكتابات الفرنسية المتأخرة، شارل فيرو[*]، مارسيل ايمريت، وجدنا هذه الكتابـات قد ذكرت بأن صورة التعليم في الجزائر كانت كالحة وأن أبوابه قد أقفلت ومـــوارده قـد ألغيت، وهذا الموقف يؤيده بانانتي[*] Pananti وشو Show الإنكليزي اللذان قالا بأن موقف العثمانيين السلبي من التعليم يعود لطبيعتهم العسكرية واهتمامهم المفرط بالبحرية[2].

بيد أن هذه الصورة التي رسمها لنا المؤرخون الفرنسيون، سرعان ما تتغير عندما نتصفح بعض المصادر التي تتحدث عن انتشار التعليم في الجزائر خلال القرنين الســابع عشر والثامن عشر، وعن رغبة الجزائريين في التعلم، وعن حبـــهم للعلـــم، واحترامـــهم لرجاله، وتؤكد على انتشار التعليم بالإيالة الجزائرية وأيضا كتابات فوتـــوردي بـــارادي

---

[1] Show voyage dans la régence d'alger, P 345.

[*] Charles Feraude ephemaire d'un secrétaire à Alger de 1785 -1805 in RA 1875.

[*] Pananti relation d'un séjour à Alger, Paris 1820.

[2] Show voyage dans la regenie d'Alger., 1743, P 354.

الفرنسي، وروزيه[1]، بالإضافة إلى تقارير الباحثين الفرنسيين بعد الاحتلال التي أكدت على أن عدد المتعلمين في ايالة الجزائر كان يفوق المتعلمين في فرنسا[2].

وإن مهنة التعليم في أواخر العهد العثماني بالجزائر لم تكن من المهن المربحة المرغوب فيها، حيث كان الناس ينظرون إلى المعلم نظرة الشفقة والعطف ولم يكن ينال من مهنته سوى الاحترام والتقدير وفراغ الجيب، وكان أغلب المدرسين شيوخا متقدمين في السن، وكان أغلبهم لا يعتمد على التعليم كمصدر للرزق، فالشيخ سعيد قدورة الذي كان مفتيا في مدينة الجزائر ورغم وظيفته العلمية كان يعمل بالتجارة مع بعض التجار. وهناك أمثلة عديدة عن بعض المعلمين الذين جمعوا بين العلم والتجارة وحتى الصناعة، كالشيخ حمودة المقايسي الذي تخلى عن التعليم وعمل في صناعة الأساور[3].

وكان المعلمون ينقسمون إلى صنفين "معلموا المدن"، و"معلموا الأرياف"، فمعلموا الصنف الأول كانوا يعتبرون موظفين عند الدولة يخضعون لرقابتها، أما الصنف الثاني فقد اعتمد على التعليم لاكتساب المال والصدقات والأحباس ولجلب الناس والطلبة إلى زواياهم، وقد تنافس شيوخ الزوايا على ذلك.

ويمكن أن نلاحظ حول موضوع التعليم إباحة الحكام الأتراك لعلماء غير جزائريين باستيطان الجزائر والتدريس بها، كما أتاحوا الفرصة لطلبة الجزائر للسفر إلى المشرق العربي لتلقي العلم والمعرفة، وتعتبر مؤلفاتهم مصدرا هاما لدراسة الواقع الثقافي في الجزائر خلال العهد العثماني في القرن السابع عشر، والثامن عشر، وممن اشتهر من العلماء في القرن السابع نذكر الشيخ أحمد بن ساسي البوني، والشيخ المفتي الصديقي بعنابة، والشيخ المفتي بركات بن باديس والشيخ علي عماد، والشيخ عبد اللطيف الكماد في قسنطينة، وفي القرن الثامن عشر ظهرت حركة علمية نشيطة شارك فيها بعض العلماء من معسكر كأبي راس، وبوجلال، والطاهر بن حوا، ومحمد بن زرقة، ومحمد الشارف، وفي وادي سوف برز الشيخ خليفة بن حسن القماري، ومحمد بن عبد الكريم التواتي في

---

[1] Voyage dans la régence d'Alger. Paris. 1833. P 257.

[2] Les archives national français. MI 228. cahier 168.

[3] نور الدين عبد القادر صفحات من تاريخ الجزائر، ص 271.

توات[1]، وقد دلت أغلبية المصادر عن التعليم في الجزائر العثمانية أنه كان مجانيا وحرا. وأنه كان نموذجا للمشاريع الاجتماعية والعلمية، وإن كان في بعض الأحيان يعتمد على أبسط النفقات التي كان يؤتى بها من الأوقاف وهذا حسب ما ذكره ابن سحنون في كتابه بأن رواتب المدرسين بالجوامع كانوا يأخذونها من بيت المال[2]، وقد أكدت بعض وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي عن تخصيص بعض من حصص الأوقاف لتمويل التعليم والمعلمين، وكانت الرواتب السنوية تتراوح ما بين مائة إلى مائتي فرنك سنويا[3]، كما أكد المؤرخ مارسيل ايميريت أن هذه الأجور كانت أغلبها تأتي من الأهالي وليس من الوقف، بالإضافة إلى تلقيهم للهدايا في المناسبات الدينية كشهر رمضان، وعيد الفطر، والأضحى[4]، وقد أكد هذا المؤرخ بأن المعلم كان ميسورا من الناحية المادية ومحل احترام وتقدير من الناحية المعنوية، خاصة بين المعلم والتلميذ، وكانت العصا تستعمل أساسا للحفاظ على النظام، وجلب انتباه المتعلمين وليس لغرض العقاب، فكان التعليم الابتدائي يعتمد على الحفظ، حتى يختم القرآن في سن الرابعة عشر، وعندما يتعلم الكتابة والقراءة، ومبادئ الحساب، وقواعد الدين، والخط، وبعد ذلك ينتقل التلميذ إلى المرحلة الثانوية رغم أن أغلبية المتعلمين ينقطعون عن الدراسة لأسباب مادية خاصة أبناء الفقراء، وفي هذه المرحلة يلتحق الطلاب بالزوايا وبعض المدارس لمتابعة الدراسة[5] وبالرغم من سيطرة العلوم الدينية واللغوية كتفسير القرآن والحديث والنحو، والصرف، وفقه اللغة والبلاغة، فإن بعض المدرسين قد اهتموا بالعلوم الأخرى، وقد تميزت هذه الدراسات بالتحاليل السطحية غير المعمقة، ولم تكن متطورة، وإن دراسة هذه العلوم لم تكن إلا للاستفادة منها في الحياة اليومية، فالحساب كان لفهم العمليات الأربعة والاعتماد عليها في التجارة، والفرائض، وتقسيم التركات. وكان الفلك يدرس لمعرفة الزوال وأوقات الصلاة، وليس الملاحة، ومن هذه العلوم التي كانت متداولة حتى أواخر العهد العثماني، الحساب،

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ص 329، 330.

[2] أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني، ص 12.

[3] Les archives national français. MI 228. cahier 168.

[4] Marcel Emerit. mémoire sur Alger. P 202.

[5] شالر ويليم مذكرات تعريب اسماعيل العربي، ص 58.

الفرائض، الفلك، الطب والصيدلة[1] وإن عدم اهتمام الجزائريين بالعلوم هو الذي جعل الكتاب الأوروبيين وبخاصة الفرنسيين ينتقدون التعليم في الجزائر. ومما لا شك فيه أن انتقادهم فيه شيء من الحقيقة، ذلك أن جهل أغلب الجزائريين بهذه العلوم التي كانت متداولة في العهود الإسلامية السابقة وخاصة في العصر العباسي، وكان هذا تقصيرا كبيرا وخطأ لا يغتفر، وقد ذكر شو بأنه وجد علماء الجزائر لا يعرفون علم الملاحة وعلم الكيمياء الذي برع فيه أجدادهم، وعلم الطب، وقال بأن الجزائريين قد اهتموا بالنباتات الطبيعية والحيوانات ليس لخصائصها، وإنما لأشكالها[2] وقد بالغ بعض الكتاب الفرنسيين في قولهم أن الجزائريين كانوا لا يفقهون شيئا عن علم الجغرافيا، والطب، والفنون، وأن التصوف كان محل الفلسفة، كما ذكروا بأن معارفهم كان يسيطر عليها الاعتقاد بالخرافات والشعوذة والسحر[3] وقد ذكرت لنا بعض الوثائق الفرنسية أنه كانت مجموعة من العلماء الجزائريين عرفت بعدم الدقة في العلم والتهاون في أمور الدين، والإجابة عن الأسئلة حسب الرغبة، ومولاة الحكام، وتسخير العلم لقضاء الحاجات الدنيوية، واعتماد الدين للوصول إلى الجاه، والوظيفة في الديوان[4]، وقد حرص بعض باشاوات الجزائر على تقريب العلماء ومراعاة كسب تأييدهم، ليس اهتماما في الدين والعلم، وإنما حبا في المدح والثناء، وكان عدد هؤلاء الباشاوات محدودا، ومن بينهم "يوسف باشا"، الذي تولى الحكم بالإيالة خلال الخمسينات من القرن السابع عشر، وقد تقرب هذا الباشا من رجال العلم، وكان يكن احتراما كبيرا لعيسى الثعالبي[5]، وقد تبادل هذا الباشا عدة مراسلات مع علماء

---

[1] مارسيل ايمريت مجلة التاريخ الحديث والمعاصر 1954، ص 202.

[2] Show voyage dans la régence d'Alger... 1743. P 356.

[3] Archives National Français، 228 Mi 32، 182 يوجد فيه بعض أسماء العلماء الجزائريين

[4] Archives National Français، 228 Mi 41- 288 توجد في الدفتر أسماء بعض العلماء الجزائريين

[5] Paris archives nationales français، 1645 م، بعض الرسائل موجودة تحت الرقم 6724 عام

عنابة كمحمد الساسي البوني[1]، وقد تناول في أهم مراسلته التي تبادلها مع الديوان فكرة القضاء على ثروة ابن الصخري التي تزامنت مع حرب الإسبان بوهران[2].

وقد بعث الشاعر ابن قوجيل بقصيدة إلى الباشا حسين خوجة الشريف في بداية القرن الثامن عشر ينصح فيها الباشا، ويحدثه فيها عن الفساد وحرمان العلماء من حقوقهم، وقد ضمن القصيدة عبارة هامة إني نصحتك والنصيحة ديننا، والقصيدة تبلغ سبعين بيتا[3]، وقد وجدت هذه القصيدة صدى في أوساط العلماء، وحتى الباشا استجاب لها، وفي فترات معينة جرى اهتمام الديوان بالعلماء ومحاولة تقريبهم وكسب تأييدهم، كما حدث بالنسبة لمحمد بن الساسي البوني من عام 1712 م حتى عام 1715، وقد تبادل الديوان مع البوني عدة رسائل[4].

بيد أن بعض الباشاوات قد سلكوا طرقا مختلفة اتجاه العلماء، حيث فرضوا عليهم الرقابة، وطبقوا عليهم حكما صارما لتخويفهم وإرهابهم، حيث تعرض الشيخ المهدي بن صالح للنفي، كما حكم الديوان على الشيخ ابن المسني بالموت ومصادرة ممتلكاته عام 1733 م، وحتى البايات عامل بعضهم العلماء معاملة سيئة، كالإهانة والسجن، والتشريد بدون ذنب، وقد اعتبرت معاملة الحكام للعلماء من الأسباب التي أدت بهم إلى الهجرة من تلمسان نحو المغرب وخاصة إلى فاس، ومكناس، ومن بين هؤلاء العلماء الذين هاجروا إلى المغرب نذكر محمد بن مرزوق الخطيب، واحمد الواعزاني وابن وقا التلمساني، ومحمد بن عبد الكريم الجزائري ومحمد ابن أحمد القسنطيني الذين هاجروا إلى المغرب عام 1667، وقد هاجر يحي الشاوي، وعيسى الثعالبي، وعلي ابن محمد الجزائري إلى المشرق عام 1725.

---

[1] عيسى الثعالبي هو العلامة الإمام أبو مهدي عيسى ابن أحمد الثعالبي، 1080 هـ –1669 م، المرجع عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 169.
محمد ساسي البوني التميمي ولد في عنابة عام 1726، وهو من كبار العلماء الجزائريين، عبد الرحمان بن محمد الجيلالي المرجع السابق، ص 177.

[2] ثورة ابن الصخري هي ثورة الدواودة الحنانشة في قسنطينة التي كانت في عام 1637، لمزيد من المعلومات الرجوع إلى أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، ص 59.

[3] أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، ص 08، 04 مأخوذة عن ابن ميمون التحفة المرضية، مخطوط (الورقة 111).

[4] حسب المخطوط في المكتبة الوطنية بالجزائر رقم 1847 توجد بعض هذه الرسائل.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية:

نظرا لأهمية الحياة الاقتصادية في تاريخ الجزائر، فإن هذه الفترة كانت لها آثـــار وانعكاسات مباشرة على الحياة السياسية والإدارية، وحتى الاجتماعية. فالدوافع الاقتصادية كانت تحركها العلاقات الخارجية بواسطة أعمال البحرية، والتعامل التجاري، والتي كـانت لها انعكاسات حتى على العلاقات بين القبائل والطرق الدينية والزوايا، وقد ارتبطت كذلـك بالعمران والثقافة الجزائرية، هذه الجوانب التي كانت تتحكم فيها ميزانيات الوقف لتمويـل المساجد والمدارس والأنشطة[1]. والجوانب الاقتصادية على اختلاف أشكالها ومصادرهـا ومواردها كالحرف والصنائع، التجارة، والتبادل، الزكاة، الضرائب على اختلاف أنواعها، البحرية، الودائع، الهدايا، الأجور والرواتب أي كل هذه المجـالات المرتبطـة بـالوضع الاقتصادي في الريف، أو المدينة، بحيث يشكل سكان المدن بانتمائهم المـــهني والإثنـي مجموعة طوائف متمايزة، يكون على رأس كل طائفة أمين مسؤول عليها، يقـوم بـدور الوسيط بينها وبين الحاكم[2]، فالسكان في المدن كانوا عبارة عن موظفين أجراء، وعمـال في البحرية، وتجار وحرفيين على اختلاف طوائفهم، سكان البـلاد الأصليـون، أتـراك كراغلة أندلسيين[3]، وقد حافظ هؤلاء على عاداتهم وتقاليدهم، واهتموا كذلك بمصالحـهم وامتيازاتهم.

أما بالنسبة لسكان الريف في هذه الفترة، فكانوا يمارسون مهنة الزراعة، وبخاصـة زراعة الحبوب، أو الرعي في السهوب والصحاري، وقد خضع هؤلاء لضرائب عينيـة، وتمتعوا بامتيازات وخدمات عدة شبيهة بالحياة العشائرية[4].

ان الوضع الاقتصادي للجزائر، ونظرا لعـدم انسـجام وتـوازن المنـاطق مـع المجموعات السكانية والقبائل أصحاب الأراضي، فقد أدى هذا إلى عدم استفادة الدولة من القسم الكبير من الأموال، التي كانت تأتي عن طريق الجباية، ذلك أن الباي كانت مهمتـه

---

[1] Archives consulaire français. ccc Alger. MI 31. P 12.

[2] Venture de paradis Alger 18ème siècle. P 113.

[3] D'ohsson Tableau général de l'empire ottoman. P 314.

[4] عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، ص 67.

تنحصر في الإشراف على المصالح المشتركة، وتسيير الأسواق، ومراقبة قطاع الـــري، والأبار، والبريد، والأمن في المدن، والجباية، أما الداي فكـــانت مهامـــه تنحصـــر فـــي الإشراف على إصلاح البواخر، والمؤسسات العامة، كالسجون، والمراكز العسكرية ثـــم دفع أجور الجند، وما يحتاجه الجيش[1].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الكتابات لم تكن دقيقة وكلها صحيحـــة فـــي أحكامها الخاصة بالحياة الاقتصادية بالجزائر خلال القرنين 17 و18 عشر، وهذا ما يؤيـــده Venture de Paradis عندما ذكر بأن الإيالة عرفت نظاما اقتصاديا حـــافظ علـــى توازنـــه نوعاما، باهتمامه بالزراعة بالدرجة الأولى، ثم الرعي وتوفير الحاجات الضرورية لحيـــاة السكان، وقد أكد أبو القاسم سعد الله، بأنه رغم ضعف التنظيم الاقتصادي والمـــالي وقـــد كانت بعض المحاولات الإصلاحية التي استهدفت تطوير الحياة الاقتصادية.

من الظواهر التي استرعت اهتمام الكتابات الفرنسية ظـــاهرة شـــراء المنـــاصب الإدارية، والممتلكات العمومية، وقد شبه المؤرخون الفرنسيون النظام الاقتصادي الـــذي كان سائدا بالإيالة في أواخر العهد العثماني بالنظام الإقطاعي الذي شهدته فرنسا[2].

ونظرا لضعف مداخيل الدولة الجزائرية فقد اضطرت إلى الاعتماد على مصـــادر أخرى، غير جباية الضرائب مثل الشركات التجارية، حيث كانت تضاعف الضرائب فـــي حالة الحرب على البضائع، أو تستحدث ضرائب جديدة عندما تتردى الأحوال الاقتصادية، وقد تكون هذه الضرائب غير عادلة، خاصة تلك التي تفرض على الإنتـــاج الزراعـــي، بالإضافة إلى ضريبة العشر والزكاة على الحيوانات، والغرامة المفروضة على الأراضـــي المشتركة والضريبة اللازمة التي تدفع مقابل توفير الحماية للمجتمع الإســـلامي، وكـــانت الجزية مفروضة على السكان من غير المسلمين أي اليهود، وكانت الأموال تجمـــع عـــن طريق الأمين[3].

---

[1] L'augier de Tassy Histoire d'Alger, P 160

[2] venture de paradis Alger au 18ème siècle, P 197, 198.

[3] venture de paradis Alger au 18ème siècle, P 13.

وقد حصل التجار والحرفيون على امتيازات وضمانات عدة، فاليهود مثلا كان لهم امتياز ضرب العملة، كما منحت لهم تسهيلات جمركية من طرف الباي علي وإرادتهم، وكان هذا بمقتضى نصوص كانت تربطهم بحكومة الإيالة، وكانت الجمركة تقدر بـ 5% من قيمة السلع، ومع حلول القرن الثامن عشر كان الجزائريون يدفعون 10% على بضائعهم وكان التصدير لا يتم إلا بترخيص من الداي الذي كان يمنع تصدير الإنتاج الضروري، وبخاصة "الحبوب"، وقد ذهبت بعض الكتابات إلى تحديد نسبة مساهمة البحرية الجزائرية في الخزينة، حيث قدرتها من 8% إلى 11%. كما ذكرت بأن البحرية كانت توفر عدة منتوجات في السوق، وكان "الخوجة" هو المسؤول عن عمليات الاستيراد والتصدير، والجمركة –والاكتراء، وكانت الجدران، والقنوات، والطرق من اختصاص "الوكيل"، أما "قائد الدار" فكانت مهمته استخلاص الضريبة على النساء العموميات اللائي تمتهن الدعارة[1].

ولقد كانت الوظائف والمزارع المكرية تدر على الداي أرباحا طائلة، وحتى أعوانه كانوا يستفيدون من هذه الأرباح. بينما كانت الدولة لا تستفيد من هذه الأموال، وقد تحول أغلب الموظفين في الإدارة إلى أثرياء، وهكذا وأمام تحويل الداي وأعوانه للأموال أخذت ميزانية الدولة في النقصان. وازداد بذلك نفوذ الموظفين القائمين على تحصيل الضرائب على حساب التجار، وتعزيز مركزهم في الإيالة، خاصة وأن هؤلاء الموظفين كانوا بارعين في تقدير قيمة السلع، وكانوا عيونا بالنسبة للداي[2].

ومع ثراء الطبقة الغنية على حساب العامة، ظهر نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الإيالة الجزائرية، وأدى ذلك في النهاية إلى تفكيك التنظيم الاقتصادي، ورغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن حجم الصادرات والواردات التي كانت تشهدها الموانئ الجزائرية، فإن الدولة قد أولت للحبوب أهمية كبيرة، وكان الحكام يمنعون تصديرها إلا بموافقة الوالي العثماني، وكانت الحيوانات تأتي في المرتبة الثانية بعد

[1] نوشي، برنيان، لاكوست الجزائر بين الماضي والحاضر، ص 140.

[2] Grammont (H) Histoire d'Alger sous la domination turque, P 47

الحبوب من حيث الأهمية، ولذلك فقد اعتمد الجزائريون على هذين المصدرين لسد الحاجيات الغذائية، وضمان الواردات، وإقامة علاقات تجارية متبادلة، وبمحاصيل زراعية أخرى، كالخضر والفواكه، الكروم، الأرز، الفول، القطن، الحرير[1].

وهناك فرق بين الزراعة في الريف الجزائري، والزراعة في المدينة، أو الزراعة الريفية، والزراعة الحضرية، فالنوع الأول كان يشرف عليه الأتراك، وكان مردوده ضعيفا، أما النوع الثاني فقد عرف ازدهارا وانتعاشا خلال القرن الثامن عشر، وكان يتميز بالتخصص، ومن الأراضي الحضرية التي تنتمي إلى هذا النوع، نذكر مزارع بني راشد بمعسكر الصالحة لزراعة الحبوب، والكروم، والرعي، ثم سهول المدية الصالحة لزراعة القمح، الشعير، البلوط، الكروم، والسهول العليا بقسنطينية، ثم سهل المتيجة التي تكثر فيها البساتين والأشجار المثمرة والقمح والزيتون، وقد وصف "شو" هذه المنطقة لتوفرها على منازل جميلة ذات طابع ريفي، ومزارع شاسعة غنية بالإنتاج الفلاحي[2].

ويذكر فونتور دوبارادي بأن أخصب مناطق الجزائر كانت في قسنطينة، ثم معسكر، مستغانم، وجنوب المدية وقد أكد هذا المؤرخ عن وجود عدم التوازن الجهوي بين المناطق الزراعية في الجزائر[3]، وقد أدى هذا الاختلال إلى تباين العلاقات المالية بين الإيالة والسلطة المركزية.

أما بالنسبة للأساليب، والتقنيات الفلاحية، فقد شهدت نوعا من التطور، حيث عرفت منطقة مستغانم، تلمسان، المدية، ندرومة أساليب مختلفة في طرق الري، وقد أقيمت عدة سدود في غليزان، سيق، والشلف، وقد سخر العبيد لإنجاز هذه السدود، كما تمت الاستعانة بسكان المناطق الجبلية، وسكان الواحات في الصحراء مثل أهل الميزاب، وكانت الوسائل التي استخدمت من صنع يدوي، وقد دلت على ذلك المنازل التي كانوا يسكنون فيها والتي بنيت أساسا من التبن والطوب والحجارة[4].

---

[1] venture de paradis Alger au 18ème siècle. P 147.

عن وليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 120.

[3] venture de paradis Alger au 18ème siècle. P 149

[4] Ricaut Histoire de l'état présent de l'empire ottoman. P 347.

ولقد شهدت الصناعة التقليدية بالمدن الجزائرية تطورا ملحوظا، خاصة مع وجود الجاليات الأندلسية، واليهودية، وقد أحصى المؤرخ"هايدو" في مطلع القرن السابع عشر حوالي 3000 نساج بالجزائر، وتخصص اليهود في صناعة الحلي والمجوهرات، وكذلك الخياطة والحدادة، وقد عمل السودان بالبناء، وصناعة الأواني الفخارية. ولقد كانت المنتوجات كافية للاستهلاك المحلي لدرجة الكساد، الذي كان يؤدي في بعض الأحيان إلى تفشي ظاهرة الفقر خاصة في أوساط صناع الزرابي والنساجين، الذين كانوا يعانون من ضغط الضرائب، التي كان يفرضها الباي عليهم[1]، وفي هذه الحالة كان تستفيد من الإنتاج فئة غنية من إقطاعيين وتجار كبار، وأصحاب السفن، وبفضل أموالهم كانت الدولة تحصل على كل ما تحتاجه، ومع تدهور نشاط الصناعة التقليدية بالجزائر بدأت تزول كنمط اقتصادي في بعض المناطق خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[2].

ونظرا للمشاكل التي كانت تعترض البحرية، فقد انعكست هذه الظاهرة على التجارة الخارجية، وبالنسبة للتجارة الداخلية، فقد شهدت تطورا نسبيا اقتصر على مناطق دون أخرى، وقد اشتهرت عدة أسواق في هذه الفترة كسوق معسكر الأسبوعي الذي كان يلتقي فيه العرب والبربر، وتعرض فيه السلع على اختلاف أنواعها كالزيتون، القماش بأنواعه، الملابس، الزرابي، السروج... وقد تراجع نشاط أسواق الأرياف نتيجة تفضيل الجزائريين أسواق المدن الأسبوعية[3].

وخلال هاذين القرنين تضاعفت العلاقات التجارية بين الأيالة الجزائرية، ودول أوروبا والبلدان الأخرى، كغينيا والسودان، وقد لعب التجار الجزائريون دور الوسيط، وكانت السلع تتمثل في الذهب، العنبر، المسك، الفرو، التمور، المنسوجات، ريش النعام، الحناء، الشاش، الحجارة الكريمة، ماء الورد، الزرابي التي كانت تأتي من المشرق العربي، بالإضافة إلى سلع أخرى كالحايك، الصابون الأسود، والزيت وحتى الرقيق الأسود كان يعتبر في التجارة الجزائرية من السلع الهامة، كما أن صناعة الجلود كانت

---

[1] Haedo histoire des rois d'Alger, traduit par Gramment Alger 1881, P 96.

[2] Venture de paradis Alger au 18ème siècle, P 147, 148.

[3] نوشي بارنيان –لاكوست الجزائر بين الماضي والحاضر، ص 140.

تدر أرباحا طائلة للصناعة الجزائرية، وقد ذكر فونتور دوبارادي بأن هذه الصناعة كانت تدر على وكيل الخراج التابع لديوان الإيالة الجزائرية ما قيمته 10 ألاف قرش سنويا[1].

وقد لعب اليهود دورا هاما في التجارة الخارجية للإيالة الجزائرية، وبخاصة مع ميناء مارسيليا، ومدينة ليون، التي كانت تستورد منها الإيالة مختلف السلع كالقهوة والورق، والقماش، والحرير، بالإضافة إلى جلب الكتان، والقماش من مدينة الموصل وبلاد الهند، والسكر من تركيا والإسكندرية[2]، ومما لا شك فيه أن حجم الصادرات والواردات الجزائرية كان كبيرا. وهذا يجعلنا نتساءل عن الميزان التجاري للإيالة، وعن سبب عدم استغلال الدولة لرؤوس الأموال التي كانت تأتي بها المبادلات التجارية في تطوير الإنتاج وتنويعه، لكن هذه الامتيازات كانت تستفيد منها طبقة معينة يأتي في مقدمتها الباي. ووكيل الخراج[3]، وبعض الموظفين الكبار الذين جمعوا الثروة على حساب الحرفيين والتجار، ورغم ذلك فإن التجارة الخارجية للجزائر كانت خاضعة لرقابة الدولة ولاحتكارها، وكانت تحت إشراف يالي وكيل خرج الجزائر[4].

ولقد كانت للتجارة فوائد كبيرة بالنسبة للديوان، والتي استفاد منها كثيرا موظفوه، وبخاصة مع وجود نظام الامتيازات الذي أتاح لفرنسا فرصة احتكار صيد المرجان في الشواطئ الشرقية من الإيالة الجزائرية، وقد بلغت عائدات هذا الامتياز في نهاية القرن الثامن عشر 23000 ليرة استفاد منها دايات الإيالة، وهذا ما تؤكده بعض وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي[5].

وحسب ما ورد عن الرحالة كوتوسوف الذي كان في الجزائر سنة 1784، فإن ساحات واسعة من أراضي الإيالة الجزائرية كانت مستأجرة من طرف أقلية يهودية، أو فرنسية، وكانت حكومة الداي تستفيد من أموال طائلة على حساب المزارعين الجزائريين، كما امتلك الأتراك عدة ورشات لنسج الصوف، ومنتوجات أخرى، وكانت

---

[1] Venture de paradis Alger et Tunis au 18ème siècle. P 21.

[2] عبد القادر جغلول تاريخ الجزائر الحديث، ص 52.

[3] Archives consulaires français. Alger 200. P 194. T 40.

[4] Paris archive consulaire français. MI 14. P 60. T 13.

[5] Kutosof. revue Africain . P 37.

مدينة عنابة تصدر القمح، وزيت الزيتون، والصوف، وريش النعام والخيول البربرية، بالإضافة إلى بعض الحيوانات المفترسة التي كان يؤتى بها من إفريقيا كالتماسيح، والفهود، والأسود، وكانت الجزائر تستورد الأدوات المصنوعة المنزلية بالإضافة إلى السكر، المنسوجات الحريرية، الحديد، القطران، الحبال، الحبر، الأشرعة، البارود، القنابل، وكانت التجارة تتم عن طريق المقايضة أحيانا، وكانت التجارة الجزائرية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تسجل من حين لآخر عجزا في ميزانها التجاري حسب طبيعة المبادلات التجارية من سنة لأخرى.

ولقد أشار شارل أندري جوليان إلى هذه القضية عندما ذكر سبب عجز الميزان التجاري للإيالة الجزائرية والذي أرجعه إلى انخفاض قيمة المنتجات المحلية، أمام وجود بعض الامتيازات التجارية وبقاء طبقة الملاك محتكرة للنشاط التجاري، واستثناء البرجوازية الجزائرية من التجارة الخارجية الدولية مع أوروبا خاصة[1]، ورغم ذلك فقد حافظت البرجوازية التلمسانية، والقسنطينية على علاقاتها التجارية مع إفريقيا، وبعض الأقطار العربية، لكن هذه الفئة لم تستطع المنافسة، ذلك أن المنتجات الأوروبية قد أغرقت السوق من جهة، وأنها كانت تتلقى تسهيلات من طرف الحكام الأتراك من جهة أخرى، بينما كانت تعترض صادرات البرجوازية عدة عراقيل وضغوطات، وحواجز، كما كانت حكومة الباي تعتمد على سياسة الضغط الضريبي، على الزراعة والتجارة والاستحواذ على قطاع الصيد. والمطاحن الكبرى، وفرض الرقابة التجارية على البرجوازية التجارية الوطنية[2]، وقد أدى هذا إلى ضيق الأسواق المحلية، وتناقص الأنشطة والصنائع تدريجيا، ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت أغلب الحدائق والبساتين والمزارع المروية الموجودة حول المدن ملكا للأستقراطية التركية، من عسكريين وموظفين كبار، وفي مقدمتهم الباي ووكيل الخراج[3] وقد أشارت إلى هذه الظاهرة[4] بعض من وثائق الأرشيف الوطني

---

[1] Julient CH.A histoire de l'Afrique du Nord Tome II 2ème édition 1921. P 19.

[2] Devaulx les archives du consulat de France à Alger 1865. P 06 -23.

[3] *Paris archives consulaires français. ccc Alger. P 200. 194. T 40.*

[4] Archives nationales français. MI 14 -228. P 13.

الفرنسي، وأرشيف وزارة الخارجية بباريس، وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث عدة تغيرات، حيث ذكر لنا فالنسي بأن التجارة الداخلية قد تدهورت بعد تردي طرق المواصلات والنقل، حيث اختفت العربات، وتعطلت المشاريع، كبناء الجسور وترميمها وأهمل التجار المحليون الأسواق، وأصبح بعضهم حمالين، واحتكر اليهود تجارة الاستيراد، وقاموا بدور الوسيط في عملية بيع الأسلحة، والمنسوجات، وحتى بيع الإنتاج الزراعي، وفي ظل هذا الوضع اختفت الحرف والصنائع بعدما عجزت عن منافسة الإنتاج الأوروبي المستورد[1]، وقد ذكر لنا شارل اندري جوليان بأن قسما كبيرا من الجزائريين بدأ يرفض هذا الوضع، ويبدي نيته في تغييره، وبخاصة بعد تسلط قادة الجيش، وفساد سلطة الداي، ومع تركيز هذا المؤرخ على سلبيات الحكم العثماني بالجزائر، وربط العلاقة بين هذه السلبيات وبين ظهور عدة اضطرابات سياسية وانتفاضات ضد هذا الحكم[2] كثورة ابن الصخري التي سبقت الإشارة إليها في موضوع الحياة الاجتماعية والثقافية، والتي شهدتها منطقة قسنطينة[3]، كما أن كثرة الجبايات التي أرهقت كاهل الفلاحين في الأرياف ساهمت في أحداث القطيعة بين سكان الريف والمدن التجارية، حيث انعزل الفلاحون، وانطووا على أنفسهم، كما فعل سكان الهضاب العليا، والأوراس وشمال قسنطينة، وظهرت بعد ذلك الفوارق الجهوية بين الحياة في الريف، والحياة في المدينة.

ورغم ذلك فقد استطاع الحكم التركي أن يُبقي نمط المعيشة على حاله اعتمادا على اقتصاد يضع في عين الاعتبار مبدأ توفير الحاجات الضرورية لحياة السكان، بالاهتمام بالدرجة الأولى على الزراعة والرعي، ورغم الركود الذي عرفه الاقتصاد في القرن الثامن عشر، فإن المجتمع الجزائري قد حافظ على توازنه الاقتصادي نوعا ما[4].

وقد أشارت بعض الكتابات الفرنسية إلى الأوضاع التي ال إليها اقتصاد إيالة الجزائر في هذه الفترة، حيث ألقوا التهم على الحكام الأتراك الذين تميزوا بسوء الإدارة

---

[1] عن برنيان، نوشي لاكوست الجزائر بين الحاضر والماضي، ص 221.
[2] شارل أندري جوليان تاريخ شمال إفريقيا، الجزء الثاني، الطبعة II، ص 05 -08.
[3] ثورة ابن الصخري هي ثورة الدواودة والحنانشة في قسنطينة قامت في عام 1643.
[4] Julient CH.A Histoire d'Algérie. histoire d'Afrique du Nord. P 19.

المالية، وجهلهم للتنظيم الاقتصادي، كما وصفتهم هذه الكتابات بالأنانيين الذين اهتموا بأنفسهم، وأغفلوا أمور الرعية، فكانت لهم نزعة ذاتية، أنستهم المصلحة العامة، ولم يهتموا بمستقبل الإيالة الاقتصادي[1]، حيث تصرفوا في ثروات البلاد وخيراتها كما يشاءون، وكان كل موظف يأخذ حسبما يتيحه له منصبه، وقد ذكر الفرنسيون في كتاباتهم بأن الأتراك، لم يستطيعوا حكم الجزائر، وتسيير شؤونها الاقتصادية، والمالية، بل تسببوا في أحداث اختلالات في الموازنات المالية، حيث أصبح العجز المالي مع نهاية القرن الثامن عشر يقدر بملايين الفرنكات[2]، وقد وضعوا مقارنة بين الوجود العثماني في الجزائر، والفرنسي، وبعد ذلك حاولوا تحسين صورة الاستعمار الفرنسي، تبريرا للظاهرة الاستعمارية[3].

ومهما يكن من أمر، فإنه لا يمكن الجزم، والقول بأن الحكام الأتراك في الجزائر كانوا على هذه الحالة من سوء التسيير والتنظيم الاقتصادي والمالي، فرغم الضعف الذي شهده اقتصاد الإيالة الجزائرية، والركود الذي عرفته أنشطتها الحيوية، فقد كانت لبعض الحكام نية في إصلاح الأوضاع، والرغبة في انعاش الاقتصاد الجزائري وتحسين الحياة الاجتماعية وتطويرها، والاهتمام بالسكان، وترقية المجتمع الجزائري، كما حاول بعض الحكام التخفيف من حدة الضرائب التي أرهقت كاهل الفلاحين، وحتى الحرفيين الجزائريين مثل ما قام به آخر بايات وهران الباي حسن[4].

ولقد تميز النظام المالي في الجزائر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بخصائص عدة، انعكست آثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثر هذا النظام على الإدارة ذلك أن عملية جمع الضرائب كانت توفر للإيالة الجزائرية موارد مالية قارة ومضمونة يمكن توظيفها في عدة مجالات، وقد حرص العثمانيون على تحصيلها، لكنهم استثمروها بصفة خاصة في الميدان العسكري والإداري لتعزيز نفوذهم، وتقوية مركزهم،

---

[1]Histoire des établissement de commerce Français dans l'Afrique barbaresque 1560 – 1793. Machette. Paris 1903. P 238.

[2]MASSAN. histoire des établissements de commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560 – 1793. Paris 1903. P 21.

[3]Julient CH.A. histoire de l'Afrique de Nord. T 2. 2ème édition. Paris 1921. P 21.

[4]Ricaut histoire de l'état présent de l'empire ottoman. P 347.

وأغفلوا بذلك الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية، علما بأن الجوانب المالية كانت معيارا يقاس به مدى تطور البلاد اقتصاديا، واستقرارها سياسيا، وإذا انخفضت عائدات الدولة سيؤدي ذلك إلى حدوث اضطرابات وثورات، وتهديد استقرار الحكام في مناصبهم، كما أن عملية جمع الأموال كانت تؤثر كذلك حتى على المؤسسة العسكرية، ذلك أن الخزنجي المكلف بالخزينة، ويالي وكيل خرج[1] كانا المسؤولان عن هذه الموارد المالية لسد نفقات الجيش، وإذا نقصت هذه العائدات، فقد يؤدي ذلك إلى حدوث تمرد وعصيان في صفوف الإنكشارية بالجزائر، وكمثال على ذلك ما ذكره المؤرخ إسكير قابريال عندما تحدث عن سوء العلاقة بين الإنكشارية والباشوات في الفترة الممتدة من عام 1798 إلى 1817، ففي هذه الفترة قتل الإنكشارية في الجزائر عدة بشاوات، وهم: مصطفى باشا، أحمد باشا، علي باشا، محمد باشا[2]. وقد دعم الفكرة ما قاله محمد فريد بك المحامي، بأن الجند الإنكشارية في هذه الفترة اعتمدوا على التعالي والظلم اتجاه الرعية[3]، وأشار إلى هذا الوضع الورثلاني عندما ذكر بأن الجند تمردوا، وطغوا، وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما[4]، وقد حاول بعض باشاوات الجزائر إصلاح الأوضاع، وتنقية أجواء المؤسسة العسكرية من الفساد، مثلما قام به علي باشا عام 1817، ورغم أن هذه الإصلاحات لم تنعش الخزينة المالية، ولم تثبت مركز الإيالة الدولي، بقدر ما كانت تخدم مصلحة حكام الجزائر لتعزز مركزهم، وازداد بذلك ضغط الجند على سكان الريف لجمع الأموال، وقد أدت هذه الظاهرة إلى انعزال السلطة العثمانية، وعدم تجاوب الجزائريين مع الأتراك، لدرجة كراهيتهم، وحدث بذلك طلاق بين الجزائريين والعثمانيين.

وقد ذكر لنا المؤرخ دوغرامون بأن ظاهرة جمع وتحصيل الضرائب قد أضرت بالفلاحين، وأن هذه العملية لم تستثني المواد الأخرى التي كانت خاضعة هي كذلك لنظام الضرائب[5].

باريس أرشيف وزارة الخارجية المجلد 40 الورقة 194- 200 ccc Alger.

[2]Esquer Gabriel reconnaissance… d'Alger, P 139.

محمد فريد بك المحامي تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 392.

نقلا عن أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، المصدر لسابق، ص 225.

[5]Henry degramment Histoire d'Algérie san la domination turque. P 410.

ورغم أن نظام الضرائب كان أسلوبا صارما على الجزائريين، فإنه كان كذلك أسلوبا إداريا وضروريا لضمان سيطرة الإيالة على وسائل الإنتاج، والاستفادة منه، وإن هذا النظام كان يفرض على المناطق حسب إمكاناتها وأوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، فالصحراء تفرض عليها "المعونة"، والهضاب العليا "الغرامة"، والتل "العشور"، غير أن الطريقة التي كانت تستخلص بها الضرائب كانت قاسية، ولمصلحة موظفي الديوان وفي مقدمتهم يالي وكيل خرج الإيالة[1] وقد أدى ذلك إلى حدوث انشقاق، ونفور الجزائريين من سلطة الأتراك.

والجدير بالذكر أن هذه الأموال التي كانت تجمع من الشعب كانت تصرف لسد أجور الجند، والموظفين في الديوان والإدارة العثمانية، ولاستتباب الأمن والاستقرار داخل الإيالة، ولم تستثمر هذه الأموال لترقية الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، وحتى العمرانية، فالسياسة المالية للحكام الأتراك في الجزائر كانت تهدف إلى الحفاظ على كيان الدولة الجزائرية، وتعزيز نفوذها العسكري، لدرجة أن الأتراك سخروا الجهاز القضائي لخدمة القضايا المالية، وبذلك اختفت الوظائف العمومية، وتحول أغلب الموظفين إلى محتسبين، وأمناء[2]، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على ضرورة تمسك القضاء بها لتسيير النظام المالي حسب ما يمليه الشرع، وكان الحكام يفرضون عقوبات قاسية على كل من يحاول تزوير النقود[3].

ورغم ذلك فقد كان النظام المالي في الإيالة الجزائرية من الجوانب الحيوية في الحياة الاقتصادية، بيد أن هذا النظام لم يتطور، ولم يخضع لقوانين تنظيمية كوحدة العملة، التي كانت تتعرض للمنافسة من طرف النقود الأجنبية الأخرى المتداولة داخل الإيالة، كما تميزت باستقلالها المالي عن الدولة العثمانية[4] عكس الإيالات الأخرى تونس وطرابلس وولاية مصر.

---

[1] Archives nationales français. MI 14. T 13. P 59 –60.

[2] Chaillau. L. l'Algérie en 1871. mémoire du consul. C.Ph. Volerie Taulan 1881. P 06.

[3] Venture de Paradis Alger au 18ème siècle. P 20.

[4] ناصر الدين سعيدوني النظام المالي في الجزائر، ص 252.

وعلى الرغم كذلك من أن الإيالة الجزائرية كانت تقوم على نظام عسكري محكم التنظيم في حوض البحر الأبيض المتوسط[1]، فإن قوتها في هذا البحر كانت كذلك تعتمد على مؤسسات مالية كمصادر طبيعية للمحافظة على التوازن التجاري واستقراره، وهناك مصادر مالية أخرى كانت تستفيد منها الدولة الجزائرية كالهدايا، الضرائب والغنائم والمساعدات التي كانت تتلقاها من السلطنة العثمانية، وكانت هذه المصادر مهمة جدا بالنسبة لمستقبل الإيالة في البحر الأبيض المتوسط، اعتمادا على إنتاج المحاصيل الجيدة من جهة، والزيادة في كميتها من جهة أخرى، باستغلالها لأخصب الأراضي الزراعية، وتلاؤم المناخ مع إنتاج مختلف المحاصيل، وقد تمكن الجزائريون من سد حاجياتهم الغذائية، وتطوير الإنتاج الزراعي، وهذا عكس ما ذكرته بعض الكتابات الفرنسية، مثل بوبير "Boyer" الذي قال بأن الجزائر العثمانية قد شهد قطاع الزراعة فيها ركودا كبيرا في الفترة المتأخرة من الوجود التركي بها[2]، وعلى نقيضه يعلق المؤرخ "هايدوا" عن الزراعة في الإيالة، بكونها كانت مزدهرة وكانت مدينة الجزائر محاطة بالبساتين، والينابيع المائية وأشجار الليمون، وشتى أنواع الورود[3]، وقد كتب القنصل الأمريكي ويليم شالر عن حالة الزراعة في الإيالة فقال أن التربة لم تتغير عن خصبها القديم[4]. وذكر رونودوت Renaudot، بأن الأشجار المثمرة كانت تملئ بساتين الجزائر وكانت تثمر مرتين في السنة نظرا لجودة التربة، واعتناء الجزائريين بأرضهم وفي نفس الوقت يصفها عالم الزراعة الفرنسي دي فونتين des fontaines عام 1784 بالأرض المملوءة بالمستنقعات، والمياه الراكدة، والهواء الملوث[5]، وعليه فإن الرأي الأصح هو ما جاء في قول "هايدو"، الذي ذكر بازدهار الزراعة، وكثرة الأشجار والبساتين والمجاري المائية.

وكانت مدينة قسنطينة تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية بعد مدينة الجزائر، حيث كانت تتوفر على سهول عليا مخصصة لزراعة الحبوب، وكانت مدينة

---

[1] CH. ANDR2 Julien Histoire d'Algérie, Histoire de l'Afrique du Nord P

[2] ويليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص 113 –114.

[3] Haedo histoire du Rais d'Alger traduit programment. P 96.

[4] ويليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، المصدر السابق، ص 115.

[5] ويليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، المصدر السابق، ص 115 –116.

عنابة تصدر منها الجلود، الصوف، الزبدة، والتمور وبعد تحرير وهران من أيدي الإسبان عام 1792 أصبحت هذه المدينة مركزا تجاريا هاما ومصدرا للإنتاج الزراعي للإيالة، كما كانت مدينة بجاية مركزا لممارسة عدة حرف، كصناعة الأواني الفخارية والنحاسية، وكانت من المناطق الهامة في الإيالة التي تنتج زيت الزيتون، والشمع، والعسل، هذه المنتوجات التي كانت تصدرها الجزائر إلى سواحل البحر المتوسط الشرقية.

وبقية المناطق الداخلية من الإيالة مخصصة لحرفة الرعي وتربية المواشي كالنعاج، الجمال، الماعز، والخيول العربية والبربرية، وقد أشرف رؤساء القبائل على الأنشطة الإقتصادية في المناطق الرعوية، وكانت الصحراء الجزائرية منطقة عبور القوافل الآتية من غرب إفريقيا والمحملة بالأعداد الهائلة من العبيد، والذهب، وريش النعام الذي كان يستفيد منه الحكام الأتراك والأثرياء.

لقد دلت الكتابات الفرنسية على أن التجارة الجزائرية لم تكن لها أهمية بالنسبة للحكام الأتراك، ذلك أن الدايات في الجزائر كانوا ملزمين بتطبيق الضرائب على عمليتي استيراد البضائع، أو تصديرها، فكانت ضريبة الاستيراد تقدر بـ 12,5%، وضريبة الصادرات تقدر بـ 2,5%، وهناك ضريبة أخرى كانت تفرض على كل سفينة ترسو على السواحل الجزائرية، وكانت قيمتها تساوي 10 دولارات إسبانية[1].

ومن المداخيل الهامة التي كانت تشكل موردا ماليا هاما لخزينة الدولة الجزائرية هي الهدايا، التي كانت تتلقاها الإيالة في الأعياد، خاصة خلال عيد الفطر، بالإضافة إلى الضريبة اللازمة التي كانت تجبى من رؤساء القبائل البدو، والبربر، وخلال القرن الثامن عشر كان حجم هذه الأنواع من الضرائب يقدر سنويا 300.000 دولار إسباني، ونفس القيمة كانت تأتي من الجهاد البحري، بالإضافة إلى الأموال التي كانت تستخلص من الممتلكات التي لا وارث لها[2].

ولقد كان أساس التعامل النقدي في العملة الجزائرية هو الفضة، حيث كانت تسك القطع الفضية التي تزن عشر غرامات، وكانت تسمى بالبوقو، والبوقو المضاعف، وقد

---

[1] Archives nationales français, MI 14, T 13, P 59 -60.

[2] Henry degramment Histoire d'Algérie san l'administration turque. P 410.

سماها الفرنسيون بالقطعة النقدية الجزائرية[1]، وسماها الجزائريون بالدورو الجزائري، حتى يميزونها عن الدور الإسباني الذي كان أساس التعامل في التجارة بالبحر الأبيض المتوسط، وكانت هذه القطع النقدية مقسمة إلى عدة موزونات(*)، وكانت هناك قطع نقدية من النحاس الصافي تصدرها دار السكة بمدينة الجزائر، وكان اعتماد هذه الأنواع لأغراض العد في الحسابات التجارية داخل الجزائر وخارجها.

وإلى جانب ما ذكر عن عائدات الإيالة من ضرائب ومداخيل الزراعة والصناعة والتجارة، فإن البحرية كانت تساهم في إنعاش الميزان التجاري الجزائري، ولقد كانت مداخيل (القرصنة) تتشكل من أربع مصادر أساسية، "الغنائم" التي تستخلص من السفن المحتجزة، ثم مبالغ إفتداء الأسرى، و"الإتاوات" التي تدفعها الدول مقابل توفير الحماية للسفن في البحر الأبيض المتوسط[2]، أما المصدر الرابع فكانت تأتي به المؤسسة البحرية عن طريق الأنشطة التي كان يقوم بها كل ميناء من الموانئ الجزائرية كتحصيل الضرائب على السفن الأجنبية الراسية بالشواطئ التابعة للإيالة.

وبالنسبة للأسرى الأوربيين، فقد كانت عملية تجميعهم وافتدائهم تشكل موردا ماليا هاما يدعم خزينة الدولة الجزائرية[3]، وكان قائد الميناء يشرف على عملية إنزال الأسرى الذين كانوا يتشكلون أساسا من الأوروبيين المسحيين[4]. وكانت عملية جلب الأسرى بالنسبة للجزائريين ورجال البحر صناعة، وكان الأسرى يعاملون معاملة حسنة، كما كان يسمح لهم بممارسة طقوسهم المسيحية[5].

وقد أعطى لنا قراماي عدة إحصائيات عن نشاط البحرية الجزائرية من 1607 إلى عام 1618، حيث بلغ عدد الأسرى الأوربيين 7435 أسيرا، وكان قناصلة الدول الأوروبية يتدخلون لافتداء أسرى دولهم، وفي كثير من الأحيان كان يؤدي تدخلهم إلى توتر العلاقة

---

[1] Venture de paradis Alger au 18ème siècle. P 221.

(*) الموزون لم يكن عملة جزائرية بل كان يسك في مدينة مراكش، وهو قطعة صغيرة من الفضة غير مكتوبة، ستون قطعة منها تعادل دولارا إسبانيا في تجارة البحر المتوسط.

[2] ويليم سبنسر الجزائر في عهد رياس البحر، ص: 129-130.

[3] Venture de paradis Alger au 18ème siècle. P 153.

[4] Devaulx V.A. La Torine de la régence d'Alger in R.A.

[5] A.N.P Marine. B 385.

بينهم وبين دايات الجزائر، وكان ذلك ينعكس سلبا على وضعية الأسرى، مثلما قام به الداي إبراهيم عام 1713 الذي أمر بتقييد كل الأسرى الأوروبيين، ثم استغلالهم في الأعمال الشاقة، بعدما حاولت فرنسا وإسبانيا إملاء الشروط على الداي، الذي أكد على تقديم قيمة الافتداء[1]، وعليه فإن عملية جلب الأسرى كانت توفر للإيالة أموالا إضافية، كما تسمح بالاستفادة من هؤلاء في بعض المجالات، كالبناء، والتنظيف، وقد بلغ عدد الأسرى خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر 35.000 أسير، وفي عام 1790 بلغ عددهم 2000 أسير، وفي عام 1800 بلغ 1200 أسير، ويبدو ومن خلال هذه الإحصائيات أن العملية بدأت تتناقص، ومعها بدأت تتدهور موارد الدولة المالية، والتي شكلت واقعا اقتصاديا ضروريا.

وهكذا يتضح لنا أن الإيالة الجزائرية كانت تتميز بأوضاع اقتصادية واجتماعية خاصة خلال هذه الفترة، وقد انتعشت مع استقرار مهاجري الأندلس في المناطق الساحلية، كما ساهم هؤلاء في تطوير فن العمارة في بالمدن الجزائرية، كالجزائر، بليدة، عنابة، قسنطينة ووهران، ورغم تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية ابتداء من منتصف القرن السابع عشر بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل، الفيضانات والأمراض، فإن المجتمع الجزائري قد حافظ على استقراره رغم تباين التوزيع الجغرافي، والتأثيرات الخارجية التي صاحبت الوجود الأوروبي واليهودي والتركي، هذا الوجود التي تبدى في طريقة التعامل التجاري وتطور أساليب الزراعة والصناعة، وحتى طريقة اللباس، وظهور لغة عمل كمزيج بين العربية، التركية والأوروبية، ورغم عدم اهتمام أغلب الحكام الأتراك بالتعليم، فإن المجتمع الجزائري قد أبدى استعداده لتحصيل العلم والمعرفة، ومما لا شك فيه أن الأحكام القاسية للكتابات الفرنسية حول موضوع التعليم في الجزائر ما هي إلا تأكيد على أن الجزائريين المتعلمين كانوا بأعداد هائلة وكان المعلم يعتبر المؤدب ويحظى باحترام وتقدير الناس، وحتى المرأة الجزائرية أخذت نصيبها من التعليم، نظرا لدورها في تربية أفراد الأسرة.

---

[1] Venture de paradis Alger au 18ème siècle. P 150.

وبالنسبة للحياة الاقتصادية فقد كانت لها علاقة وطيدة بالحياة الاجتماعية كما كانت تتأثر بالأوضاع السياسية والعلاقات الدولية للإيالة، ونظرا لاعتماد الأتراك بصفة خاصة على البحرية، وما كانت تأتي به من موارد مالية سواء عن طريق التجارة أو جلب الأسرى وافتدائهم، وحتى استغلالهم في عدة مجالات، وبذلك لم يهتم كثيرا الأتراك بالزراعة والصناعة، بل فرضوا على هذين القطاعين الجباية، التي كانت في كثير من الأحيان تؤدي إلى تذمر المجتمع الجزائري واستيائه من الوجود العثماني.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

1-إن نظام الحكم والإدارة في الجزائر خلال هذه الفترة، امتاز بتمتع الباشا بعدة صلاحيات واسعة في تسيير شؤون الإيالة، وكانت شبيهة إلى حد كبير بالصلاحيات التي كان يقوم بها السلطان في إستنبول، وقد شكل الديوان أحد أهم الركائز الأساسية التي بنى عليها الأتراك العثمانيون نظام حكمهم بالجزائر، فكان عبارة عن مجلس عام يتكون من كبار الموظفين والقادة العسكريين وعلماء الدين، وكانت هذه التقسيمات الإدارية مرتبطة مع بعضها البعض على شكل هرم إداري من القاعدة إلى القمة.

2-لقد ساهمت البحرية الجزائرية في المحافظة على إيالة الجزائر خلال الفترات الحرجة التي كانت يشهدها البحر الأبيض المتوسط، وقد أدى نشاط البحرية الجزائرية المتزايد إلى إحتكاكها بالشعوب الأخرى، لاسيما منها الأوروبية، وقد ارتبطت الجزائر مع العديد من الدول الأوروبية بمعاهدات خاصة، نشمت الحقوق والامتيازات للطرفين، ولابد من الإشارة إلى أن الجزائريين لم يخرقو أية هدنة مع الدول التي ترتبط معهم بمعاهدات سلام، وبقيت هذه الدول تقدم الهدايا والأموال للجزائر، كلما دخلت سفنها في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

3-إن الإيالة الجزائرية كانت تمتلك رؤية واضحة وقدرة على التمييز بين مصلحة الدولة والشؤون العامة، وقد اتسمت علاقاتها مع القناصل الأوروبيين المقيمين في الجزائر، بالتوتر حينا، والتفاهم أحيانا أخرى، وتدل المراسلات بين الإيالة والدولة الأوروبية على ذلك، ومما يسترعي الانتباه هو موقف الجزائر من هذه الدول، والمبني على أساس الوفاء بالعهود، ولم تكن القوة لوحدها هي اللغة السائدة في العلاقات مع الدول الأوروبية.

4-كانت الإيالة الجزائرية تتميز بأوضاع اقتصادية واجتماعية خلال المرحلة المعينة في الدراسة، وقد انتعشت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فترة الهدوء

والاستقرار والسلم، وعلى الرغم من أن تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر، بسبب من الكوارث الطبيعية، فإن المجتمع الجزائري قد حافظ على استقراره، رغم التباين في التأثيرات الخارجية، والضغوطات الأجنبية التي صاحبت الوجود الأوروبي.

قائمة الملاحق

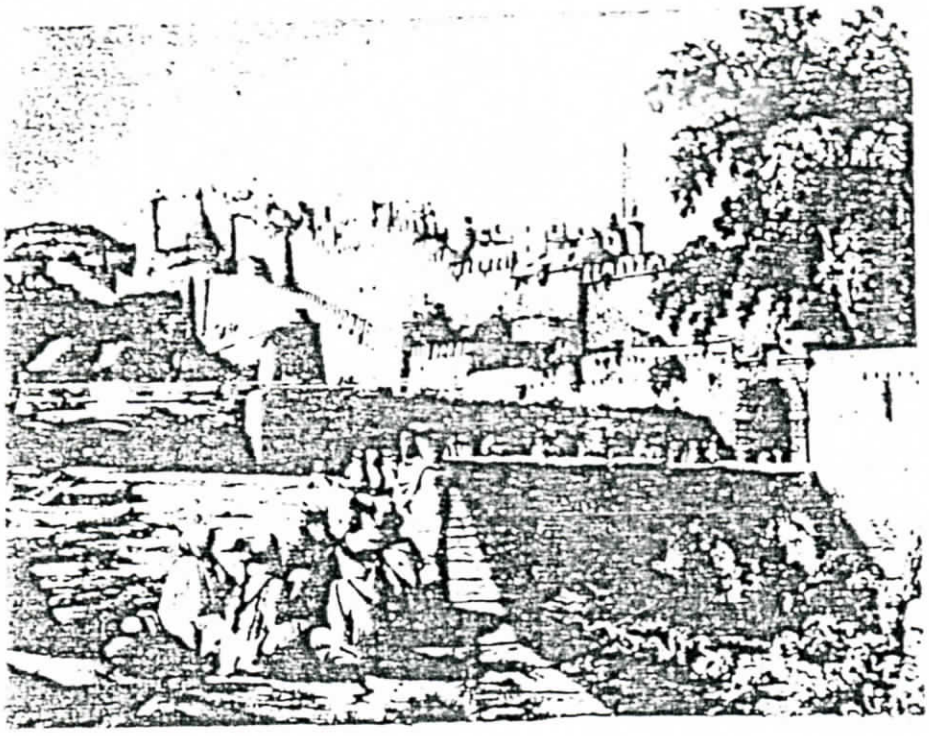
ملحق (1):

قائمة بأنواع السفن الجزائرية في 31 ديسمبر 1819 م، وطريقة الحصول عليها[1]:

عدد السفن	أنواعها	عدد مدافعها	طريقة الحصول عليها
01	فرقتين Fregate	46	هدية من الباب العالي عام 1817، وهي في حالة سيئة
01	فرقتين	32	هدية من سلطان فاس وهي في حالة جيدة
01	فرقتين	32	تم بناؤها في الجزائر وهي في حالة جيدة
01	فزوت Crevette	32	هدية من الباب العالي عام 1817، وهي في حالة سيئة
01	بريق Brick	22	وهي السفينة الوحيدة التي نجت من تدمير حملة الورد ايكسموت عام 1816 م
01	بريق	18	هدية من سلطان فاس عام 1817، وهي في حالة سيئة
01	بريق	18	اشترتها الأيالة من بريطانيا وهي في حالة جيدة
3	بريق	14	اشترتها الأيالة من بريطانيا وهي في حالة جيدة
01	شباك Chebeck	04	اشترتها الأيالة من إسبانيا
02	زورق خفيف Bombardier	01	
24	زورق خفيف شالوبChaloupe	01	

[1] Archives consulaire français, ccc Alger, T 45, P 93.

ملحق (2):





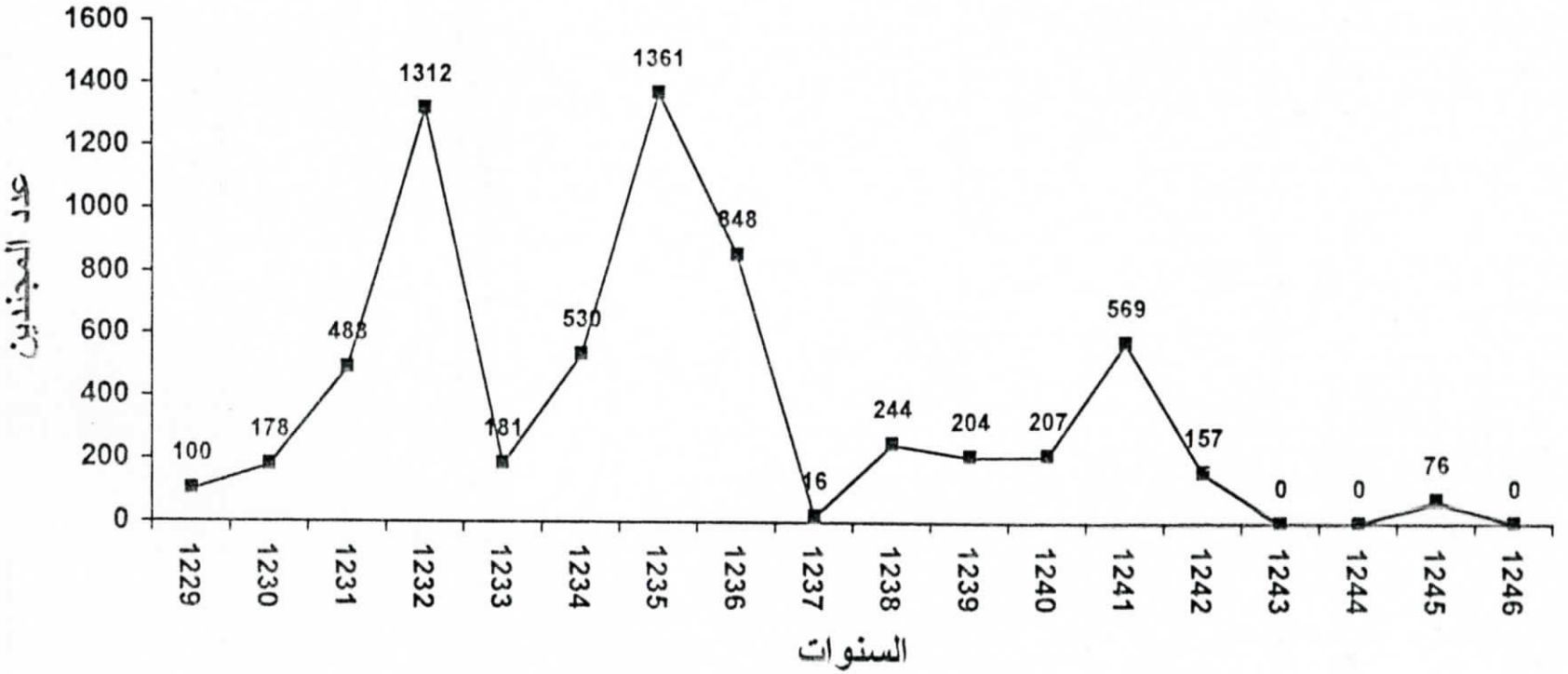
Mahfoud Kaddache : L'Algérie durant la période ottomane publications universitaires, Alger, 1998, p 197.

ملحق رقم (3):

رسم بياني بوصول المجندين من الأقاليم العثمانية إلى الجزائر بين سنتي 1229 –1246 هـ/ 1814 –1830 م:

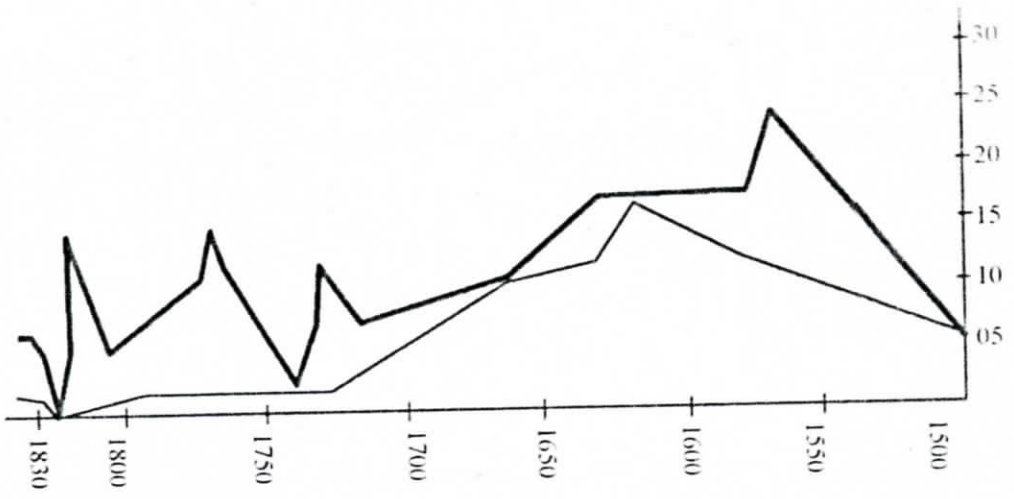
عدد المجندين 1.76 سم

سنة واحدة 1.02 سم



Archives national français, Mi 14, T 13, P 59-60

الملحق 4:



رسم بياني لتطور عدد السفن والأسرى في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني

الملحق 05:

جدول تاريخي (1082م-1246 هـ) (1672م-1830):

تاريخ الوقائع والأحداث	أهم الوقائع وأبرز الأحداث
1082هـ/1672م	-ابتداء حكم الدايات - وحملة الإنكليز ضد الجزائر.
1089هـ/1676م	-ابرام معاهدة صلح بين الجزائر وفرنسا-ورد غارة إسماعيل ملك المغرب عن الجزائر.
1090هـ/1679م	-مسألة بريطانيا وهولاندا للجزائر-وتخطيط الحدود السياسية بين القطرين الجزائر والمغرب الأقصى.
1092هـ/1681م	-توتر العلائق السياسية بين الجزائر وفرنسا.
1093هـ/1682م	-إنهزام الحملة الفرنسية الأولى عن الجزائر ومثلها الثانية بسنة بعدها.
1094هـ/1683م	-اغتيال الداي بابا حسن وولاية الداي ميز ومورطو.
1095هـ/1684م	-انحدار الأسطول الفرنسي أمام الجزائر وتوسل حكومته بالباب العالي في الصلح.
1094هـ/1685م	-واقعة الكاف بتونس -انهزام الإسبان بواقعة كدية الخيار بوهران.
1099هـ/1688م	-خيبة الحملة الفرنسية في هجومها على الجزائر بعد تحطيمها لأكثر مباني العاصمة؛ وفي هذه السنة وقع تحويل مركز باي الغرب من بلدة مازونة إلى مدينة معسكر.
1103هـ/1691م	-انهزام ملك المغرب -المولى إسماعيل -في حملته على وهران وانعقاد اتفاقية وجدة الشهيرة.
1105هـ/1693م	-استنجاد ابن شكر المتزعم التونسي بالجزائريين.
1110هـ/1698م	-انتشار مرض الوباء وهلاك أحمد داي بالطاعون.
1112هـ/1700م	-رد غارة باي تونس-مراد بوبالة -عن ولاية قسنطينة.
1117هـ/1705م	-انهزام الباي التونسي إبراهيم الشريف وتطوير الجزائريين لتونس.
1120هـ/1708م	-فتح مدينة وهران.
1122هـ/1710م	-استبدد ولاة الجزائر بالحكم دون سلاطين القسطنطنية -إستانبول.

1127هـ/1715م	-حدوث زلزال هائل متكرر بالعاصمة.
1132هـ/1719م	-تجديد توقيع المعاهدة التجارية بين الجزائر وفرنسا.
1136هـ/1732م	-توطيد الجزائريين عرش تونس للأسرة الحسينية.
1145هـ/1733م	-سقوط وهران بيد الإسبان وانتقال مركز الحكم التركي منها إلى معسكر.
1147هـ/1734م	-انتصار الجزائريين بواقعة سمنجة-تونس.
1148هـ/1735م	-تضرر مدينتي الجزائر وشرشال من الزلزال.
1153هـ/1740م	-انتشار مرض الوباء.
1154هـ/1741م	-تأسيس الشركة التجارية الفرنسية -الملكية-بالجزائر.
1161هـ/1748م	-توتر العلائق السياسية بين الجزائر وفرنسا.
1168هـ/1755م	-توالي الزلزال واسترساله بالجزائر مدة شهرين.
1169هـ/1755م	-مؤازرة الجزائريين لمحمد بن حسين باي تونس في ثورته ضد ابن عمه علي.
1179هـ/1766م	-مقاومة الثوار الجزائريين بأرض الجنوب.
1181هـ/1767م	-انقياد أهل جبل فليسة للطاعة.
1182هـ/1768م	-تجديد إمضاء الاتفاقية التجارية للشركات الفرنسية المقيمة بالجزائر.
1184هـ/1770م	-خيبة حملة الدانمارك ضد الجزائر.
1189هـ/1775م	-انحدار الإسبان في حروبهم وغزواتهم الثلاث ضد الجزائر وإعلان الجزائر الحرب ضد أمريكا.
1199هـ/1785م	-إخضاع أوطان الجنوب.
1201هـ/1786م	-فشو مرض الوباء وانتشار المجاعة بالجزائر.
1205هـ/1790م	-إنقاض مباني وهران من شدة مفعول زلزال هائل.
1206هـ/1792م	-فتح وهران نهائيا وهو آخر عهد بالإسبان بهذه البلاد.

1207هـ/1793م	-مناهضة الجزائر لأمريكا لتخلفها عن تقديم الإتاوة.
1210هـ/1795م	-استغاثة فرنسا بالجزائر في مجاعتها الكبرى-وانعقاد معاهدة سلم بين الجزائر وأمريكا.
1211هـ/1796م	-تخلي الحكومة الجزائرية عن مدينة وجدة وتسليمها للمغاربة.
1212هـ/1797م	-مقتل صالح باي قسنطينة.
1213هـ/1798م	-إعلان الجزائر الحرب ضد فرنسا.
1217هـ/1802م	-انفجار الثورة القومية الجزائرية ضد السلطة التركية.
1220هـ/1806م	-مطاردة اليهود واغتيال الداي مصطفى باشا.
1221هـ/1806م	-اندفاع القرصان الجزائريين ضد المراكز التجارية الفرنسية بالجزائر وانتزاعها من يد هؤلاء وحلول الإنكليز والإيطاليين بها واحتدام الخلاف والنزاع بين تونس والجزائر بسبب حوادث ابن الأحرش -الثائر الجزائري.
1224هـ/1809م	-القضاء على حركة الشريف الدرقاوي وكبت الثورة القومية.

الملحق 06:

دايات الجزائر:

		تاريخ التولية
الحاج محمد التريكي	داي	1082هـ/1672م
بابا حسن	"	1092هـ/1682م
الحاج حسين ميزومورطو	"	1094هـ/1683م
ابراهيم خوجة	"	1097هـ/1686م
الحاج شعبان خوجة	"	1100هـ/1689م
قارة ابن علي	"	1106هـ/1695م
بابا حسن شاوش	"	1110هـ/1699م
حسين خوجة	"	1117هـ/1705م
محمد بكداش	"	1118هـ/1707م
دالي ابراهيم	"	1122هـ/1710م
وزن بابا علي شاوش	"	1122هـ/1710م
محمد خرناجي	"	1130هـ/1718م
بابا عبدي	"	1136هـ/1724م
ابراهيم خوجة	"	1158هـ/1745م
علي بو اصبع	داي	1161هـ/1748م
محمد بكير خوجة	"	1168هـ/1755م
بابا محمد بن عثمان	"	1179هـ/1766م
بابا حسن	"	1205هـ/1791م
مصطفى	"	1212هـ/1798م
أحمد خوجة	"	1220هـ/1805م
علي بوجوالق	"	1223هـ/1808م

الحاج علي الشريف	"	1224هـ/1809م
الحاج محمد الخرناجي	"	1230هـ/1815م
عمر	"	1230هـ/1815م
علي خوجة	"	1232هـ/1817م
حسين بن علي	"	1233هـ/1818م

الملحق 07:

سلاطين آل عثمان (1099هـ/1687م) (1255هـ/1839م):

	تاريخ التولية
السلطان سليمان خان الثاني	1099هـ/1687م
السلطان أحمد خان الثاني	1102هـ/1691م
السلطان مصطفى خان الثاني	1106هـ/1694م
السلطان الغازي أحمد خان الثالث	1115هـ/1703م
السلطان الغازي محمود خان	1143هـ/1730م
السلطان عثمان خان الثالث	1168هـ/1757م
السلطان مصطفى خان الثالث	1171هـ/1757م
السلطان الغازي عبد الحميد خان الأول	1187هـ/1773م
السلطان مصطفى خان الرابع	1222هـ/1807م
السلطان الغازي محمود خان الثاني	1223هـ/1808م

ملحق 08:

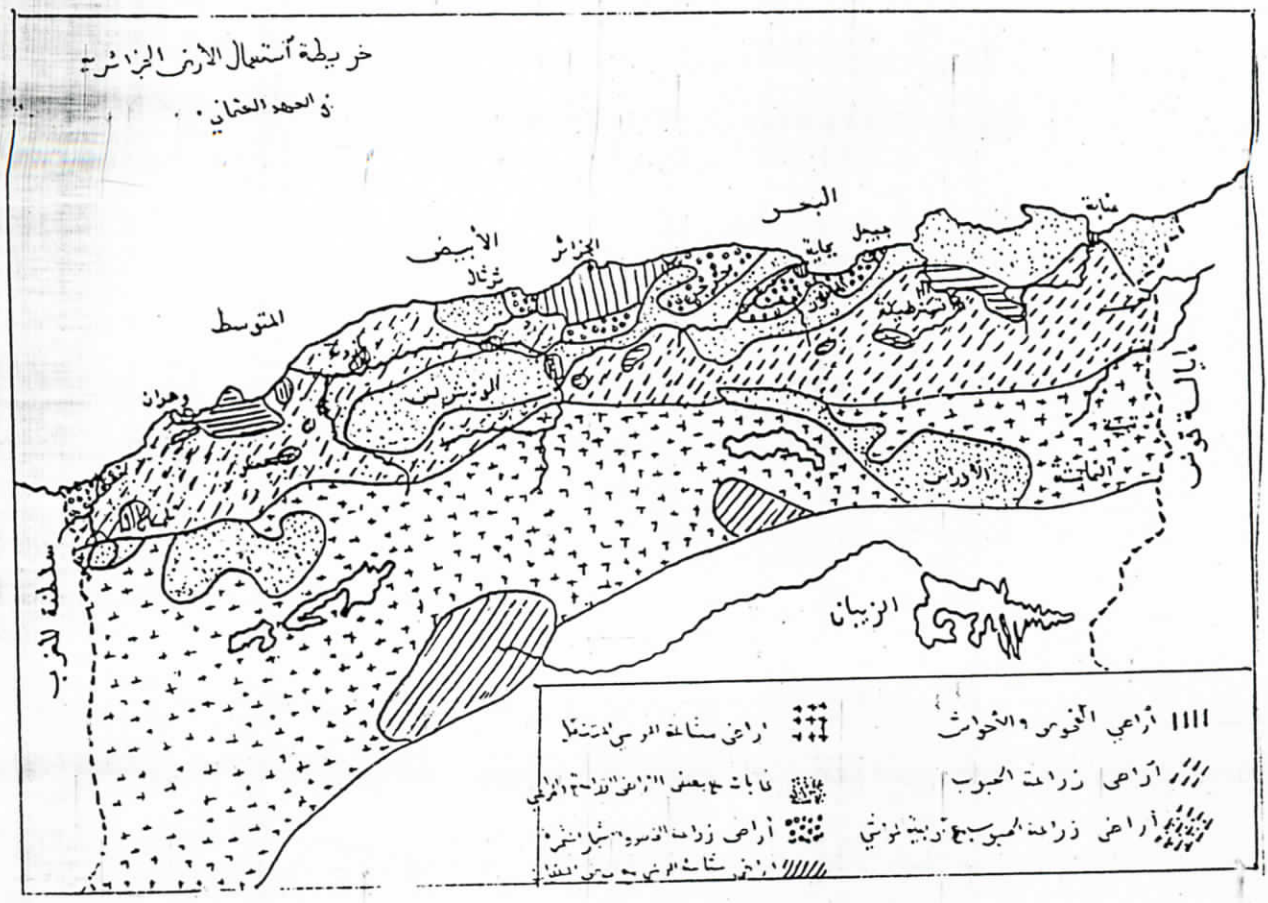
إحصاء اتباع الطرق الصوفية بالجزائر لسنة 1314هـ/1897م:

أسماء الطرق	زوايا	وكلاء	طلبة	شيوخ	مقدمون	شواش	إخوان	أخوات	أحباب	خلفاء	فقراء	خدمة	مجموع الاتباع
القادرية	33	1	521	4	301	–	21056	2695	–	–	–	–	24578
الشاذلية	11	–	195	9	99	–	13251	652	–	–	–	–	14206
الرحمانية	177	11	676	23	873	849	140596	13186	–	–	–	–	156214
التجانية	32	9	–	2	165	162	–	–	19821	–	–	–	20159
الشيخية	4	11	–	–	45	–	10020	140	–	–	–	–	10216
الطيبية	8	21	128	–	234	108	19110	2547	–	–	–	–	28148
الدرقاوية	10	–	134	9	72	2	8232	1118	–	–	–	–	9567
العيساوية	10	5	–	1	39	58	3444	33	–	–	–	–	3580
العمارية	260	3	79	3	46	188	284	22	–	36	5774	–	6435
الحنصالية	18	3	176	1	48	102	3485	438	–	–	–	–	4253
السنوسية	1	1	35	1	20	5	874	13	–	–	–	–	949
الزيانية	2	–	–	–	76	4	2673	364	–	–	–	–	3117
الزروقية	1	–	55	1	16	13	2614	35	–	–	–	–	2734
العروسية-سلامية	2	–	–	–	3	6	77	5	–	–	–	–	91
الناصرية	3	–	–	1	3	4	468	165	–	–	–	–	641
الشابية	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2500	2500
القزازية	–	–	–	–	78	–	1673	263	–	–	–	–	2014
اليوسفية	1	–	–	1	8	–	1437	–	–	–	–	–	1446
المدنية	2	11	–	–	14	1	1673	–	–	–	–	–	1699
الدردورية	1	–	–	1	1	–	1020	250	–	–	–	–	1272
	3479	76	1999	57	2149	1512	224141	27173	19821	36	5774	2500	293468

راجع:

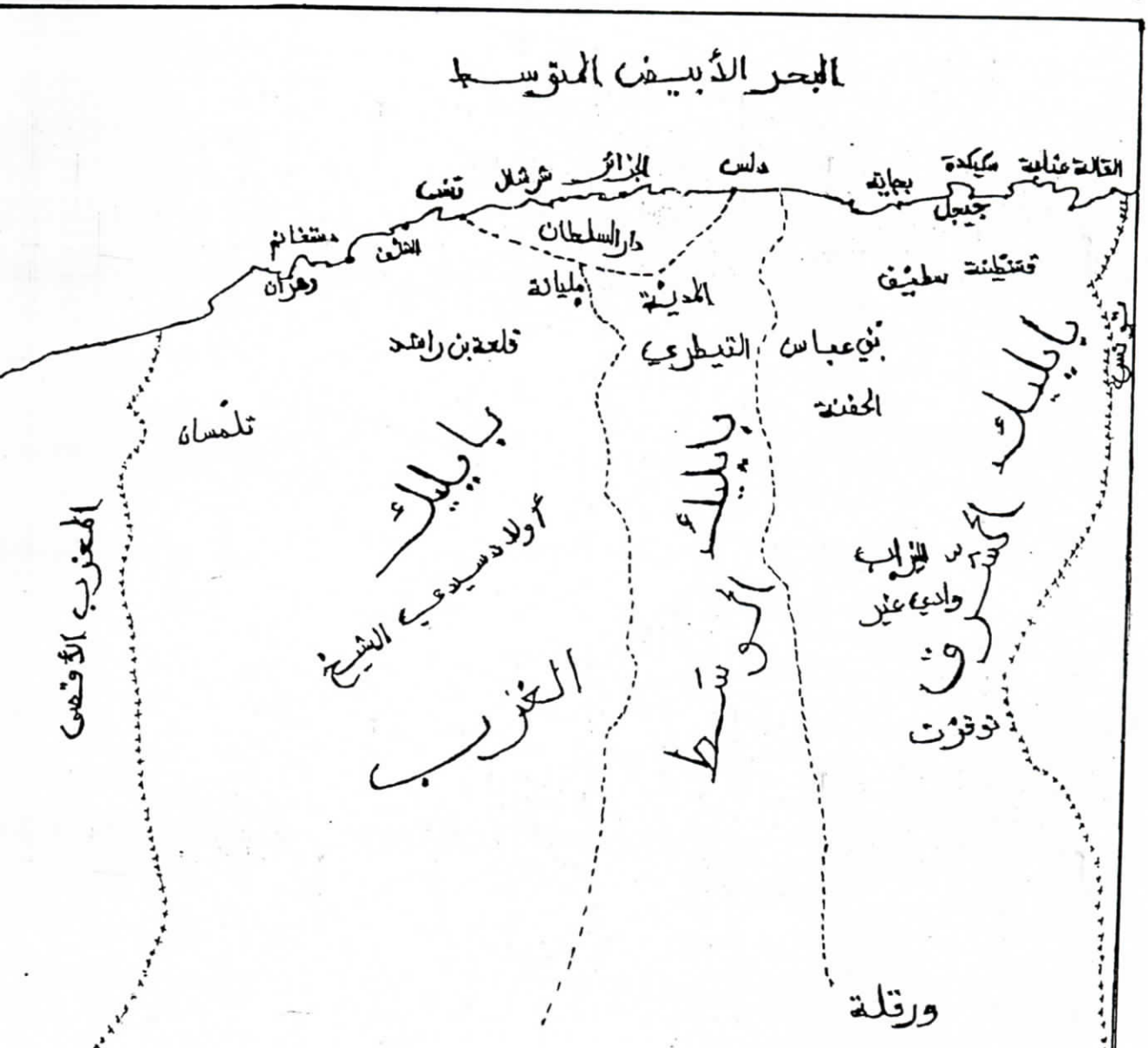
Louis Rin, et Marabouts et Khowan, Alger 1884 –octave Depont –xavier coinplant : les confréries Religieuses Musulmans, Alger 1897.

ملحق (9):



بناءا على معطيات تاريخية وجغرافية

ملحق (10):



++++++++ الحدود السياسية للإيالة الجزائرية في العهد العثماني

------ الحدود الإدارية

* بناءًا على معطيات تاريخية وجغرافية.

ملحق (11):

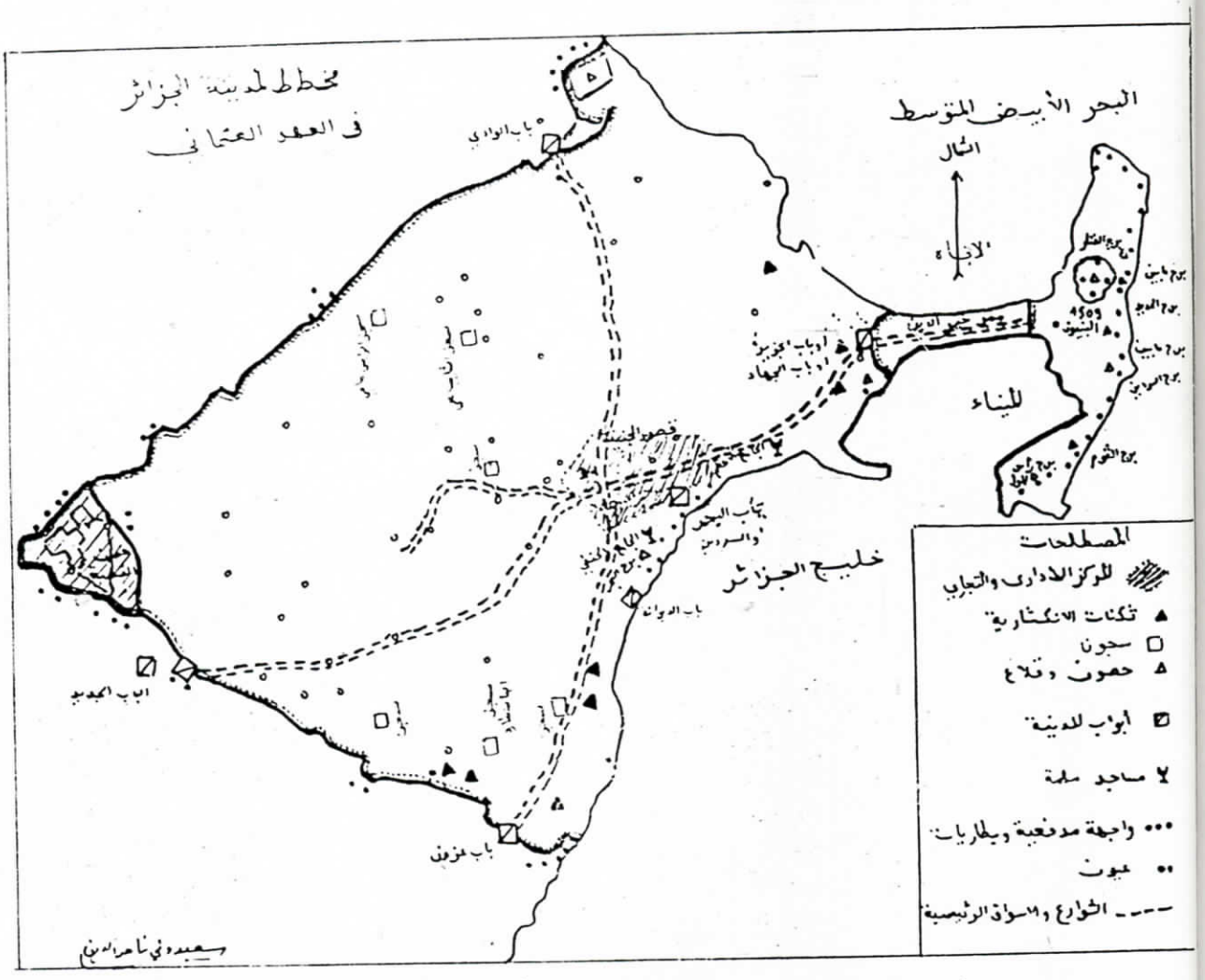
- نقلا عن أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا - الجزائر ص 167



ملحق (12)

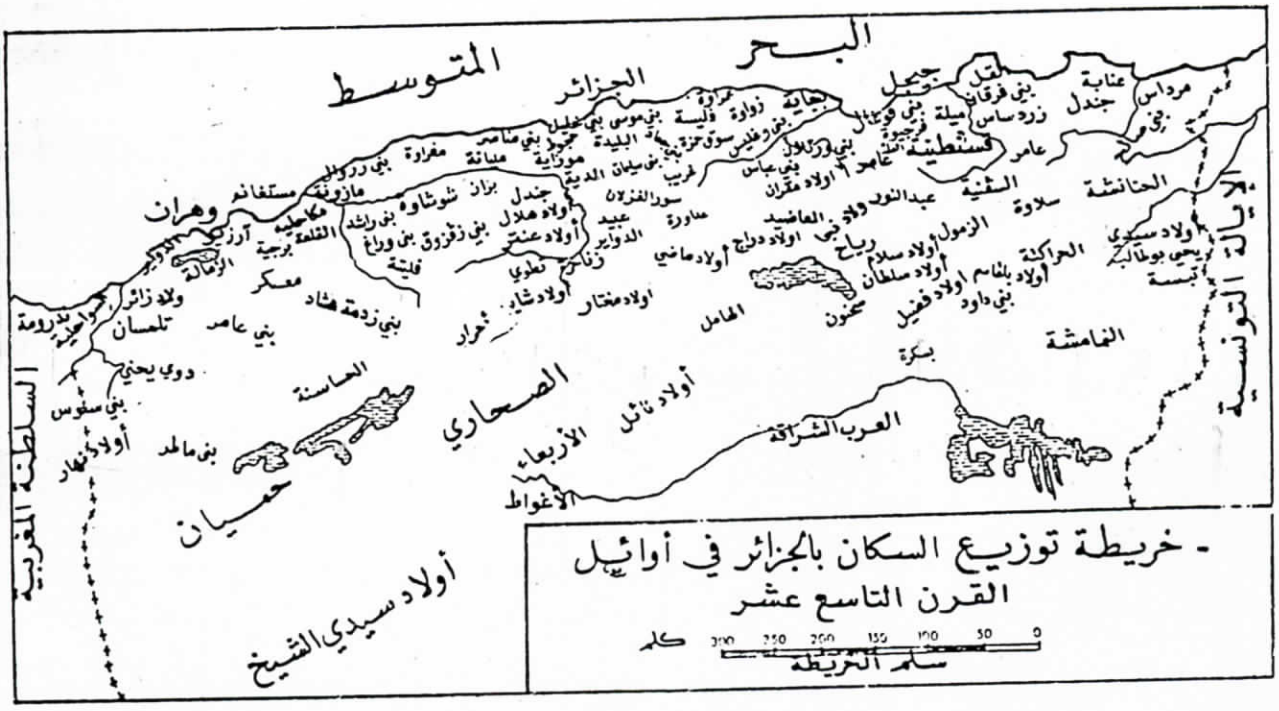
* خارطة المناطق التي كان يؤتى منها بالجند بناءً على معطيات تاريخية وجغرافية

ملحق (13):

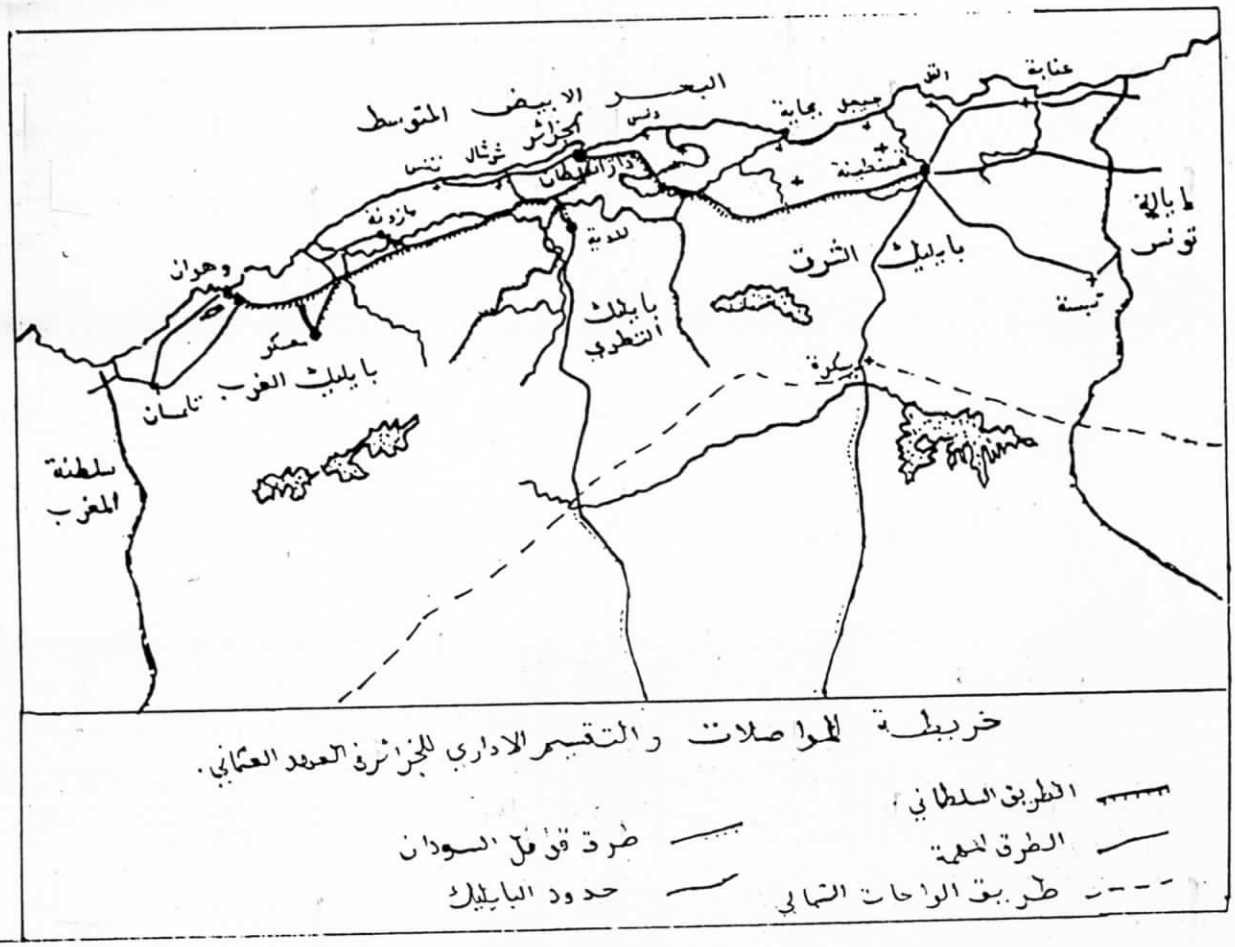


خارطة من وضع ناصر الدين سعيدوني

ملحق (14):

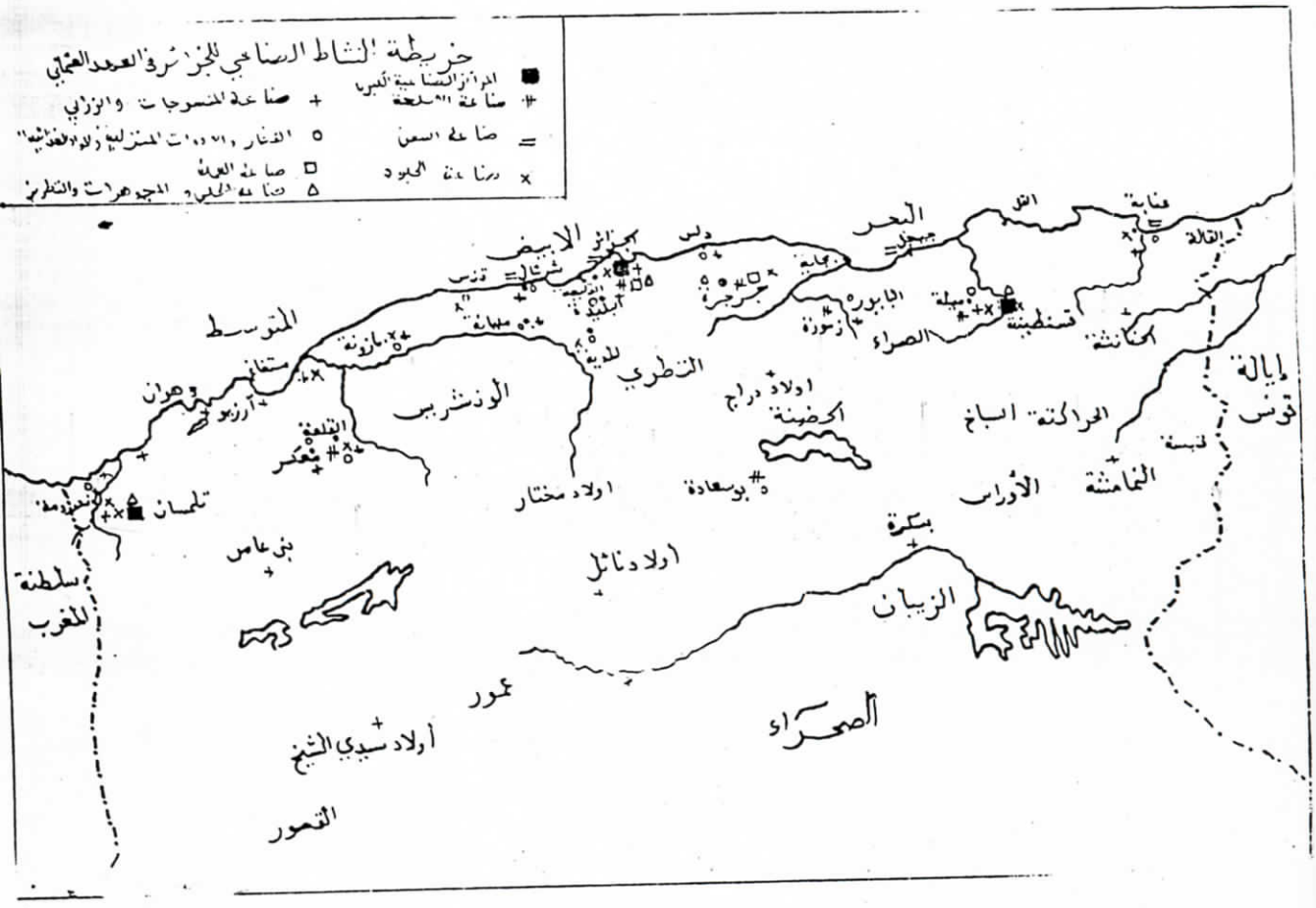

البحر المتوسط
الجزائر
قسنطينة
وهران
الصحاري
السلطنة المغربية
الإيالة التونسية
حميان
أولاد سيدي الشيخ
العرب الشراقة
الأغواط
الأزرباء
أولاد نائل
بسكرة
الزمول
أولاد سلام
أولاد سلطان
أولاد يلهاس
أولاد فنيل
بني داود
الحراكتة
النمامشة
تبسة
بني عامر
تلمسان
معسكر
مستغانم
مازونة
مغراوة
بني راشد
بني زقزوق
بني وراغ
فليتة
تطوي
أولاد مختار
أولاد شايب
ثعرار
المخامل
سخون
رياح
أولاد دراج
أولاد عاصي
العاصمة
بني مالد
أولاد نهار
بني سنوس
دوي يحيى
بني زردمة
مشاد
أولاد هلال
أولاد عنتر
جندل
بزاز
شوشاوه
القلعة
برجية
آرزيو
الوهالة
المرسى الكبير
وهران
- خريطة توزيع السكان بالجزائر في أوائل القرن التاسع عشر
سلم الخريطة
كلم 300 250 200 150 100 50 0

ملحق (15):



بناء على معطيات تاريخية وجغرافية

ملحق (16):



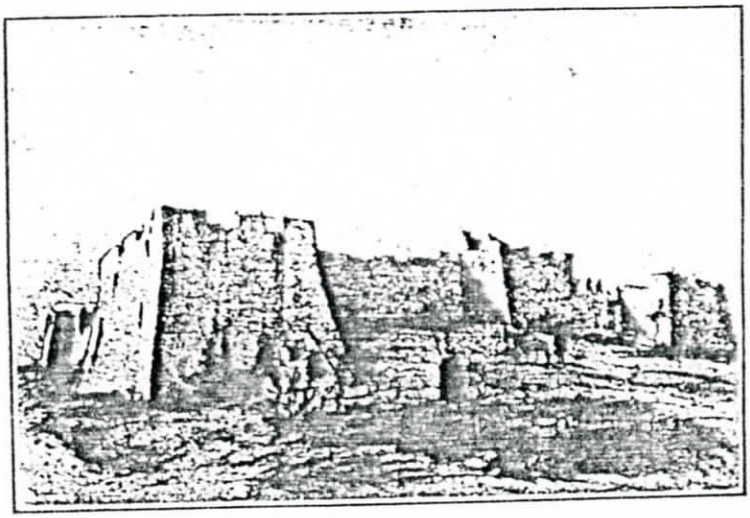
بناء على معطيات تاريخية وجغرافية

ملحق (18):



Annie Rey-Gold Zeiguer, le royaume arabe. Alger, 1977, p 673.

ملحق (19):



Fort l'Empereur pris par les Français
le 4 juillet 1830



Alger la Blanche

Pierre montagnon la conquête de l'Algérie, édition pygmation, Gerard Watelet, Paris, 1986, p206.

ملحق (20):

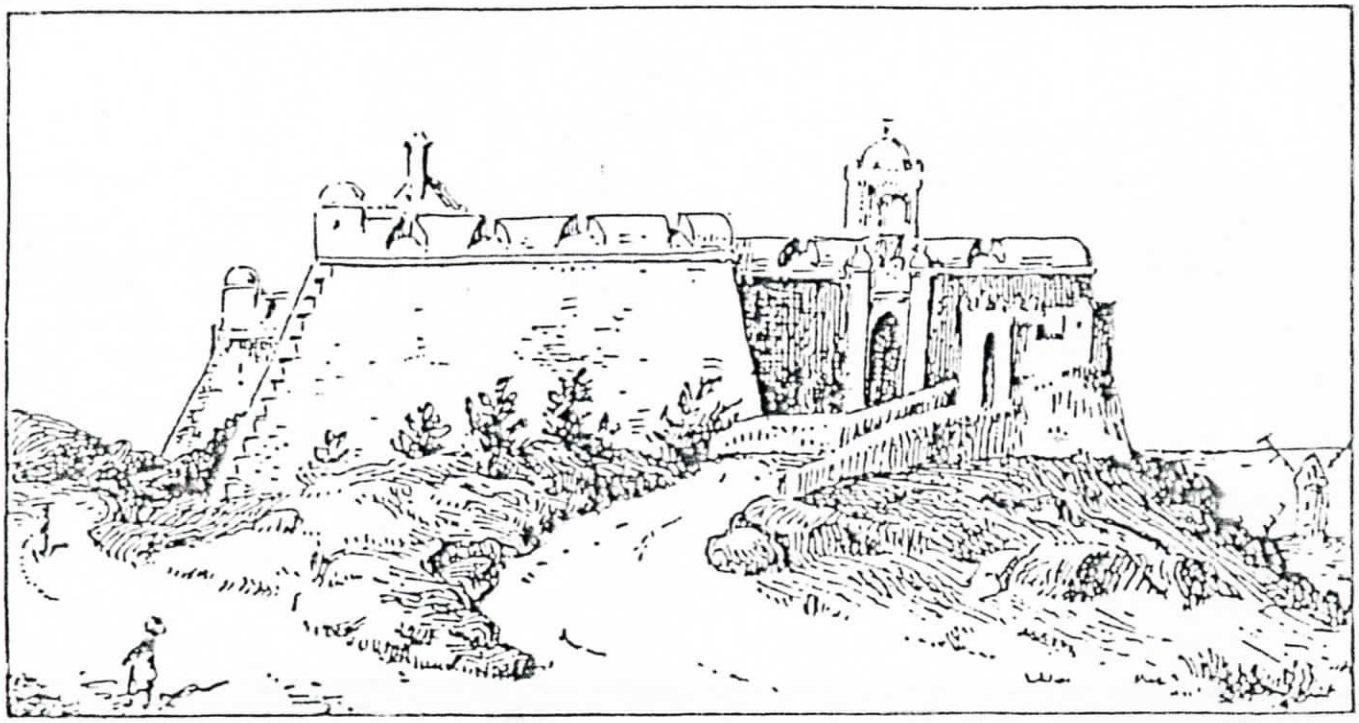
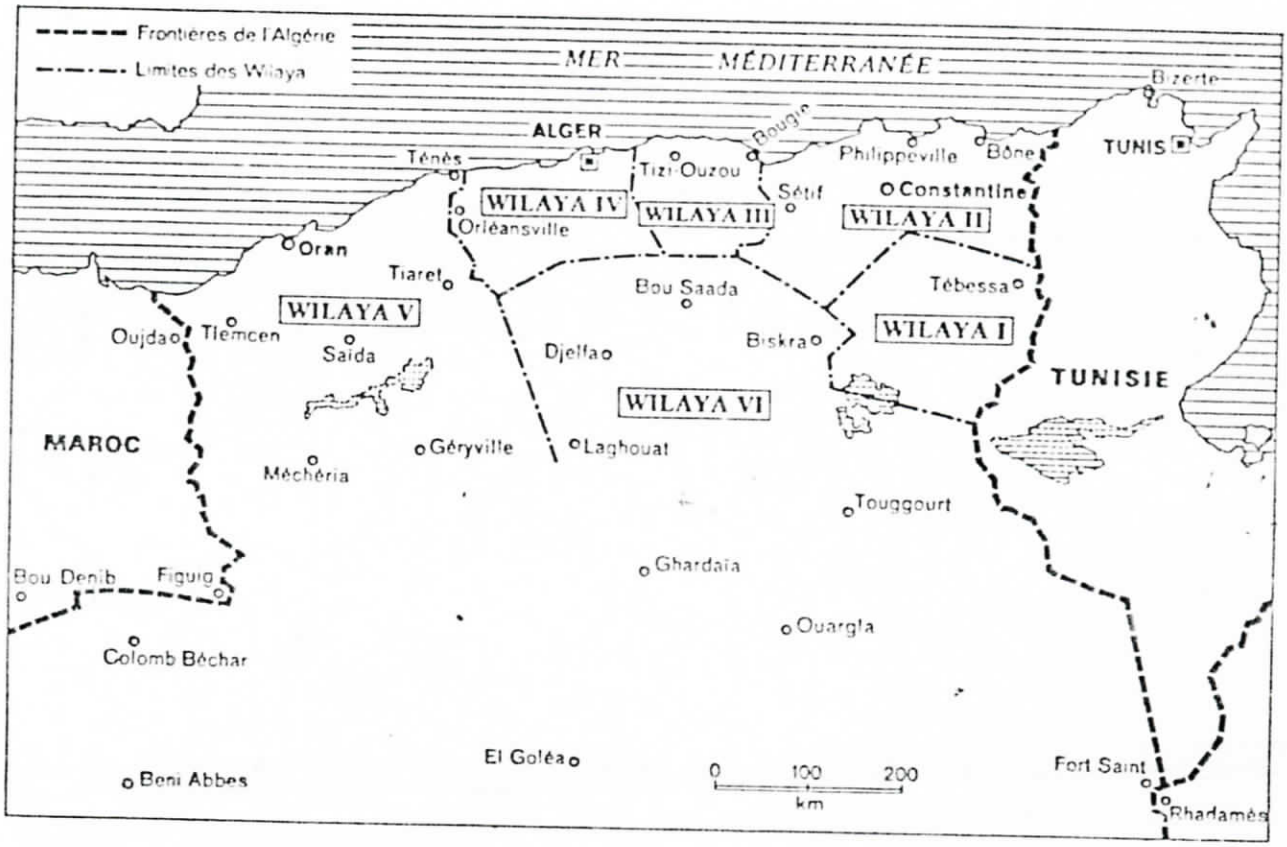


FIG. 256. *Alger. Fort des Vingt-quatre heures ; d'après une ancienne gravure.*

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

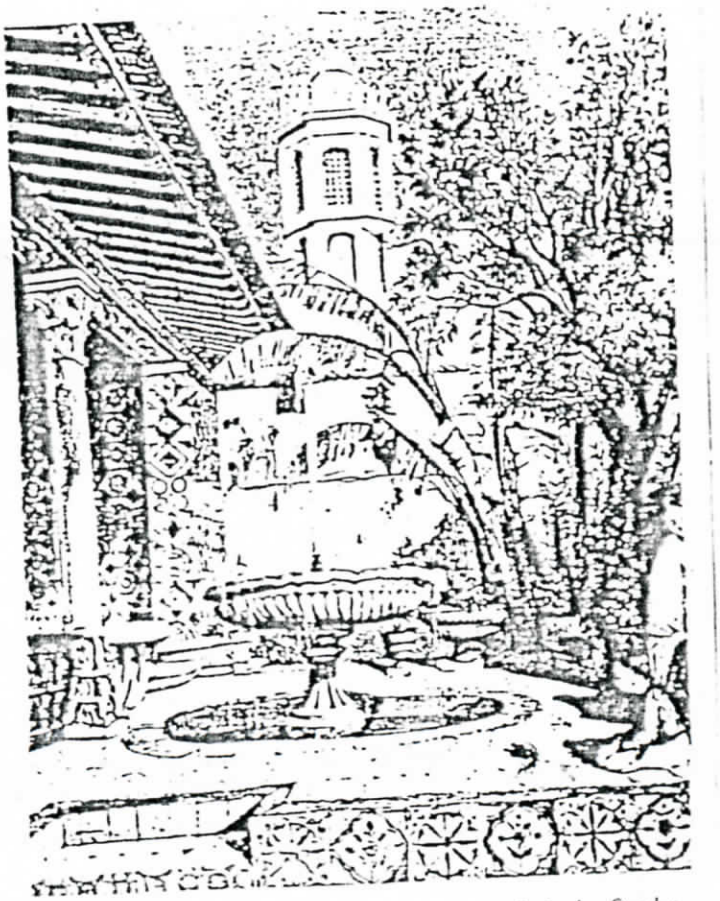
ملحق (21):



Implantation des Wilayas

Henri le mire : Histoire militaire de la guerre d'Algérie, Edition Albin Michel, Paris, 1995, p 29.

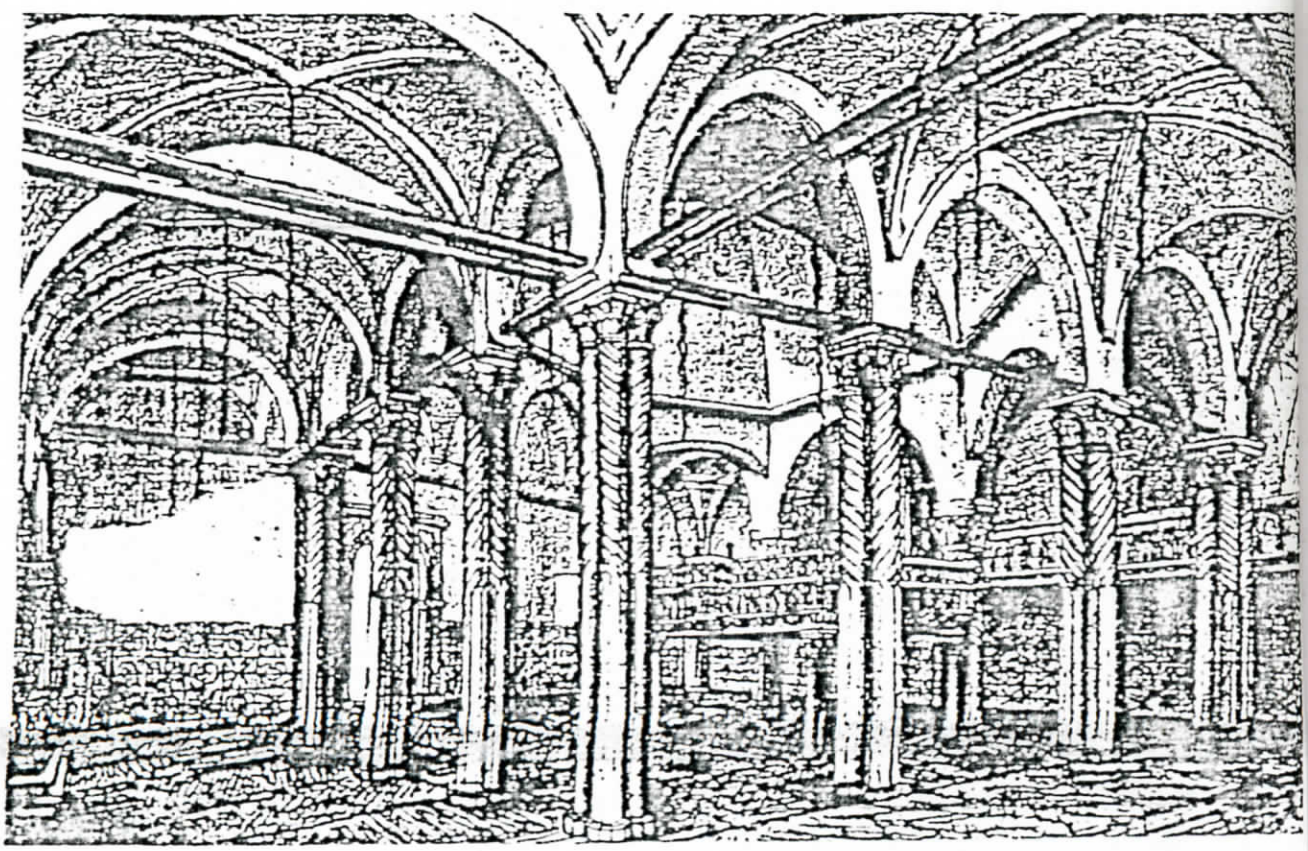
ملحق (22):



Alger. « Bain du Dey » et petit minaret de la Qacba (d'après une lithographie).

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

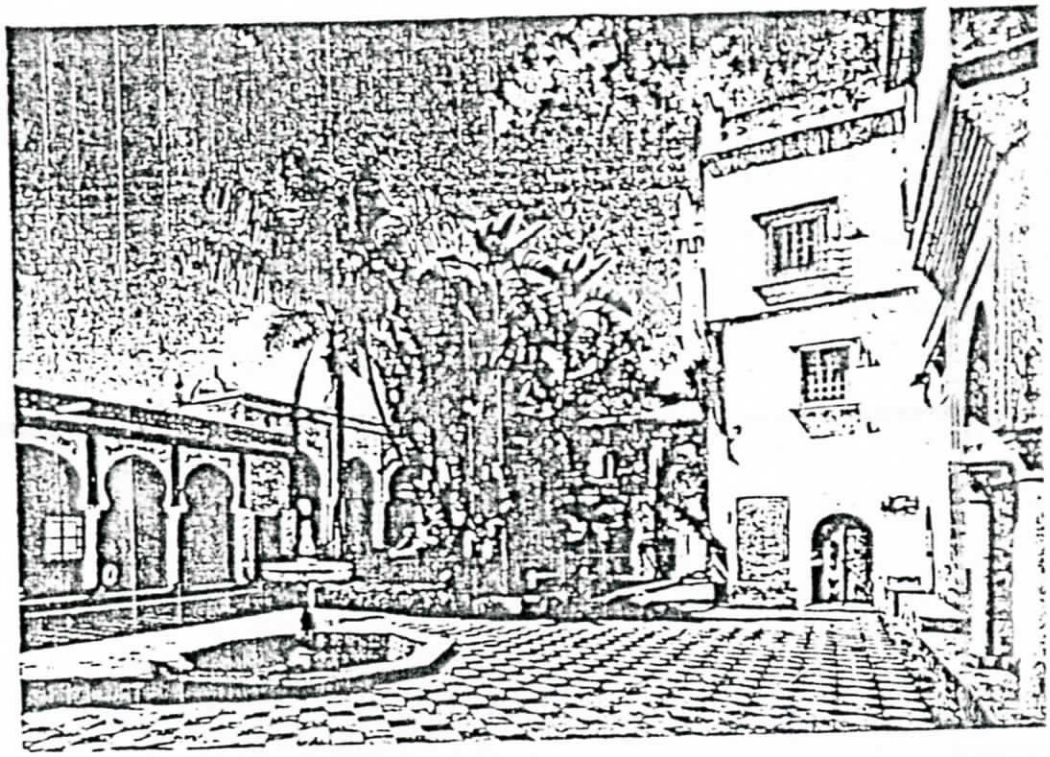
ملحق (23):



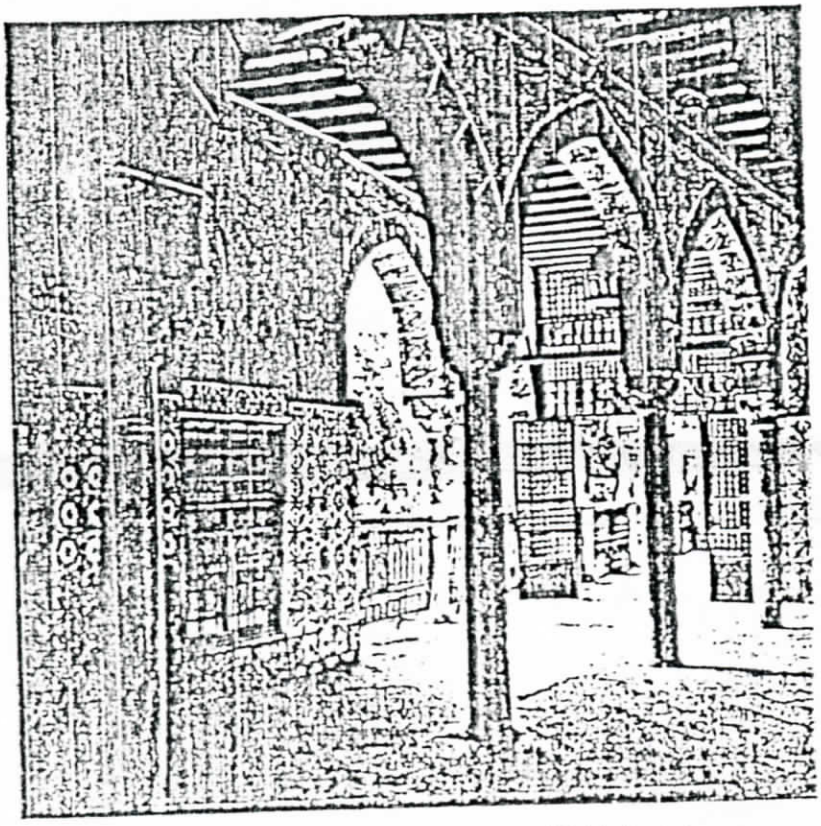
Alger. Mosquée de la Qarba (1830) (d'après un dessin du Capitaine Lamoricière).

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

ملحق (24):



Villa « Le Bardo » (Cliché Eichacker).



Constantine. Palais d'Ahmed Bey (Cliché Boris).

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

ملحق (25):



احدى الاحياء الشعبية فى الجزائر ابان العهد التركي

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

ملحق (26):

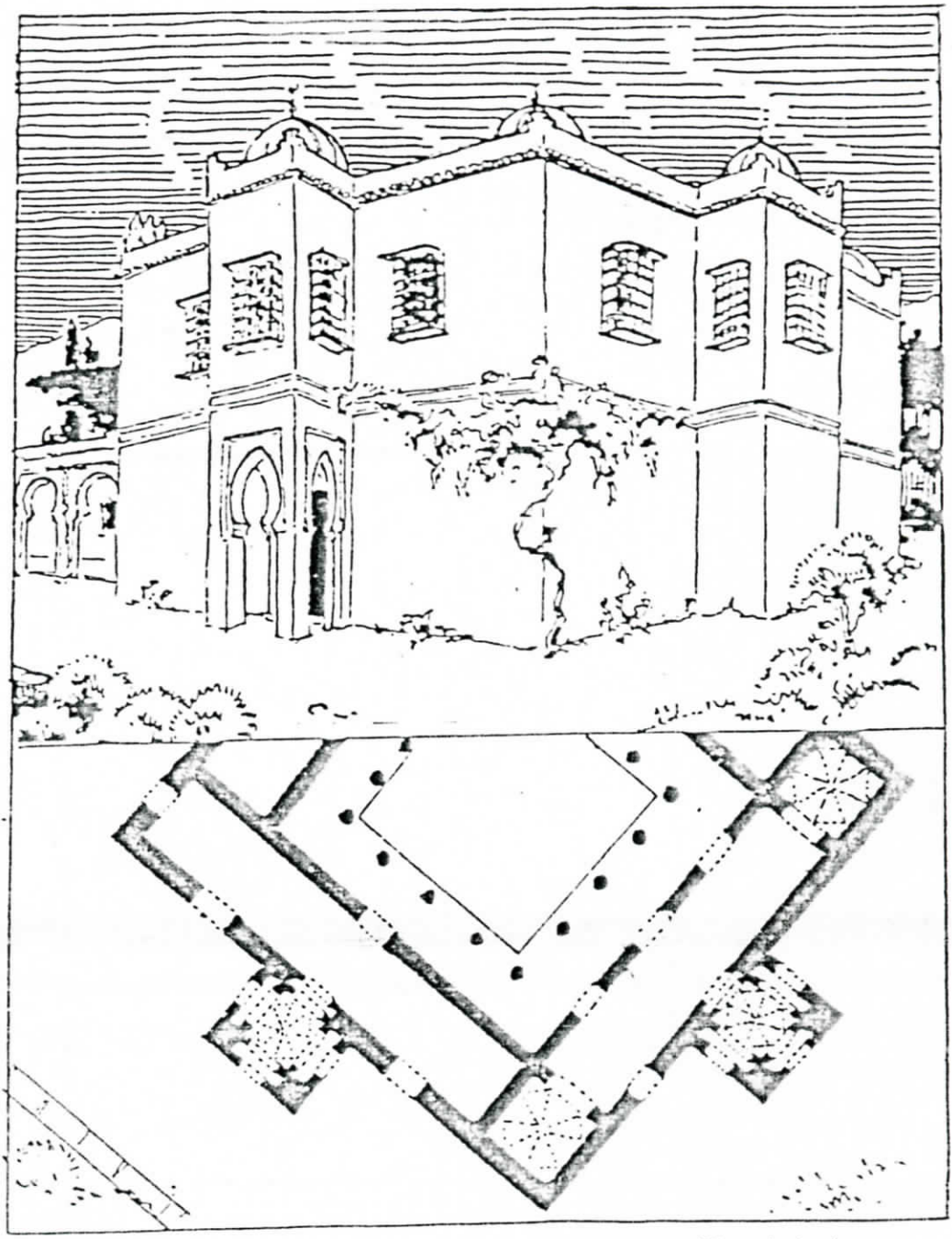


Fig. 255. *Plan théorique et élévation d'une villa algéroise.*

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

ملحق (27):

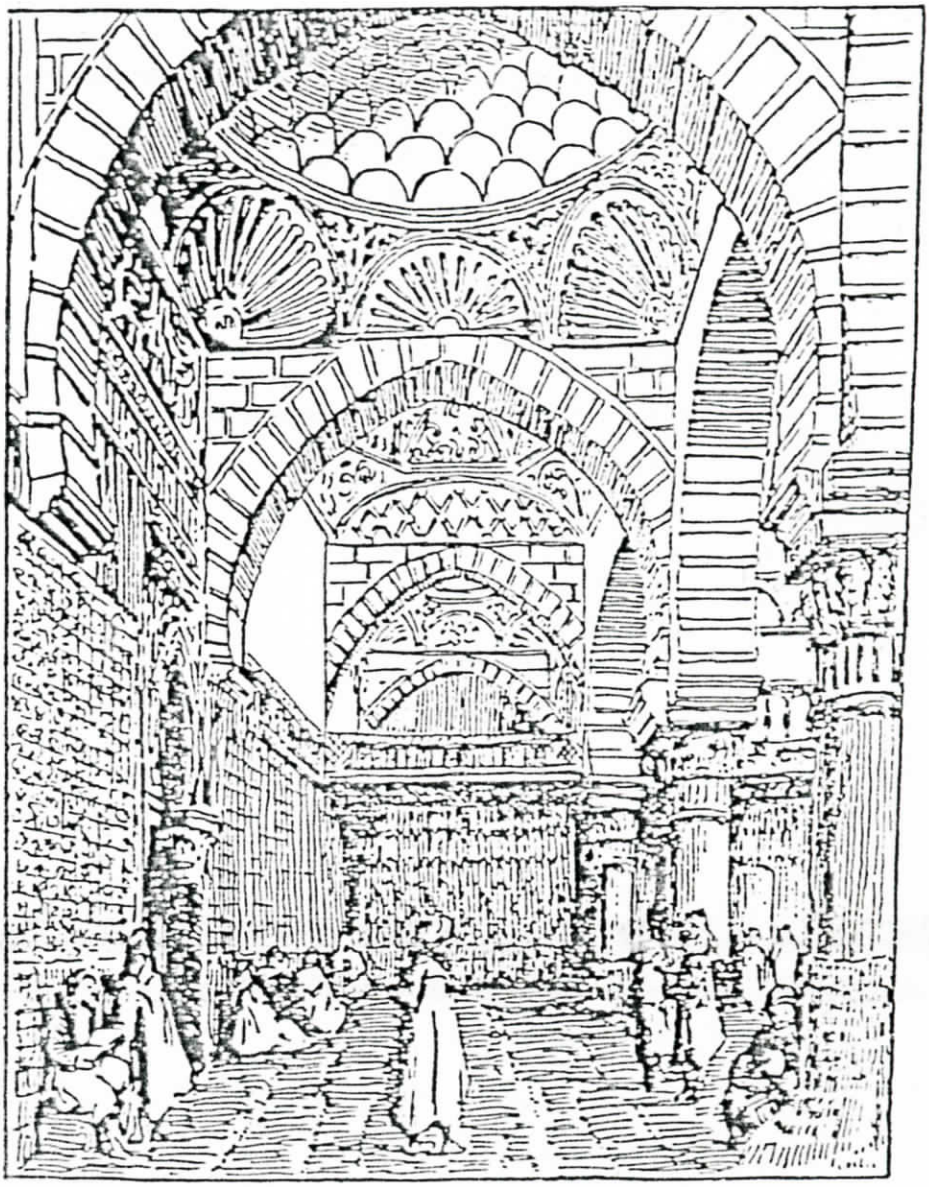
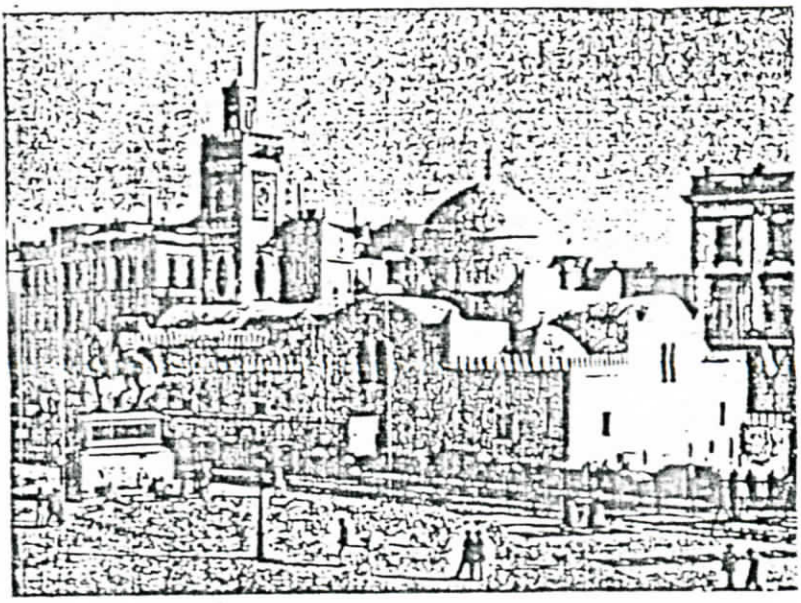
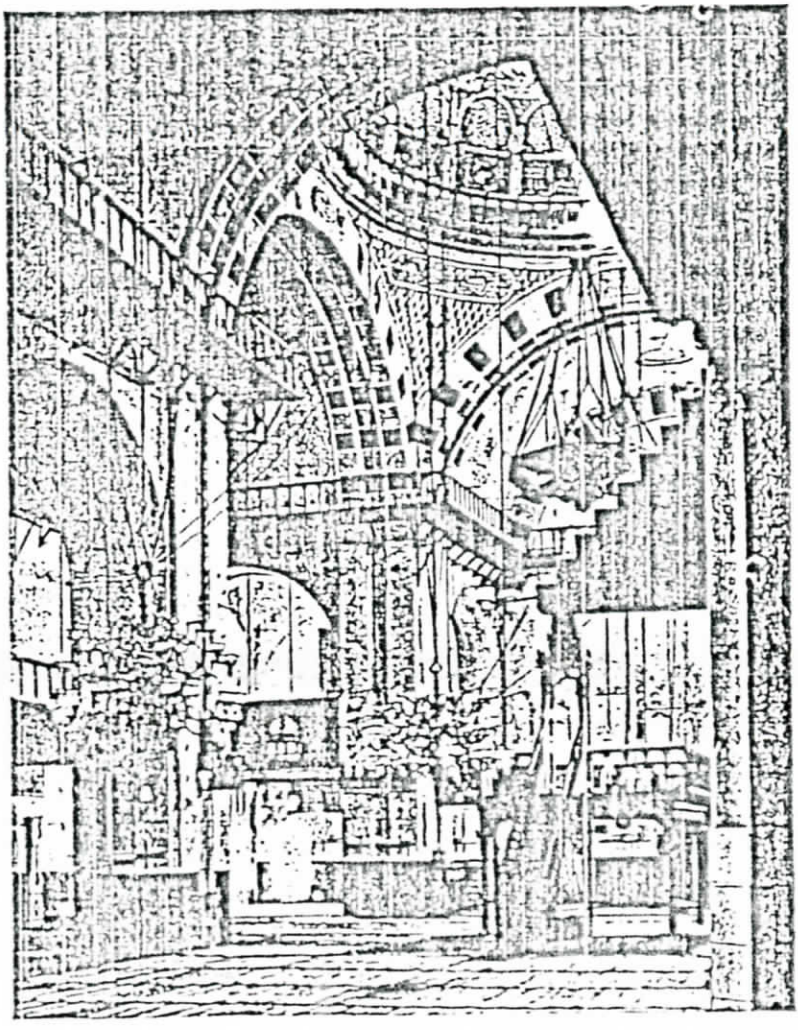


FIG. 249. *Alger. Mosquée Kéchâwa (Cathédrale). Galerie longeant la qibla. D'après une vieille gravure.*

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

ملحق (28):





Alger. Mosquée de la Pêcherie (Cliché Bonfils).

Georges Marçais : L'architecture Musulmane d'occident Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne

المصادر والمراجع:

تتقسم المستندات التي اعتمد عليها في إنجاز البحث إلى ثلاث مجموعات هي:

أولا: المصادر:

الوثائق غير المنشورة:

وتتوزع حسب أماكن وجودها على أربع مجموعات:

1)- مدينة الجزائر:

أ- المركز الوطني للدراسات التاريخية، قسم تاريخ الجزائر العثماني، واعتمـــدت دراسة على الوثائق المعروفة بخط همايون (خ.هـ) والموجودة تحت الأرقام التالية:

1213 /14651	1231 /22537 /A
1219 /3374	1232 /33301
1230 /22517	1240 /34357

ب- المكتبة الوطنية، مخطوط رقم 1642، رسائل محمد باي وأحمد باي إلى عمـر باشا وحسين باشا.

2)- مدينة تونس:

أ- مركز دار الباي: استندت الدراسة إلى صناديق الأرشيف:

- صندوق رقم 221، ملف 353.

- صندوق رقم 223، ملف 384/ 1.

- صندوق رقم 222، ملف 379.

ب- المكتبة الوطنية، مخطوط رقم 38، مراسلات دايات الجزائر.

3)- باريس:

أ- أرشيف وزارة الخارجية:

- المراسلات القنصلية والتجارية (ccc/ Alger).

وهي المجلدات التالية:

34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 45، 56.

- المراسلات السياسية (C.P/ Turquie).

- وهي المجلدات التالية:

199، 201، 216، 230، 232، 237، 254، 255، 259، 50 إضافي.

- مذكرات ووثائق: (M.D).

M.D/ Alger، المجلدات: 5، 6، 10، 11.

M.D/ Turquie، مجلد 33.

M.D/ Afrique، مجلد 5.

ب- أرشيف الجيش البري بوزارة الحربية (M.R/ Algérie) اعتمدت الدراسة على المذكرتين التاليتين:

صندوق 881، مذكرة (1)، مذكرة تاريخية حول الجزائر والإيالات المغربية منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي حتى الحملة الإنجليزية عام 1824 م، (بالفرنسية).

صندوق 1314، مذكرة 26، مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر قبل الغزو الفرنسي (بالفرنسية).

جـ- الأرشيف الوطني الفرنسي:

سجلات الجزائر العربية والتركية (228 MI).

228 MI 1، سجل 1، 2.

228 MI 13، سجل 8، 5.

228 MI 14، السجلات 13، 15، 16، 19.

228 MI 15، السجلات 19، 22، 27، 28.

228 MI 16، سجل 30.

228 MI 17، سجل 41.

مصادر أولية مطبوعة باللغة العربية:

1-ابن إياس (محمد بن أحمد الحنفي)، بدائع الزهور في وقائع الدهـــور، تحقيـق محمد مصطفى، جـ 5، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتابة، 1984.

2-أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغـــر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، سلسلة التراث، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائـــر، 1973.

3-أحمد الشريف الزهار: مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشـركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

4-البلاذري أحمد بن يحي، كتاب فتوح البلدان، تحقيق صلاح الدين المنجد، الجزء الأول، القاهرة، 1956 -1957.

5-حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تعريب محمد العربي الزبـــيري، الجزائـــر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972.

6-محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران، وأنيس السهران، فـــي أخبـــار مدينـــة وهران، تحقيق المهدي البوعبدلي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

7-مسلم بن عبد القادر: أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونـــار، الجزائـــر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

8-فريك بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط 1، بيروت، دار النفئس، 1981.

9-ياقوت الحموي: معجم البلدان، المجلد 1، 2، 3، 4، 5، دار بيروت للطباعة والنشر، 1988.

المراجع:

أ- باللغة العربية:

1-أبو القاسم سعد الله (دكتور): العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776 -1830 م، في أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، ط 2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

2- /// تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري، الجزء الأول، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

3- /// محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، ط 3، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

4-أحمد توفيق المدني: محمد بن عثمان باشا، الجزائر، المؤسة الوطنية، 1986.

5-أحمد تيمور: تاريخ العلم العثماني، القاهرة، المطبعة السلفية، 1347 هـ.

6-جمال قنان (دكتور): معاهدات الجزائرية مع فرنسا 1619 -1830 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987.

7-درويش النخيلي (دكتور): السفن الإسلامية على حروف العجم، جامعة الأسكندرية، 1974.

8-سامح عزيز ايلتر: الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا الشمالية، ترجمة عن التركية عبد السلام أدهم، ط 1، طرابلس 1979.

9-سبنسر، وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عن الانجليزية عبد القادر زيادية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980.

10-شالر وليام، (قنصل امريكا في الجزائر): مذكرات 1816 -1864م، تعريب إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

11-عادل سعيد بشتاوي: الأندلسيون المواركة، القاهرة 1983.

12-عبد الجليل التميمي (دكتور)، الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني تونس 1984.

13-عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

14-عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1980.

15-كاثكارت، جيمس لندز: مذكرات، تعريب إسماعيل العربي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

16-ليلى عبد اللطيف احمد (دكتورة): الإدارة في مصر في العصر العثماني، عين شمس، عام 1975.

17-محمد العربي الزبيري (دكتور): التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

18-محمد بوسلطان (دكتور)، دراسات في قانون البحار، سلسلة العلوم القانونية، مركز البحوث والإعلام الثقافي، جامعة وهران، وهران جانفي 1994.

19-مولاي بلحميسي (دكتور): الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981.

20-ناصر الدين سعيدوني (دكتور): النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 -1830 م، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979.

21-نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء الحكم التركي، نشر كلية الآداب، قسنطينة، مطبعة البعث، 1965.

22-يحي بوعزيز (دكتور)، المراسلات الجزائرية والإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780 -1798)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، نوفمبر 1993.

الوثائق المنشورة:

أ- وثائق منشورة باللغة العربية:

1-عبد الجليل التميمي (دكتور): أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم في المجلة التاريخية المغربية، عدد 6/ يناير 1974.

2- /// بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، 1716 -1871، ط 1، تونس، 1972.

3-رشيد بوروبية: الكتابات الأثرية في المساجد الجزائرية، ترجمة إبراهيم شيوح، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

ب-الدوريات:

1-بن منظور: لسان العرب، مجلد 6، الفصل س ش. دار الطباعة والنشر، بيروت، 1968.

2-ليلى الصباغ (دكتورة): الوجود المغربي في الشرق المتوسطي في العصر الحديث، بحث نشر في المجلة التاريخية المغربية، عدد 07 و08/ يناير 1977 م.

3-دادة محمد: اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ القرن الثامن عشر حتى 1830، دمشق، 1985. رسالة ماجستير مرقونة على الآلة الكاتبة.

وثائق منشورة باللغة الفرنسية:

1-Anonyme, correspondance de Napoléon III, vol. VIII, Paris imprimerie roya, e s.d.

2-Bardoux J., Lavie d'un consul auprès de la régence d'Alger, in R.A 65/1924.

3-Bastav, Serif, description grecque de la porte et de l'armée du sultan Mehamed II, par ordo portae, Budapest, 1947.

4-Berbrugger, André, la régence d'Alger sous le consulat et l'empire, in R.A. 16/ 1872.

5-Chaillou, l'ancien, l'Algérie en 1781, mémoire du consul C. Ph. Valliere, consul général de France à Alger, 1779 –1781. Toulon chez l'auteur s.d.

6-D'ohsson Mouradgea, tableau général de l'empire ottoman, Paris, imprimerie des monsieurs TI 1787, TII 1790, TIII 1820.

7-De martens. Géo. Fred, recueil des principaux traites de l'Europe depuis 1761 jusqu'à nos jours, TII : 1779 –1786, TIV supplément et continuation jusqu'à 1797, Gotting, diecterich, 1791, 1800.

8-Deny, Jean, les registres de solde des janissaires d'Alger, in, R.A. 61/1920.

9-Devoulx, Albert, Ah Aman in, R.A. 4/ 1859 –50.

10-Devoulx, Albert, Tachrifat, Alger, 1853.

11-Emerit, Marcel mémoire sur Alger, par petits de la croix en 1695, in, A.I E.D, TXI/ 1953.

12-Esquer, Gabriel, reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger en 1808, par le chef de bataillon boutin, suivie des mémoires sur Alger, par le consul de kercy en 1791, et dubois thainville en 1809, Paris, champion, 1927.

13-Feraud, Charles, ephemaire d'un secrétaire officiel sous la domination Turque a Alger de 1785 à 1805, in. R.A. 18/ 1874.

14-Feraud, Charles, un vœux du Hussein Bey, in R.A. 7/ 1863.

15-Grassi, Alféo, charte Turque, ou organisation religieuse, civile et militaire de l'Empire ottoman, Paris, L.U, de P. Monge, 1825, TI.II.

16-J.M.H,B , Itinéraire du royaume d'Alger au début du 19e siècle, second tirage, Toulon, L. Lourient, 1830.

17-Kuran, Ercument, la lettre du dernier dey d'Alger au grand vezir, in R.A/ 1952.

18-Pananti, philipo, relation d'un séjour Alger, traduit de l'Italien en Anglais par M. blaquiére , et de l'Anglais en Français, Paris, chez le normant, 1820.

19-Plantet, Eugene, correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, 1679 –1833, 2, édition, Tunis, Bouslama 1981, TI. II.

20-Rand, Sander, et Denis, Fernand, fondation de la régence d'Alger, «Histoire des barbarous T.I.II. 2e édition, Tunis, Bous Lama 1984.

21-Renaudot, M, tableau de la ville d'Alger et de ses environs, état de son commerce, force de terre et mer, mœurs et usages, Paris, libraires universelle, 1830.

22-Ricaut, Escuyer, histoire de l'état présent de l'Empire ottoman, Paris, sebastien, M.Bre-Camoisy, 1670.

23-Shaw, Thomas (Docteur), voyage dans la régence d'Alger, 2e édition, Tunis, Bouslama, 1980.

24-Swanson, Claude, A, Naval documents related to the united states wars with the barbary powers, washington, U.S. gouvernement printed office, 1939.

25-Torton, Th, état actuel de la Turquie, traduit de l'Anglais, Paris, J.G. denteu, 1812, T.I.II.

26-Venture de paradis, Tunis et Alger ou 18 e siècle, mémoires et observations rassembl s et présentés par Joseph Cuoq, Paris, saindbad, 1983.

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر

قائمة المختصرات بالفرنسية

الرموز المستعملة بالعربية

المقدمة

الفصل الأول: نظام الحكم والإدارة في الجزائر خلال العهد العثماني 02

1- المبحث الأول: نظام الحكم 02

2- المبحث الثاني: الإدارة 13

3- المبحث الثالث: القضاء 28

الفصل الثاني: المؤسسة العسكرية 37

1- المبحث الأول: الجيش النظامي 38

2- المبحث الثاني: الجيش الاحتياطي 58

3- المبحث الثالث: الأسطول البحري 66

الفصل الثالث: الجزائر والدولة العثمانية 84

1- المبحث الأول: راية الإيالة وتبادل الرسل مع الباب العالي 84

2- المبحث الثاني: العلاقات الخارجية للإيالة ودورها المتوسطي 92

الفصل الرابع: دراسة لبعض من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية 117

1- المبحث الأول: الحياة الاجتماعية والثقافية 117

2- المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية 135

الخاتمة 151

الملاحق 153

مسرد المصادر والمراجع 183

الفهرس 195